



جامعة وهران 2-محمد بن أحمد  
كلية العلوم الإقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

## أطروحة

للحصول على شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية  
تخصص: اقتصاد دولي

# أثر تقلب سعر الصرف في الأسواق الدولية:

## دراسة أثر تقلب سعر اليورو والدولار على الجزائر

مقدمة ومناقشة علنا من طرف

بوزكري جمال

أمام لجنة المناقشة المشكلة من:

رئيساً	جامعة وهران 2	أستاذ التعليم العالي	حبيب بن باير
مقرراً	جامعة وهران 2	أستاذ محاضر أ	تراري مجاوي حسين
مناقشاً	جامعة وهران 2	أستاذ محاضر أ	موزيان فاطمة
مناقشاً	جامعة معسكر	أستاذ التعليم العالي	عدوكة لخضر
مناقشاً	جامعة تيارت	أستاذ التعليم العالي	مدني بن شهرة
مناقشاً	جامعة تيارت	أستاذ محاضر أ	سدي علي

السنة الجامعية 2021/2020



## الإهداء

أهدي عملي هذا

إلى روح أبي طيب الله ثراه

إلى أمي الغالية أطال الله في عمرها

إلى إخوتي

جعلنا الله دوماً أحبة متقاربين

إلى أحبتي

جعلهم الله دوماً سندي وحياتي

إلى أصدقائي

كل باسمه وجميل وسمه

مني لكم جميعاً أجميل المشاعر وأصدق العبارات

**جمال**

## الشكر والتقدير

إنَّ الحمد والشكر لله وحده الذي بفضلِهِ تتم الصالحات  
من لم يشكر الناس لم يشكر الله

أتقدم بجزيل الشكر لكل من ساهم في إنجاز هذا العمل من بعيد أو  
من قريب بدايةً بالأستاذ المشرف تراري مجاوي حسين الذي كان  
نعم الأستاذ جزاك الله عنا كل خير.

أتوجّه بالشكر مسبقاً إلى أعضاء لجنة مناقشة رسالة الدكتوراه  
على تفضلها بتقييم هذا العمل.

كما لا أنسى أساتذتي الأفاضل في جامعة محمد بن احمد -  
وهران 2، شكراً لكم جميعاً.

لابدّ لي أن أشكر الأساتذة دحماني رضا على مساعدته وجهده في  
إنجاز هذا العمل، شبّاح رشيد على مساندته الدائمة ووقوفه إلى  
جانبي، معروف رابح على الدّعم الدائم.

الشكر موصول إلى أفراد عائلتي وأصدقائي على تشجيعهم لإتمام  
هذا البحث، وإلى كلّ من ساندني ولو بكلمة طيبة.

**شكراً لكم جميعاً**

## ملخص

نحاول في هذه الأطروحة تحليل تطور سعر صرف كل من الدولار الأمريكي والأورو مقابل الدينار الجزائري خلال الفترة 2000-2018. قسمنا هذا العمل إلى أربع فصول. تم التطرق في الفصلين الأوليين إلى الجانب النظري لسعر الصرف ومحدداته. أما في الفصل الثالث تناولنا تطور سعر الصرف والمؤشرات الاقتصادية الكلية المتعلقة بالتجارة الخارجية كالصادرات والواردات ورصيد الميزان التجاري ومعدل التضخم خلال الفترة 2000-2018. شمل الفصل الأخير الدراسة التطبيقية حيث تم بناء أربع نماذج تعتمد على حجم الصادرات، حجم الواردات، رصيد الميزان التجاري ومعدل التضخم، وذلك لتحليل تأثير سعر صرف الدولار والأورو على هذه المتغيرات الأربع التي بيّنت وجود علاقة سببية في الأجل القصير من سعر صرف الأورو نحو كل من حجم الصادرات، رصيد الميزان التجاري ومعدل التضخم؛ في حين أظهر نفس الاختبار وجود علاقة معنوية من سعر صرف الدولار نحو حجم الواردات.

**الكلمات المفتاحية:** أسعار الصرف، أنظمة الصرف، التجارة الخارجية، إقتصاد الجزائر، نماذج شعاع الانحدار الذاتي، التكامل المشترك، نماذج تحليل المسار.

## Abstrat

This thesis aims to analyze the evolution of the exchange rate of the American dollar and the euro against the Algerian dinar during the period 2000-2018. This work is structured around in four chapters. The first two chapters were devoted to the theoretical aspect of the exchange rate and its determinants. The evolution of the exchange rate and macroeconomic indicators linked to foreign trade during the period 2000-2018 (exports, imports, trade balance and inflation rate) was discussed in the third chapter. The objective is to analyze the effect of dollar and euro exchange rates on these four variables.

These models showed a short-term causal relationship of the euro exchange rate to each of the volume of exports, the trade balance and the inflation rate; while the same test revealed the existence of a significant relationship between the dollar exchange rate and the volume of imports.

**Keywords:** Exchange rates, exchange systems, foreign trade, Algerian economy, Vector Auto-regression models, cointegration, path-analysis models.

## Résumé

Cette thèse se propose d'analyser l'évolution du taux de change du dollar américain et de l'euro par rapport au dinar algérien au cours de la période 2000-2018. Ce travail s'articule autour de en quatre chapitres. Les deux premiers chapitres ont été consacrés à l'aspect théorique du taux de change et ses déterminants. L'évolution du taux de change et des indicateurs macroéconomiques liés au commerce extérieur au cours de la période 2000-2018 (exportations, importations, balance commerciale et taux d'inflation) a été abordée au troisième chapitre. Quant au dernier chapitre qui englobe une étude empirique, quatre modèles y ont été construits à partir du volume des exportations, du volume des importations, de la balance commerciale et du taux d'inflation. L'objectif consiste à analyser l'effet des taux de change du dollar et de l'euro sur ces quatre variables. Ces modèles ont montré une relation causale à court terme du taux de change de l'euro vers chacun du volume des exportations, la balance commerciale et le taux d'inflation ; alors que le même test a dégagé l'existence d'une relation significative entre le taux de change du dollar et le volume des importations.

**Mots-clés :** Taux de change, systèmes de change, commerce extérieur, économie algérienne, modèles vectoriels d'auto-régression, cointégration, modèles d'analyse de trajectoire.

# الفهرس العام للمحتويات

1	المقدّمة العامّة
7	الفصل الأول- سعر الصرف وعلاقته بسعر الفائدة والتضخم
9	المبحث الأول- أسعار الصرف ونظمها
9	المطلب الأول- مفاهيم عامة حول سعر الصرف
18	المطلب الثاني- أدوات وأهداف سياسة سعر الصرف
26	المطلب الثالث- سوق الصرف وسياسة تخفيض العملة المحلية
32	المبحث الثاني- ماهية سعر الفائدة وعلاقته بسعر الصرف
32	المطلب الأول- تعريف سعر الفائدة
33	المطلب الثاني- أنواع سعر الفائدة
36	المطلب الثالث- محددات سعر الفائدة
37	المبحث الثالث- دراسة نظرية التضخم وعلاقته بسعر الصرف
37	المطلب الأول- تعريف التضخم وأسبابه وتقدير قياسه
44	المطلب الثاني- أنواع التضخم
47	المطلب الثالث- السياسات المتبعة لضبط التضخم
56	الفصل الثاني- سعر الصرف: آلية لتسوية الخلل في الميزان التجاري
57	المبحث الأول- أساسيات ميزان المدفوعات
57	المطلب الأول- مفهوم ميزان المدفوعات وأهميته
60	المطلب الثاني- هيكل ميزان المدفوعات
65	المطلب الثالث- التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات
68	المبحث الثاني- ماهية الميزان التجاري
68	المطلب الأول- مفهوم الميزان التجاري وأهميته
69	المطلب الثاني- التوازن والاختلال في الميزان التجاري
74	المطلب الثالث- العوامل المؤثرة على الميزان التجاري
76	المبحث الثالث- تأثير تقلبات سعر الصرف على حركة الصادرات والواردات
76	المطلب الأول- تأثير تقلبات سعر الصرف على الصادرات
78	المطلب الثاني- تأثير سعر الصرف على الواردات
80	المطلب الثالث- تأثير تخفيض قيمة العملة على اقتصادية الدولة النامية
82	المبحث الرابع- دور سعر الصرف في علاج الخلل في الميزان التجاري
82	المطلب الأول- منهج المرونات
90	المطلب الثاني- منهج الاستيعاب

97	الفصل الثالث- واقع التجارة الخارجية على الصعيد العالمي والمحلي
98	المبحث الأول- العملات الدولية النشأة والتطور
98	المطلب الأول- نشأة وتطور الدولار الأمريكي
105	المطلب الثاني- تطور ونشأة عملة الأورو
110	المبحث الثاني- واقع التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة 2000-2018
110	المطلب الأول- الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1990-1999
113	المطلب الثاني- الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000-2018
115	المطلب الثالث- هيكلية الصادرات والواردات الجزائرية
125	المبحث الثالث- التوزيع الجغرافي لتمرکز التجارة الخارجية الجزائرية
125	المطلب الأول- التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية
130	المطلب الثاني- التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية
137	الفصل الرابع- دراسة قياسية لتأثيرات سعر الصرف
138	المبحث الأول- تسيير سعر الصرف في الجزائر والدراسات السابقة
138	المطلب الأول- تسيير سعر الصرف في الجزائر
142	المطلب الثاني- الدراسات السابقة
144	المبحث الثاني- الدراسة التطبيقية لتأثير سعر الصرف على بعض المؤشرات الكلية
144	المطلب الأول- تحديد متغيرات الدراسة
146	المطلب الثاني- اختبار استقرارية السلاسل الزمنية وتحديد درجات التكامل المشترك
154	المطلب الثالث- بناء النماذج القياسية
191	المبحث الثالث- نماذج تحليل المسار لتأثيرات سعر الصرف
191	المطلب الأول- اختبار العلاقات السببية بين متغيرات نماذج سعر الصرف
201	المطلب الثاني- العلاقات المباشرة وغير المباشرة ضمن نماذج سعر الصرف
212	الخاتمة العامة
217	قائمة المراجع
225	قائمة الجداول
228	قائمة الأشكال
234	قائمة الملاحق
252	الفهرس المفصل للمحتويات

---

# المقَدِّمة العامَّة



## 1- الإطار العام للدراسة

تعتبر الدراسات الاقتصادية فضاء واسعاً للبحث والتحليل وهذا، لطبيعة هذا العلم الذي يتسم بالتطور والتغير السريعين. وتشكل العلاقات الاقتصادية حيزاً كبيراً للدراسة والبحث الاقتصادي لما لها من أثر كبير سواء على الأفراد أو الهيئات والمؤسسات وحتى كيان الدولة، ضف إلى ذلك تغير الظواهر الاقتصادية من فترة إلى أخرى ومن منطقة جغرافية إلى أخرى. يؤدي بنا هذا الانتقال الجغرافي للحديث عن المعاملات الاقتصادية الدولية والناجئة عن زيادة التعاملات التجارية بين البلدان خصوصاً، حركة السلع والخدمات وانتقال رؤوس الأموال.

غير أنه من المتفق عليه أن الدولة لا يمكنها أن تعيش بمعزل عن العالم وهذا، بغض النظر عن توجهاتها السياسية أو نظامها الاقتصادي وحاجياتها التي لا تستطيع توفيرها دون الاستعانة بالبلدان الأخرى. لكن هذه العمليات الخاصة بتلبية الحاجيات وتوفيرها ما يطلق عليها بالتجارة الدولية التي كان ينظر إليها على أنها مجرد مقايضة ليس إلا، وهذا، باعتبار أن دور النقود كان مهماً في الممارسة التجارية. لكن مع التطور الاقتصادي، أصبح للنقود وزن كبير في الممارسة التجارية، خصوصاً من حيث قيمتها وتأثيرها وتأثرها في السوق الدولي. فلو رجعنا إلى الوراء لوجدنا أن تسعير العملات بدأ مع نظام الصرف الثابت القائم على نظام الذهب؛ لكن هذا النظام مع كونه سمح بتقليل المخاطر الناجمة عن تقلبات العملات، إلا أنه أظهر اختلالات عديدة خصوصاً ما تعلق بمعروض الذهب لتسوية المعاملات الدولية. وهذا ما ظهر جلياً خلال الأزمة الاقتصادية سنة 1929.

ومع الحرب العالمية الأولى، كانت الدول الصناعية الرأسمالية الكبرى قد تخلت على نظام الذهب لكنها عادت إليه مرة أخرى بعد انتهاء الحرب مما أدى إلى ظهور بواكر الكساد الاقتصادي من جديد فأصبحت كمية الذهب المكسدة في الولايات المتحدة الأمريكية غير كافية لتسوية المبادلات الدولية؛ فانهار هذا النظام وتخلت عنه كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا ثم فرنسا عام 1930، أي أن فترة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية شهدت الخروج من قاعدة الذهب<sup>1</sup>.

بعد الحرب العالمية الثانية، أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية الأقوى اقتصادياً مقابل اقتصاديات مدمرة في أوروبا الغربية. كما امتلكت الولايات المتحدة الأمريكية أكبر كمية من الذهب آنذاك. في هذه الفترة، كان لابد من صياغة نظام نقدي عالمي جديد يحقق رغبات ومصالح الدول الرأسمالية المنتصرة في الحرب؛ فأقترح مشروعان: الأول أمريكي على لسان وايت H. D. White والثاني بريطاني على لسان كينز J. M. Keynes في مؤتمر بروتون وودز Bretton Woods عام 1944 الذي جمع حوالي 44 دولة في الولايات المتحدة الأمريكية الذي أنهى إلى ظهور مؤسسة صندوق النقد الدولي والبنك العالمي للإنشاء والتعمير.

<sup>1</sup> ودان بوعيد الله، أليات المؤسسات النقدية في التوقي ومواجهة الأزمات المالية الدولية – دراسة حالة الأزمة المالية العالمية، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2014، ص-ص. 11-12.

في ظل هذا النظام، زادت الحاجة إلى السيولة الدولية لتمويل التجارة الدولية غير أن توفيرها لا يتم إلا باستمرار تنامي العجز في ميزان المدفوعات الأمريكي. أدى هذا الأمر إلى اهتزاز الثقة العالية بالدولار لتصل ذروتها عام 1960 عندما قام كبار المضاربين بتحويل الدولارات إلى ذهب في سوق لندن. بعد ذلك التاريخ، ظهرت مرحلة جديدة لنظام سعر الصرف؛ وهو الانتقال إلى نظام تعويم العملات حيث لجأت الكثير من دول أوروبا إلى تعويم عملتها نتيجة تفاقم حدة الاختلالات الداخلية والخارجية لتلك الدول. فديت الفوضى من جديد في النظام النقدي العالمي؛ ولجأت الدول الأوروبية إلى إنشاء نظام النقد الأوروبي في مارس 1979. لم يكن نظام التعويم لأسعار الصرف معمما في كل الدولة حيث ضلت الكثير من الدول النامية تحتفظ بأسعار صرف ثابتة وأخرى انتقلت إلى النظام التعددي أو الثنائي لسعر الصرف<sup>1</sup>.

### 2- موضوع الدراسة

تتناول الدراسة العلاقة الموجودة بين تقلب أسعار الصرف في الأسواق الدولية ومدى تأثيرها على الاقتصاد الجزائري من خلال مقارنة نظرية وتحليلية. تكون هذه العلاقة محور الدراسة من خلال المعطيات الإحصائية التي تبين التقلب الكبير في أسعار الصرف خصوصا سعر صرف الأورو والدولار، صف إلى ذلك دراسة المؤشرات الاقتصادية للجزائر التي تظهر بدورها مدى تأثير الاقتصاد الجزائري بتقلب أسعار الصرف هاتين العملتين مقابل الدينار الجزائري.

### 3- أهمية الدراسة

تكتسي الدراسة أهمية بالغة خصوصا إذا نظرنا إلى التقلبات السريعة والكبيرة في سعر صرف الأورو والدولار، وارتباطهما الوثيق بالاقتصاد الجزائري. حيث يعتمد الاقتصاد الجزائري على ما نسبته 98% في صادراته على المحروقات التي تسوق في الأسواق الدولية بالدولار الأمريكي. كما تبين الإحصائيات والتقارير الصادرة عن الجمارك الجزائرية لسنة 2017 أن الجزائر تعتمد في وارداتها على ما يقارب 50% من دول الإتحاد الأوروبي الذي يتعامل بعملة الأورو<sup>2</sup>. وهنا بيت القصيد حيث أن التغيرات الحاصلة في أسعار الصرف تتركب الاقتصاد الجزائري، وتظهر جليا أهمية الدراسة التي تسعى لإيجاد حلول لمخلفات تقلبات أسعار الصرف على الجزائر.

### 4- أسباب اختيار الموضوع

تعود أسباب اختيار الموضوع إلى الخسائر المادية الكبيرة التي يتكبدها الاقتصاد الجزائري نتيجة التقلب في أسعار الصرف الدولية خصوصا العملات الرئيسية، صف إلى ذلك محاولة معرفة العلاقة بين تقلب أسعار الصرف الدولية وأداء الاقتصاد الوطني خصوصا بعد انهيار أسعار النفط بداية من سنة 2014 الذي تسبب في تراجع عائدات الدولة من العملة الصعبة مع مخاطر التقلب في أسعار الصرف مما يضاعف من حجم الأزمة ومخاطرها على المدى المتوسط والطويل.

<sup>1</sup> زينب حسين عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الفتح للطباعة والنشر، الاسكندرية، مصر، سنة 2003، ص.ص. 154-155.

<sup>2</sup> منشورات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، الموقع الرسمي لوزارة الصناعة، أطلع عليه يوم: 2019/06/12 على الرابط: <http://www.andi.dz/index.php/ar/2013-01-02-16-40-57/raisons-pour-investir/136-commerce-exterieur/788-par-regions-economiques>

## 5- أهداف الدراسة

نسعى هذه الدراسة محاولة الوصول إلى النتائج المتعلقة بتأثيرات تقلبات أسعار الصرف في السوق الدولية على الاقتصاد الجزائري وإيجاد الحلول للحد أو التقليل من مخاطر تلك التقلبات.

## 6- دراسات سابقة

في هذا الصدد، نجد عدة دراسات تناولت سعر الصرف والتغيرات التي تطرأ عليه. ركزت كل دراسة على جانب معين من العملية الاقتصادية. ومن بين الدراسات<sup>1</sup>، يمكن ذكر:

◆ حاول الباحثان بن حميد سوهير ومصار منصف (2019) في مقال لهما بعنوان، "أثر تغير سعر الصرف الفعلي الحقيقي على صادرات خارج المحروقات بالجزائر دراسة قياسية للفترة 2017/2000"<sup>2</sup> تقدير أثر تغير سعر الصرف الفعلي الحقيقي على الصادرات خارج المحروقات في الأجلين القصير والطويل في الجزائر خلال الفترة 2000-2017 وبينت البحث الاختبارات المتعلقة باستقرارية متغيرات الدراسة أن كل من الصادرات الحقيقية خارج المحروقات وأسعار النفط الحقيقية مستقرتين عند الفروق الأولى. بينما متغيرة سعر الصرف الحقيقي الفعلي للدينار الجزائري كانت مستقرة في المستوى وكون درجات التكامل مزيج بين 0 و1 فقد اعتمد الباحثان على نهج اختبار الحدود للتكامل المشترك.

أثبتت النتائج التجريبية للدراسة باستخدام نموذج ARDL عدم وجود تأثير معنوي إحصائياً لتغير سعر الصرف الحقيقي الفعلي للدينار الجزائري على الصادرات خارج المحروقات في الأجلين القريب والبعيد خلال فترة الدراسة. بينما يوجد تأثير لسعر النفط على الصادرات خارج المحروقات في الأجلين القصير والطويل. وهي النتيجة التي أرجعها الباحثان إلى مدى أهمية أسعار النفط في خلق ديناميكية نشاط الإنتاج خارج قطاع المحروقات، ومدى تبعية القطاع خارج النفط لأسعار النفط.

◆ عالج الباحثان (2017) MIZI ALLAOUA L et ACHOUCHE M. في دراستهما بعنوان

### "Fear of floating and exchange rate pass through to inflation in Algeria"<sup>3</sup>

إلى تسليط الضوء على نقطتين أساسيتين مثلنا هدف الدراسة:

- تتعلق الأولى بتحديد نظرية الخوف من تعويم العملة في الجزائر بناء على مجموعة من المؤشرات التي تم اعتمادها في الدراسة التجريبية ل<sup>4</sup> CALVO & REINHART (2002)،<sup>5</sup> HAUSMANN et al (2000).

<sup>1</sup> نناقش الدراسات الأجنبية في هذا الموضوع في الفصل الرابع، المبحث الأول، المطلب الثاني.

<sup>2</sup> بن حميد ومصار منصف، أثر تغير سعر الصرف الفعلي الحقيقي على صادرات خارج المحروقات بالجزائر: دراسة قياسية للفترة 2017/2000، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 4، العدد 3، 2019.

<sup>3</sup> MIZI ALLAOUA, Lynda et ACHOUCHE, Mohammed, (2017), **Fear of floating and exchange rate pass through to inflation in Algeria**. Les cahiers du cread, vol. 33, no 122, p. 91-113.

<sup>4</sup> CALVO, Guillermo A. and Carmen M. REINHART. "**Fear Of Floating**." Quarterly Journal of Economics, 2002, v. 107(2, May), 379-408.

<sup>5</sup> HAUSMANN R., PANIZZA U., et STEIN E., (2000), "**Why Do Countries Float the Way they Float?**", inter-american development bank, Working paper, 418, 40 p.

- كان الغرض من الهدف الثاني تقييم أحد تفسيرات هذه النظرية المتمثل في الانتقال القوي لتخفيض قيمة التضخم. وهي الفرضية المرافقة لاحتمال تقلب سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الجزائري واحتياطات النقد الأجنبي. وهو الاحتمال الذي يمكن أن يجعل الجزائر من الدول التي تخشى سياسة التعويم.

عن النتائج التطبيقية باعتماد نموذج شعاع تصحيح الخطأ VAR استنادا على منهجية McCarty والبيانات الفصلية للفترة الممتدة من 2000 إلى 2016 لمستويات التضخم الثلاث، تبين أن مؤشرات الإنتاج والاستهلاك والاستيراد تستند إلى سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الجزائري وليس على سعر صرف الأورو مقابل الدينار الجزائري.

◆ **ساهمت موسليم مريم (2017/2016) برسالة تطرقت فيها إلى "أثر سعر صرف الدولار-الأورو على التجارة الخارجية في الجزائر"<sup>1</sup>. حاولت تحديد أثر كل من سعر صرف الدولار والأورو على التجارة الخارجية في الجزائر. حيث قامت باستعراض نموذج قياسي عام لتحديد أثر المتغيرين الأساسيين في الدراسة على الصادرات والواردات الجزائرية وذلك بالاعتماد على البيانات السنوية المأخوذة من 1981-2014.**

عن نتائج الدراسة القياسية، خلصت الباحثة إلى أن النموذج الذي يمكن استخدامه هو نموذج تصحيح الخطأ (VECM) بناء على نتائج اختبارات جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة التي استقرت في المستوى الأول. وبعد تحليل التكامل المشترك والعلاقة السببية (Granger Causality) وكذا استخدام دوال الاستجابة النبضية ومكونات التباين المقدره لنموذج تصحيح الخطأ تبين أن تأثير سعر صرف الدولار مقابل الأورو على صادرات وواردات الجزائر كان ضئيلا جدا على عكس ما كان متوقعا. وهو ما أرجعته الباحثة إلى خصوصية الفترة المدروسة ولعدم مرونة الواردات الجزائرية لتغيرات أسعار الصرف.

◆ كان الغرض من دراسة Boucheta Yahia (2013/2014) في رسالته الموسومة

### **Etude des facteurs déterminants du taux de change du dinar algérien<sup>2</sup>.**

البحث عن سعر الصرف المرجعي للاقتصاد الجزائري من خلال التركيز على مجموعة من المحاور الأساسية التي تمثلت في:

- أولاً، محاولة معرفة الوضع الاقتصادي في الجزائر بصفة عامة ومدى تداخل سياسة سعر الصرف مع مجريات الدورة الاقتصادية؛
- ثانياً، اقتراح معالجة ملائمة باستخدام نظرية المرض الهولندي لتحليل ظاهرة تأخر القطاع الصناعي في الجزائر بالرغم من الإمكانيات التي يتمتع بها القطاع؛
- ثالثاً، بتطبيق تقنيات التكامل المشترك لتحديد سعر الصرف التوازني للدينار الجزائري.

<sup>1</sup> موسليم مريم، أثر سعر صرف الدولار-الأورو على التجارة الخارجية في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، السنة الجامعية 2017/2016.

<sup>2</sup> Boucheta Yahia, **Etude des facteurs déterminants du taux de change du dinar algérien**, Thèse de Doctorat, Université Abou Bakr Belkaid, Tlemcen, 2013.

عن نتائج الدراسة التطبيقية التي كان الغرض منها اختبار العلاقات الديناميكية للمؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري وسعر الصرف الحقيقي خلال الفترة 1986-2010 من خلال نموذج شعاع تصحيح الخطأ الذي كانت معلمته المتعلقة بسرعة العودة إلى حالة التوازن في حدود 0.108. ليضيف بعدها الباحث أن مدة التصحيح للوصول إلى حالة التوازن تكون في حدود 9 سنوات. كما بينت الاختبارات الإحصائية المتعلقة بصلاحيّة النموذج أن المتغيرات المعنوية التي تفسّر العلاقة خلال الأجل الطويل، تتمثل في الدين الخارجي؛ كان له تأثيراً إيجابياً على سعر الصرف الحقيقي إضافة إلى نسبة صافي الأصول الأجنبية إلى الناتج المحلي الإجمالي؛ كانت بدورها مهمة في تحديد سعر الصرف الحقيقي. وهما المتغيران اللذان يعكسان القدرة التنافسية التي حققها الاقتصاد الجزائري.

◆ في مذكرة ماجستير، اهتمّت **عبد الجليل هجيرة (2012/2011)** بدراسة "أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري-دراسة حالة الجزائر"<sup>1</sup>. حاولت الباحثة في عملها أن تسلط الضوء على التأثيرات التي تحدث على مستوى الميزان التجاري الجزائري نتيجة لتغيرات أسعار الصرف. أخذت بعين الاعتبار خاصية الاقتصاد الجزائري الذي يعتمد على الصادرات النفطية بالدرجة الأولى التي يتم تقييمها بالدولار الأمريكي في حين أن الواردات الجزائرية يتم تقييمها بالأورو.

عن الدراسة التطبيقية، لجأت الباحثة إلى طريقة التكامل المتزامن بعد تأكدها من أن جميع متغيرات الدراسة مستقرة عند نفس المستوى. كما بينت إستقرارية بواقي النموذج وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة. بينت العلاقة السببية اختبارات **Granger** عدم وجود علاقة سببية بين رصيد الميزان التجاري وسعر الصرف لكل من الدولار والأورو.

بالنظر إلى الدراسات السابقة، حاولنا في بحثنا هذا التطرق إلى حجم تأثير تقلب سعر الصرف على عدة مؤشرات اقتصادية في آن واحد، ضف إلى ذلك استخدام عدة نماذج حسب طبيعة المتغيرات مع تحديث المعطيات خصوصا في ظل تراجع عائدات النفط وتزايد عجز ميزان المدفوعات.

## 7- إشكالية الدراسة

تحمل المعاملات التجارية الدولية مخاطر كبيرة؛ من بينها، نشير إلى التقلبات في أسعار الصرف. وتعرض الجزائر كغيرها من البلدان لمخاطر تقلب سعر الصرف خصوصا أننا نعلم أنها تعتمد بشكل جوهري على الاقتصاد الريعي. مما يضاعف هذه المخاطر. وعليه يمكننا طرح الإشكال التالي:

**ما مدى تأثير تقلبات أسعار صرف الأورو والدولار على الاقتصاد الجزائري؟**

وللتدقيق في هذه الإشكالية المركزية يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

● ما مدى ارتباط الاقتصاد الجزائري بعمليتي الأورو والدولار؟

● ما هي الحلول الممكنة للحد من مخاطر تقلب أسعار الصرف؟

<sup>1</sup> عبد الجليل هجيرة، أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري: دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، السنة الجامعية 2012/2011.

## 8- فرضيات الدراسة

- ❖ **الفرضية الأولى:** يتأثر الاقتصاد الجزائري بصفة كلية من تقلبات أسعار الصرف.
- ❖ **الفرضية الثانية:** يجنب التعامل بعملات أكثر استقراراً في التصدير مخاطر تقلب أسعار الصرف.

## 9- منهجية الدراسة

نعمد في هذه الدراسة على المناهج المتبعة في الدراسات الاقتصادية. يتعلق الأمر بالمنهج الوصفي عند القيام باستعراض المفاهيم والنظريات المتعلقة بسعر الصرف وتعريف المؤشرات الكلية للاقتصاد. ونركز على المنهج التحليلي لفحص الوقائع الاقتصادية والمؤشرات الإحصائية. كما يتم توضيح العلاقات خاصة تلك التي تربط ما بين التقلبات في سعر الصرف الحقيقي للأورو والدولار وتأثيره على الاقتصاد الجزائري باستخدام نماذج الدراسة القياسية.

وقصد تحديد أثر التغيرات التي تحدث على مستوى سعري الصرف لكل من الدولار والأورو مقابل الدينار الجزائري، حصرنا مجموعة من المؤشرات الكلية التي تمثل أحد أهم محددات توازن التجارة الخارجية: معدل التضخم، حجم الصادرات، حجم الواردات ورصيد الميزان التجاري.

في هذه الدراسة التطبيقية لجأنا إلى برنامج **EViews.10** في تحديد التأثيرات من خلال نماذج شعاع الانحدار الذاتي ونموذج شعاع تصحيح الخطأ وأيضاً على برنامج **AMOS.21** في تحديد التأثيرات المباشرة وغير المباشرة بين متغيرات الدراسة عن طريق أسلوب النمذجة بالمعادلات الهيكلية. كذلك تستعمل الدراسة البيانات الرسمية المقدمة من طرف الهيئات الوطنية والدولية مثل بنك الجزائر، البنك الدولي، البنك الأوروبي وغيرها من الهيئات الموثوقة.

## 10- حدود الدراسة

يمكن تقسيم حدود الدراسة إلى محورين:

- ❖ **الحدود المكانية:** تتركز حدود دراسة أثر تقلب سعر الصرف على الاقتصاد الجزائري على مستوى الفضاء الداخلي المحلي وهذا، لكون الدراسة تهتم بتفاعل الاقتصاد الوطني مع هذه الظاهرة الاقتصادية من جهة ومتطلبات مواجهة هذا الوضع الاقتصادي.
- ❖ **الحدود الزمانية:** تم معالجة الموضوع في الفترة 2000-2018 لعدة اعتبارات أهمها أن التعامل بالعملة الأوروبية بدأ سنة 2000؛ ضف إلى ذلك أن الآثار المتعلقة بتقلب سعر الصرف لم تكن جلية إلا بعد انهيار أسعار النفط أواخر سنة 2013.

## 11- خطة الدراسة

بقصد تحقيق الأهداف المرجوة في هذه الدراسة والاجابة على إشكالية البحث والأسئلة الفرعية عنها، تم تقسيم هذا البحث إلى أربعة فصول، مستهله بمقدمة عامة وأنهيناها بخاتمة عامة؛ تضمنت جملة من النتائج النظرية والتطبيقية المتوصل إليها؛ كما اقترحنا في آخر الدراسة جملة من المقترحات. يُمكن

توضيح هيكله البحث كآالي:

- **الفصل الأول:** نتاول فيه الإطار النظري لسعر الصرف ونظمه من خلال المفاهيم والأدوات المتبعة وسياسة تخفيض العملة، إضافة إلى سعر الفائدة وعلاقته بسعر الصرف، ونظرية التضخم وعلاقته بسعر الصرف والسياسة المتبعة لضبط التضخم.
- **الفصل الثاني:** نتطرق فيه إلى سعر الصرف كآلية لتسوية الخلل في ميزان المدفوعات، من حيث الأساسيات في ميزان المدفوعات والهياكل العامة للميزان، وكذا التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات، بالإضافة إلى أسباب الاختلال والتوازن في الميزان التجاري؛ تمّ في هذا الفصل أيضاً تحليل أثر تقلبات سعر الصرف على الصادرات والواردات من الناحية النظرية ثم طريقة معالجة الخلل في ميزان المدفوعات بآلية سعر الصرف باستخدام المناهج المختلفة.
- **الفصل الثالث:** نخصّسه إلى واقع التجارة الخارجية على الصعيد العالمي والمحلي؛ ركّزنا على عمليتي الدولار والأورو ثم واقع التجارة الخارجية في الجزائر للفترة 2000-2018، إضافة إلى تركيبة الصادرات والواردات الجزائرية لربطها بتغير سعر الصرف والتوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية.
- **الفصل الرابع:** نقوم فيه بالدراسة التطبيقية حول تسيير سعر الصرف في الجزائر مقارنة بالدراسات السابقة، إضافة إلى المعالجة التطبيقية لتأثير سعر الصرف على بعض المؤشرات الكلية باستخدام نماذج تحليل المسار لتأثيرات سعر الصرف.

# الفصل الأول

سعر الصرف وعلاقته

بسعر الفائدة والتضخم



ينحصر الفارق الجوهرى بين المعاملات الدولية والداخلية، كون أن لكل دولة عملتها التي تتمتع بالقبول العام في الوفاء بالالتزامات ولا يملك أحد الحق في رفضها، ويتعدد استعمال العملات في العالم التي تتمتع بالقبول العام على المستوى الدولي. من هنا تنشأ مشكلة تحويل هذه العملات لبعضها؛ وفي ظل اختلاف العملات يحمل سعر الصرف أهمية بالغة كونه يبيد تأثير على التجارة وتدفق الاستثمارات ويتيح للتجار مقارنة الأسعار بطريقة مباشرة. الأمر الذي جعل سعر الصرف ليس مجرد سعر أو نسبة تتحدد بمنهج معين بل تعددت مناهج تحديده بحكم الحجم الكبير للتعاملات في أسواق الصرف التي تتم فيها التجارة في العملات الدولية وتحديد سعر الصرف. ونظرا للتأثير القوي لهذا الأخير (سعر الصرف) على مستوى النشاط الاقتصادي من جوانب عديدة أهمها: الاستثمار، الإنتاج، التصدير، الاستيراد، وتدفقات رأس المال، فإن سعر الصرف واحد من أهم المتغيرات المؤثرة في الاقتصاد.

وهو أيضا سعر حساس جدًا يستجيب لأي تغيرات، خاصة الحاصلة على مستوى متغيرات الاقتصاد الكلي كالكتلة النقدية، الدخل الحقيقي، معدل الفائدة والتضخم وحتى التغيرات المتوقعة لهذه المتغيرات في الاقتصاد.

ومن المستحيل على أي نظام أن يؤدي وظائفه في غياب أحد مكوناته الأساسية، فإن النظام الاقتصادي الحديث أصبح يعتبر سعر الفائدة أحد أهم الوسائل الجوهرية التي تعمل على فرض الضوابط على المدخرات والاستثمارات والأسعار ومن ثم على النشاط الاقتصادي.

حيث تشكل تقلبات في أسعار الصرف ومعدلات الفائدة العوامل المؤثرة في مقدرة الاقتصاد التنافسية ومن ثم في العوامل الحاكمة للعمليات التضخمية. ويعد التضخم من المشاكل الاقتصادية التي تصيب اقتصاديات البلدان النامية والمتقدمة على السواء؛ ويزداد تأثير التضخم كلما توافرت البيئة المناسبة لتنامي الضغوط التضخمية ودفع مستويات الأسعار المحلية نحو الارتفاع ومن الغايات الأساسية لدراسة التضخم محاولة فهم ديناميكيات العملية المولدة له، واكتشاف علاقات كمية تساعد على التنبؤ بمساره في المستقبل، ومن المهم وجود متغيرات ذاتية في منظومة التسيير، أي يمكن لجهة صاحبة الصلاحية أن تتحكم بها صعودا ونزولا للتأثير في التضخم والسيطرة عليه.

إلا أن التضخم هو متغير تابع لعدة متغيرات اقتصادية ومن بينها سعر الصرف وسعر الفائدة والتي تعتبر من بين أهم المؤشرات التي تستخدم في تحليل حركة واتجاه الاقتصاد الكلي، كما تعتبر أداة فاعلة في النشاط الاقتصادي.

وللإمام بما سبق قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

**المبحث الأول: أسعار الصرف ونظمها؛**

**المبحث الثاني: ماهية سعر الفائدة وعلاقته بسعر الصرف؛**

**المبحث الثالث: دراسة نظرية للتضخم وعلاقته بسعر الصرف.**

## المبحث الأول- أسعار الصرف ونظمها

تختلف أنظمة الصرف وفق القوانين والسياسات المنتهجة من قبل الدولة، غير أن أهداف معالجة هذا الموضوع تبقى واحدة على اختلاف هذه الأنظمة.

### المطلب الأول- مفاهيم عامة حول سعر الصرف

يعتبر سعر الصرف من المؤشرات الاقتصادية الهامة، والتي تعتمد عليها الدول في معرفة القوة الاقتصادية للعملة المحلية وبالتالي معرفة القوة الاقتصادية.

### أولاً- مفهوم سعر الصرف

#### 1- تعريف سعر الصرف

يمكن تعريفه على أنه: "عدد الوحدات من عملة معينة الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من عملة أخرى".

ويعرف أيضا على أنه سعر عملة بعملة أخرى<sup>1</sup>. يتغير في سوق الصرف وفقا للعرض والطلب على العملات "يعتبر سعر الصرف بأنه ثمن الوحدة الواحدة من عملة معينة في شكل وحدات من العملة الوطنية، غير أن دول أخرى ترى أن سعر الصرف هو ثمن الوحدة الواحدة من العملة الوطنية في شكل وحدات من عملة أجنبية معينة".

يجسد سعر الصرف أداة الربط بين الاقتصاد المحلي وباقي الاقتصاديات، فضلا عن كونه وسيلة هامة للتأثير على تخصيص الموارد بين القطاعات الاقتصادية وعلى ربحية الصناعات التصديرية وتكلفة الموارد المستوردة، ومن ذلك على التضخم والناتج والعمالة، وهو بالإضافة إلى ذلك يربط بين أسعار السلع في الاقتصاد المحلي وأسعارها في السوق العالمية<sup>2</sup>، فالسعر العالمي والسعر المحلي للسلعة مرتبطان من خلال سعر الصرف.

#### 2- تسعير العملة

في الواقع هناك طريقتان لتسعير العملات وهما التسعير المباشر والتسعير غير المباشر<sup>3</sup>.

##### 1.2- التسعير المباشر

هو عدد الوحدات من العملة الأجنبية التي يجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الوطنية. وهنا نجد أن عددا قليل من الدول تستعمل هذه الطريقة من بينها بريطانيا العظمى.

##### 2.2- التسعير غير المباشر

هو عدد الوحدات من العملة الوطنية الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية. معظم الدول في العالم تستعمل هذه الطريقة بما في ذلك الجزائر.

1 عادل أحمد شيشي ومجدي شهاب، أساسيات الاقتصاد الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، ط1، 2002، ص. 176.  
2 قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية-دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص. 103.  
3 الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط2، 2003، ص. 96.

## ثانيا- أنواع سعر الصرف

هناك نوعان لسعر الصرف. يختلف كل نوع عن الآخر من حيث المفهوم أو الدور الذي يلعبه.

### 1- سعر الصرف الاسمي

يعرف سعر الصرف الاسمي (الثنائي) على أنه سعر عملة أجنبية بدلالة وحدات من عملة محلية. ويمكن أن يعكس هذا التعريف لحساب العملة المحلية بدلالة وحدات من العملة الأجنبية، والمقصود بهذا التعريف هو سعر الصرف الاسمي، أي سعر العملة الجاري والذي لا يأخذ بعين الاعتبار قوتها الشرائية من سلع وخدمات ما بين البلدين.

عندما نستعمل التعريف الأول فإننا نعبر عن سعر العملة الأجنبية بدلالة الأسعار المحلية (التعريف المستعمل) ونرمز له ب E فمثلا في حالة الدولار والدينار الجزائري يرمز لعدد وحدات الدولار مقابل الدينار ب \$/DA (دولارات للدينار الواحد) ويشمل تحويل الدولارات للدينار بالتقسيم على E والعكس بالضرب ب E حيث  $\frac{1}{E}$ .

يتغير سعر الصرف الاسمي يوميا. تسمى هذه التغيرات تدهورا أو تحسنا. يعني التحسن ارتفاع سعر العملة المحلية بالنسبة للعملة الأجنبية؛ أما التدهور هو انخفاض سعر العملة المحلية. باستعمال التعريف الأول، فإن التحسن يعني انخفاض سعر الصرف والتدهور ارتفاع سعر الصرف الاسمي (E). ويمكن لسعر الصرف أن يأخذ منحني اتجاهي مغايرا لمستواه الحالي في الأجل الطويل. كذلك يمكن أن يتذبذب بشدة. في الواقع لا يهم الأعوان الاقتصاديون مستوى سعر الصرف الاسمي بقدر ما يحويه من قوة شرائية، أي كمية السلع التي يتم اقتناؤها بنفس المبلغ من العملة المحلية. وهو ما يعرف بسعر الصرف الحقيقي.

### 2- سعر الصرف الحقيقي

يختلف سعر الصرف الحقيقي عن الإسمي في المفهوم والخصائص والدور الذي يلعبه.

#### 1.2- مفهوم سعر الصرف الحقيقي

هو السعر النسبي للسلع والخدمات بين دولتين كأن نبادل 1 طن من التمر الجزائري مع 10 طن من البطاطا الكندية<sup>1</sup>. بعبارة أخرى هو عدد الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية. كما يعتبر كمقياس للقدرة التنافسية للبلاد. يفيد المتعاملين الاقتصاديين في اتخاذ قراراتهم<sup>2</sup>.

ويمكن التعبير عنه بالعلاقة التالية:

$$TCR = \frac{eP^*}{p}$$

<sup>1</sup> البشير عبد الكريم، الاقتصاد الكلي-محاضرات وتطبيقات، مطبوعة غير منشورة، جامعة الشلف، 2008، ص. 150.

<sup>2</sup> قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية-دراسة تحليلية تقييمية، مرجع سابق، ص. 104.

حيث:

$e$ : سعر الصرف الاسمي

$P^*$ : متوسط سعر السلع الأجنبية.

$P$ : متوسط سعر السلع المحلية.

من العلاقة  $TCR = \frac{eP^*}{P}$  يمكن اعتبار أن سعر الصرف الحقيقي محسوب كمؤشر أسعار، ولذا فإن مستواه ليس له تفسير طبيعي وفي سنة الأساس يساوي الواحد ومعنى ذلك أن سعر الصرف الحقيقي هو عبارة عن سعر الصرف الاسمي مرجحا بمستويات الأسعار النسبية وهناك مقاييس أخرى يمكن استخدامها من بينها مستويات الأجور النسبية.

لذلك إذا كان معدل التضخم في الدولة المعنية أسرع من نظيره في دولة أخرى، فينبغي أن يرتفع سعر الصرف الاسمي من أجل تثبيت سعر الصرف الحقيقي والجدير بالذكر أن أي انخفاض في TCR تعتبر تحسناً حقيقياً، أما التخفيض الحقيقي فهو يوافق الارتفاع في TCR؛ ويعني انخفاض أسعار السلع المحلية مقارنة بأسعار السلع الأجنبية<sup>1</sup>.

## 2.2- مقارنة بين سعر الصرف الحقيقي والاسمي

نستطيع القول أن سعر الصرف الحقيقي مرتبط بأسعار السلع بالعملة المحلية والأجنبية وسعر الصرف الاسمي، ونظراً لأن الأسعار تكون ثابتة على المدى القصير أو سوف ترتفع وتخفض بنفس الرقم فإن تغيير TCR يكون بالموازاة مع سعر الصرف الاسمي لكن على المدى البعيد نجد أن كلا السعريين له نمط تغير خاص به.

هذا التغير لن يكون إلا إذا كان تغير أسعار السلع والخدمات محلياً وأجنيبياً بنفس النسق، مما يدفعنا إلى القول أن معدلات التضخم المحلية والأجنبية متساوية، لكن على العكس إذا كان معدل التضخم الأجنبي أكبر من معدل التضخم المحلي فإن TCR سوف يرتفع لكن بشرط أن لا ينخفض سعر الصرف الاسمي بدرجة تعوض الارتفاع في النسبة  $\frac{P^*}{P}$ ، ما يمكننا من القول أن سعر الصرف الحقيقي أكثر استقراراً على المدى الطويل أكثر منه على المدى القصير.

## 2.3- مقاييس حساب سعر الصرف الحقيقي

تستعمل عدة مقاييس إحصائية لحساب سعر الصرف الحقيقي. كالحساب الشائع المعتمد على مؤشرات أسعار الاستهلاك، أما المقياس الثاني فهو السعر النسبي للسلع القابلة للتجارة  $p^t$  والسلع غير القابلة للتجارة  $p^n$  وهناك مقياس ثالث هو قيمة الأجور النسبية والمحسوبة بالدولار، ويستعمل هذا المعيار لتفادي مشكلة المؤشرات النسبية التي تتغير من دولة لأخرى.

<sup>1</sup> بلقاسم العباس، سياسات أسعار الصرف، جسر التنمية، العدد الثالث والعشرون، 2003، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ص. 102.

سعر الصرف الحقيقي محسوب كمؤشر أسعار، ولذا فإن مستواه ليس له تفسير طبيعي وفي سنة الأساس يساوي واحد، ولذلك فإن مستواه يفسر عند التغير لكي يعطي مؤشر اتجاه سعر الصرف الحقيقي، أي ارتفاع السعر النسبي للسلع المحلية مقارنة بالأسعار الأجنبية.

إن اختيار مؤشر الأسعار لحساب سعر الصرف الحقيقي يطرح إشكالية كيفية قياس القدرة الشرائية للعملة، مؤشر أسعار الاستهلاك يقيس القوة الشرائية للسلع الاستهلاكية فقط ولكن هو أكثر توفراً وينتشر بصفة عادية، أما مخفض الناتج المحلي الإجمالي فيمكن أن يستعمل لكنه ينشر بتأجيل معتبر بالإضافة أنه يصلح لقياس القوة الشرائية لدول ذات معدلات تضخم عالية<sup>1</sup>.

#### 4.2- معادلة سعر الصرف الفعلي

باستعمال المعادلة الخطية اللوغاريتمية: سعر الصرف الفعلي الحقيقي  $TCR_{ef}$  هو السعر الفعلي الاسمي  $e_{ef}$  معدلاً بالفرق المرجح للأسعار الأجنبية والمحلية أي:

$$TCR_{ef} = e_{ef} + f(p^*) - p$$

$$e_{ef} = \sum_{i=1}^n \alpha_i e_i$$

$$f(p^*) = \sum_{i=0}^n \alpha_i p_i$$

$\alpha$ : أثقال التجارة الخارجية الثنائية.

$e_i$ : أسعار الصرف الاسمية الثنائية،  $p_i$ : مستوى سعر الدول  $i$  التي يتاجر معها.

#### 5.2- محددات سعر الصرف الحقيقي

تتعدد محددات سعر الصرف حسب وضعية السوق من جهة والسياسة المالية والنقدية للدولة من جهة أخرى.

### ثالثاً- دالة الطلب والعرض في سوق العملة

إن كل سعر في السوق يتحدد عن طريق التقاء العرض مع الطلب، ونقصد بالعرض في سوق العملة عرض العملة الوطنية لتحويلها إلى عملات أجنبية لاستثمارها في الخارج، أما الطلب فيتمثل في طلب العملة الوطنية من طرف الأجانب لشراء السلع والخدمات الوطنية<sup>2</sup>.

إن صافي الاستثمارات (S-I) هو عبارة عن الأموال الفائضة بعد تمويل الاستثمارات في الداخل وعليه فإن هذه الأموال تعرض في الأسواق المالية العالمية لاستبدالها بالعملات الأجنبية واستثمارها في الخارج ومنه فإن دالة عرض العملة الوطنية (S-I).

إن صافي الصادرات هي عبارة عن فائض الصادرات من الواردات، فالحصول على الواردات يتطلب توفر العملة الأجنبية للمقيمين أما الحصول على الصادرات يتطلب توفر العملة الوطنية للأجانب

<sup>1</sup> بلقاسم العباس، سياسات أسعار الصرف، مرجع سابق، ص. 93.

<sup>2</sup> MANKIW, Gregory N., **Macroéconomie**, traduction de la 5<sup>ème</sup> édition américaine par Jean Howard. 3<sup>ème</sup> édition, Editeur : De Boeck Université, Paris, 2005, p. 157.

وبالتالي فإن صافي الصادرات عبارة عن الطلب الصافي للعملة الوطنية من طرف الأجانب، فحتى يتحقق التوازن في سوق العملة لابد أن يتساوى صافي الصادرات مع صافي الاستثمارات إلى الخارج  $S-I=N_x$ .

### 1- محددات الطلب والعرض على العملة

إن العلاقة  $(S-I=N_x)$  ما هي إلا متطابقة الدخل والإنفاق ومنه فإن توازن سوق السلع والخدمات يؤدي إلى توازن سوق العملة، كما أن دالة الادخار ترتبط بالسياسة المالية بافتراض أن الادخار مستقل عن سعر الفائدة.

أما دالة الاستثمار فهي ترتبط بسعر الفائدة المحلي إذا كنا في اقتصاد مغلق وسعر الفائدة العالمي إذا كنا في اقتصاد مفتوح ذو حجم صغير كالاقتصاد الجزائري لأن الاستثمار والادخار في الاقتصاديات الصغرى يشكلان حصة صغيرة جداً من المدخرات والاستثمارات العالمية وبالتالي فإن تغييرهما لا يمكن له التأثير على سعر الفائدة العالمي إذن سعر الفائدة يكون معطى بالنسبة لاقتصاد صغير مفتوح، ويساوي سعر الفائدة العالمي والذي يتحدد بدوره عن طريق دالة الادخار والاستثمار، وبعبارة أخرى عن طريق الأموال العالمية المعروضة للإقراض والطلب على الأموال العالمية من أجل الاقتراض<sup>1</sup>.

أما العوامل المؤثرة على صافي الصادرات أو ما أطلقنا عليه الطلب على العملة المحلية من طرف الأجانب، فهي تتأثر بالدخل بالنسبة للواردات. أما الصادرات فهي تتأثر بدخل الدول الأجنبية (للتبسيط تعتبر الصادرات مقدراً معطى أي عدد ثابت). ويكون هذا صحيحاً في حالة ما إذا كان سعر الصرف الحقيقي ثابتاً.

أما في حالة ما يكون سعر الصرف الحقيقي متغيراً فإن هذا الارتفاع في TCR سوف يجعل السلع المحلية أغلى مما كانت عليه بالنسبة للأجانب والسلع الأجنبية أرخص مما كانت عليه بالنسبة للمقيمين. وبالتالي تنخفض الصادرات وتزداد الواردات عند نفس مستوى الدخل. يترتب على ذلك انخفاض صافي الصادرات الذي يصبح دالة في سعر الصرف الحقيقي والعلاقة بينهما عكسية. يمكن كتابة هذه الدالة كما يلي:

$$NX = NX (Y, TCR)$$

حيث:

$$\frac{dN_x}{dY} < 0 \text{ و } \frac{dN_x}{dTCR} < 0$$

ملاحظة هامة:

هنا معطى بالعلاقة:

$$TCR = \frac{eP}{p^*}$$

حيث أن e: يمثل عدد الوحدات من العملة الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من العملة المحلية.

<sup>1</sup> البشير عبد الكريم، الاقتصاد الكلي، مرجع سابق، ص 132.

في حالة تقييم سعر الصرف الاسمي بعدد الدينارات مقابل وحدات من العملة الأجنبية فإن العلاقة تصبح كما يلي:

$$N_x = N_x(Y \cdot TCR)$$

حيث:

$$\frac{dN_x}{TCR} > 0$$

أي أن العلاقة طردية بين الطلب على العملة الوطنية وTCR.

حسب النظرية الكلاسيكية يكون دائماً الناتج الفعلي يساوي الإنتاج الممكن لأن الأسعار ذات مرونة تامة تعدل لغاية تساوى الإنتاج الفعلي مع الإنتاج الممكن، فإذا حدث اختلال بين العرض والطلب فإن سوق العملة لا بد من تساوي العرض مع الطلب كما تبينه العلاقة التالية:

$$Y = C+I+G+(X-M)$$

$$(Y-T-C)+(T-G)-I = (X-M)$$

$$(S(T.G)-I(r^*)) = N.(TCR) \quad (*)$$

حيث يمثل:

Y : الدخل

C : الاستهلاك

I : الاستثمار

G : الإنفاق الحكومي

T : الضرائب

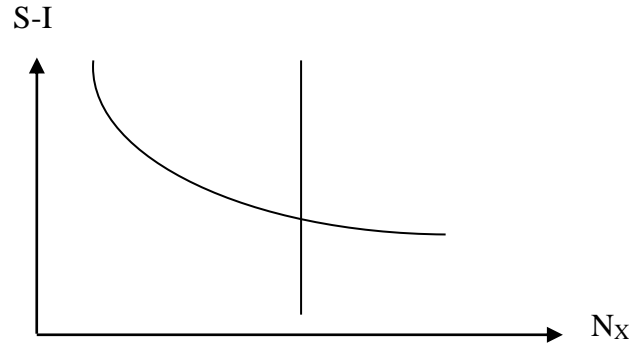
S : الادخار الوطني

إنّ الحدود في الطرف الأيمن من العلاقة (\*) تدل على أن دالة الادخار هي دالة مرتبطة بالسياسة المالية (النفقات الحكومية والضرائب) ودالة الاستثمار هي دالة في سعر الفائدة العالمي. أما الطرف الأيسر يدل أن صافي الصادرات هو دالة في سعر الصرف الحقيقي.

وقبل عرض أهم محددات سعر الصرف الحقيقي، نحاول أن نبين أن مستوى سعر الصرف الحقيقي ومقدار العملة المعروضة والمطلوبة عندما يتوازن سوق العملة فإذا مثلنا على المحور السيني مستوى عرض العملة والطلب عليها وعلى المحور العيني سعر الصرف الحقيقي، فإن الدالة الممثلة لعرض العملة لا تتأثر بسعر الصرف. بالتالي فإن المنحنى الممثل لها يكون عمودياً؛ أما منحنى دالة صافي الصادرات هو منحنى ذو انحدار سالب لأنه يتناسب عكسياً مع سعر الصرف الحقيقي. ويكون توازن سوق العملة موضح كما في الشكل التالي<sup>1</sup>:

<sup>1</sup> البشير عبد الكريم، الاقتصاد الكلي، مرجع سابق، ص. 13.

الشكل رقم (1-1): توازن سوق العملة



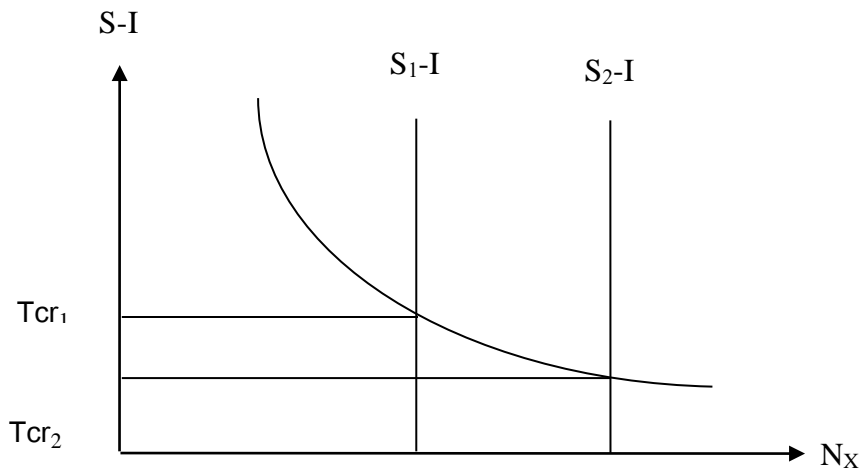
Source : MANKIW, Gregory N., Macroéconomie, traduction de la 5<sup>ème</sup> édition américaine par Jean Howard, Ouvrage.cité, p. 159.

إن العوامل المؤثرة على سعر الصرف الحقيقي هي نفس العوامل المؤثرة على الطلب وعرض العملة وعليه فإن سعر كل من دالة الادخار، الاستثمار وصافي الصادرات تتأثر بالعوامل التي يتأثر بها الصرف الحقيقي ونلخصها كما يلي:

1.1- السياسة المالية الداخلية

إن الادخار يتأثر بالسياسة المالية ويتأثر بالنفقات العامة أو الضرائب وعليه فإن أي تغير في هذين المقدارين ينقل منحنى العرض إلى وضع جديد فالتخفيض من النفقات العامة يرفع من الادخار الوطني ومن ثم ينتقل منحنى عرض العملة إلى اليمين ويترتب على ذلك انخفاض سعر الصرف وزيادة صافي الصادرات (الطلب على العملة) كما يبينه الشكل التالي<sup>1</sup>:

الشكل رقم (2-1): أثر السياسة المالية على تغير سعر الصرف



المصدر: البشير عبد الكريم، الاقتصاد الكلي محاضرات وتطبيقات، مرجع سابق، ص. 132.

<sup>1</sup> حسين عوض الله زينب، الاقتصاد الدولي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1992، ص. 94.



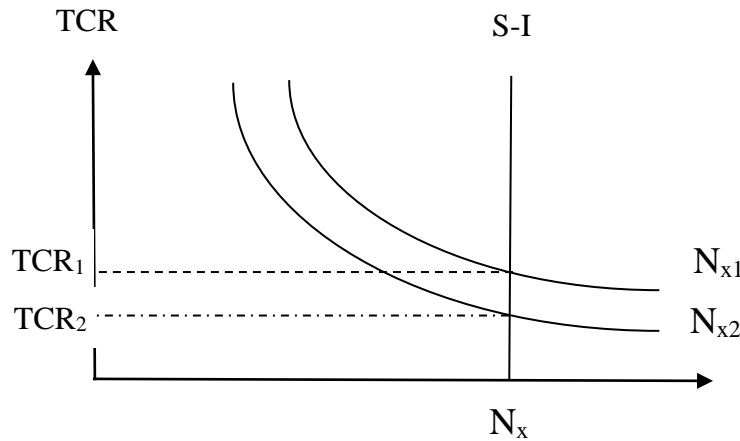
### 2.1- السياسة المالية الخارجية وأثرها على منحني الاستثمار

إن الاستثمار الداخلي يتوقف على سعر الفائدة العالمي وهذا الأخير يتوقف على السياسات المالية للدول الكبرى، فإذا زاد الادخار العالمي نتيجة تخفيض النفقات العامة أو زيادة الضرائب لإحدى الدول الكبرى كالولايات المتحدة الأمريكية فإن سعر الفائدة العالمي يتقلص ويترتب على ذلك زيادة الاستثمار المحلي عن كل مستوى من مستويات سعر الصرف ومن ثم انتقال منحني عرض العملة إلى اليسار ويؤدي ذلك إلى ارتفاع سعر الصرف الحقيقي وانخفاض صافي الصادرات أو الطلب على العملة<sup>1</sup>.

### 3.1- السياسات التجارية وأثرها على صافي الصادرات

إن الهدف من السياسات التجارية هو التأثير على كل من مستوى الصادرات والواردات وعادة ما تتخذ هذه الإجراءات لحماية المؤسسات الوطنية من المنافسة الأجنبية ويكون ذلك إما بفرض رسوم جمركية على السلع الأجنبية أو تحديد الكميات من السلع والخدمات المستوردة (تقنين السلع المستوردة) فلو فرضت الحكومة على سبيل المثال رسوماً جمركية عالية مثلاً على السلع المستوردة فإن الواردات تنخفض ومن ثم يرتفع مستوى صافي الصادرات ويترتب على ذلك انتقال منحني صافي الصادرات إلى اليمين مما يؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف، وعلى الرغم من ارتفاع هذا الأخير فإن مستوى العملة الوطنية المطلوبة من طرف الأجانب تبقى على ما هي عليه لأن سعر الصرف لا يؤثر لا على الادخار ولا على مستوى الاستثمار وبالتالي لا يؤثر على مستوى عرض العملة التي تتأثر كما قلنا بالسياسة المالية الداخلية والخارجية والشكل رقم (3-1) يوضح ذلك.

الشكل رقم (3-1): أثر السياسة التجارية على أسعار الصرف



المصدر: البشير عبد الكريم، الاقتصاد الكلي، مرجع سابق، ص. 133.

يمكن استنتاج من خلال العوامل المؤثرة في سعر الصرف الحقيقي تلك التي تؤثر في سعر الصرف الاسمي بكتابة علاقة سعر الصرف الاسمي بدلالة سعر الصرف الحقيقي:

$$TCR = \frac{eP}{p^*} \Rightarrow e = TCR \cdot \frac{P}{p^*}$$

حيث أن e يمثل عدد وحدات العملة الأجنبية مقابل وحدة من العملة المحلية.

<sup>1</sup> البشير عبد الكريم، الاقتصاد الكلي، مرجع سابق، ص. 135.

من العلاقة أعلاه يتبين أن سعر الصرف الاسمي  $e$  يتوقف على سعر الصرف الحقيقي بالإضافة إلى المستوى العام للأسعار محليا ( $P$ ) وخارجيا ( $P^*$ ) فيما يؤثر في  $TCR$  في ( $e$ ). ومن بين هذه المؤثرات السياسة المالية الداخلية، السياسة المالية الخارجية والسياسة التجارية، إضافة إلى ما سبق فإن سعر الصرف الاسمي يتأثر بالمستوى العام للأسعار داخليا وخارجيا؛ وكما نعلم أن الأسعار تتأثر بشكل كبير بالسياسة النقدية. وعليه يمكن القول أن سعر الصرف يتأثر بالسياسة النقدية إضافة إلى السياسات الأخرى.

## 2- سعر الصرف الحقيقي التوازني

تنقسم الأدبيات الخاصة بكيفية تحديد سعر الصرف الحقيقي إلى ذلك الجزء الذي ينظر إليه باعتباره يتحدد عن طريق التوازن الاقتصادي الكلي وإلى الجزء الذي ينظر إليه باعتباره يتحدد كسعر نسبي بين السلع القابلة للتجار وتلك غير القابلة للتجار عن طريق التوازن الاقتصادي الجزئي، ويستخدم الجزء الخاص بالاقتصاد الكلي عادة عند مناقشة الأمور التي تتعلق بالدول المتقدمة، بينما يتم استخدام الجزء الآخر الخاص بالاقتصاد الجزئي عند التطبيق على دول التحول الاقتصادي.

## 3- تحديد سعر الصرف التوازني

بصفة عامة فإن مفهوم سعر الصرف التوازني يوافق الأسعار النسبية التي تحقق التوازن الداخلي والخارجي في نفس الوقت، ويعني التوازن الداخلي أن قطاع السلع غير القابلة للتجار يكون في توازن وأما التوازن الخارجي فيعني أن الميزان الجاري يتم تمويله بتدفق مستدام لرؤوس الأموال<sup>1</sup>.

من أهم محددات أسعار الصرف، الفارق بين الأسعار المحلية والدولية (أو التضخم المحلي والخارجي)، فإذا كان التضخم المحلي أعلى من التضخم الخارجي مع بقاء الأشياء الأخرى على حالها، فإن سعر الصرف سوف يتجه للانخفاض، وطبقاً لنظرية تعادل القوة الشرائية فإن هذا الفارق هو السبب الرئيسي لتذبذب سعر الصرف وعليه يمكن تعريف سعر الصرف التوازني حسب تعادل القوة الشرائية في أي سنة بالنسبة لسعر صرف توازني في سنة الأساس كالتالي:

$$e^* = e \times \frac{P / P_0}{P^* / P_0}$$

حيث ( $P_0, P_0^*$ ) هي الأسعار المحلية والخارجية في سنة الأساس  $e_0^*$  وهو سعر الصرف التوازني في سنة الأساس، باختيار سنة الأساس يكون فيها سعر الصرف الرسمي معادلاً لسعر الصرف التوازني. فإننا نستطيع استعمال هذه المعادلة لحساب سعر الصرف التوازني ويتحدد  $e_0^*$  عند سنة يكون فيها ميزان المدفوعات في توازن أو عند مستوى اختلال طويل الأجل.

<sup>1</sup> بلقاسم العباس، سياسات أسعار الصرف، مرجع سابق، ص. 88.

## رابعاً- خصائص سعر الصرف

هناك ثلاثة خصائص لسعر الصرف<sup>1</sup>:

### 1- المقاصة

المقاصة هي استعمال الحقوق في تسديد الديون أي أنها تركز على تسوية الحقوق والديون مع الناتجة عن عمليات التجارة المنظورة.

المقاصة في عملية الصرف تتمثل في تجنب استخدام الصرف الأجنبي بين الدولتين المتعاقبتين، وتتم تسوية المبادلات التجارية بينهما، باستخدام الحقوق لتسديد الديون، ويحدد سعر الصرف بين الدولتين قبل فتح حساب المقاصة لأنه غالباً ما تكون المقاصة غير كاملة، أي عدم تساوي ديون دولة وحقوقها قبل الدولة الأخرى ويتم تسوية الفرق وفقاً للقواعد التي يتفق عليها الطرفان.

### 2- المضاربة

المضاربة تكون من أجل تحقيق الربح، ويتم ذلك عن طريق الاستفادة من الفروق السعرية في سعر صرف عملة بين سوقين أو أكثر في وقت واحد، عن طريق شراء العملة في السوق ذات السعر المنخفض وإعادة بيعها في السوق ذات السعر المرتفع، وتسمى هذه العملية بعملية التحكيم بين العملات وقد ظهرت عمليات التحكيم لسهولة وسرعة وسائل الاتصال بين المراكز التجارية في مختلف بقاع العالم.

### 3- التغطية

التغطية تتم عن طريق اللجوء إلى عمليات الصرف الآجلة وذلك لتفادي الأخطار الناجمة عن التقلبات في سعر الصرف، وهي عملية تأمين ضد ما يتوقعه المتعامل من انخفاض في قيمة العملات الأجنبية عن القيام بعمليات صرف آجلة.

## المطلب الثاني- أدوات وأهداف سياسة سعر الصرف

تتعدد أهداف سياسة سعر الصرف ولهذا الغرض نستخدم عدة أدوات حسب طبيعة الاقتصاد والإستراتيجية المرسومة.

### أولاً- أدوات سياسة سعر الصرف

تعتبر سياسة سعر الصرف سياسة اقتصادية، تظهر استقلاليتها عن السياسة النقدية وهذا من خلال تميزها بأدواتها وأهدافها.

ولتنفيذ هذه السياسة وتحقيق أهدافها تستعمل السلطات العديد من الأدوات والوسائل أهمها:

<sup>1</sup> جديدين لحسن، تسيير خطر سعر الصرف، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة تلمسان، 2004، ص. 11.

**1- تعديل سعر صرف العملة**

عندما ترغب السلطات في تعديل توازن ميزان المدفوعات تقوم بتخفيض العملة أو إعادة تقويمها لما تدخل في ظل نظام سعر صرف ثابت أما عندما تدخل في ظل نظام سعر صرف عائمتعمل على التأثير على تحسن أو تدهور العملة وتستخدم سياسة التخفيض على نطاق واسع لتشجيع الصادرات، إلا أن نجاح هذه السياسة يتوقف على توفر مجموعة من الشروط.

**2- استخدام احتياطات الصرف**

في ظل أسعار صرف ثابتة أو شبه مدارة تلجأ السلطات النقدية إلى المحافظة على سعر صرف عملتها، فعند انهيار عملتها تقوم ببيع العملات الصعبة لديها مقابل العملة المحلية، وعندما تتحسن العملة تقوم بشراء العملات الأجنبية مقابل العملة المحلية، وعندما تكون الاحتياطات غير كافية يقوم البنك المركزي بتخفيض العملة المحلية.

**3- استخدام سعر الفائدة**

عندما تكون العملة ضعيفة يقوم البنك المركزي باعتماد سياسة سعر فائدة مرتفع لتعويض خطر انهيار العملة، في النظام النقدي الأوروبي عندما اعتبر الفرنك أضعف من المارك الألماني، عمد بنك فرنسا إلى تحديد أسعار فائدة أعلى من أسعار الفائدة الألمانية، إلا أن التكلفة المرتفعة للقرض تهدد النمو.

**4- مراقبة الصرف**

تقضي سياسة مراقبة الصرف بإخضاع المشتريات والمبيعات للعملة الصعبة إلى رخصة خاصة، ويتم استخدامها لمقاومة خروج رؤوس الأموال خاصة الخروج بهدف المضاربة، ومن بين التدابير التي تعتمد عليها السلطات النقدية:

\* منع التسوية القبلية للواردات؛

\* الالتزام بإعادة العملات الأجنبية المحصل عليها في الخارج نتيجة التصدير ضمن فترة زمنية محددة؛

\* تقسيم الحسابات البنكية إلى حسابات لغير المقيمين فتستفيد من التحويل الخارجي للعملة؛

\* حسابات للمقيمين لا يمكن عن طريقها تسوية المعاملات مع الخارج؛

\* نشير إلى أن معظم الدول بدأت تتخلى عن مراقبة الصرف بعد انتشار ظاهرة التعويم.

**5- إقامة سعر صرف متعدد**

يهدف نظام أسعار الصرف المتعدد إلى تخفيض آثار حدة التقلبات في الأسواق وتوجيه السياسة التجارية لخدمة بعض الأغراض المحددة، ومن أهم الوسائل المستخدمة هو اعتماد نظام ثنائي أو أكثر لسعر الصرف بوجود سعرين أو أكثر لسعر صرف العملة، أحدهما مغالي فيه ويتعلق بالمعاملات الخاصة بالواردات الضرورية أو الأساسية أو أدوات القطاعات المراد دعمها وترقيتها، أما السلع المحلية الموجهة للتصدير أو الواردات غير الأساسية فتخضع لسعر الصرف العادي.

## ثانياً- أهداف سياسة سعر الصرف

تسعى سياسة سعر الصرف لتحقيق مجموعة من الأهداف أبرزها:

### 1- مقاومة التضخم

يؤدي تحسن سعر الصرف إلى انخفاض مستوى التضخم المستورد وتحسن مستوى تنافسية المؤسسات وفي المدى القصير يكون للانخفاض في تكاليف الاستيراد أثر إيجابي على انخفاض مستوى التضخم المستورد.

### 2- تخصيص الموارد

يؤدي سعر الصرف الحقيقي إلى تحويل الموارد إلى قطاع السلع الدولية الموجهة إلى التصدير هذا ما يعمل على توسيع قاعدة السلع الدولية بحيث يصبح عدد كبير من السلع قابل للتصدير.

### 3- توزيع الدخل

يؤدي سعر الصرف دوراً هاماً في توزيع الدخل بين الفئات أو القطاعات المحلية، فعند ارتفاع القدرة التنافسية لقطاع التصدير التقليدي (مواد أولية أو زراعية) نتيجة انخفاض سعر الصرف الحقيقي، فإن ذلك يجعله أكثر ربحية، ويعود الربح على أصحاب رؤوس الأموال بينما تنخفض القدرة الشرائية للعمال والعكس عند انخفاض سعر الصرف الاسمي، فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع القدرة الشرائية للأجور.

### 4- تنمية الصناعات المحلية

يمكن للبنك المركزي تخفيض سعر الصرف من أجل تشجيع الصناعة الوطنية. مما يشجع الصادرات كما أن تخفيض العملة من قبل البنك المركزي يحمي السوق المحلي من المنافسة الخارجية وتشجيع الصادرات.

## ثالثاً- أنظمة أسعار الصرف

مرت أنظمة أسعار الصرف بعدة مراحل طبقاً للسياسة النقدية التي تتخذها الدولة. فهناك دولاً تبنت فكرة تثبيت سعر الصرف في مقابل عدم وجود سياسات نقدية واقعية وبرامج إصلاح متكاملة<sup>1</sup>. وهناك دولاً أخرى وجدت أن الحل الأمثل في الحد من التضخم هو في نظام الصرف الثابت. وهناك من اعتبر نظام سعر الصرف المعوم النظام الأمثل لأنه يحقق مكاسب إذا ما توفر الاستقرار المالي والنقدي بجانب رفع كفاءة الجهاز المصرفي من أجل امتصاص الاختلالات الناتجة من نظام الصرف المعوم.

أما في الدول الناشئة تنبع أهمية نظم سعر الصرف في الدور الذي تلعبه في إنجاح برامج الإصلاح الاقتصادي في المدى القصير وفي العمل على استمرار نتائج سياسات التحرير في المدى الطويل. ترجع أهمية هذه السياسات في تأثيرها المباشر في الحد من التضخم وتخفيض تكلفة الإصلاح الاقتصادي والإسراع في التحولات الهيكلية للاقتصاد. وإذا ما نظرنا إلى الدول النامية وسياسات سعر الصرف فيها نجد أنه:

<sup>1</sup> زاهر عبد الحليم خضر، تأثير سعر الصرف على المؤشرات الكلية للاقتصاد الفلسطيني، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، جامعة الأزهر-غزة، فلسطين، 2012، ص. 25.

- لا توجد سياسة سعر صرف واحدة تلائم كل الدول النامية التي تريد التحول لاقتصاد السوق؛
- كذلك توجد صعوبة بالغة في تحديد نظام سعر الصرف المناسب نتيجة التعقيدات التي تواجه بناء نموذج الاقتصاد الكلي فيها؛
- في الدول النامية لا يوجد نظام صرف ثابت أو تعويم مطلق بل يوجد العديد من النظم بين النظامين مطبقة فيها وبالرغم من تفاوت الظروف الاقتصادية في الدول النامية إلا أنها تشترك في سمات مشتركة يصعب معها تحديد نظام سعر صرف مناسب لها.

### 1- النظام النقدي العالمي وسعر الصرف

توجد علاقة وطيدة بين النظام النقدي العالمي وسعر الصرف حيث يكون التأثير مباشر وبصورة آلية.

#### 1.1- النظام النقدي العالمي قبل الحرب العالمية 1880-1914

حيث كان النظام السائد خلال تلك الحقبة من الزمن هو قاعدة الذهب، وتبنت معظم الدول الصناعية في تلك الفترة هذه القاعدة بحلول العام 1880، وكانت تلك القاعدة تعمل عن طريق ارتباط أو معادلة قيمة العملة مع قيمة وزن معين من الذهب، بحيث يمكن مبادلة هذه العملة بالذهب أو العكس بسعر رسمي ثابت، وقد تطورت قاعدة الذهب الدولية وأخذت الأشكال التالية:

- قاعدة المسكوكات الذهبية "قاعدة تداول النقود"؛
- قاعدة السبائك الذهبية؛
- قاعدة الصرف بالذهب.

#### 2.1- النظام النقدي بين الحربين العالميتين 1914-1945

جاءت نهاية قاعدة الذهب عام 1931 عندما قامت بريطانيا بتعويم عملتها نتيجة الكساد العظيم، وحدث حذوها دولاً عديدة تربطها علاقات مالية واقتصادية مع بريطانيا وتربط عملاتها بالإسترليني بتعويم عملاتها مقابل الدولار والذهب، وأصبحت تلك الكتلة من الدول معروفة باسم منطقة الإسترليني، ولم يتبق في قاعدة الذهب سوى خمس دول فقط هي: فرنسا، بلجيكا، هولندا، إيطاليا وسويسرا، وكان يطلق عليها جبهة دول الذهب Gold bloc، إلا أنه بحلول عام 1936 خرجت فرنسا وسويسرا من هذه الجبهة وقامت بتخفيض عملتيهما، وكانت هذه الخطوة بمثابة إعلان الوفاة لنظام الذهب<sup>1</sup>.

#### 3.1- نظام بروتون وودز Bretton Woods

في عام 1941 أعد كلا من كينز J.M. Keynes مستشار وزارة الخزانة البريطانية وايت White مستشار وزارة الخزانة الأمريكية خطة مستقلة لبناء نظام نقدي عالمي جديد بعد الحرب العالمية الثانية. بناء على كل ما سبق، تم انعقاد مؤتمر بروتون وودز في مايو من عام 1944، حيث اجتمعت 44 دولة تحت رعاية الأمم المتحدة في ولاية نيوهامبشير New-Hampshire.

<sup>1</sup> زاهر عبد الحليم خضر، تأثير سعر الصرف على المؤشرات الكلية للاقتصاد الفلسطيني، مرجع سابق، ص. 35.

وكان الهدف الأساسي من المؤتمر هو إقامة مجموعة من القواعد للنظام النقدي الدولي والقضاء على النقائص والعيوب التي ميزت الأنظمة النقدية السابقة، وتمثلت هذه القواعد في ضبط كل العملات على أساس الدولار الأمريكي باعتباره كنفذ ادخار دولي وحيد، والذي حددت قيمته مقابل الذهب كما يلي: 35 دولار أمريكي = أوقية ذهب، كما تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بتأمين تحويل الدولارات الموجودة لدى البنوك المركزية إلى ذهب، إضافة إلى التزام الدول بالتدخل في سوق الصرف حفاظاً على تذبذبات معدلات الصرف داخل [-1% ، +1%] مقارنة بالسعر الرسمي.

وانهار نظام بروتون وودز عندما أعلن الرئيس الأمريكي نيكسون رسمياً قطع العلاقة بين الدولار والذهب عام 1971، وجاء ذلك نتيجة تفاقم العجز في الميزان التجاري الأمريكي وظهور القيمة المغالية Over Valued للدولار وتراكم العجز في الميزانية الحكومية نتيجة حرب فيتنام والاستثمار المتنامي خارج الولايات المتحدة الأمريكية.

## 2- نظام سعر الصرف الثابت

ويعود نظام أسعار الصرف الثابتة بأصوله إلى قاعدة الذهب حيث كان سعر التثبيت يحدد بمقدار معين من الذهب، ومن ثم ارتبط هذا النظام بعضوية البلد في كتلة أو منطقة نقدية فصار أساس القياس العملة الرئيسية في هذه الكتلة مثل الجنيه الإسترليني أو الفرنك الفرنسي، وعندما عقدت اتفاقية بروتون وودز ارتبط سعر صرف العملات المشاركة بالدولار الأمريكي وبعد انهيار بروتون وودز اعتمدت دولاً عديدة وفي فترات متباعدة نظام أسعار الصرف الثابتة بشكل منفرد.

ويقوم هذا النظام على تبني قيمة ثابتة للعملة الوطنية تجاه العملات الأجنبية بالاعتماد على أساس أو مرجع نقدي أو معدني معين، ويسهم هذا النظام في تجنب الاقتصاد للتأثيرات السلبية التي تحدث نتيجة تقلبات أسعار الصرف الأجنبي على قيم الاستثمار والتشغيل والتبادل الدولي، حيث أن تقلبات سعر الصرف يكون لها في الغالب دور محبط لحركات رؤوس الأموال والموارد البشرية والسلع والخدمات.

ويندرج تحت هذا النظام أنواع متعددة من النظم منها، نظم أسعار الصرف شديدة الثبات من خلال وجود مجلس للإشراف على العملة، بالإضافة إلى أسعار الصرف الوسيطة وهي أسعار صرف مربوطة قابلة للتعديل وهي تكون إما مربوطة بعملة واحدة أو سلة من العملات، ويمكن التمييز بين أنظمة أسعار الصرف الثابتة لعملة واحدة أو لسلة من العملات كالآتي<sup>1</sup>:

### 1.2- أنظمة أسعار الصرف الثابتة لعملة واحدة

وتتحدد آلية الصرف عن طريق الارتباط المباشر بعملة التدخل، أو ثبات الأسعار يكون عبر الزمن تجاه العملة المرتبطة بها ما لم تتدخل السلطات النقدية لإجراء تعديلات في سعر الارتباط المركزي للعملة، وعملية الربط بعملة وحيدة تكون نتيجة لكون المبادلات مرتكزة على هذه العملة، مثل الذي يحدث في الدول التي تصدر البترول التي تقوم صادراتها بالدولار، أو نتيجة للترابط الاقتصادي الوثيق بين الدولة صاحبة سعر الصرف والدولة صاحبة العملة المثبت بها.

<sup>1</sup> زاهر عبد الحليم خضر، تأثير سعر الصرف على المؤشرات الكلية للاقتصاد الفلسطيني، مرجع سابق، ص. 29.

## 2.2- أنظمة أسعار الصرف الثابتة لسلة عملات

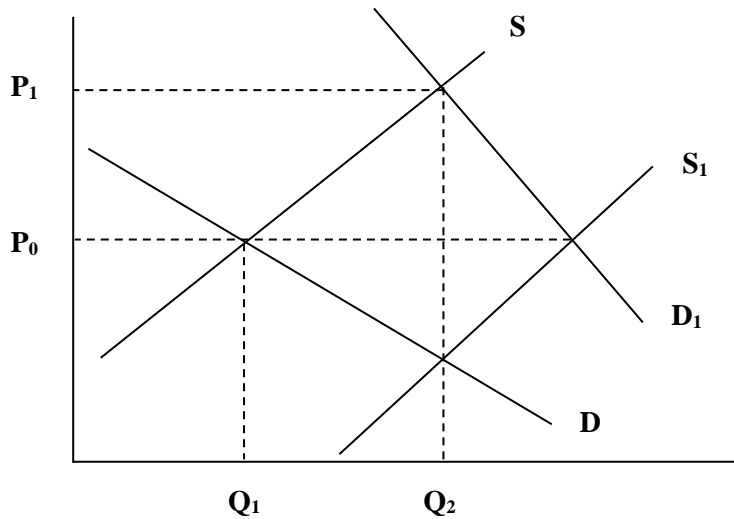
ويتحدد سعر الصرف عن طريق الارتباط بسلة عملات مع مراعاة نسبة الأوزان في التجارة الخارجية، لأن هذا السعر يتأثر بحجم المبادلات وتدفقات رؤوس الأموال، ومن بين السلات المشهورة سلة حقوق السحب الخاصة، أما سلة العملات التي تختارها الدول لربط عملاتها فهي تتشكل من عملات ذات ثقل كبير في هيكل الصادرات أو هيكل الواردات أو الاثنان معاً.

وفي ظل نظام سعر الصرف الثابت يتحقق التوازن بين العرض والطلب مع منح الحرية الكاملة لتحويل العملات وحرية تصدير واستيراد الذهب، وذلك لضمان التوافق بين المطلوب والمعروض من العملة الأجنبية، وهذا الأمر يتطلب من الدولة أن تكون مستعدة لتدعيم سعر صرف عملتها والحفاظ على استقراره من خلال بيع وشراء الذهب والاحتياطات من العملة الأجنبية.

فعندما يزداد المعروض من العملة الوطنية عن المطلوب منها في أسواق الصرف الأجنبي، فإن الدولة تكون مستعدة لشراء الذهب أو العملة التي تثبت عملتها على أساسها وذلك لمنع انخفاض سعر صرف عملتها، أما في حالة ارتفاع الطلب على العملة المحلية بأكثر من المعروض منها، فإن الدولة تقوم بشراء الذهب لمنع ارتفاع سعر صرف عملتها، وبهذا تستطي الدولة الحفاظ على سعر صرف ثابت لعملتها، وهذا يتطلب من الدولة أن تقوم بطباعة النقود وتوفير احتياطي كبير من العملات الأجنبية.

فعلى سبيل المثال فإذا ارتفع سعر صرف الدولار الأمريكي فإنه وبشكل تلقائي سيرتفع سعر صرف الدينار الجزائري، وهذا يعني أن هناك علاقة طردية ثابتة بين سعر صرف الدينار الجزائري والدولار الأمريكي، وتمثل تلك العلاقة بيانياً كما في الشكل التالي:

الشكل رقم (1-4): علاقة سعر الصرف بين عملتين في حالة ثبات القيمة



المصدر: زاهر عبد الحليم خضر، تأثير سعر الصرف على المؤشرات الكلية للاقتصاد الفلسطيني، مرجع سابق، ص. 29.

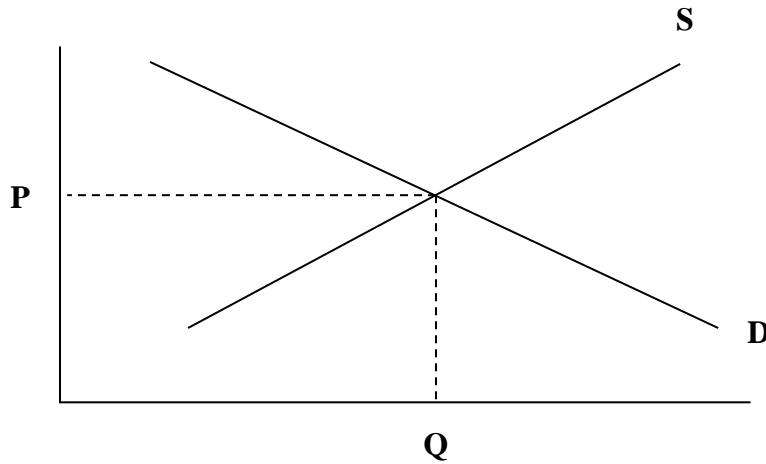


### 3- نظام أسعار الصرف المعمومة

يقوم نظام أسعار الصرف المعمومة على ترك أسعار الصرف الأجنبي لقوى العرض والطلب السائدة في السوق، باعتبار العملة كأى سلعة في السوق، حيث أن عرض العملة الوطنية يعكس جانب العرض في الأسواق المعنية؛ وأسعار الصرف المرنة تعتبر أسعار قابلة للتعديل على أساس مؤشرات اقتصادية مثل تطور سعر الصرف الحقيقي الفعال. المثال على ذلك النوع من أسعار الصرف المعمومة هو سعر صرف العملات بين الدول الصناعية المتقدمة حيث أن تحديد سعر الصرف بين عملات تلك الدول يخضع لظروف العرض والطلب على الدولار الأمريكي والعملات الأخرى وحركة التجارة بينهما<sup>1</sup>.

وفي ظل هذا النظام المرن فإن السلطات النقدية تتوافق في التعامل مع سعر الصرف الثابت من خلال حرية تحويل العملات، إلا أنه في ظل هذا النظام فإن الدولة لا تكون مضطرة للتدخل من أجل الحفاظ على ثبات سعر صرف عملتها، بل تتركه يخضع لظروف الطلب والعرض من أجل تحديد سعره التوازني، وبهذا فإن النظام المرن يعفي الدولة من الاحتفاظ بكميات كبيرة من الاحتياطات النقدية الأجنبية ومن الذهب لتدعيم سعر صرف عملتها، إلا أن هذا النظام من سعر الصرف يتطلب إدارة نقدية متطورة، وأداء اقتصادياً مرتفع يتمتع بقدرات إنتاجية ضخمة قادرة على التوافق مع آليات سعر الصرف الحر، لذا فقد ارتبط هذا النظام بالدول الصناعية المتقدمة وعجزت الدول النامية على التكيف مع هذا النظام.

#### الشكل رقم (5-1): تحديد سعر الصرف في ظل النظام المرن "المعوم"



المصدر: زاهر عبد الحليم خضر، تأثير سعر الصرف على المؤشرات الكلية للاقتصاد الفلسطيني، مرجع سابق، ص32.

### 4- نظام سعر الصرف المدار

يقوم هذا النظام على أساس إعطاء قدرا كبيرا من المرونة لأسعار الصرف، وفي نفس الوقت تتدخل البنوك المركزية في أسعار الصرف بيعا وشراء للعملات الأجنبية من أجل تفادي التقلبات الحادة في القيم الخارجية لها، وخير مثال على ذلك النظام النقدي نظام البنك الذي يعطي مرونة تامة لتغير سعر الصرف ولكن ضمن حدين معينين من قبل البنك المركزي، حيث لا تتدخل الحكومة أو السلطات المختصة إلا إذا تجاوز سعر الصرف إحدى هذين الحدين.

<sup>1</sup> زاهر عبد الحليم خضر، تأثير سعر الصرف على المؤشرات الكلية للاقتصاد الفلسطيني، مرجع سابق، ص. 31.

وفي هذا النظام يتم تحديد مستوى سعر الصرف المرغوب فيه ثم تحدد الحدود العليا والدنيا، ويسمح البنك المركزي بتغيير سعر الصرف داخل الحدين فقط، وعملت بهذا النظام الدول الأوروبية منذ العام 1979 حتى انتقالها للعملة الأوروبية الموحدة عام 2001. وما تزال بعض الدول تعمل بهذا النظام الذي ظهر في أعقاب انهيار بروتون وودز ويسمى ذلك النظام بالتعويم غير النظيف على حد تعبير الاقتصادي سكلير، وهو ما يعبر عن مدى استنكاره لتدخل الدولة في تعويم عملتها<sup>1</sup>.

### 5- نظام الرقابة على الصرف

حيث كان البديل الثاني بعد انهيار قاعدة الذهب الدولية هو تحديد سعر الصرف من خلال إتباع نظام الرقابة على الصرف، وتجمع أغلب المصادر إلى أن هذا النظام بدأ بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى وتعتبر ألمانيا أول من مارس هذا النظام في العام 1931، وطبقاً لهذا النظام فإن السلطة النقدية تحدد سعراً رسمياً بغض النظر عن السعر السوقي الذي يتحدد بقوى الطلب والعرض، حيث في ظل هذا النظام فإن الحكومة تتدخل لفرض سعر رسمي أو أكثر من سعر خلال اللوائح التالية:

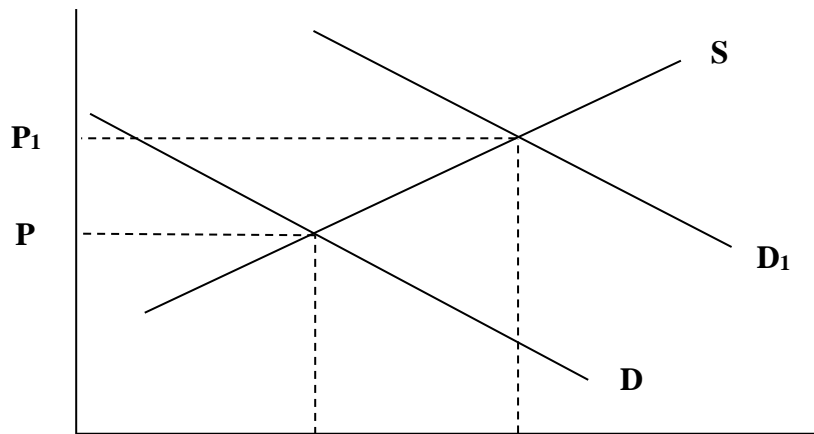
أ- عدم السماح بحرية تحويل عملتها إلى العملات الأجنبية إلا بشروط؛

ب- إخضاع تصدير واستيراد الصرف الأجنبي لقواعد معينة؛

ج- عدم وجود سوق للصرف الأجنبي بالشكل الموجود في النظامين السابقين.

تتمثل خصائص هذا النظام في السلطة المشرفة على قطاع الصرف الأجنبي التي تمارس صفة المحتكر الوحيد لبيع وشراء العملة للمقيمين. وفي ظل ذلك النظام تنعدم عمليات المضاربة؛ وتستطيع السلطات المشرفة من شراء العملات الأجنبية بسعر وبيعه بسعر آخر. تطبق الدولة أحياناً أسعاراً عدة للصرف لتحقيق أهدافاً اقتصادية وسياسية. ويطبق هذا النظام عندما تواجه السلطات النقدية ظروفًا لا تسمح لها بتحمل تكاليف دعم سعر الصرف الثابت، ولا القدرة على تبني سعر الصرف المعموم. يصبح التدخل المباشر أفضل وسيلة لتحديد سعر الصرف. لذا فإن سعر الصرف التوازني في ظل هذا النظام يتحدد إدارياً من خلال إحلال اللوائح والقوانين محل قوى العرض والطلب. ويتحدد سعر الصرف التوازني في ظل نظام الرقابة على الصرف باستخدام الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (1-6): آلية تحديد سعر الصرف في ظل نظام الرقابة على الصرف



المصدر: زاهر عبد الحليم خضر، تأثير سعر الصرف على المؤشرات الكلية للاقتصاد الفلسطيني، مرجع سابق، ص. 34.

<sup>1</sup> زاهر عبد الحليم خضر، تأثير سعر الصرف على المؤشرات الكلية للاقتصاد الفلسطيني، مرجع سابق، ص. 32.

وفي الشكل السابق إذا فرضنا أن الطلب على الصرف الأجنبي ازداد بسبب "المضاربة، السياحة، العلاج في الخارج، الدراسة في الخارج... فهذا سوف يؤدي لانتقال منحني الطلب من  $D$  إلى  $D_1$  وسوف يرتفع سعر الصرف من  $OP$  إلى  $OP_1$ . وعندما ترى السلطات أن سعر الصرف الجديد غير مناسب لها في تحقيق أهدافها، وأنها لا تستطيع سد الفجوة بين العرض والطلب من خلال زيادة المعروض من النقد، حينها لا مناص أمامها سوى كبح الطلب على الصرف الأجنبي من خلال التدخل الإداري.

وهنا نكون تحت مظلة الرقابة على الصرف، حيث تستخدم السلطات المختصة كل الوسائل من أجل الضغط على الطلب والعودة إلى سعر التوازن الأول  $P$  وتخفيف الفجوة بين العرض والطلب، لكن هذا الأمر لا يمنع ظهور السوق الموازية للطلب على العملة، حيث يطلب المتعاملون في السوق الموازية سعرًا أعلى للصرف وذلك ثمنًا للمخاطرة التي يتحملونها نتيجة العمل في هذا السوق.

### المطلب الثالث- سوق الصرف وسياسة تخفيض العملة المحلية

إنّ عملية شراء وبيع العملات الأجنبية تتم في إطار سوق الصرف الأجنبي وفق معايير وأطر تنظم العملية كما أن العائدات نتيجة التعامل الخارجي تعتبر من أهم مصادر النقد الأجنبي ونتيجة لحجم هذه التدفقات ومدى تأثيرها على الاقتصاد توضع السياسة المناسبة لذلك.

### أولاً- مفهوم سوق الصرف الأجنبي والمتدخلون فيه

#### 1- تعريف سوق الصرف الأجنبي

هو سوق يسهل عمليات مبادلة العملات وتقوم البنوك بالمشتريات والمبيعات من السندات سواء قابلة للدفع في الخارج أو التي تعطي الحق في الحصول على النقد الأجنبي تتم بطريقة مركزية يتم التحصيل عن طريق بنوك أجنبية التي تعتبر مراسلين وبهذه الطريقة فإن البنوك تستطيع أن تمد عملائها الذين يرغبون في الحصول على العملات الأجنبية بحالات أو شيكات أو كمبيالات.

وسوق الصرف هي أكثر الأسواق اتحاداً في العالم وتتوافر لها وسائل اتصال فورية بين المراكز الرئيسية وتتعامل في سلع (الدولار، الأورو، الجنيه الاسترليني، الين الياباني...) متطابقة ومتماثلة تماماً وهي لا تهتم إلا قليلاً بنفقات النقل لأن العمليات عادة ما تتم عن طريق أرصدة البنوك وليس طريق شحن النقود. ولا يوجد لهذه الأسواق مكان محدد وهي تعمل 24/24 لاختلاف التوقيت في الأسواق.

#### 2- المتدخلون في سوق سعر الصرف الأجنبي

##### 1.2- البنك المركزي

يتدخل هذا البنك للقيام بعمليات السوق المفتوح على العملات من جهة ومن جهة ثانية بتنفيذ أوامر الحكومة باعتباره بنك الدولة بخصوص المعاملات في العملة ويكون هذا التدخل في العادة من أجل حماية مركز العملة المحلية.

## 2.2- البنوك التجارية والمؤسسات المالية

حيث تتدخل في السوق لتنفيذ أوامر زبائنها أو لحسابها الخاص. يجمع أعوان الصرف العاملون في البنوك أوامر الزبائن ويقومون بالمقاصات ويحولون الفائض من عرض أو طلب على العملة الأجنبية ويوفرون أجهزة إعلام تتضمن آخر الأسعار المطبقة بين مختلف الساحات المالية العالمية. تكمن مهمة أعوان الصرف في معالجة الأوامر قصد تمكينها من الحصول على أفضل سعر وتحقيق مكاسب لصالح بنوكهم.

## 3.2- سمسرة الصرف

يعتبر سمسرة الصرف وسطاء نشطين يقومون بتجميع أوامر الشراء أو البيع للعملات لصالح عدة بنوك أو متعاملين آخرين ويقومون بضمان الاتصال بين البنوك وإعطاء معلومات عن التسعيرة المعمول بها في البيع والشراء دون الكشف عن أسماء المؤسسات البائعة أو المشترية لهذه العملات وللعلم هناك أكثر من 20 سمسار في ساحة باريس يكفؤون عن طريق عمولة سمسرة<sup>1</sup>.

## ثانيا: سياسة تخفيض العملة المحلية

### 1- مفهوم سياسة التخفيض

هي العملية التقنية التي تقوم بموجبها السلطات العمومية (أو النقدية)، بتخفيض قيمة العملة المحلية اتجاه قاعدة نقدية معينة وبالتالي اتجاه جميع العملات. بهذا المعنى يترتب عليه تخفيض الأسعار المحلية مقومة بالعملات الأجنبية ويرفع الأسعار الخارجية المقومة بالعملة الوطنية؛ يراعي في هذه الحالة عدم الخلط بين اصطلاحى انخفاض قيمة العملة Dépréciation الذي يحدث نتيجة تفاعل قوى العرض والطلب، وتخفيض قيمة العملة Dévaluation الذي تتخذه الدولة بناء على سياسة مرسومة، لتحقيق أهداف معينة وعلى رأسها تشجيع صادراتها والحد من وارداتها، وبالتالي تفادي اللجوء للسياسات الانكماشية في الداخل وتخفيض مستوى الدخل الوطني الحقيقي.

ففي حالة وجود طلب مرتفع عن العرض، السلطات المركزية تتدخل من أجل الحفاظ على سعر العملة المحلية، إلا أن استعمال العملات الأجنبية يؤدي إلى انخفاض الاحتياط واستنفاده يعني انقطاع الدفع، وفي هذه الحالة يصبح التخفيض الحل الوحيد لمعالجة الوضع.

يطبق التخفيض عندما يكون الميزان التجاري غير متوازن، يدل اللاتوازن على أن الأسعار الداخلية تكون جد مرتفعة بالمقارنة مع الأسعار العالمية والمنتجات المحلية تكون غير قابلة للمنافسة في السوق العالمية، وبالتالي تكون العملة الوطنية مرتفعة بالنسبة للعملات الأجنبية نظرا لتبني نظام الصرف الثابت أو الرقابة الصارمة على الصرف<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، مرجع سابق، ص. 70.

<sup>2</sup> مولاي بوعلام، سياسات أسعار الصرف في الجزائر: دراسة قياسية في الفترة (01: 1990-04: 2003)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص "إقتصاد كمي"، جامعة الجزائر، جوان 2005، ص. 35.

## 2- تحديد نسبة التخفيض

يتعلق تحديد نسبة التخفيض بجملة من المتغيرات المفترضة والمرتبطة. وهي:

- العجز بمعناه العريض في الميزان التجاري؛
- كميات وأسعار الصادرات والواردات؛
- مداخيل ونفقات الأعوان الاقتصاديين.

عموماً تكون نسبة التخفيض ضعيفة، فهي تتراوح من 10 إلى 20%. كما أن اختيار نسبة التخفيض عملية دقيقة جداً بحيث لا يمكنها أن تكون ضعيفة جداً تسبب حركات مضاربة هامة وتشجع المستهلكين على المسارعة في شراء السلع مسبقاً خوفاً من أي تخفيض جديد، وألا تكون قوية جداً إلى درجة أن تكون غير اجتماعية وتقدم بالتالي آثار انكماشية يكون من الصعب السيطرة عليها.

## 3- شروط تخفيض العملة

تكمن شروط تخفيض العملة في:

- استقرار الأسعار الداخلية للبلدان المطبقة للتخفيض حتى لا تؤدي هذه العملية إلى زيادة مرتفعة في معدلات التضخم؛
- مجموع مرونة سعر الطلب الوطني للواردات ( $Em$ ) وسعر الطلب الخارجي للصادرات ( $Ex$ ) يجب أن يكون أكبر من الواحد الصحيح وهذا ما يعرف بشرط Marshall-Lerner أي:  $Ex + Em > 1$
- لا بد أن يرتفع الدخل الوطني بسبب زيادة فائض التجارة الخارجية ( $X-M > 0$ ).

يهدف التخفيض إلى تعديل ميزان المدفوعات عن طريق:

- تحسين في الميزان التجاري أو تقليص عجزه؛
- تحسين في ميزان رؤوس الأموال.

وتعد هاتين النقطتين الآثار الخارجية للتخفيض والتي سنحاول تحليلها فيما يلي:

### 1.3- الميزان التجاري

الهدف من التخفيض هو إزالة أو تقليص العجز التجاري وهذا يؤدي بنا إلى حركة مزدوجة تمكن من تقليص الواردات وزيادة الصادرات، يكون للتخفيض آثارين:

#### 1.1.3- من جهة الواردات

التخفيض يعني زيادة في الأسعار الداخلية بالعملة المحلية، فإذا كانت الواردات بالعملة الأجنبية التخفيض يعني تقييم سعر الحصول على هذه العملات الأجنبية الضرورية لشراء المنتوجات الموردة وبالتالي رفع من سعر هذه المنتوجات، كرد فعل لهذا الارتفاع في الأسعار فالكميات المستوردة تنخفض وهكذا القيمة الكلية للواردات بالعملة المحلية تنهقر.

### 2.1.3- من جهة الصادرات

يعني التخفيض رفع سعرها بالعملة المحلية من جهة، وانخفاضها بالعملة الأجنبية من جهة أخرى. وبالتالي ترتفع القيمة الكلية للصادرات بالعملة الأجنبية وبالعملة المحلية. فانخفاض قيمة الواردات وارتفاع في قيمة الصادرات يؤدي إلى تحسين الميزان التجاري بمعنى تقليص العجز.

في اقتصاد مفتوح، جزء من الإنتاج الوطني (الصادرات) يباع في الخارج وجزء من الطلب الداخلي يتحقق بالواردات للسلع الخارجية. لا يصبح الإنتاج محددًا عن طريق الطلب النهائي الوطني فقط، لكن بالطلب على المنتجات الوطنية.

لنرمز  $x$  لحجم الصادرات و  $m$  لحجم الواردات:

$$y = c + i + g + (x - m) \quad (1)$$

- الاستهلاك الحقيقي  $c$  دالة متصاعدة للناتج المتاح للقيمة الحقيقية للأصول،

- الاستثمار  $i$  دالة متناقصة لسعر الفائدة.

نفرض أنه يوجد فرق بين الأسعار الداخلية والأسعار العالمية، بحيث الأسعار المحلية بسعر صرف معطى، تبتعد عن الأسعار الأجنبية. يكون حجم الصادرات على علاقة بالمنافسة على المنتجات المحلية في الخارج. ويكون السعر  $P_x$  للمنتجات المحلية في الخارج، إذا ارتفعت أسعار المنتجات المحلية فحجم الصادرات  $X$  يتناقص<sup>1</sup>.

$$X = X(P_x), \quad X'P_x < 0 \quad (2)$$

ليكن  $e$  سعر الصرف المحلي، يمكننا كتابة ما يلي:

يتساوى سعر منتج محلي في خارج وسعره بالعملة المحلية  $P$  مضروبًا في سعر صرفه، أي:

$$P_x = eP \quad (3)$$

تتوقف الصادرات على سعر الصرف وعلى الأسعار المحلية:

$$X = X(e, P) \quad X'e < 0$$

$$X'P < 0 \quad (4)$$

يخضع حجم الواردات للمنافسة في البلد والمنتجات الأجنبية بحيث من أجل أسعار أجنبية معطاة، (أسعار محلية وسعر الصرف): تؤدي الزيادة في الأسعار المحلية والزيادة في العملة المحلية إلى زيادة مبيعات المنتجات الأجنبية في البلد إلا أن الطلب على المنتجات الأجنبية هي دالة تصاعدية للناتج الوطني الحقيقي  $Y$ :

$$(m = m(Y, P, e), \quad m'Y > 0 \quad m'P > 0 \quad m'e > 0 \quad m'P > 0 \quad m'e > 0) \quad (5)$$

يكتب التوازن في سوق السلع:

$$Y = C[Y - t(Y).a] + i(r) + g + X(p, e) - m(Y, P) \quad (6)$$

<sup>1</sup> مولاي بوعلام، سياسات أسعار الصرف في الجزائر، مرجع سابق، ص. 35.

نتحصل على ميل عن طريق تفاضل معادلة التوازن (6) في سوق السلع، من أجل مستوى أسعار معطى، سعر الصرف ونفقات حكومية.

$$\frac{dr}{dy} = \frac{I - C'(I-t) + m'}{i'r} < 0 \quad (7)$$

ميل IS سالب، مثلما هو في الاقتصاد المغلق، إلا أنه أكبر بالقيمة المطلقة نظرا لوجود  $m'$  في البسط بحيث كسر الطلب مستوفي بفضل الواردات. يكون أثر السياسات الضريبية على الناتج أضعف بالمقارنة مع اقتصاد مغلق. لتحديد التوازن الداخلي، نوفق بين منحني  $IS$  المعدل مع منحنى  $LM$  التقليدي:

$$M = L(Y, r) \quad (8)$$

فسيكون من المعقول أن الدخل ( $Y$ ) ونسبة الفائدة ( $r$ ) المحددة في النقطة  $E$  بعد تقاطع  $IS$  و  $LM$  يؤدي إلى لا توازن في ميزان المدفوعات (نظام الصرف الثابت) إلى تغيير في العملة.

### 2.3- ميزان رؤوس الأموال

يمكن التغيير في إحتياطات العملات الأجنبية والتي نرمز له ب  $B$  مساويا إلى رصيد المعاملات الجارية ل  $X$  حجم الصادرات،  $m$  حجم الواردات، إضافة إلى التدفق الصافي لرؤوس الأموال  $F$ .

$$B = X - m + F \quad (9)$$

لقد لاحظنا سابقا أن حجم الصادرات والواردات يتعلق بالدخل والمنافسة على المنتجات المحلية، نفس الشيء، بالنسبة لرصيد الميزان التجاري والذي يمكن كتابته:

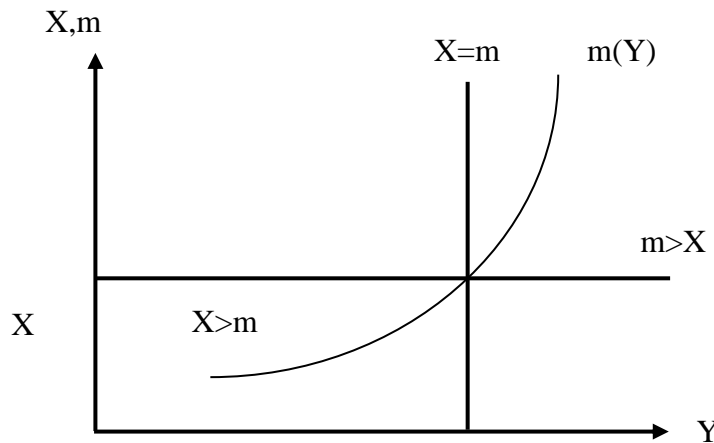
$$X - m = P(P, e) - \frac{pf}{em(Y, P, e)} < 0 \quad (10)$$

$P$ : مستوى العام للأسعار المحلية.

$pf$ : مؤشر الأسعار العالمية.

$e$ : سعر الصرف

الشكل رقم (7-1): الميزان التجاري كدالة للدخل



المصدر: مولاي بوعلام، سياسات أسعار الصرف في الجزائر، مرجع سابق، ص. 38.

من أجل مستوى دخل أقل من  $Y$ ، سوف يتميز الميزان التجاري بفائض. والعكس من أجل مستوى دخل أكثر من  $Y$  يكون هناك عجز. يمكن أن يكون التخفيض أثارا إيجابية على ميزان رؤوس الأموال. يسارع الموردون إلى تسوية كشوف حساباتهم لتجنب خسارة الصرف. ويتوجهون إلى التغطية الكاملة بالعملات الأجنبية في سوق الصرف. يحصل نفس الشيء بالنسبة للمستثمرين الأجانب في المكان فهم يسارعون أيضا إلى ترحيل أرباحهم لذات الأسباب.

وبالتالي هناك خروج لرؤوس الأموال يؤدي إلى نزيف ميزان رؤوس الأموال وعليه يلتزم المصدرون وبقية الدائنين في الخارج بتأخير تسديد ديونهم وتحويل أصولهم بالعملة الأجنبية وذلك للاستفادة من الصرف. ويمتنع المستثمرون الأجانب الذين يريدون الاستثمار في البلد مؤقتا؛ مما يؤدي إلى تقهقر الميزان الخاص برؤوس الأموال.

#### 4- الآثار الداخلية

أما فيما يخص الآثار الداخلية فيمكننا حوصلتها في ثلاث نقاط:

##### 1.4- الآثار على النشاط الاقتصادي عامة

عندما يتقرر التخفيض، تكون أسعار الواردات مرتفعة. يقوم الأعوان الاقتصاديون بتقليص مشترياتهم من منتجات موردة وذلك عن طريق المرونة السعرية للواردات. أما فيما يخص النشاطات المرتبطة بالصادرات فسوف تشجع نظرا للتخفيض ويشترط بقاء الأسعار الداخلية مستقرة. هذه الحركة الخاصة بتصاعد النشاط الاقتصادي لا تتحقق إلا إذا أتاحت عوامل الإنتاج أو هناك استعمال محدود للقدرات الموجودة وهذا لا يمكنه أن يتحقق في حالة الدول المختلفة.

##### 2.4- الآثار على تخفيض الموارد

يؤدي التخفيض إلى تدهور حدود تبادل الصادرات وبالتالي إلى تحسين منافستهم السعرية في السوق العالمية وهكذا سوف نشجع إعادة توزيع وتوجيه الموارد الداخلية. وهذا يعني أننا لا نشجع النشاطات المرتبطة بالمنتجات المستبدلة للواردات التي يمكن أن تستنتج بترحيل الطلب المذكور آنفا والراجع إلى التخفيض.

##### 3.4- الآثار على توزيع الدخل

يؤدي التخفيض من جهة إلى ارتفاع مداخيل القطاعات المصدرة وبالتالي مداخيل الأعوان العاملين والمؤسسات التابعة لهذه القطاعات. ومن جهة أخرى، يرتفع سعر المنتجات المستوردة وحتى سعر المنتجات المحلية التي تكون موادها الأولية مستوردة وهذا يؤدي حتما إلى تقليص وتحديد القدرة الشرائية للمستهلكين بصفة عامة.



## المبحث الثاني- ماهية سعر الفائدة وعلاقته بسعر الصرف

يعتبر معدل الفائدة المتغير الأساسي للتحكم في اقتصاد أي دولة. حيث انه توجد عدة معدلات تستعمل من طرف الأعوان الاقتصاديين للقيام بمختلف نشاطاتهم.

### المطلب الأول- تعريف سعر الفائدة

توجد عدة مفاهيم لسعر الفائدة. نذكر منها:

#### أولاً- لتعريف الكلاسيكي

فسر الاقتصاديون الكلاسيكيون سعر الفائدة بنظرية الأرصد القابلة للإقراض. وبمقتضى هذه النظرية يتحدد سعر الفائدة عند تقاطع منحنى الطلب والعرض على الأرصد القابلة للإقراض والاقتراض.

#### ثانياً - تعريف مارشال MARSHALL للفائدة

يعتبر الاقتصادي الكلاسيكي مارشال A. MARSHALL أنّ سعر الفائدة هو ذلك العائد الذي أصبح محل الاهتمام لأنه يمثل العائد الطبيعي الذي يجب أن يتقاضاه أصحاب رؤوس الأموال عن قيامهم بالاستثمارات<sup>1</sup>.

#### ثالثاً- تعريف كينز KEYNES للفائدة

يرى كينز J. M. KEYNES أن سعر الفائدة ما هو إلا ظاهرة نقدية تحدد بالعرض والطلب على النقود وليس بالأرصد القابلة للإقراض والاقتراض<sup>2</sup>.

على العموم يمكن أن نعبر عن الفائدة على أنها تمثل المبلغ النقدي الذي يحصل عليه المقرض. وبصيغة أخرى هو السعر النقدي لاستعمال الأموال القابلة للقرض. والفائدة هي إحدى عناصر القرض المتمثلة في العائد على رأس المال الذي يقوم البنك بتوظيفها في عملية. وهي تكلفة في نفس الوقت بالنسبة للمؤسسة المقترضة. أما سعر الفائدة بمعناها البسيط هو:

- ثمن تأجير النقود أو مقابل التخلي.
- السعر النسبي الذي يتعلق بأجال مبادلة أصل في فترة معينة ونفس الأصل في فترة أخرى<sup>3</sup>.
- الثمن الذي يدفعه المقرض مقابل استخدام نقود المقرض وعادة ما يعبر عن هذا الثمن في صورة نسبة مئوية.

<sup>1</sup> سمير فخري نعمة، العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن-عمان، الطبعة العربية 2011، ص. 30.

<sup>2</sup> عبد الرحمن بن عبد لله الخميدي، عبد الرحمن بن عبد المحسن الخلق، النقود والبنوك الإسلامية والأسواق المالية، مرامر للطباعة والتغليف، الطبعة الثانية، 1422، ص. 16.

<sup>3</sup> محمد فاروق النبهان، القروض الاستثمارية وموقف الإسلام منها، دار البحوث العلمية، الطبعة الأولى، الكويت، 1989، ص. 116.

## المطلب الثاني- أنواع سعر الفائدة

هناك عدة أنواع لمعدلات الفائدة نذكر أهمها:

## أولاً- سعر الفائدة الاسمي وسعر الفائدة الحقيقي

## 1- العلاقة بين سعر الفائدة والتضخم

يعبر المعدل الاسمي للفائدة عن ذلك المعدل الذي يتم عنده تبادل وحدة نقدية في الوقت الآتي بالوحدة نفسها في المستقبل<sup>1</sup> وبزيادة تساوي معدل الفائدة. ويعرف المعدل الحقيقي بأنه المعدل الذي يتم عنده تبادل سلع وخدمات في الوقت الآتي بسلع وخدمات في المستقبل. وفي حالة غياب التضخم يتساوى كل من معدل الفائدة الاسمي ومعدل الفائدة الحقيقي. أما في حالة وجوده أو وجود توقعات لتغير المستوى العام للأسعار فإن معدل الفائدة الاسمي يختلف عن المعدل الحقيقي وذلك ناتج عن التضخم بحيث يحسب معدل الفائدة الحقيقي حسب الصيغة أو العلاقة التالية:

معدل الفائدة الحقيقي = معدل الفائدة الاسمي - المعدل المتوقع للتضخم

معدل الفائدة الاسمي = معدل الفائدة الحقيقي + المعدل المتوقع للتضخم

حيث أنه من الصعب قياس معدل الفائدة الحقيقي بسبب صعوبة توقع معدلات التضخم المستقبلية. وما ينشر عادة هو معدل الفائدة الاسمي<sup>2</sup>. فإذا كان المعدل الاسمي يفوق معدل التضخم المتوقع، كانت النتيجة أن سعر الفائدة الحقيقي موجب؛ أما إذا حدث العكس فإن معدل الفائدة الحقيقي يكون سالبا. ويلاحظ في الدول المتقدمة أن سعر الفائدة الاسمي غالبا ما يكون مماثلا لمعدل التضخم مع بعض الإبطاء للأول والتقدم للثاني.

## 2- نظرية فيشر Fisher للفائدة

اشتهر إرفينج فيشر Irving FISHER بنظريته حول الرأسمال والفائدة. ووضع فل سنة 1930 العلاقة التي تربط المعدل الحقيقي والمعدل الاسمي والمسماة بعلاقة فيشر على الشكل التالي:

$$(1+i) = (1+r)(1+\prod i\alpha)..... (*)$$

يوضح فيشر Fisher من خلال المعادلة (\*) بأن تغيير قيمة النقود مع الوقت. فإن التضخم يعرقل تخفيض قيمة النقود ومعدل الفائدة الحقيقي بكامل هذا التغير. وبالتالي ينتج جزء يسمى التضخم المتوقع في المعدلات الاسمية.

<sup>1</sup> عماروش وهيبية، مرسل فطيمة، معدلات الفائدة وسيلة نقدية في الاقتصاد الجزائري، مذكرة ليسانس، تخصص مالية، المركز الجامعي مصطفى اسطمبولي، معسكر، 2005-2006، ص. 5.  
<sup>2</sup> عبد الرحمن بن عبد الله الخميدي، عبد الرحمن بن عبد المحسن الخلق، النقود والبنوك الإسلامية والأسواق المالية، مرامر للطباعة والتغليف، الطبعة الثانية، 1422، ص. 16.

وجد فيشر أن معدل الفائدة الاسمي هو المسبب في هذا التغير أو بمعنى آخر يرى فيشر<sup>1</sup> أن سعر الفائدة الحقيقي يتحدد بالقوى الحقيقية للادخار والاستثمار، أي أن سعر الفائدة الحقيقي هو سعر التبادل بين السلع الحاضرة والمستقبلية. إلا أن هذا السعر ليس بالضرورة هو السعر الذي يحصل عليه المقترض من المؤسسات المصرفية والأسواق المالية. فالمقترض يفترض بسعر السوق الجاري أو السعر الاسمي للفائدة وهو سعر التبادل بين النقود الحاضرة والمستقبل. وفي غياب التضخم وعندما تكون كل المبادلات بالنقود، فسعر الفائدة الحقيقي والسعر الاسمي يكونان متطابقان إلا أن سعر الفائدة الاسمي يتأثر بالتضخم المتوقع. وعليه اختلفت آراء الاقتصاديين حول نوعية العلاقة التي تربط بين التضخم وسعر الفائدة، خاصة وان التضخم هو الذي يخلق الفرق بين سعر الفائدة الحقيقي وسعر الفائدة الاسمي.

### ثانيا- المعدل طويل الأجل وقصير الأجل

يرتبط مفهوم معدل الفائدة في هذه الحالة بمفهوم المدة أو أجال الاستحقاق بمعنى الإقراض والاقتراض لعشر سنوات يختلف بالتأكيد عن الإقراض والاقتراض لشهر حيث نميز ما يلي:

#### 1- معدل الفائدة قصير الأجل

ويطلق على المعدلات التي تطبق على فترة تمتد من يوم إلى سنة أو سنتين مثل معدلات يوم ليوم واحد التي تطبق بين البنوك.

#### 2- معدل الفائدة طويل الأجل

وهي المعدلات التي يتم تطبيقها على العمليات التي تتجاوز مدتها أكثر من سبع سنوات مثل معدلات السندات التجارية وسندات الخزينة العمومية.

#### 3- معدلات الفائدة متوسطة الأجل

وهي المعدلات المطبقة خلال مدة تتراوح من سنتين إلى خمس سنوات تقليديا مكافأة القروض طويلة الأجل تكون أكبر من مكافأة القروض قصيرة الأجل.

### ثالثا- معدل الفائدة على مستوى النظام البنكي

#### 1- معدل القاعدة البنكية

هو معدل خاص بكل بنك، فهو إذا ليس بمؤشر السوق، ومع ذلك يربط تكلفة الموارد والمعدلات التي يعاد تمويله من طرف البنوك على مستوى الأسواق.

#### 2- معدلات الفائدة المدينة والدائنة

تطبق الأولى على القروض والثانية على الودائع.

<sup>1</sup> بلعزوز بن علي، أثر سعر الفائدة على اقتصاديات الدول النامية: حالة الجزائر، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2006، ص. 25.

## رابعاً- معدلات الفائدة في الأسواق رؤوس الأموال

تنقسم الأسواق الرأسمالية إلى أسواق نقدية وأسواق مالية.

### 1- معدلات الأسواق النقدية

ويقصد بالسوق النقدي أنها سوق الائتمان قصير الأجل، والذي يتبادل في إطاره الوسطاء الماليين بحرية وبمعدلات فائدة محددة بسيولتهم النقدية مقابل سندات عمومية أو خاصة.

وأهم المعدلات التي يضمها هذا السوق: المعدلات المرجعية للسوق النقدي، معدلات النداء للعرض، معدلات الأخذ لأجل، معدلات الفدرالية، ومعدل الخصم، ومعدلات الفائدة على مستوى السوق النقدي المقيد والذي يضم بدوره: السوق المفتوح والسوق ما بين البنوك.

### 2- معدلات الفائدة في الأسواق المالية

وتتمثل في نوعين، وهما: IBOR و PIBOR

#### - الأول PIBOR

عبارة عن معدل يمنح ما بين البنوك في باريس Paris. ويمكن عن طريق PIBOR تعيين مسبقاً مختلف الاستحقاقات التي تمثل موضوع التسعيرة 1,2,3,6,9,12 شهراً، إلا أنه ما تم ملاحظته أن العقد الأكثر استخداماً هو PIBOR 3 أشهر، وقد تم إدراجه في 9 ديسمبر 1988. عرف هذا نجاحاً كبيراً حيث تم مبادلة في عام 1966 أكثر من مليون عقد.

#### - الثاني LIBOR

يعبر عن سعر الفائدة المعروف على الودائع بالعملات الأوروبية الدولية بين البنوك العاملة في سوق لندن London. يطلق عليه اسم الليبور LIBOR، يضاف إليه هامش الفائدة المتفق عليه في عقد القرض؛ ليصبح هو سعر الفائدة المطبق على القرض. تتولى بنوك مختصة تسمى بينوك المرجع مهمة تحديد سعر الليبور. يخطر به البنك الوكيل الذي عليه أن يستخرج متوسط هذه الأسعار المقدمة من البنوك نظراً لإختلاف البنوك؛ فهي بنوك ذات أحجام مختلفة؛ لا تكون كلها من البنوك الكبرى؛ إذ تتفاوت أسعار الفائدة المحددة ولو بنسبة بسيطة جداً. ويعبر متوسط هذه الأسعار عن سعر فائدة عادل غير مغالى فيه.

### المطلب الثالث- محددات سعر الفائدة

هناك العديد من العوامل التي تؤثر في تحديد سعر الفائدة والتغيرات التي يمكن أن تحصل فيه. نذكر منها<sup>1</sup>:

#### أولاً- تأثيرات النقدية والمصرفية

##### 1- سياسة البنك المركزي لسعر الفائدة

تعتبر سياسة البنك المركزي متصلة بسعر الفائدة. فعندما يستهدف التوسع في الإقراض فإنه يحدد سعر فائدة منخفض حيث يشجع على الإقراض من البنوك. كما أنها تخفض من سعر الخصم؛ وبذلك تزداد قدرة البنوك على الإقراض والعكس في حالة الحد من الإقراض.

##### 2- سياسة المصارف لسعر الفائدة

تؤثر سياسة المصارف بخصوص سعر الفائدة وبالذات البنوك التجارية. حيث أنها يمكن أن تتجه نحو خفض أسعار الفائدة في الحالات التي توجد لديها احتياطيائ فائضة وترغب في التوسع في القروض. بينما يحدث العكس حيث أنها يمكن أن تتجه نحو رفع أسعار الفائدة في الحالات التي تقل الاحتياطيائ الفائضة لديها. كما تلعب المصارف من خلال الهامش الذي تحصل عليه المتمثل في الفرق بين سعر الفائدة على الودائع وسعر الفائدة على القروض دوراً في تحديد سعر الفائدة.

##### 3- تأثير أسعار الفائدة الأجنبيّة

قد تؤثر أسعار الفائدة السائدة في الدول الأخرى؛ حيث أن ارتفاع أسعار الفائدة في الدول التي ترتبط مع هذه الدولة بروابط اقتصادية تضمن حركة الأموال فيما بينها يرفع من أسعار الفائدة في الداخل، والعكس في حالة انخفاض أسعار الفائدة في الخارج.

#### ثانياً- اخطار القرض

##### 1- مخاطرة عمليات الإقراض

تتضمن عمليات الإقراض عدّة مخاطر. فكلما ارتفعت درجة المخاطرة تدفع بالمقرض إلى رفع سعر الفائدة. ويتحقق العكس حيث ينخفض سعر الفائدة مع انخفاض درجة المخاطرة.

##### 2- طول فترة القرض

يؤدي طول فترة القرض إلى وقوع تغيرات تؤثر على القرض بالشكل الذي قد يرفع درجة المخاطرة المرتبطة بتغير المركز المالي للمقرض وكذا المرتبطة بالتضخم. وهذا يدفع إلى رفع سعر الفائدة على الإقراض متوسط وطويل الأجل أي ارتفاع سعر الفائدة كلما طالت الفترة الزمنية. ويحصل العكس في حالة فترة قصيرة الأجل بسبب ضعف احتمال حصول تغيرات في المركز المالي للمقرض خلال الفترة الزمنية القصيرة.

<sup>1</sup> فليح حسن خلف، الأسواق المالية والنقدية، جدار للكتاب العالمي، الأردن، 2006، ص. 17.

## ثالثاً- عائد استخدام الأموال للأغراض الاستثمارية

يزيد ارتفاع عائد هذه الأموال من الطلب على الأموال في المجالات البديلة لغرض الاستثمار، وبالذات في فترات الانتعاش الاقتصادي؛ ما يؤدي إلى رفع سعر الفائدة على الأموال المقترضة. أما في حالات الكساد والركود الاقتصادي، ينخفض العائد من استثمار الأموال؛ وهو الأمر الذي يقل معه الطلب على القروض وهذا ما يؤدي إلى تخفيض سعر الفائدة.

## المبحث الثالث- دراسة نظرية التضخم وعلاقته بسعر الصرف

يعتبر التضخم من المؤشرات الاقتصادية الكلية والتي تؤثر وتتأثر مباشرة بقيمة العملة وحجم تداولها وبالتالي فعلاقة التضخم بالتغير في سعر الصرف تظهر بشكل جلي في مختلف الاقتصاديات.

## المطلب الأول- تعريف التضخم وأسبابه وتقدير قياسه

لدراسة الظاهرة فإنه يتوجب علينا التعريف بها وإعطاء مفهومها وأسبابها، وتقدير قياسها.

## أولاً- تعريف التضخم

لم يتفق علماء الاقتصاد على تعريف محدد للتضخم يلقي قبولا عاما في الفقه الاقتصادي، واستخدام مصطلح التضخم برز كمفهوم نظري يرتبط بالظواهر الاقتصادية التي عانت منها اقتصاديات العالم، ومن أهم هذه الظواهر التغير في المستوى العام للأسعار، وقد يشمل مفهوم التضخم معاني وأنواعا منها<sup>1</sup>:

أ- **التضخم في الأسعار:** هو عندما ترتفع الأسعار ارتفاعا غير عادي وغير مألوف؛

ب- **التضخم في الدخل:** هو عندما ترتفع الدخول النقدية للأفراد ارتفاعا غير عادي وغير مألوف ومنها التضخم في الأجور والأرباح؛

ج- **التضخم في العملة:** ويشمل كل زيادة كبيرة ومستمرة في النقود المتداولة في الأسواق؛

د- **التضخم في التكاليف:** ويشمل الارتفاع الحاصل لأثمان عوامل الإنتاج السائد في أسواق السلع والخدمات وقد يشمل مفهوم التضخم معاني وأنواعا أخرى للظواهر التضخمية ولكن ليس بمعنى أن الصلة والروابط بين هذه المعاني قوية لدرجة اعتبارها أنها معنى لكلمة التضخم وإذا كان المعنى الشائع لمفهوم التضخم بين كثير من علماء الاقتصاد والمالية وهو التضخم في الأسعار فإن هذا لا يعني أنه التعريف الخاص والمحدد لكلمة التضخم.

<sup>1</sup> غازي حسين عناية، التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية 2000، ص ص. 10-11.

هناك ضوابط وأسس للتعريف بالتضخم؛ يمكن تأصيل هذه الضوابط والأسس وإرجاعها إلى معيارين لتصنيف التعاريف الخاصة بالتضخم، وهما:

- الأسباب المنشئة للتضخم؛
- الخصائص المتعلقة بالتضخم.

### 1- التعريف المبني على الأسباب المنشئة للتضخم

إن جمع التعاريف الخاصة بالتضخم كانت تدرج تحت هذا المعيار طيلة فترة زمنية طويلة خاصة في القرن الـ19 وأوائل القرن الـ20 ومنها التعاريف المبنية على النظرية الكمية للنقود، على أن التعاريف التي تدرج تحت هذا المعيار لا تقتصر على تعريف واحد وإنما هناك تعاريف أخرى هي: التعريف المبني على نظرية العرض والطلب وكذلك التعريف المبني على نظرية الدخل والإنفاق.

#### 1.1- التعريف المبني على نظرية الدخل

"فالتضخم هو الزيادة في معدل الإنفاق والدخل". فازدياد الإنفاق النقدي ومن ثم الدخل النقدي بسبب ارتفاع الأسعار وتضخمها، على فرض بقاء كمية السلع الموجودة في حالة ثبات على حين أن انخفاض الإنفاق النقدي يترتب عليه انخفاض الأسعار حيث افترض فيشر لصلاحيته هذه النظرية كأساس يعرف بموجبه التضخم أن تكون الزيادة في الإنفاق عامة وشاملة وبنسبة تفوق الزيادة في الإنتاج<sup>1</sup>.

لقد أعترض على هذه النظرية حيث أنه لا يمكن وصف الرواج وازدياد الدخل النقدي في حالة الانتقال من الكساد إلى الرخاء بأنه حالات تضخمية وكذلك مما يرد على هذه النظرية كأساس لتفسير معنى التضخم أنها تفترض ارتفاع الأسعار العامة كلها في المجتمع نتيجة ارتفاع الدخل النقدي القومي ولكن قد يحدث أن ترتفع أسعار بعض السلع دون الأخرى فكيف نفسر هذا الارتفاع؟

#### 2.1- التعريف المبني على نظرية العرض والطلب

حسب غازي "التضخم هو زيادة الطلب على العرض زيادة تؤدي إلى ارتفاع الأسعار"<sup>2</sup>. واشترط البعض من هؤلاء الاقتصاديين شروطاً يجب توافرها لإمكانية تطبيق هذا التحليل على كلمة التضخم. من هؤلاء الاقتصاديين أبا ليرنر Abba P. LERNER. اشترط شروطاً يجب توافرها لإمكانية تطبيق هذا التحليل على كلمة التضخم: أن يكون ارتفاع الأسعار فجائياً وغير متوقع حتى يكون تضخيمياً.

وكذلك يرى شوفور J.-P. CHAUFFOUR أن التضخم هو ازدياد في النقد الجاهز دون الزيادة في السلع والمنتجات. وفي رأي فلامان M. FLAMANT التضخم هو ازدياد وسائل الدفع المستعملة بصورة غير عادية بالنسبة لكمية البضائع والخدمات المعروضة على المشترين خلال مدة معينة<sup>3</sup>.

غير أن هذه النظرية لا تسلم من الانتقادات الموجهة لها. فمثلاً يعوزها التحديد والوضوح في تفسيراتها لنشوء الظواهر التضخمية وتحليلها للمقصود من كلمة التضخم. فما المقصود بارتفاع الأسعار؟ هل هو المستوى العام للأسعار في أسواق السلع وأسواق العوامل أو كلا السوقين؟ كذلك في السوق الواحد

<sup>1</sup> غازي حسين عناية، التضخم المالي، مرجع سابق، ص-ص. 13-14.

<sup>2</sup> غازي حسين عناية، التضخم المالي، المرجع نفسه، ص. 18.

قد ترتفع أسعار بعض السلع دون أن ترتفع أسعار بقية السلع، فهل تحكم بوجود فائض تضخمي في الطلب أو الأسعار؟

قد يكون هناك فوائض في الطلب فعلا أو فوائض في العرض 'إيجابية أو سلبية'؛ ولكن لا يترتب عليها أي تغيير في مستويات الأسعار أو تغيير طفيف لا يعتد به. مما يحق التساؤل في الحكم بوجود ضواغط تضخمية أم لا كعدم ظهور الضواغط التضخمية نتيجة الإجراءات الحكومية كفرض التسعير الجبري مثلا والتقنين؛ وذلك مما يفسح المجال للقول بضرورة وجود ضوابط وعوامل أخرى تساهم مع هذه النظرية في تحليلها لمفهوم التضخم.

وبالنظر إلى التعاريف السابقة فإن جميع النظريات التي تم سردها كأساس لهذه التعاريف إنما يمكن تصنيفها ضمن الأسباب المنشئة للظواهر التضخمية التي يشملها المعيار الأول في التعريف بالتضخم.

## 2- التعريف المبني على خصائص التضخم

يبني أصحاب هذا المعيار تعريفهم للتضخم وتحليل وبيان المعنى المراد منه بناء على الخصائص والآثار الناتجة عنه وأهمها ارتفاع الأسعار. أبرز أصحاب هذا المعيار وهم: "مارشال، روبنس، فلامان، كلوزو" وغيرهم، وتنصب تعريفاتهم للتضخم على أهم الآثار الناجمة عن التضخم وهي الأسعار وتعريفاتهم هي:

- مارشال Alfred MARSHALL : التضخم هو ارتفاع الأسعار؛
- روبنس Lionel ROBINS : التضخم هو ارتفاع غير منتظم للأسعار؛
- فلامان Maurice FLAMANT : التضخم حركة الارتفاع العام للأسعار؛
- كلوزو Jacques CLOUSEAU : التضخم هو الحركات العامة لارتفاع الأسعار الناشئة عن العنصر النقدي كعامل محرك دافع.

إن الاعتماد على هذا المعيار في تحليل وتبيان المقصود بالتضخم إنما يرتبط إلى حد ما بتحليل وبحث النظرية الديناميكية لتغيرات الأثمان، ولكن يرد على هذه النظرية ما يرد على غيرها من النظريات السابقة في تحليلها للتضخم.

فبالنسبة لارتفاع الأسعار ومتى يمكن اعتباره مستمرا أو مؤقتا وذلك ما يقود إلى البحث في المدة الزمنية لسريان هذا الارتفاع في الأسعار ومعيار ذلك، وكذلك نسبة معدل الارتفاع ومتى يمكن اعتبار المعدل الذي يصل إليه الأسعار في ارتفاعها بأنه تضخمي؟

وبالنسبة إلى ثبات الأسعار وعدم ارتفاعها أو انخفاضها فهذا أمر يعوزه الوضوح فليس هناك نسبة للثبات معترف أو متفق عليها لدى جميع الاقتصاديين، وأما أهم ما يرد على هذه النظرية أنها ليست كافية بمفردها كأساس يصلح بموجبه تحليل الظواهر التضخمية وتفسيرها وتبيان المقصود منها.

وإزاء الانتقادات التي توجه لكل من هذه المعايير والأسس في وضع تعريف لكلمة التضخم، فالتعريف الأفضل هو الذي يجمع بين هذه المعايير وهو كالتالي:



"التضخم هو كل زيادة في التداول النقدي يترتب عليه زيادة في الطلب الكلي الفعال عن العرض الكلي للسلع والمنتجات في فترة زمنية معينة تؤدي إلى زيادة في المستوى العام للأسعار".  
 فيعتبر هذا التعريف عن الفجوة ما بين الزيادة في كمية النقد المتداول وبين كمية المنتجات والسلع الموجودة في الأسواق ومن ثم فإن التضخم هو نتيجة هذه الفجوة وارتفاع الأسعار هو المؤشر لها.

## ثانياً- أسباب التضخم

### 1- التضخم بارتفاع الطلب الكلي

من البديهي أن التضخم يتولد عند اختلال بين الطلب والعرض، وبسبب زيادة الطلب النقدي على العرض النقدي فإنه ينشأ زيادة في الدخل النقدية للأفراد دون أن يقابل هذه الزيادة في الدخل زيادة في الإنتاج من الأفراد الذين تحصلوا على هذه الأرصدة النقدية، مما ينتج عنه ارتفاع في المستوى العام للأسعار لقلّة المعروض من النقود.

وللبحث عن جذور هذه الظاهرة لابد من التعرض إلى الأسباب الحقيقية المؤدية إلى زيادة الطلب الكلي والعوامل الدافعة إلى هذا الارتفاع، ونذكر منها<sup>1</sup>:

- أ- زيادة الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري؛
- ب- التوسع في فتح الاعتماد من قبل المصارف؛
- ج- قصور البنوك في تحقيق رغبات الأفراد في الادخار؛
- د- تمويل العمليات الحربية؛
- هـ- ارتفاع معدلات الأجور.

### 2- التضخم بزيادة التكاليف

في هذا النوع من التضخم يكون ارتفاع الأسعار راجع إلى زيادة نفقات عناصر الإنتاج مع ثبات مستوى الطلب، وعنصر الإنتاج الذي يكون ممثلاً لتكلفة متزايدة هو عنصر العمل حسب آراء الاقتصاديين الرأسماليين.

والزيادة في نفقات العمال تترجم غالب الأحيان إلى زيادة في معدلات الأجور وهذا بسبب مطالبة العمال بزيادة الأجور بالإضافة إلى ارتفاع معدلات الأجور فإن التضخم بالتكاليف يرتبط بعوامل أخرى مسببة منها:

- التضخم بسبب ارتفاع أسعار السلع والمواد الأولية المستوردة التي تؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج لسلع معينة وبالتالي ارتفاع أسعارها.
- زيادة حجم الأرباح التي يحصل عليها رجال الأعمال من خلال توسيع الفجوة بين سعر البيع للوحدات المنتجة وتكاليف الإنتاج.

<sup>1</sup> غازي حسين عناية، التضخم المالي، مرجع سابق، ص. 100.

### 3- التضخم بانخفاض العرض الكلي

ينتج هذا النوع من التضخم بسبب اختلال التوازن بين العرض الكلي والطلب الكلي، فالانخفاض في العرض السلعي مقارنة بالطلب الكلي السائد عند مستوى التشغيل التام يعود إلى سياسة الإنفاق العمومي وفائض النقد المتداول لتحقيق البرامج.

والأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي خططتها الحكومة كما يعود هذا الاختلال إلى النقص في الثروة الإنتاجية التي يمكن للجهاز الإنتاجي توفيرها عند مستوى التشغيل التام ويرجع هذا النقص إلى عدم كفاية الجهاز الإنتاجي وعدم مرونته، وقد يرجع ضعف الجهاز الإنتاجي إلى عدة أسباب نذكر منها<sup>1</sup>:

- تحقيق مرحلة الاستخدام الكامل؛
- عدم كفاية الجهاز الإنتاجي؛
- النقص في العناصر الإنتاجية؛
- النقص في رأس المال العيني.

نشير إلى أن هناك عدة عوامل أساسية أخرى تؤثر على العرض منها عجز المشاريع على التوسع لأسباب تقنية، أو بسبب حدوث طوارئ من شأنها تعطيل العملية الإنتاجية كالحرب، والانخفاض في احتياطي العملة الأجنبية إذا كانت تابعة من حيث المواد الأولية للخارج.

### 4- التضخم الهيكلي

يتمثل في مجموعة من العلاقات والنسب الثابتة الممتدة من خلال الزمان والمكان والكميات والتيارات الاقتصادية المرتبطة بالعملية الإنتاجية، وتوزيع للموارد المالية والمادية داخل المجتمع، والضغوط التضخمية تنعكس آثارها على الطلب، النفقة والإنتاج، وتنعكس على سلوك العناصر البنائية أو هيكلية للاقتصاد مثل السكان أو شكل المشروعات أو هيكل الأسواق وإما في جمود العلاقات بين تلك العناصر، ومن مظاهر التضخم الهيكلي في الاقتصاد الرأسمالي مايلي<sup>2</sup>:

- شكل المشروعات المكونة للوحدات الاقتصادية الإنتاجية الصناعية في الاقتصاد الرأسمالي؛
- التناقض بين القطاعات الاقتصادية؛
- طريقة توزيع الدخل في البناء الاقتصادي؛
- تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي والاجتماعي؛
- الهيكل السكاني.

<sup>1</sup> غازي حسين عناية، التضخم المالي، مرجع سابق، ص. 115.

<sup>2</sup> مصطفى رشدي شيحة، الاقتصاد النقدي والمصرفي، الطبعة الخامسة، الدار الجامعية، بيروت 1985، ص. 597.

### ثالثاً- تقدير قياس التضخم

من الضروري التطرق إلى كيفية قياس التغير في الأسعار مع إيضاح مؤشرات أو طرق قياس الضغوط التضخمية.

#### 1- الأرقام القياسية للأسعار

تعرف الأرقام القياسية للأسعار على أنها عبارة عن متوسطات مقارنة نسبية وزمنية للأسعار وتعد لمختلف أنواع السلع أو لمجموعها معبرة عنها بوحدة نقدية لقياس القوة الشرائية للأفراد والمشروعات والقطاعات المختلفة ويستخدم الأخصائيون عدة صيغ للأرقام القياسية أهمها<sup>1</sup>:

$$ILP = \left[ \frac{\sum q_{i1} p_{i0}}{\sum q_{i0} p_{i1}} \right] \times 100 \quad \text{صيغة لاسبير Laspeyres} :$$

$$IPp = \left[ \frac{\sum q_{i1} p_{i1}}{\sum q_{i1} p_{i0}} \right] \times 100 \quad \text{صيغة باش Paasche} :$$

$$IFp = \sqrt{\frac{\sum q_{i1} p_{i0}}{\sum q_{i0} p_{i1}} \cdot \frac{\sum q_{i1} p_{i1}}{\sum q_{i1} p_{i0}}} \times 100 \quad \text{صيغة فيشر Fisher} :$$

حيث:

$q_{i0}$  : كمية السلعة في سنة الأساس؛

$q_{i1}$  : تمثل كمية السلعة في سنة المقارنة؛

$p_{i0}$  : تمثل سعر السلعة في سنة الأساس؛

$p_{i1}$  : تمثل سعر السلعة في سنة المقارنة.

نلاحظ أنه لا يوجد هناك قياس بعينه يمكن استخدامه كمقياس للتضخم بصورة وحيدة ولهذا السبب فإن الوصول إلى فهم أفضل للتطورات في مستوى الأسعار قد يتطلب أيضا دراسة دقيقة للمكونات المختلفة لهذه الأرقام القياسية، مثل الرقم القياسي لسعر السلع الغذائية أو الرقم القياسي لأسعار السلع الصناعية، أو الرقم القياسي للخدمات الطبية، ومع هذا فالرقم القياسي للأسعار هو مؤشر هام لاتجاهات مستويات الأسعار.

#### 2- قياس الفجوات التضخمية

إن التضخم بالطلب في الفكر الكينزي هو عبارة عن عدم التوازن بين الطلب والعرض، عندما يكون فائض الطلب على السلع يفوق المقدرة الحالية للطاقة الإنتاجية ويطلق على هذا الفائض الفجوة

<sup>1</sup> صقر أحمد صقر، النظرية الاقتصادية الكلية، دار غريب للطباعة، القاهرة، 1997، ص. 427.

التضخمية إن تباين النظريات المفسرة لظهور الفجوة التضخمية جعل هناك معايير مختلفة تقترح لحسابها بالاعتماد على المعالم الأساسية لكل مدرسة أو معيار فكري في تحديد الفجوة التضخمية<sup>1</sup>.

### 1.2- معيار فائض الطلب

حسب النظرية الكينزية في الطلب الفعال إذ لم يصاحب الزيادة في حجم الطلب الفعال زيادة مماثلة في حجم الإنتاج. ويظهر لنا فائض الطلب الذي يتسبب في ارتفاع المستوى العام للأسعار ويعطى بالعلاقة<sup>2</sup>:

$$D_x = (C_p + C_g + Y_t) (I_t$$

حيث:

$D_x$ : إجمالي فائض الطلب؛

$C_p$ : الاستهلاك الخاص بالأسعار الجارية؛

$C_g$ : الاستهلاك الإجمالي بالأسعار الجارية؛

$Y_t$ : إجمالي الناتج المحلي الحقيقي.

### 2.2- معيار الاستقرار النقدي

يستند هذا المعيار على أسس النظرية النيوكلاسيكية التي تأخذ بعين الاعتبار إمكانية تغيير كل من الدخل والناتج الوطني بالإضافة إلى تغيير الطلب على النقود ولسرعة دورانها وذلك كما يلي:

$$\frac{\Delta y}{y} = \frac{\Delta M}{M} \Rightarrow \frac{\Delta y}{y} - \frac{\Delta M}{M} = B$$

مع:

$$B=0$$

حيث:

$\frac{\Delta y}{y}$ : معدل التغيير في إجمالي الناتج الوطني.

$\frac{\Delta M}{M}$ : عندما يكون معامل الاستقرار النقدي B يساوي الصفر يكون التغيير في كمية النقود يساوي التغيير في إجمالي الناتج الوطني<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> بن عربية بوعلام، التضخم في النظرية الاقتصادية، حالة الجزائر في الفترة ما بين 1967-1992، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، ص. 23.  
<sup>2</sup> بن عربية بوعلام، التضخم في النظرية الاقتصادية، مرجع سابق، ص. 23-24.  
<sup>3</sup> بن عربية بوعلام، نفس المرجع، نفس الصفحة.

## 3.2- معيار الإفراط النقدي

يستند إلى النظرية النقدية المعاصرة بقيادة "ميلتون فريدمان" الذي يعتبر أن استقرار المستوى العام للأسعار في المدى الطويل لا يتحقق إلى في تحديد الحجم الأمثل لكمية النقود من طرف السلطات النقدية<sup>1</sup>. هذا الحجم الأمثل هو الذي يتعين أن يلغي معدل تغيره في كل فترة زمنية، الأثر الذي يمارسه معدل تغير الناتج الوطني ومعدل تغير الطلب على النقود أو سرعة دورانها محافظاً على مستوى الأسعار السائد في فترة الأساس فإذا كانت هناك زيادة في الطلب على النقود مع انخفاض سرعة دورانها، فيجب أن يزيد نصيب الوحدة المنتجة من كمية النقود بالقدر الذي يلغي أثر انخفاض درجة دوران النقود على مستويات الأسعار والارتفاع في نصيب الوحدة المنتجة من كمية النقود من حجمها الأمثل يؤدي إلى إفراط نقدي الذي يبعث بالأسعار نحو الارتفاع ومنه ظهور القوى التضخمية، وهذا المعيار هو الأكثر استعمالاً بحيث أن صندوق النقد الدولي يتبنى هذا المعيار.

## المطلب الثاني- أنواع التضخم

يتميز التضخم بأنواع عدة مرتبطة بكثير من العوامل الاقتصادية والمتغيرات الموجودة على مستوى سوق السلع والخدمات وسوق عوامل الإنتاج. لكن بالرغم من تعدد أنواع التضخم إلا أنها تشترك في نقطة واحدة وهي أن كل أنواع التضخم تؤدي إلى إضعاف القدرة الشرائية. يرجع تحديد أنواع التضخم إلى عدة معايير منها مدى تدخل الدولة في تحديد الأسعار، القطاع الذي يمسه التضخم، كذلك مدة التضخم بالإضافة إلى معايير مختلفة أخرى. وعلى هذا الأساس فإننا نفرق بين أنواع التضخم.

## أولاً- التضخم المرتبط برقابة الدولة على الأثمان

تحدد بعض أنواع الاتجاهات التضخمية بمدى تحكم الدولة في جهاز الأثمان ومراقبتها لتحركات المستوى العام للأسعار والتأثير فيها حيث ينطوي تحت ظل هذا المعيار ثلاثة أنواع من الاتجاهات التضخمية<sup>2</sup>.

## 1- التضخم الطليق "المكشوف"

يكون نتيجة للتغير في الطلب نسبة أكبر من التغير في العرض من السلع والخدمات، وينجم عنه استمرار الأسعار في الارتفاع دون أن تتدخل الدولة في فرض قيود على الأسعار أو تحديدها.

## 2- التضخم المقيد "المكبوت"

هو شكل من أشكال التضخم الذي لا يظهر فيه ارتفاع محسوس بالأسعار بفعل سياسة الدولة في فرض الرقابة على الأسعار وكذا القيود المباشرة التي تتحكم من خلالها بالتسعير. تلجأ الدولة إلى مثل هذه الأساليب في حالة عجز عرض السلع والخدمات أمام حجم الطلب الكبير الذي يتولد عنه فائض الطلب<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> صبحي تادرس قريصة، النقود والبنوك، دار النهضة العربية، (دط)، 1984، ص ص. 157-159.

<sup>2</sup> عناية غازي حسين، التضخم المالي، مرجع سابق، ص ص. 57-59.

<sup>3</sup> عقيل جاسم عبد الله، النقود والمصارف، مرجع سابق، ص. 191.

## 3- التضخم الكامن "الخفي"

يتمثل هذه النوع من التضخم بارتفاع ملحوظ في الدخول النقدية دون أن تجد لها منفذا للإنفاق، بفضل تدخل الدولة حيث حالت إجراءاتها المختلفة دون إنفاق هذه الدخول المتزايدة فيبقى التضخم كامنا وخفيا لا يسمح له بالظهور وفي شكل انكماش في الإنفاق على السلع الاستهلاكية والاستثمارية، وغالبا ما تتدخل العوامل والظروف الاقتصادية لإجبار الدولة على الحد من ظهور الظواهر التضخمية بالحد من الإنفاق في الحروب مثلا، إذ أن الأسعار تضاعفت آلاف المرات عن مستواها قبل الحرب.

## ثانيا- التضخم المرتبط بالقطاعات الاقتصادية وحدة التضخم

## 1- التضخم المرتبط بالقطاعات الاقتصادية

تتنوع الاتجاهات التضخمية بتنوع القطاعات الاقتصادية الموجودة، فالتضخم الذي يتفشى في سوق السلع يختلف عن التضخم الذي يتفشى في سوق عوامل الإنتاج، كذلك التضخم الذي يتفشى في قطاع الصناعات الاستهلاكية يختلف عنه في القطاعات الاستثمارية، ويحلل الاقتصادي كينز KEYNES أنواع التضخم المتفشية في أسواق السلع إلى<sup>1</sup>:

## 1.1- التضخم السلعي

وهو التضخم الذي يحصل في قطاع الصناعات الاستهلاكية حيث يعبر عن زيادة نفقة إنتاج سلع الاستثمار على الادخار.

## 2.1- التضخم الرأسمالي

وهو التضخم الذي يحصل في قطاع صناعات الاستثمارات ويعبر عن زيادة قيمة سلع الاستثمار على نفقة إنتاجها.

وأما بالنسبة للاتجاهات التضخمية المتفشية في أسواق عوامل الإنتاج وأثارها على الدخول النقدية للأفراد فإن كينز KEYNES يفرق بين نوعين آخرين من التضخم هما التضخم الربحي والتضخم الداخلي.

## 2- النوع المرتبط بحدّة التضخم

يمكن تقسيم التضخم من حيث حدته ودرجة قوته إلى:

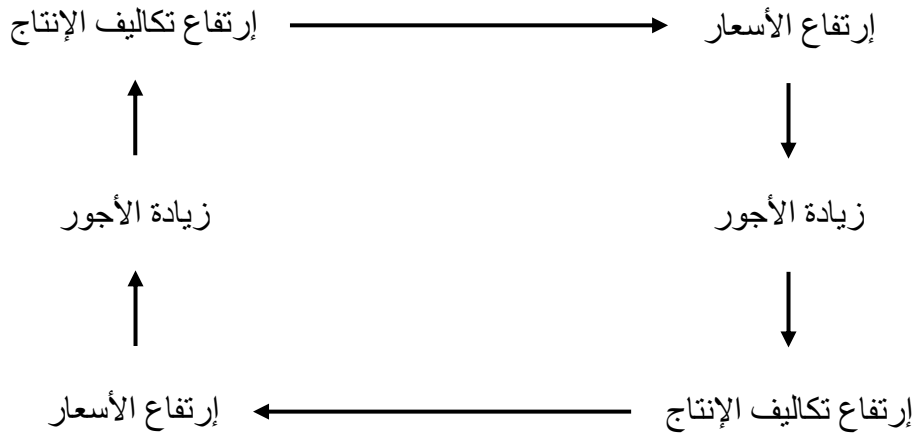
## 1.2- التضخم الجامح

يعرف أيضا بالدورة الخبيثة للتضخم، وميزته الأساسية أنه ينشأ نتيجة التوسع غير الطبيعي في كمية النقود وزيادة عرضها، كما أنه ينشأ نتيجة النقص الطبيعي والحاد في عرض السلع والخدمات والنفقات التي يعقبها ارتفاع في الأسعار<sup>2</sup>، والشكل التالي يوضح هذه الدورة.

<sup>1</sup> عناية غازي حسين، التضخم المالي، مرجع سابق، ص. 60.

<sup>2</sup> عناية غازي حسين، نفس المرجع، ص. 62.

الشكل رقم (1-8): الدورة الخبيثة للتضخم



المصدر: عقيل جاسم عبد الله، النقود والمصارف، الطبعة الثانية، 1999، ص. 193.

لا تتم معالجة هذا النوع من التضخم إلا بإصلاحات نقدية جذرية، فالسلطات النقدية تجد نفسها مضطرة للتوسع في الإصدار النقدي مما يزيد تقاسم الشكل كما أنها غير قادرة على إيقاف هذا التضخم بسبب عدم القدرة على تلبية الحاجات من قصور عرض السلع.

## 2.2- التضخم الزاحف

يسمى أيضا بالتضخم المعتدل، وهو أقل خطورة وشدة من التضخم الجامح وفيه ترتفع الأسعار بصورة بطيئة وبمعدلات يفوق ثلاثة بالمائة سنويا وهي مع ذلك أقل من معدلات الارتفاع الأسعار في التضخم الجامح، وهكذا فهو يتطلب فترة زمنية طويلة حتى يظهر، ومن ثم معالجته من طرف الدولة تكون أقل صعوبة<sup>1</sup>.

## ثالثا- التضخم المرتبط بالمصدر

والمقصود به إن كان التضخم ناتجا عن عوامل داخلية أو أنه مرتبط بالعلاقات الاقتصادية الدولية أي أنه مستورد.

### 1- التضخم المحلي

وهو مرتبط بالعوامل الداخلية، إذ أن الإخلال في الهيكل الاقتصادي واختلال الأداء فيه قد تتبعها تغيرات على مستوى الأسعار بالارتفاع مما يبرز تلك الظاهرة.

### 2- التضخم المستورد

يكون ناتجا عن العلاقات الاقتصادية المتبادلة بين مختلف أقطار العالم، وبالأخص بين الدول الصناعية والدول النامية. بينما تسعى هذه الأخيرة إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والتطور الاجتماعي ما

<sup>1</sup> بن عربية بوعلام، التضخم في النظرية الاقتصادية، مرجع سابق، ص. 62.

يجعلها بحاجة إلى إستيراد التكنولوجيا المتطورة والكثير من السلع. هذا الارتباط للدول النامية هو الذي يجلب التضخم الموجود في الدول المرتبطة معها.

ويعد التضخم الذي واجهه العالم سنوات الحرب العالمية الأولى والثانية وما تلاهما أسوأ حالات التضخم التي عرفها العالم، إذ أن الأسعار تضاعفت آلاف المرات عن مستواها قبل الحرب. وفي هذه الفصل نحاول الإلمام بمختلف جوانب الظاهرة والإجابة عن أهم التساؤلات المتعلقة بها.

### المطلب الثالث- السياسات المتبعة لضبط التضخم

يقوم مبدأ الاستقرار الاقتصادي على قمة الأهداف التنموية للسياسات الاقتصادية، سواء في البلدان المتقدمة أو النامية، وانطلاقاً من مبدأ تحقيق النمو بعيداً عن مشاكل التضخم، فلا بد من التدخل الحكومي المباشر في مجريات الأمور والمتغيرات الأساسية للنظام الاقتصادي بأكمله وهذا يعتبر جوهر الموضوعات التي تختص بها السياسات المتبعة لضبط التضخم فهي تعالج بوسائلها المختلفة ضرورة تحقيق الاستقرار والتوازن النقدي أثناء عملية التنمية بالتأثير في حجم النقود واستخدامها، ومن ثم في مستويات الإنفاق الكلي والسياسات المتبعة في ذلك والسياسات النقدية والمالية وكذلك سياسة الرقابة المباشرة على الأجور والأسعار وهو ما سنحاول التعرض له في هذا المطلب بالتفرع على هذه السياسات وكيفية ضبطها للتضخم والتعرف كذلك على مدى فعاليتها وأي السياسات هي الأكثر نفعاً.

### أولاً- السياسات النقدية وضبط التضخم

السياسات النقدية هي مجموعة من القواعد والوسائل والأساليب والإجراءات والتدابير التي تقوم بها السلطة النقدية للتأثير في عرض النقود بما يتلاءم مع النشاط الاقتصادي لتحقيق أهداف اقتصادية معينة خلال فترة زمنية معينة<sup>1</sup>.

كما أن مضمون السياسات النقدية يتمثل في استخدامها لمختلف أدواتها الفنية للتأثير في حجم الإنفاق الكلي أو الطلب الفعلي، فإن فعالية أدوات تلك السياسة النقدية تتمثل في قدرة السلطات الرقابية على استخدامها في التأثير على حجم الائتمان وتكلفته وشروط منحه ضبطاً للتضخم وتثبيت مستوى الأسعار<sup>2</sup>.

ولذلك يمكن أن ينطوي مفهوم السياسة النقدية على أنها تعني تدخل البنك المركزي في تحديد حجم وكمية النقود في الاقتصاد الوطني وتأثير ذلك في حجم الائتمان عن طريق استخدام الأدوات النقدية، وهذه الأدوات إلى جانب تأثيرها على حجم الائتمان فإن بإمكانها أن تؤثر أيضاً على سعر الفائدة، وبالتالي يكون لها تأثير على الاستثمار والنشاط الاقتصادي في المجتمع<sup>3</sup>.

ويعهد للبنك المركزي عادة تحقيق أهداف السياسات النقدية بما يملكه من أدوات الرقابة الفنية أو النوعية بصفة مباشرة و أدوات غير مباشرة كمية نبيتها كالتالي:

<sup>1</sup> مازن عبد السلام أدهم، العلاقات الاقتصادية والنظم النقدية الدولية، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، 2007، ص. 31.  
<sup>2</sup> حسين غازي عناية، التضخم المالي، مرجع سابق، ص. 128.  
<sup>3</sup> بن عربية بوعلام، التضخم في النظرية الاقتصادية، مرجع سابق، ص. 91.



## 1- أدوات الرقابة الكمية غير المباشرة على التضخم

لقد قسم سامويلسون Paul Anthony SAMUELSON أدوات الرقابة الفنية التي تمارسها البنوك المركزية في التأثير على حجم النقد والائتمان إلى أربعة أنواع وهي:

- سعر إعادة الخصم؛
- عمليات السوق المفتوحة؛
- نسبة الاحتياطي القانوني؛
- الوسائل الحدية الأخرى مثل الودائع الخاصة والحد الأقصى لسعر الفائدة.

وتتنوع أدوات السياسة النقدية بين أدوات عامة (مجموعة الأدوات التقليدية) وأدوات خاصة تستخدم في دولة دون أخرى وتختلف من فترة لأخرى داخل الدولة نفسها.

## 1.1- سياسة سعر إعادة الخصم

تعتبر أقدم أدوات الرقابة الفنية غير المباشرة للسياسة النقدية والتي مارستها البنوك المركزية، حيث استخدمها بنك إنجلترا لأول مرة سنة 1839<sup>1</sup> وسعر إعادة الخصم هو الجزء من الفائدة التي يتحصل عليه البنك المركزي نتيجة خصم البنوك التجارية لما تملكه من أوراق تجارية سبق خصمها للعملاء والآن تقوم بإعادة خصمها لدى البنك المركزي ويطلق عليه أيضا سعر البنك ويمكن القول بأن سعر إعادة الخصم هو سعر الفائدة التي تقترض بموجبه البنوك التجارية من البنك المركزي<sup>2</sup>.

تتمثل سياسة سعر البنك من أجل الرقابة على الائتمان والتأثير في حجم الإنفاق الكلي في رفعه في حالة قبض الائتمان ومكافحة التضخم وتخفيضه في حالة بسط الائتمان. وما ينطبق على سعر البنك ينطبق على سعر الفائدة. فأتثناء التضخم ورواج الأشغال يرفع البنك المركزي من سعر الفائدة (سعر البنك) حيث ترتفع تكلفة حصول البنوك التجارية على القروض من البنك المركزي. وبالتالي ترتفع تكلفة حصول الأفراد على النقد والقروض من البنوك التجارية وبذلك يتحقق الهدف من رفع سعر البنك وهو تخفيض عرض النقود وتخفيض التضخم.

على أن فعالية هذه السياسة قد يحد منها عدم ملاءمتها للتطبيق في الاقتصاديات النامية، نظرا للطبيعة البنائية المتخلفة لأسواق الخصم والائتمان، وجمود الجهاز المالي والمصرفي ومن ثم ضعف فن التعامل في الأسواق النقدية والمالية المحلية وكذلك تتوافق فعالية هذه السياسة مع مرونة الطلب على الائتمان حيث قد تنعدم فرص ضرورة الاقتراض من البنك المركزي إذا كان للبنوك التجارية فوائد كافية من الاحتياطات النقدية مما يقلل بالتالي من أثر سياسة سعر البنك على السياسة الائتمانية للبنوك التجارية<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> حسين غازي عناية، التضخم المالي، مرجع سابق، ص. 131.

<sup>2</sup> بن عربية بوعلام، التضخم في النظرية الاقتصادية، مرجع سابق، ص. 109.

<sup>3</sup> مازن عبد السلام ادهم، العلاقات الاقتصادية والنظم النقدية الدولية، مرجع سابق، ص. 36.

## 2.1- سياسة نسبة الاحتياطي القانوني

من المعروف أن نسبة الاحتياطي القانوني هي تلك النسبة من النقود التي يجب على البنوك التجارية الاحتفاظ بها لدى البنك المركزي من حجم الودائع التي تصب في تلك البنوك<sup>1</sup> حيث يرى سايرز أن هذه الوسيلة فعالة جدا في قطر نام يفترق عادة على أسواق مالية كفؤة ومتطورة ويحبذ سايرز هذه الوسيلة لملاءمتها للسوق النقدية الضيقة والغير المنظمة خاصة إذا ما قورنت بعمليات السوق المفتوحة التي سنتناولها فيما بعد وتتجلى فعالية نسبة الاحتياطي القانوني في أوقات التضخم أكثر منها في أوقات الكساد، ففي حالة التضخم فإن رفع نسب الاحتياطي القانوني يقيد من مقدرة البنوك التجارية على زيادة حجم الائتمان والودائع، فهذه السياسة تجبر البنوك التجارية على اقتناء الودائع التي تكفلها للمجتمع مما يعني انخفاضا في حجم العرض الكلي للنقود ومن ثم في حجم الإنفاق الكلي.

وكذلك فإنه يحد من فعالية هذه السياسة كون نتائجها غير مؤكدة في أحوال كثيرة وخاصة إذا كانت المصارف ذات سيولة عالية كما هو الحال في معظم الدول النامية<sup>2</sup>، وعموما يعمل الاحتياطي القانوني كمنظم للمعروض النقدي ويجب تجنب التغيرات الكثيرة في نسبة الاحتياطي القانوني وتظل هذه الأداة أكثر فعالية وأقل تكلفة من الأدوات الأخرى وخاصة في الدول النامية حيث يمكن تطبيقها دون حاجة إلى أسواق مالية ونقدية متقدمة<sup>3</sup>.

## 3.1- سياسة السوق المفتوحة

يقصد بسياسة أو عمليات السوق المفتوح قيام البنك المركزي بشراء أو بيع الأوراق المالية الحكومية للتحكم في القاعدة النقدية وهي إحدى الأدوات التقليدية التاريخية التي اتبعتها البنوك المركزية في عرض النقود<sup>4</sup>.

لقد استخدمت في الوم.أ. وبصورة منتظمة منذ 1923. أثبتت فعاليتها أثناء الكساد الكبير في أوائل الثلاثينيات. وهي خلاف سياسة سعر البنك التي تتم داخل السوق خارج البنك المركزي. تحدد فعالية هذه السياسة في زيادة حجم الاحتياطات النقدية أو نقصانها ومن ثم في بسط الائتمان؛ مما يرفع حجم الإنفاق الكلي أو يخفضه.

في حالة التضخم حيث يرتفع سعر الفائدة مما يخفض من حجم الاستثمارات الجديدة مما يخفض بدوره من الإنفاق الكلي، وبذلك يترتب على دخول البنك المركزي كبائع للأوراق المالية والسندات الحكومية بغرض سحب الفائض في كمية النقود المتداولة، حيث من المفترض أن يدفع المشترون مقابل هذه الأوراق المالية شيكات مسحوبة على البنوك التجارية ولصالح البنك المركزي، فتزداد مديونية البنوك التجارية لدى البنك المركزي وتقل احتياطياتها من النقود السائلة، فتقل مقدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان وخلق النقود ويقل المعروض النقدي.

<sup>1</sup> بن عربية بوعلام، التضخم في النظرية الاقتصادية، مرجع سابق، ص. 105.

<sup>2</sup> حسين غازي عناية، التضخم المالي، مرجع سابق، ص. 133.

<sup>3</sup> بن عربية بوعلام، التضخم في النظرية الاقتصادية، مرجع سابق، ص. 105.

<sup>4</sup> مازن عبد السلام أدهم، العلاقات الاقتصادية والنظم النقدية الدولية، مرجع سابق، ص. 33.

إن عمليات السوق المفتوحة تتطلب أسواق مالية نشطة وقوية وهو ما لا يتوفر في الدول النامية وإن وجدت تكون ضعيفة وتعد من الأسواق الناشئة، بالإضافة إلى أن سياسة السوق المفتوح تعد أبطأ من سياسة تغيير الاحتياطي القانوني من حيث الآثار<sup>1</sup>.

#### 4.1- الوسائل الحدية الأخرى

تتمثل هذه الوسائل في سياسة الودائع الخاصة وسياسة الحد الأقصى لسعر الفائدة<sup>2</sup>.

##### 1.4.1- سياسة الودائع الخاصة

فهي تتلخص في تجميد البنوك التجارية لجزء من ودائعها وأرصدها النقدية زيادة عن نسبة الاحتياطي القانوني رغبة من البنك المركزي في تغيير الائتمان والقروض الممنوحة تخفيضاً للإنفاق الكلي أو مضاعفته وقد استخدم بنك إنجلترا هذه الوسيلة سنة 1960 مقابل فائدة 1%.

##### 2.4.1- سياسة الحد الأقصى لسعر الفائدة

وذلك بفرض حد أقصى لسعر الفائدة الممنوح من قبل البنوك التجارية على الودائع لديها للتحكم في حجم الإنفاق النقدي الكلي. فالبنوك التجارية قد تغالي في رفع أرباحها بالحصول على فوائد تصل حتى 3% من تشغيل بعض أصولها كأذونات الخزينة، مما يدفع إلى رفع الفائدة الممنوحة لزيادة التراكم في ودائعها. ولضبط حركة السياسة الائتمانية المتوازنة يفرض البنك المركزي حداً أقصى للفائدة الممنوحة للودائع؛ لا يجوز تجاوزها حيث ينخفض هذا الحد في أوقات التضخم طبقاً لضغوط الإنفاق الكلية<sup>3</sup>.

وخلاصة القول، يشوب استخدام السياسة النقدية لأدوات الرقابة الكمية لضبط التضخم في الاقتصاديات النامية قصوراً، نظراً لأن السياسات النقدية للبنوك المركزية في الاقتصاديات المذكورة هي أقل أثراً في التحديد الكمي للائتمان والنقد كما هو في حال الاقتصاديات المتطورة، حيث تنعدم آثار عمليات السوق المفتوحة وسياسة سعر البنك بصفة كبيرة جداً.

أما سياسة وضع حد أدنى متغير لنسب احتياطي نقدي قانوني فربما كانت أكثر فعالية من غيرها كوسيلة رقابة كمية عامة، بسبب إمكان تغيير نسب حدودها العليا والدنيا حسب ظروف الاقتصاد غير أنها تبقى وسيلة عاجزة عن توجيه الائتمان المصرفي توجيهها كمي أو نوعياً إلا إذا دخلت عليها تعديلات تجعل استعمالها أكثر فعالية في توجيه النمو الاقتصادي ومراقبة الائتمان وإلا إذا ما دعمت هي وغيرها من الوسائل الكمية الأخرى بوسائل وأدوات رقابة مباشرة أخرى كأدوات السياسة النقدية النوعية الانتقائية المباشرة وهو ما سنحاول التعرض له.

## 2- أدوات الرقابة الفنية المباشرة النوعية أو الانتقائية على التضخم

تستخدم الرقابة الفنية المباشرة على الائتمان تعضيداً للرقابة الفنية غير المباشرة حيث تتضاءل فعالية وسائل الرقابة الكمية والعامة. تتضمن الرقابة النوعية الانتقائية تعاملًا مباشرًا مع البنك المركزي

<sup>1</sup> بن عربية بوعلام، التضخم في النظرية الاقتصادية، مرجع سابق، ص. 106.

<sup>2</sup> حسين غازي عناية، التضخم المالي، مرجع سابق، ص. 137.

<sup>3</sup> مازن عبد السلام أدهم، العلاقات الاقتصادية والنظم النقدية الدولية، مرجع سابق، ص. 34.

والبنوك التجارية في مراقبة الائتمان وتوجيه الموارد المالية نحو قطاعات الإنتاج الأكثر إنتاجاً نسبياً مع غيرها. فغالباً ما يقتضي استعمال الوسائل النقدية الانتقائية أن يكون التوسع في عرض النقود مقيداً عموماً بحدود نمو متوازن في الاقتصاد، وغالباً ما تنعكس الرقابة الفنية المباشرة في صور توجيهات وتعليمات تتضمن في الغالب إقناعاً أدبياً يصدرها البنك المركزي للتأثير في البنوك التجارية والمؤسسات المالية، وذلك لإتباع سياسة انتقائية معينة.

إن استهداف وسائل الرقابة النوعية الانتقائية للتأثير في وفرة النقد والائتمان وكلفته ووجهته وتحوله من القطاع الخاص إلى القطاع العام يمكن تقسيمها إلى ثلاثة مجموعات.

## 1.2- أدوات الرقابة الكمية المباشرة

أن البنك المركزي يستطيع بواسطة هذه الأدوات تحديد الحجم الأعلى للائتمان والقروض الممنوحة من قبل البنوك التجارية خلال فترة زمنية معينة، مما يؤهله للتحكم في حجم التدفقات الكلية وموازنتها مع متطلبات الحركة الاقتصادية الداخلية تثبيتاً لحركة الاستقرار والتوازن في الاقتصاد الوطني. وأهم هذه الأدوات<sup>1</sup>:

- فرض أسعار إعادة خصم انتقائية؛
- المتطلبات الانتقائية للاحتياطي النقدي القانوني للبنوك التجارية؛
- وضع حدود عليا انتقائية للاستثمار النقدي لإجبار البنوك على توسيع الائتمان لقطاعات معينة؛
- وضع أسعار فائدة قصوى على بعض أنواع القروض تشجيعاً لنوع معين منها؛
- الموافقة المسبقة على بعض أنواع ومقادير القروض وخاصة الطويلة الأجل؛
- فرض إعفاءات انتقائية من التقييدات الشديدة للرقابة الائتمانية العامة.

## 2.2- أدوات الرقابة النوعية التكميلية للسياسة النقدية التقليدية:

تتناول الرقابة النوعية المباشرة تدخل البنك المركزي في تبيان شروط وكيفيات استخدام الائتمان أي تبيان الكيفية التي يجب على البنوك التجارية منح الائتمان بموجبها على الأوجه المحددة ويمكن إجمال هذه الوسائل فيما يلي<sup>2</sup>:

- هوامش الضمان المطلوبة؛
- مراقبة الائتمان الاستهلاكي (البيع بالتقسيط)؛
- مراقبة الائتمان العقاري؛
- سياسة المقاصة بين البنوك.

<sup>1</sup> حسين غازي عناية، التضخم المالي، مرجع سابق، ص. 144.

<sup>2</sup> حسين غازي عناية، التضخم المالي، مرجع سابق، ص. 148.

## 3.2- الأدوات البديلة للسياسات النقدية

قد تستخدم السلطات النقدية وسائل وأدوات تعتبر في حد ذاتها مغايرة لأدوات السياسة النقدية الأخرى ولكنها تستخدم في الغالب تكميلاً للسياسة النقدية وفي ظروف طارئة في أغلب الأحيان ومنها على سبيل المثال<sup>1</sup>.

- الرقابة المادية على الائتمان؛
- التحكم في التسعيرة الجبرية والتأثير فيها؛
- استخدام البطاقات؛
- استخدام الرخص الخاصة للحصول على المواد الأولية؛
- تحديد حصص الواردات أو تنوعها؛
- الرقابة على الصرف.

يرى بعض الاقتصاديين أن الوسائل الانتقائية والنوعية للسياسة النقدية أثرها محدود وجزئي على الاستثمار وعلى الإنفاق الاستهلاكي لإمكانية تفاديها ولأنها قصيرة الأجل، فضلاً على أنها أكبر تأثيراً وفائدة كسياسة نقدية توسعية، بسماعها لنوع معين من الإنفاق المرغوب والذي ربما يكون تضخيماً مما يقلل من فعالية وكفاءة القيود الائتمانية.

## 3- أدوات الرقابة الفنية الحديثة

على ضوء الخبرات الفنية المكتسبة من تجارب الرقابة الفنية التقليدية الكمية منها والنوعية أخذت السياسات النقدية في استخدام أدوات ووسائل فنية حديثة أخرى أظهرت نجاحاً لا بأس به في مجال الرقابة وتعتبر في نفس الوقت امتداداً لوسائل السياسة التقليدية النقدية المباشرة وغير المباشرة وأهم هذه الوسائل والأدوات:

- الإقناع الأدبي أو المعنوي؛
- إصدار التوجيهات والأوامر؛
- وسيلة الإعلام.

## ثانياً- السياسة المالية وضبط التضخم

السياسة المالية هي مجموعة من الأساليب والقواعد والإجراءات والتدابير التي تتخذها الدولة لإدارة النشاط المالي لها بأكبر كفاءة ممكنة، لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية خلال فترة زمنية محددة. ويقصد بها الطريق الذي تنتهجه الحكومة في تخطيط الإنفاق العام وتدبير وسائل تمويله كما يظهر في الموازنة العامة للدولة. وقد تطور هذا المفهوم حسب الدور الذي كانت تلعبه الدولة في النشاط الاقتصادي فقد كانت السياسة المالية سياسة محايدة ولكن بعد ظهور النظرية العامة

<sup>1</sup> إسماعيل هاشم، مذكرات في النقود والبنوك، دار الجامعة المصرية، الإسكندرية، 1975، ص. 212.

الكينزية أصبحت السياسة المالية متدخلة<sup>1</sup> حيث أصبحت النظريات المالية الحديثة أكثر تدخلا في مستويات النشاط الاقتصادي بالتأثير في مستويات الطلب الفعلي وعناصره.

وكما يقول آرثر سميثز Arthur SMITHIES في بحثه الرقابة على التضخم أن السياسة المالية تهدف أساسا إلى التحكم وإلى ضبط الطلب الكلي. فالرقابة المتوازنة للسياسة المالية تعني إحداث عجز في المالية أو فائض فيها تبعا لأحوال النشاط الاقتصادي من بطالة ورواج. ففي حالة الرواج تتطلب سياسة تحقيق الفائض في الميزانية تخفيض حجم الإنفاق الكلي أو الطلب الفعلي وذلك بصفة مباشرة عن طريق تخفيض نفقاتها وبصفة غير مباشرة برفع معدلات الضرائب على الاستهلاك لإنقاص الإنفاق الاستهلاكي ورفعها على معدلات الأرباح لإنقاص الإنفاق الاستثماري. وهذا بدوره يؤدي إلى تخفيض حجم الإنفاق الكلي إلى المستوى اللازم لتحقيق العمالة الكاملة والقضاء على التضخم.

ولكن يصعب تطبيق أفكار النظرية الكينزية على البلدان النامية لما تتسم به اقتصادياتها من تخلف وضعف الكفاية الإنتاجية<sup>2</sup>، وبذلك فالسياسة المالية يتم استخدامها لزيادة فعالية السياسة النقدية في معالجة الأزمات الاقتصادية. ورغم تنوع أدوات السياسة المالية بعد ذلك فقد ظلت حتى الوقت الحاضر أحد المكونات الأساسية للسياسة الاقتصادية الكلية في أي برنامج اقتصادي لأي دولة، ورغم تنافسها مع السياسة النقدية في هذا المجال. وتتمثل أدوات السياسة المالية في:

- السياسة الضريبية؛
- الرقابة على الدين العام - القروض؛
- سياسة الرقابة على الإنفاق العام.

والخلاصة من ذلك أن مستويات الإنفاق العام لها تأثير كبير على مكونات السيولة المحلية، حيث أن الجانب الأعظم من مكونات الإنفاق العام تذهب في شكل أجور ومشتريات سلعية وخدماتية، مما يتولد عنه ضخ المزيد من السيولة وهكذا فإن حجم الإنفاق العام يمثل أحد المحددات المهمة للطلب الكلي الفعلي، وبالتالي فإن أي محاولة للتخفيض في مستويات الإنفاق العام يكون له أثر على مكونات الطلب الفعلي، وبالتالي الحد من السيولة المحلية التي يكون لها أثر في الضغط على القوى التضخمية.

ومما يمكن قوله أن سياسة تقييد الإنفاق الحكومي في معالجة التضخم تتعارض مع السياسات التنموية وضرورة التنمية الملحة في البلدان المتخلفة، والسياسة المالية التي هي الأكثر فعالية في مراقبة التضخم إنما هي نتاج الأفكار الكينزية، حيث أوضح كينز KEYNES ولأول مرة فعالية أدوات الرقابة المالية من نفقات حكومية وضرائب وقروض عامة في مكافحة البطالة والكساد خلال أزمة الكساد سنة 1929<sup>3</sup>.

رغم الانتقادات الموجهة للسياسة المالية ودورها في معالجة التضخم فإنها أصبحت الوسيلة الرئيسية لمواجهة القوى التضخمية، كما يوصي معظم الاقتصاديين بوجود استخدام السياسة المختلطة

<sup>1</sup> مازن عبد السلام أدهم، العلاقات الاقتصادية والنظم النقدية الدولية، مرجع سابق، ص. 44.

<sup>2</sup> حسين غازي عناية، التضخم المالي، مرجع سابق، ص. 160-161.

<sup>3</sup> حسين غازي عناية، التضخم المالي، نفس المرجع، ص. 175.

(المالية والنقدية معا) في ضبط التضخم حتى لا يكون أي تعارض بينهما من أجل تحقيق وسيلة فعالة للاستقرار الاقتصادي<sup>1</sup>.

### ثالثا- سياسة الرقابة المباشرة على الأجور والأسعار

إن السياسة المالية والسياسة النقدية يستدعي تطبيقهما إذا كان التضخم ناشئا عن زيادة الطلب وذلك بتخفيض معدلات الإنفاق، أما في حالة إذا كان التضخم ناشئا عن زيادة التكاليف فيكون في هذه الحالة الحل هو التأثير على أهم عنصر في زيادة التكاليف ألا وهو الأجور وهذا بالبحث عن كيفية ضبط رقابة الأجور مع الأخذ بعين الاعتبار العلاقة الموجودة بين الأجور والأسعار، وهو أن الأجور هي المحرض الأول لارتفاع الأسعار.

إن النظرة التشاؤمية لارتفاعات الأسعار مردها فضلا عن النتائج السلبية والآثار التضخمية إلى ما تحدته من سلسلة ارتفاعات متواصلة في مستويات الأجور، وقد تعجز سياسة جهاز الائتمان وغيرها من السياسات المالية والنقدية عن إيقاف تلك الحركة الرذيلة من الارتفاعات لفشلها في توزيع الموارد الإنتاجية والتحكم في عمليات الإنتاج والتوفيق بين المظاهر الاقتصادية الأخرى كعوامل العرض والطلب، حيث يصبح لا غنى عن تدخل السلطات الحكومية بفرض رقابة مباشرة على حركات الأسعار والأجور.

خلاصة لهذا المبحث يمكن القول أن سياسة الرقابة على الأجور فعالة نوعا ما وذلك بوجود الاتفاق بين النقابات العمالية والسلطات الحكومية، لكن سياسة الرقابة على الأسعار لا يمكن اعتبارها أداة فعالة في معالجة الضغوط التضخمية لارتباطها المباشر بتغيرات سعر الصرف التي هي الأخرى تخضع للضغوط المرتبطة بتدفق النقد الأجنبي، وهذا لا يعني أنها ليس لها مكان في ترسانة الأسلحة المضادة للتضخم حيث يمكن أن تستعمل بجانب الوسائل الأخرى في علاج التضخم<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> بوعلام بن عربية، التضخم في النظرية الاقتصادية، مرجع سابق، ص. 75.

<sup>2</sup> بوعلام بن عربية، التضخم في النظرية الاقتصادية، مرجع سابق، ص. 77.

## خلاصة

وعلى ضوء الطرح المفاهيمي فإن سعر الصرف يمثل أداة الربط بين الاقتصاد المحلي وباقي الاقتصاديات العالمية، فتغير سعر الصرف الاسمي يبين التغير في أسعار الصرف الرسمية والمعلنة بين هذين البلدين، أما التغير في سعر الصرف الحقيقي فهو يعبر عن التغير في سعر الصرف الاسمي مع الأخذ بعين الاعتبار فروقات معدلات التضخم بين البلدين، وبالتالي للقيمة الحقيقية لتلك العملة، التي تؤثر على التنافسية للمنتجات المحلية وبالتالي على الصادرات والواردات ، كما إن إصلاح نظام الصرف يفرض تحليل العلاقة بين ترتيبات الصرف والأداء الاقتصادي الكلي إلا أنه ليس هناك من إجابة واضحة على السؤال بما إذا كان الأفضل تبني نظام الصرف الثابت أو المرن، فترتيبات الصرف العائمة ترتبط بمعدلات نمو عالية في الاقتصاديات المتقدمة في حين أن أدائها سلبي في الاقتصاديات الناشئة والنامية، أما فيما يخص في تحديد مفهوم ودور سعر الفائدة على النشاط الاقتصادي نتوصل إلى أن هناك تضارب ما إذا كان مثبت أو محفز للأداء الاقتصادي.

ونظرا لأهمية الدور الذي يمارسه التضخم وعلاقته بسعر الصرف في التأثير على اقتصاديات البلدان، في كونه ظاهرة ووسيلة في آن واحد مما ينعكس على تعدد المواقف ووجهات النظر إليه، إذ يفترض أنه إما أن يكون ظاهرة وتبعاً لذلك فإنه يشكل عبئاً على الاقتصاد وعائقاً أمام استحداث التنمية فيه وإما يكون وسيلة تنموية وتبعاً لذلك فإنه يشكل دعامة لا غنى عنها بالنسبة للاقتصاد، وانطلاقاً من مبدأ تحقيق النمو بعيداً عن مشاكل التضخم، فلا بد من التدخل الحكومي المباشر في مجريات الأمور والمتغيرات الأساسية للنظام الاقتصادي بأكمله واستخدام سعر الصرف كألية لمعالجة هذا المشكل وفق رؤية اقتصادية ناجعة.



## الفصل الثاني

# سعر الصرف: آلية لتسوية الخلل في الميزان التجاري

يعتبر سعر الصرف المرآة التي ينعكس عليها مركز الدولة التجاري مع العالم الخارجي، وذلك من خلال العلاقة بين الصادرات والواردات، إذ تعد أسعار الصرف أداة لربط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي فاستيراد السلع من احدى البلدان الأجنبية يزيد من الطلب على عملة هذا البلد الأجنبي في السوق الوطني أي أن الواردات تزيد من الطلب على العملات الأجنبية وتزيد من عرض العملة الوطنية في الأسواق العالمية بينما الصادرات تزيد من الطلب الأجنبي على العملة الوطنية، وتزيد من عرض العملات الأجنبية في السوق الوطني، مما يؤدي إلى حدوث اختلال في الميزان التجاري للدولة، وتتم معالجة هذا الاختلال من خلال اعتماد سياسات سعر الصرف بما يتوافق وحالة الاقتصاد الوطني. وتم تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

**المبحث الأول: أساسيات ميزان المدفوعات؛**

**المبحث الثاني: ماهية الميزان التجاري؛**

**المبحث الثالث: أثر تقلبات سعر الصرف في حركة الصادرات والواردات؛**

**المبحث الرابع: دور سعر الصرف في علاج الخلل في الميزان التجاري.**

### المبحث الأول- أساسيات ميزان المدفوعات

كل دولة تربطها معاملات مع العالم الخارجي، فالمقيمون فيها أفرادا كانوا يقومون بعمليات التصدير إلى الخارج كذلك الاستيراد من الدول الأخرى بالإضافة إلى الخدمات التي يقدمونها إلى الأجانب وبالمقابل تؤدي لهم خدمات مماثلة من الأجانب، كل هذه المعاملات ينتج عنها استحقاقات مالية متبادلة يتم تسويتها عاجلا أم آجلا، لذلك فمن المهم لكل دولة أن تعرف على وجه التحديد حقوقها من قبل العالم الخارجي والتزاماتها نحوه، لذا فكل دولة تعد بيانا تسجل فيه هذه الحقوق والواجبات، يسمى بميزان المدفوعات، وغالبا ما يظهر هذا الميزان العلاقات الاقتصادية بين الدولة والعالم الخارجي، إذ يعكس لنا درجة التقدم الاقتصادي في البلد ويمكننا من تحديد المركز المالي للدولة بالنسبة للعالم الخارجي.

### المطلب الأول- مفهوم ميزان المدفوعات وأهميته

يعتبر ميزان المدفوعات من أهم المؤشرات الاقتصادية لمعرفة الوضع الاقتصادي لدولة ما في الأجل القصير وهو بمثابة الحساب الذي يسجل قيمة الحقوق والديون الناشئة بين بلد معين والعالم الخارجي وسنحاول من خلال هذا المطلب وضع مفهوم بسيط لميزان المدفوعات مع إبراز الأهمية البالغة لهذا المؤشر الاقتصادي بالنسبة للاقتصاد الوطني ككل.

### أولا- مفهوم ميزان المدفوعات

#### 1- تعاريف ميزان المدفوعات

تتعدد تعاريف ميزان المدفوعات ومن بين هذه التعاريف نذكر:

- يعرف ميزان المدفوعات على أنه سجل يشمل كل المعاملات الاقتصادية مع العالم الخارجي وذلك من خلال تسجيل كل المعاملات التي تتم بين المقيمين (سواء كانوا أشخاص طبيعيين

أو معنويين) في دولة معينة مع بقية دول العالم خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة<sup>1</sup>. والمقصود بالمقيمين الأشخاص والمؤسسات التجارية والحكومية الذين يقومون بعمليات تجارية دولية مع الخارج، وعبارة الإقامة لا تعني الإقامة المادية أو الجنسية بل المركز الأساسي للنشاط التجاري<sup>2</sup>. نلاحظ أن هذا التعريف ركز على أن ميزان المدفوعات هو سجل أو جدول يتم من فيه ترتيب كل المعاملات الخاصة بالدولة مع الأطراف الخارجية. كما يبين أن هذه المعاملات تسجل خلال فترة زمنية محددة وهي سنة.

• ويعرف أيضا على أنه بيان حسابي يسجل فيه قيم جميع السلع والخدمات والهيئات والمساعدات الأجنبية وكل المعاملات الرأسمالية وجميع كميات الذهب النقدي الداخلة إلى بلد والخارجة منه خلال فترة زمنية محددة والتي عادة ما تكون سنة، فميزان المدفوعات يعد تقريرا يشمل قيم جميع العمليات الاقتصادية التي تتم بين البلد وبقية البلدان المتعاملة معه<sup>3</sup>. نلاحظ أن هذا التعريف يركز على تبيان نوعية المعاملات التي تتضمنها حسابات ميزان المدفوعات.

• وكذلك يعرف ميزان المدفوعات على أنه سجل منظم يسجل فيه مصادر وتطبيقات الأموال الخارجية للبلد، كون كل الفئات التي تدخل في حسابات الميزان تعبر عن تدفقات<sup>4</sup>. يوضح هذا التعريف كل المعاملات الاقتصادية بين الدولة والعالم الخارجي عبارة عن تدفق سواء إلى الداخل أو إلى الخارج.

ومن خلال التعريفات السابقة لميزان المدفوعات نجد أن معظم التعريفات متقاربة إلى حد بعيد وتؤول إلى كون ميزان المدفوعات: وهو سجل منظم تسجل فيه بصورة منتظمة، قيمة كافة العمليات الاقتصادية التي تسوي بين المقيمين في بلد ما والمقيمين في الخارج خلال فترة زمنية محددة.

ويمكن التفريق بين ميزان المدفوعات ونوعين آخرين من الموازين<sup>5</sup>:

## 2- ميزان المدفوعات الدولية

حيث يقتصر ميزان المدفوعات الدولية على المدفوعات النقدية الدولية، في حين أن ميزان المدفوعات يشمل كل أنواع المعاملات الاقتصادية الدولية للاقتصاد الوطني خلال فترة زمنية محددة والتي عادة تكون سنة.

## 3- ميزان المديونية

يحتوي ميزان المدفوعات على التغيرات التي تطرأ على ما لدى الاقتصاد الوطني من أصول وخصوم في مواجهة العالم الخارجي فقط، ما يفرقه عن ميزان المديونية الذي يبين أصول وخصوم البلد في مواجهة الخارج في لحظة زمنية معينة.

<sup>1</sup> إيمان عطية ناصف وهشام محمد عمارة، مبادئ الاقتصاد الدولي، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2008، ص. 289.  
<sup>2</sup> عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي، نظريات وسياسات، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، ط 3، 2013، ص. 215.

<sup>3</sup> عبد الرحمن يسري أحمد، الاقتصاديات الدولية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1993، ص. 203.

<sup>4</sup> محمد صالح القرشي، المالية لدولية، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص. 56.

<sup>5</sup> محمد دويدار، محاضرات في الاقتصاد الدولي، مؤسسة الثقافة الجامعية، مصر، 2003، ص. 39.

يرتكز ميزان المدفوعات على أساس التسجيل بمبدأ القيد المزدوج، حيث تسجل وفقه كل معاملاته والذي يوضح أن لكل عملية تتم مع الخارج قيدين أحدهما مدين والآخر دائن متساويين في القيمة ويسجل في الجانب الدائن من ميزان المدفوعات حقوق الدولة لدى غيرها من الدول الأجنبية وفي الجانب المدين تسجل قيمة واردات الدولة من الخارج أي ديون الدولة والتزاماتها مع الخارج.

### ثانياً- أهمية ميزان المدفوعات

إن لبيانات ميزان المدفوعات دلالتها الخاصة التي تعبر عن الأحوال الاقتصادية للبلد بغض النظر عن الفترة المعنية التي تغطيها دراسة هذه البيانات. لذلك فإن تسجيل هذه المعاملات الاقتصادية الدولية مسألة حيوية في حد ذاتها لأي اقتصاد وطني، وذلك للأسباب التالية:

- يعكس هيكل المعاملات الاقتصادية الدولية وقوة الاقتصاد الوطني وقابليته ودرجة تكيفه مع المتغيرات الحاصلة في الاقتصاد الدولي، لأنه يعكس حجم وهيكل كل من الصادرات والواردات وكذا المنتجات بما فيها العوامل المؤثرة عليه كحجم الاستثمارات، درجة التوظيف وكذا مستوى الأسعار والتكاليف.
- يبين ميزان المدفوعات أثر السياسات الاقتصادية على هيكل التجارة الخارجية من حيث حجم المبادلات ونوع سلع التبادل، الشيء الذي يؤدي إلى متابعة ومعرفة مدى تطور البنيان الاقتصادي للدولة ونتائج سياستها الاقتصادية.
- إن المعاملات الاقتصادية التي تربط البلد مع العالم الخارجي هي نتيجة اندماجه في الاقتصاد الدولي وبذلك فهي تقيس الموقف الدولي للدولة.
- يمثل ميزان المدفوعات أداة تحليل لنقاط قوة وضعف تنافسية للبلد، ويشكل أيضاً أداة تحليل هامة لتحديد سياسة سعر الصرف، السياسة المالية والسياسة النقدية، فإذا قامت الدولة مثلاً بتخفيض في قيمة العملة المحلية وأرادت معرفة تأثير السياسة المطبقة على الموقف الخارجي في هذه الحالة من الضروري الرجوع لميزان المدفوعات لملاحظة التغيرات التي يمكن أن تحدثها هذه السياسات على الصادرات والواردات والأرصدة الدولية<sup>1</sup>.
- يتتبع ميزان المدفوعات مجمل التدفقات بين المقيمين وغير المقيمين في فترة محددة، وهو ما يسمح بتسجيل كل التدفقات السلعية والخدمية من وإلى الخارج وكذا العرض والطلب على النقد الأجنبي، وبالتالي متابعة تطورات سعر الصرف<sup>2</sup>.
- يظهر ميزان المدفوعات القوى المحددة لسعر الصرف من خلال ظروف العرض والطلب على العملات الأجنبية ويبين أثر السياسات الاقتصادية على هيكل التجارة الخارجية من حيث حجم المبادلات ونوع سلع التبادل.

<sup>1</sup> رائد عبد الخالق عبد الله العبيدي وآخرون، التمويل الدولي، دار الأيام للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص. 32.

<sup>2</sup> DAOUAS Mohamed, et autres, **Techniques financières internationales et couverture du risque de change**, Centre de Publication Universitaire, Tunis, 2007, pp. 89-90.

- يسمح الميزان بتحديد بعد وطبيعة العلاقات الاقتصادية الدولية للبلد مع بقية دول العالم، فهو يظهر الأهمية النسبية للمبادلات مع الدول المختلفة وكذا حصة البلد من التجارة الخارجية العالمية من حيث حجم المبادلات ونوع السلعة المتبادلة.
- يعتبر ميزان المدفوعات مصدرا للمعلومات عن المبادلات التي يترتب عليها التزامات اتجاه الغير أو تلك المعاملات التي تتبع وسائل لتغطية هذه الالتزامات.<sup>1</sup>
- يستخدم ميزان المدفوعات كبيان لعرض العملة الوطنية والطلب عليها اتجاه العملات الأجنبية مما يؤدي إلى تحييد القيمة الفعلية لعملة البلد في أسواق الصرف الأجنبي حيث يمكن الاعتماد على ميزان المدفوعات كمؤشر يبين مدى قدرة سعر الصرف على تعديل المعاملات الاقتصادية الدولية بغرض امتصاص الفائض أو إزالة العجز من أجل الحد من التضخم أو الانكماش الناتج عن اختلال موازين المدفوعات.
- وبناء على ما تقدم فإن ميزان المدفوعات يعتبر أداة هامة تعتمد عليها السلطات العامة من أجل تخطيط العلاقات الاقتصادية الخارجية للبلد من خلال تخطيط التجارة الخارجية و إعداد السياسات الاقتصادية النقدية و ألمالية بالإضافة إلى الاعتماد على كل العمليات المدونة في الميزان من طرف البنوك والمؤسسات الاقتصادية التي تعمل في مجال التمويل الخارجي والتجارة الدولية، وما يمكن استخلاصه هو أن ميزان المدفوعات يوفر قاعدة إحصائية متكاملة عن مصادر واستعمالات الصرف الأجنبي، ذلك كونه يلخص المعاملات الاقتصادية التي يترتب عليها التزامات مع الخارج.

### المطلب الثاني- هيكل ميزان المدفوعات

نتيجة لتعدد المعاملات الاقتصادية لكل بلد مع العالم الخارجي، ظهرت صعوبة في حصرها وتدوينها بصورة منفردة في ميزان المدفوعات، حيث تم تقسيمه إلى عدة أقسام أفقيا وعموديا. وينقسم ميزان المدفوعات أفقيا إلى قسمين رئيسيين هما:<sup>2</sup>

- **الجانب الدائن:** ويتم في هذا الجانب تسجيل كل العمليات التي يترتب عنها دخول للعملة الأجنبية (الصادرات) وكل ما من شأنه خلق حقوق للدولة من قبل المستوردين الأجانب.
- **الجانب المدين:** ويسجل في هذا الجانب كل العمليات التي يترتب عنها خروج العملة الأجنبية من دولة إلى أخرى (الواردات) وكل ما من شأنه خلق التزام للدولة من قبل دول أخرى.

أما عموديا فجرت العادة على تقسيم ميزان المدفوعات إلى أقسام مستقلة وحسابات وموازن فرعية، بحيث تضم كل منها مجموعة من المعاملات الاقتصادية والمالية المتماثلة من حيث الطبيعة، والمتقاربة من حيث الأهداف وقد تكون هذه الحسابات في حالة عجز أو فائض.

ويشمل التقسيم العمودي لميزان المدفوعات الحسابات التالية:

<sup>1</sup> ندى عبد المجيد، مدخل إلى العلاقات الاقتصادية الدولية، دار هومة للنشر، الجزائر، 2001، ص ص. 82-90.  
<sup>2</sup> محمد العربي ساكر، محاضرات في الاقتصاد الكلي المعقد، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، 2006، ص. 101.

## أولاً- حساب العمليات الجارية

يعتبر هذا الحساب من أهم حسابات ميزان المدفوعات كونه يشمل أهم المبادلات الاقتصادية الدولية من السلع والخدمات، بالإضافة إلى التحويلات من جانب واحد ويسمى بالحساب الجاري "لأن كافة هذه المعاملات التي يشملها تتصل بالدخل القومي الجاري، والإنفاق القومي الجاري"<sup>1</sup>، ونجد في الحساب الجاري الحسابات التالية:

## 1- الميزان التجاري

يشمل الصادرات والواردات السلعية، بما في ذلك الذهب غير النقدي والمتبادل بين المقيمين وغير المقيمين، حيث تقيم الصادرات بالقيمة "F.O.B" أي قيمة السلعة حتى شحنها على السفينة، في حين تقيم الواردات بالقيمة "C.I.F" والتي تمثل قيمة السلعة في ميناء الوصول، ويوصي صندوق النقد الدولي بهذا الخصوص أن تقيم كل من الصادرات والواردات بالقيمة "F.O.B" من أجل تمييز قيمة السلع عن قيمة الخدمات التي لها علاقة بالسلع من حيث خدمات النقل والتأمين.

ويمثل الفرق بين الصادرات والواردات رصيد الميزان التجاري، ويشكل هذا الميزان فائض إذا كانت قيمة الواردات أقل من قيمة الصادرات في الاقتصاد وعجزاً إذا زادت قيمة واردات الاقتصاد عن قيمة صادراته، أما إذا كانت المدفوعات الخاصة بالواردات مساوية مع عائدات الصادرات فنقول أنّ الميزان التجاري في حالة توازن.

## 2- ميزان الخدمات

ويضم كافة أنواع الخدمات المتبادلة بين الدولة والخارج كخدمات النقل، التأمين، السياحة، الخدمات الحكومية، الدخول من الاستثمارات الخارجية، إضافة إلى دخل الاستشارات الذي يمثل خدمات قدمها رأس المال الأجنبي إلى الدولة أو خدمات قدمها رأس المال المحلي للخارج، فالخدمات التي تقدمها الدولة للخارج تفيد في الإيرادات، أما الخدمات التي تحصل عليها الدولة من الخارج تفيد في المدفوعات، ويمثل الفرق بين مدخولات الصادرات من هذه الخدمات والمدفوعات لتمويل الواردات رصيد ميزان الخدمات.

نلاحظ أن الميزان التجاري يضم نوعاً معيناً من المعاملات التجارية، وهو مبادلات السلع، أما الجزء الثاني أي ميزان الخدمات فيمثل المعاملات غير المنظورة، أي الخدمات التي يقدمها المقيمون إلى غير المقيمين، والخدمات التي يقدمها غير المقيمين إلى المقيمين.

## 3- ميزان التحويلات من الجانب الواحد

ويخص هذا الحساب المبادلات التي تتم بين الدولة وبقية دول العالم بدون مقابل، أي أنها عمليات غير تبادلية، تتم من جانب واحد دون أن يترتب عليها أي مقابل أو حق، ويشمل هذا الحساب على الهبات والتعويضات<sup>2</sup>، وقد تم تقسيم حساب التحويلات من طرف صندوق النقد الدولي إلى بندين وهما:

<sup>1</sup> Banque de France, **Balance des paiements de la France**, janvier 2011, p. 8.

<sup>2</sup> وليد عيدي عبد النبي، **ميزان المدفوعات بوصفه أداة في التحليل الاقتصادي**، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، العراق، 2012، ص. 7.

- أ- **الهبات الخاصة:** وتشمل كل من تحويلات الأفراد والمنظمات نقدية كانت أو عينية تحويلات المهاجرين من الخارج إلى بلادهم الأصلية
- ب- **الهبات العامة:** والمتضمنة كل من التعويضات (يعتبرها صندوق النقد الدولي هبات إجبارية)، بالإضافة إلى الهدايا بأنواعها سواء كانت سلع أو خدمات أو شيكات للمدفوعات التي يترتب عليها تحويل موارد حقيقية أو حقوق مالية من وإلى بقية دول العالم دون مقابل.

### ثانيا- حساب رأس المال

يشمل حساب رأس المال كل التدفقات النقدية من العملات الأجنبية الواردة إلى الداخل مطروحا منها كل التدفقات النقدية من العملات الأجنبية إلى الخارج وهي على نوعين:

#### 1- رؤوس الأموال طويلة الأجل

وهي الحسابات التي تتجاوز السنة كالقروض طويلة الأجل والاستثمارات الأجنبية المباشرة والاستثمارات الأجنبية غير المباشرة من وإلى الخارج، حيث تسجل القروض الرأسمالية الأجنبية الواردة من الخارج وأقساط سداد القروض الرأسمالية الوطنية التي تم إقراضها للخارج بالإضافة إلى الاستثمارات التي يقوم بها الأجانب داخل البلد كلها تسجل في الجانب الدائن، يحدث العكس بالنسبة للقروض المقدمة للخارج وأقساط سداد القروض الأجنبية المقترضة من طرف المواطنين، بالإضافة إلى الاستثمارات التي يقوم بها المواطنون في الخارج كلها تسجل في الجانب المدين، فكل المعاملات التي يترتب عليها تحقيق متحصلات ترد من الخارج تسجل في الجانب الدائن، في حين أن أي معاملات يترتب عنها مدفوعات إلى الخارج تسجل في الجانب المدين.

#### 2- رؤوس الأموال قصيرة الأجل

وتشمل كل الحسابات التي لا تتجاوز السنة الواحدة، حيث تعبر عن كل التغيرات التي تطرأ على قيمة الأصول التي يملكها المقيمون في مواجهة الخارج، كذلك قيمة الخصوم التي يلتزم بها المقيمون اتجاه الخارج، ويخصص هذا الحساب لكل العملات الأجنبية، والحسابات المصرفية، والأوراق المالية قصيرة الأجل والكمبيالات وكل القروض قصيرة الأجل<sup>1</sup>.

وتتم هذه التحركات التلقائية نتيجة للأسباب التالية:

- الخوف من الاضطرابات الاقتصادية التي تحدث كالتضخم، والاضطرابات السياسية كالحروب مما يؤدي إلى تهريب رؤوس الأموال للخارج أين الظروف الاقتصادية والسياسية ملائمة؛
- الرغبة في تحقيق دخول أعلى من خلال شراء أصول أجنبية أو سندات، أو ودائع لفترة قصيرة الأجل؛
- القيام بعمليات المضاربة نتيجة توقع تغيرات في القيمة الدولية للعملة الوطنية، من خلال قيام المضاربين بتحويل أموالهم لعملة البلد المتوقع ارتفاع قيمة عملتها.

<sup>1</sup> زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة للطبع والنشر، الاسكندرية، 2007، ص. 103.

وتجدر الملاحظة هنا إلى أنه عادة ما يطلق على ميزان العمليات الجارية وميزان التحويلات من طرف واحد أو حركة رؤوس الأموال الطويلة الأجل مجتمعة بميزان المدفوعات الأساسي.

### ثالثاً- حساب الاحتياطيات الرسمية

يتضح لنا من خلال حساب الاحتياطيات الرسمية التغيرات التي تطرأ على الإحتياطيات الدولية المملوكة للدولة والتي تستخدم لتسوية العجز أو الفائض في بنود ميزان المدفوعات الأساسية.

فإذا فاقت بنود الجانب الدائن بنود الجانب المدين في الحسابات الأساسية لميزان المدفوعات فإن ميزان المدفوعات يحقق فائض اقتصادي. ولكي يحقق الميزان توازن حسابي، لابد له من زيادة الاحتياطيات الرسمية للدولة.

مثلاً إذا حقق ميزان مدفوعات دولة ما فائضاً يقدر بـ 50 مليون دولار، يتم تسوية هذا الفائض من خلال مشتريات ذهب نقدي من الخارج بمبلغ 50 مليون دولار، بمعنى زيادة رصيد الاحتياطيات الرسمية للدولة بمبلغ 50 مليون دولار. فعند زيادة الدولة لمشترياتها أو وارداتها من الذهب النقدي يتم تدفق العملة الأجنبية إلى خارج الدولة بمبلغ 50 مليون دولار تعادل الرصيد الدائن لميزان المدفوعات. وبالتالي يصبح رصيد ميزان المدفوعات يساوي صفر<sup>1</sup>.

ويحدث العكس في حالة العجز، حيث تقوم الدولة ببيع الذهب النقدي للخارج من أجل زيادة الجانب الدائن بنفس قيمة العملة الأجنبية المتدفقة ويصبح رصيد ميزان المدفوعات يساوي صفر، وفي هذه الحالة ينخفض رصيد الاحتياطيات النقدية للدولة.

ويمكن توضيح كيفية تسوية المعاملات السابقة فيما يلي:

رصيد المعاملات التجارية	+ 50 مليون دولار
رصيد المعاملات الجارية	+ 50 مليون دولار
رصيد ميزان المدفوعات	+ 50 مليون دولار
التسوية	- 50 مليون دولار واردة ذهب نقدي
رصيد ميزان المدفوعات	<u>صفر</u>

<sup>1</sup> إيمان عطية ناصف وهشام محمد عمارة، مبادئ الاقتصاد الدولي، مرجع سابق، ص ص. 298-299.



### رابعاً- حساب السهو والخطأ

من الممارسة العملية يصعب الحصول على قيمة معادلة تماماً لمجموع البنود في الجانب الدائن والجانب المدين، وفي هذه الحالة تعادل قيمة حساب السهو والخطأ بين القيمة الكلية لكل من الجانبين الدائن والمدين في ميزان المدفوعات، حيث يكون هذا الحساب تعويضا للمغالاة أو التقليل في تقدير قيمة العناصر المسجلة في مختلف حسابات الميزان، كما يعكس أيضا جزء منه التحركات غير المسجلة في رأس المال الخاص<sup>1</sup> والجدول الموالي يلخص لنا كل بنود ميزان المدفوعات:

#### الجدول رقم (1-2): حسابات ميزان المدفوعات حسب صندوق النقد الدولي

دائن	مدين	البيان
		<b>1- حساب العمليات الجارية</b>
		1. السلع والخدمات
		أ. السلع
		- سلع عامة
		- سلع مستوردة أو مصدرة للتنقل
		ب. الخدمات
		- النقل
		• النقل البحري
		- الأسفار
		• أسفار الموظفين
		- خدمات الاتصال
		2. الدخل
		- تعويضات الأجراء
		- دخل الاستثمارات
		3. التحويلات الجارية
		- الإدارات العامة، قطاعات أخرى
		<b>2- حساب رأس المال والعمليات المالية</b>
		1. رأس المال
		أ. التحويلات الرأسمالية
		- الإدارات العامة
		- قطاعات أخرى
		ب. الاستلام والتنازل عن الموجودات غير المالية وغير الإنتاجية
		2. العمليات المالية
		أ. الاستثمار المباشر
		ب. الاستثمار في القيم المنقولة
		<b>3- حساب السهو والخطأ وبنود الموازنة الأخرى</b>

Source : FMI, Manuel de la balance des paiements.

<sup>1</sup> زينب حسن عوض الله، الاقتصاد الدولي، مرجع سابق، ص. 69.

### المطلب الثالث- التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات

الإشكال المطروح هنا هو كيف يحدث خلل في ميزان المدفوعات في الوقت الذي يكون فيه الميزان متوازن دائماً نتيجة لاستخدام طريقة القيد المزدوج، هذا ما سنوضحه من خلال دراسة حالات توازن واختلال الميزان في العناصر اللاحقة، فحالة التوازن في ميزان المدفوعات تدل على نجاح وفعالية السياسات الاقتصادية المطبقة بالدولة وعلى كفاءة الأداء الاقتصادي بها، وبالتالي يكون قد تحقق هدف التوازن مع العالم الخارجي الذي يقتضي كون ميزان المدفوعات في حالة توازن ويكون متوافقاً مع التوازن الداخلي للاقتصاد القومي.

فالتوازن في ميزان المدفوعات يعبر عن الحالة التي تكون فيها المديونية مساوية للدائنة في مختلف المدفوعات وفي حالة التوازن تتعدم بنود التوازن وتكون مساوية للصفر<sup>1</sup>، فالحسابات الإجمالية لميزان المدفوعات يجب أن تكون متساوية في نهاية الفترة، وحتمية هذا التوازن الحسابي هو نتيجة اعتماد نظام القيد المزدوج في تسجيل القيود الدائنة والمدينة، حيث كل عملية تظهر في الجانب الدائن، لا بد من أن تظهر قيمتها في الجانب المدين للميزان.

### أولاً- أنواع توازن ميزان المدفوعات

يعتبر ميزان المدفوعات من الناحية المحاسبية دائماً متوازناً نتيجة لمبدأ القيد المزدوج المعتمد عند تسجيل كل عملية وبالتالي فالاختلال المقصود الذي يمس الميزان هو الاختلال الاقتصادي، حيث أن التوازن الاقتصادي تفسره عوامل أخرى، وفيما يلي توضيح كل من التوازن المحاسبي والاقتصادي لميزان المدفوعات:

#### 1- التوازن المحاسبي

يقصد بالتوازن المحاسبي لميزان المدفوعات تساوي مجموع الحسابات الدائنة مع مجموع الحسابات المدينة، ونتيجة للأخطاء الإحصائية وعدم دقة الإحصائيات من طرف المصالح الخاصة بإعداد ميزان المدفوعات قد لا تتطابق قيم المتحصلات مع قيم المدفوعات، لذا يتم إضافة بند اصطناعي والمسمى ببند "السهو والخطأ" تسجل فيه الفجوة الناتجة عن عدم تساوي مجموع الجانب الدائن مع الجانب المدين ليتحقق بذلك التوازن الحسابي لميزان المدفوعات<sup>2</sup>.

ومن أجل توضيح أكثر لآلية التوازن الحسابي لميزان المدفوعات سنقدم مثال ونلخصه في الجدول الموالي:

<sup>1</sup> عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية تحليل جزئي وكلي للمبادئ، الدار الجامعية، مصر، 2000، ص. 302.

<sup>2</sup> محمد العربي ساكر، محاضرات في الاقتصاد الكلي المعقد، مرجع سابق، ص. 103.

## الجدول رقم (2-2): التوازن الحسابي لميزان المدفوعات

وحدات العملة النقدية

مدين	دائن	ميزان المدفوعات
		<b>أولاً: الحساب الجاري</b>
		1- ميزان تجاري
1100	700	أ- تصدير سلع
		ب- استيراد سلع
		2- ميزان الخدمات
200	400	أ- الخدمات المصدرة
		ب- الخدمات المستوردة
		3- حساب التحويلات من جانب واحد
300	600	أ- مستلمات
		ب- مدفوعات
		<b>ثانياً: حساب رأس المال</b>
		1- رؤوس أموال طويلة الأجل
	300	- قروض ممنوحة من الخارج
100	800	- استثمار مباشر وافد
95		- قروض ممنوحة إلى الخارج
		- استثمار مباشر إلى الخارج
		2- رؤوس أموال قصيرة الأجل
900	800	- حركة الودائع والأصول السائلة
2000	1000	<b>ثالثاً: حساب الإحتياطيات الرسمية</b>
	95	<b>رابعاً: حساب السهو والخطأ</b>
4695	4695	<b>المجموع</b>

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجمارك الجزائرية 2017

من خلال الجدول يمكن أن نستخلص أن التوازن الحسابي لميزان المدفوعات لا يتضمن معنى التوازن الاقتصادي. في الوقت الذي تحدث فيه التسوية الحسابية في الميزان من خلال حركة مختلف الحسابات، يتطلب تصحيح الاختلال الاقتصادي في ميزان المدفوعات تضافر العوامل الاقتصادية التي تساهم بسير الأداء الاقتصادي للبلد وتحريكها باتجاه تصحيح الاختلال.

## 2- التوازن الاقتصادي

وهي الحالة التي تتساوى فيها إيرادات الدولة مع صادراتها من السلع والخدمات والتحويلات الرأسمالية طويلة الأجل إلى الداخل مع المديونيات الناشئة عن وارداتها من السلع والخدمات والتحويلات الرأسمالية طويلة الأجل إلى الخارج<sup>1</sup>.

يستوجب التوازن الاقتصادي في ميزان المدفوعات تساوي أصول وخصوم المعاملات المستقلة أو التلقائية وتعرف أيضا بالمعاملات فوق الخط، وهي المعاملات التي تتم بغض النظر عن موقف ميزان المدفوعات ككل، ومن هذه المعاملات الصادرات والواردات سواء كانت منظورة أو غير منظورة أي المعاملات التجارية يضاف إليها المعاملات الرأسمالية طويلة الأجل التي تتم بغرض الاستثمار طويل الأجل من أجل تحقيق الربح وأيضا المعاملات قصيرة الأجل التي تتم من أجل الاستفادة من فرص الاختلاف في أسعار الفائدة بين المراكز المالية الدولية أو بغرض المضاربة<sup>2</sup>، أما باقي العمليات فتسمى ببند التسوية أو عمليات مشتقة الهدف منها توازن الجانب الدائن مع الجانب المدين لميزان المدفوعات.

## ثانيا- الاختلال في ميزان المدفوعات

تعتبر حالة الاختلال في ميزان المدفوعات الحالة الأكثر ملازمة له خاصة في الدول النامية، فالاختلال في ميزان المدفوعات هو حالة اللاتوازن بين مدفوعات الدولة ومقبوضاتها الخارجية، حيث يكون ميزان المدفوعات في حالة اختلال إذا حقق عجزا أو فائضا، وهذا الخلل لا بد من إزالته باتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجته، والاختلال معناه أن التساوي المحاسبي تم بطريقة طارئة وغير مهيأة للثبات والاستقرار ويجب دراسة كل عناصر الميزان بدقة من أجل معرفة مكان الخلل هل هو في الميزان التجاري أو ميزان الخدمات أو أنه في ميزان المعاملات الرأسمالية، ومحاولة معالجة هذا الاختلال مهما كانت صورته والتخفيف من حدة الأثر الذي قد يخلفه.

## 1- حالة العجز في ميزان المدفوعات

في حالة العجز في ميزان المدفوعات يكون الرصيد سالب، أي أن المدفوعات للعالم الخارجي تكون أكبر من المتحصلات، وفي هذه الحالة الجانب المدين يفوق الجانب الدائن، والميزان سلبي في غير صالح الدولة حيث أن حالة العجز في ميزان المدفوعات تدل على أن السياسات الاقتصادية المعتمدة من الدولة فشلت في تحقيق التوازن الخارجي وهي الحالة الأكثر شيوعا في العالم.

فالعجز في ميزان المدفوعات يدل على عدم قدرة الدولة على تسديد قيمة صادراتها مما يؤدي إلى زيادة مديونية الدولة تجاه العالم الخارجي وما يترتب عنها من سلبيات ومخاطر<sup>3</sup>، كما أن العجز في ميزان المدفوعات يؤثر سلبا على قيمة العملة المحلية في سوق الصرف الأجنبي (بافتراض ثبات بقية العوامل الأخرى)، حيث أن العجز في الميزان يؤثر في عرض العملة المحلية في السوق، حيث يزداد عرضها على الطلب عليها، وتعتمد السلطات العامة على السياسات النقدية والمالية لتصحيح هذا الخلل.

<sup>1</sup> جودة عبد الخالق، الاقتصاد الدولي في المزايا النسبية في التبادل اللامتكافئ، دار النهضة العربية، مصر، 1992، ص. 132.

<sup>2</sup> محمد عربي ساكر، محاضرات في الاقتصاد الكلي المعمق، مرجع سابق، ص. 103.

<sup>3</sup> عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية تحليل جزئي وكلي للمبادئ، مرجع سابق ص ص. 404-403.

وفي الواقع فإن الخلل في ميزان المدفوعات ينبغي أن يتجاوز نسبة 5% من معدل المتوسط لمجموع قيمة الإيرادات والمدفوعات المحققة في المعاملات الاقتصادية للدولة مع الأجانب خلال سنة وهو ما يعرف بـ "الخلل السنوي" في حين الخلل المتراكم فهو يدل على مجموع الاختلالات السنوية المتجمعة خلال فترة معينة<sup>1</sup>.

## 2- حالة الفائض في ميزان المدفوعات

وفي حالة الفائض في ميزان المدفوعات يكون رصيده موجب أي أن المتحصلات من العالم الخارجي أكبر من المدفوعات، وفي هذه الحالة الجانب الدائن يزيد عن الجانب المدين، غير أن حالة الفائض في الميزان دليل على عدم فعالية السياسات الاقتصادية المتبعة من طرف السلطات العامة في تحقيق التوازن الخارجي<sup>2</sup>، وتكمن المشكلة بالميزان في هذه الحالة في ضرورة تخلي الدولة عن استخدام جزء من مواردها الحقيقية المستخدمة في الإنتاج بالإضافة إلى وجود أموال معطلة بلا استثمار وفي المقابل تتراكم الأرصدة النقدية ما يسبب بدوره تضخم وارتفاع الأسعار المحلية نتيجة لتزايد الطلب على صادرات الدولة، إلا أن حالة الفائض تعد أقل خطورة من حالة العجز في الميزان.

ويمكن للدولة أن تتخلص من حالة الفائض في ميزان مدفوعاتها من خلال منح القروض للدول الأخرى مقابل سعر فائدة كعائد على الاستثمار، ومن خلال منح إعانات وتبرعات للدول التي تمر بأزمات اقتصادية، هذا في الأجل القصير، وتزداد أهمية الخلل لما يكون في الأجل الطويل<sup>3</sup>.

## المبحث الثاني- ماهية الميزان التجاري

تتعدد أوجه المعاملات الاقتصادية الدولية والتي تشمل على السلع والخدمات المختلفة وعناصر الإنتاج من عمالة ورؤوس أموال وتكنولوجيا التي تتم عبر الحدود لمختلف الدول في العالم، والتي تقوم على عمليات التبادل بين الدول وتشمل على مجموعة كثيرة من المجالات منها المبادلات السلعية سواء كانت مواد خام أو سلع نصف مصنعة، أو مصنعة، زراعية أو صناعية، استهلاكية والتي تسمى بالمعاملات السلعية، أو المعاملات المنظورة والتي ترصد في بيان يسمى بالميزان التجاري.

## المطلب الأول- مفهوم الميزان التجاري وأهميته

يمثل الميزان التجاري نوعاً من المعاملات التجارية، والمتمثلة في المبادلات من السلع، فإذا زادت الصادرات السلعية عن الواردات السلعية فإننا نقول أن هناك فائض في الميزان التجاري، أما إذا زادت الواردات عن الصادرات من السلع فإننا نقول أن هناك عجزاً في الميزان التجاري، غير أننا لا يمكن القول أن الفائض في الميزان التجاري في صالح البلد، أو العجز في الميزان التجاري في غير صالح البلد قبل التطرق لأهمية النسبية للميزان التجاري في ميزان الحساب الجاري بالإضافة إلى الظروف الاقتصادية التي تحقق في ظلها الفائض والعجز في الميزان.

<sup>1</sup> عرفات تقي الحسني، التمويل الدولي، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1999، ص. 123.

<sup>2</sup> حسان خضر، ميزان المدفوعات ودوره في آلية الإصلاحات، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية، المعهد العربي للتخطيط، العدد 22، الكويت، 2004، ص. 25.

<sup>3</sup> عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية تحليل جزئي وكلي للمبادئ، المرجع السابق، ص. 402-403.

يمثل الميزان التجاري صافي إيرادات الدولة من الصادرات والواردات، حيث أن أسعار الصادرات تكون بالعملة المحلية في حين أسعار الواردات تكون بالعملة الأجنبية<sup>1</sup>، فالميزان التجاري يمثل الفرق بين قيم الصادرات وقيم الواردات من السلع خلال فترة زمنية عادة ما تكون ثلاثة أشهر، وهكذا تقيم العلاقة بين صادرات وواردات البلد ويعبر عنها بالمعادلة التالية:

$$\text{رصيد الميزان التجاري} = \text{إجمالي صادرات البلد (X)} - \text{إجمالي واردات البلد (M)}$$

حيث أن الميزان التجاري يشكل أهم جزء في ميزان المدفوعات لدولة ما، كما يمكن أن يطلق عليه "الميزان التجاري الدولي" في هذا البلد.

يضم الميزان التجاري إجمالي الصادرات والواردات من السلع الذي يسمح بقياس تنافسية البلد اتجاه منافسيه، حيث يدل الرصيد التجاري الإيجابي ل (X-M)، مثلاً على أن الصناعة كفؤة جداً، أو أن الشبكة التجارية فعالة بصفة خاصة، وفي المقابل، فإن الرصيد التجاري السلبي والمستمر يدل على عجز هيكل أو بنيوي للميزان التجاري، بسبب ضعف تنافسية الصادرات<sup>2</sup>، وتحاول كل الدول تحقيق فائض في ميزانها التجاري أو على الأقل الوصول إلى حالة التوازن فيه، وذلك عندما تتحقق حالة تساوي الواردات السلعية مع الصادرات السلعية للدولة.

يعتبر الميزان التجاري الجزء الأساسي في ميزان المدفوعات كونه يبين النشاط الإنتاجي وهيكله في الدولة حيث أنه لما يحدث عجز في النشاط الإنتاجي للدولة بسبب ضعف درجة تنوعه، وضعف القدرة الإنتاجية فيه، أو ضعف درجة مرونته عن تلبية احتياجات الاقتصاد تلجأ الدولة للاستيراد لسد احتياجات اقتصادها إلى جانب أن عدم مقدرة الدولة عن توسيع نشاطها الإنتاجي وتنويعه لا يتيح لها فرصة توفير فائض في الإنتاج من أجل تشجيع عملية التصدير ما يؤدي بدوره إلى عجز في ميزانها التجاري<sup>3</sup>.

### المطلب الثاني- التوازن والاختلال في الميزان التجاري

بالرغم من أن حالة الاختلال في الميزان التجاري تحدث بصفة مستمرة وبصورة شائعة، في حين أن حالة التوازن نادراً ما تتحقق في الواقع، إلا أن كل دول العالم تحاول الوصول إلى توازن في ميزانها التجاري من خلال محاولتها تقييد وارداتها السلعية قدر الإمكان، والعمل على زيادة صادراتها من أجل الوصول إلى حالة التوازن، وهي الحالة التي يتحقق من خلالها الاستقرار الاقتصادي داخلياً وخارجياً.

### أولاً- التوازن في الميزان التجاري

يقصد بالتوازن في الميزان التجاري تساوي كل من الجانب الدائن مع الجانب المدين في الميزان، أي تساوي المطلوبات المستحقة على الدولة من الدول الأخرى مع حقوق الدولة اتجاه العالم الخارجي، أي أن حالة التوازن تتحقق عندما يكون<sup>4</sup>:

<sup>1</sup> عدنان تايه النعيمي، الإدارة المالية المتقدمة، دار اليازوري العلمية، عمان، 2012، ص. 76.

<sup>2</sup> عبد الرحمن يسري أحمد، الاقتصاديات الدولية، مرجع سابق، ص. 207.

<sup>3</sup> فليح حسن خلف، العلاقات الاقتصادية الدولية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2001، ص. 234.

<sup>4</sup> فليح حسن خلف، التمويل الدولي، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2004، ص ص. 124-125.

$$\text{الإنتاج المحلي} + \text{الواردات} = \text{الطلب المحلي} + \text{الطلب الخارجي}$$

المنتجات المحلية

معناه:

$$\text{الإنتاج المحلي} + \text{الواردات} = \text{الطلب المحلي} + \text{الصادرات}$$

فالصادرات تمثل الطلب الخارجي الفعلي على المنتجات المحلية، وحالة التوازن هذه تعني عدم اتجاه الأسعار المحلية نحو التغيير (ثبات الأسعار) والذي يتحقق من خلاله التوازن الداخلي، ونتيجة لهذا التوازن تتجه أسعار الصرف للثبات وعدم التغيير ارتفاعا وانخفاضا (يتحقق توازن خارجي)، وبالتالي تحقيق توازن اقتصادي داخلي وخارجي.

### ثانيا- الاختلال في الميزان التجاري

يحدث الاختلال في الميزان التجاري في حالة زيادة الجانب المدين على الجانب الدائن، أي عند زيادة حقوق الدولة المترتبة على مطلوباتها في الدول الأخرى وتسمى هذه الحالة بحالة الفائض في الميزان ويسمى عجزا عندما يتجاوز الجانب المدين الجانب الدائن في الميزان، أي تجاوز المطلوبات المستحقة على الدولة للدول الأخرى (التزامات الدولة على الخارج).

ومن الملاحظ أن المشكلات في الاختلال تبرز بشكل أكبر في حالة العجز، حيث أن الفائض في الميزان التجاري للدولة يؤدي إلى ارتفاع أرصدة الدولة التي يتحقق فيها الفائض، وهذا بدوره يؤدي إلى ارتفاع أسعار صرف عملة الدولة مقارنة بالعملة الأخرى، وهو ما يجعل أسعار صادراتها مرتفعة قياسا بأسعار السلع المنتجة في الدول الأخرى، وبالتالي تتأثر الدولة سلبا وتراجع صادراتها، ما يؤثر أيضا سلبا على الإنتاج المحلي والدخل والتشغيل، ويستمر هذا الأثر السلبي إلى حين يتحقق التوازن من جديد بين الصادرات والواردات، من خلال الانخفاض في الصادرات والزيادة في حجم الواردات حتى الوصول إلى حالة توازن بين الصادرات والواردات، فتتحقق فائض في الميزان التجاري للدولة في ظل ظروف اقتصادية ملائمة يدل دلالة أكيدة على متانة المركز الاقتصادي للدولة، والمتمثلة في التوظيف التام للموارد الاقتصادية وتحقيق التنمية الاقتصادية واتباع سياسة تجارية محكمة تعمل على تنمية الصادرات، أما إذا تحقق الفائض في ظل ظروف اقتصادية غير ملائمة مع اعتماد الدولة على سياسة تقييد الواردات مع حماية الإنتاج المحلي فالفائض المحقق في الميزان التجاري في هذه الحالة يدل على نجاح البلد وتفوقه في تطبيق إحدى السياسات القصيرة المدى وبالتالي حصول المزيد من الاختلال في النشاط الاقتصادي الداخلي للبلد<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> عبد الرحمن يسري أحمد، الاقتصاديات الدولية، مرجع سابق، ص. 207.

في حين تزداد حدة العجز في الميزان التجاري في الدول المتخلفة نتيجة لاتجاهها نحو تحقيق التنمية حيث تزداد حاجتها إلى استيراد السلع الرأسمالية اللازمة لإقامة المشروعات الإنتاجية نتيجة لضعف قدرتها على إنتاج هذه السلع، بالإضافة إلى حاجتها للسلع الوسيطة التي تم من خلالها تشغيل هذه المشروعات بالإضافة إلى احتياجاتها الاستهلاكية في ظل تزايد الطلب ومجمل هذه الأسباب تجعل الدول النامية تعاني من عجز في موازينها التجارية<sup>1</sup>.

فالعجز في الميزان التجاري للدولة يعني أنها تعيش في مستويات معيشية أعلى من مستواها، فالدولة في هذه الحالة تستورد سلعا أكبر من قدراتها، بما يؤدي إلى زيادة مديونيتها اتجاه الخارج، كما يعني العجز في الميزان التجاري أيضا الطلب على عملات الدولة المصدرة يزداد مقابل تزايد عرض العملة المحلية ما يؤدي إلى خفض وتدهور قيمتها، كما أن زيادة الطلب على المنتجات الأجنبية يؤدي إلى انخفاض الانتاج من المنتجات الوطنية وبالتالي تزايد حجم البطالة، والذي يتسبب في فشل السياسات الاقتصادية في تحقيق أهدافها<sup>2</sup>.

### ثالثا- أسباب الاختلال في الميزان التجاري

تتعدد أسباب الاختلال في الميزان التجاري باختلاف الدول والظروف المحيطة بها، بالإضافة إلى الخصائص المميزة لفترات الاختلال، ويمكن التمييز بين الأسباب الاقتصادية والأسباب غير الاقتصادية:

#### 1- أسباب اقتصادية

##### تتمثل في:

أ- **التقييم الخاطئ لسعر صرف العملة المحلية:** نظرا لقوة العلاقة الموجودة بين سعر الصرف والميزان التجاري فإنه إذا كان سعر صرف عملة الدولة أكبر من قيمتها الحقيقية، فسيؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار السلع المحلية من وجهة نظر الأجانب مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الخارجي على هذه السلع وبالتالي حدوث اختلال في الميزان التجاري للدولة، والعكس صحيح في حالة تحديد سعر صرف العملة المحلية بأقل من قيمتها، مما يؤدي إلى توسع الصادرات مقابل الواردات وبالتالي يحدث اختلال أيضا في الميزان التجاري للدولة.

ب- **أسباب هيكلية:** هي الأسباب المتعلقة بالمؤشرات الهيكلية للاقتصاد الوطني وخاصة هيكل التجارة الخارجية سواء صادرات أو واردات، وهذا ما ينطبق على اقتصاديات الدول النامية، حيث يتميز هيكل صادراتها بالتركيز السلعي، أي اعتمادها على سلعة أو سلعتين أساسيتين، وتتأثر صادراتها بالعوامل الخارجية المؤثرة على الطلب الخارجي لمنتجاتها في الأسواق الخارجية.

ج- **أسباب دورية:** وتشمل التقلبات التي تحدث في النشاط الاقتصادي للدول التي تعاني من خلل في ميزانها التجاري، أي حسب الدورات الاقتصادية التي تمر بها الدولة<sup>3</sup>، ومن بين هذه الأسباب نذكر:

<sup>1</sup> فليح حسن خلف، التمويل الدولي، مرجع سابق، ص. 236.

<sup>2</sup> عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية تحليل جزئي وكلي للمبادئ، مرجع سابق، ص. 404.

<sup>3</sup> عرفان تقي الحسيني، التمويل الدولي، مرجع سابق، ص. 126.



- الأزمات الاقتصادية المتكررة: التي تمس الدول الرأسمالية المتقدمة وانعكاساتها على الدول النامية وتأثير ذلك على حركة الصادرات، كون أسواق الدول النامية تعتبر أسواق خارجية هامة للدول المتقدمة.
- تغيرات أذواق المستهلكين محليا وخارجيا: وهذا من شأنه التأثير على ظروف العرض والطلب، بالإضافة إلى تأثيره على هيكل التجارة الخارجية.
- العوائق التجارية: التي من شأنها تعطيل حرية التجارة الخارجية من خلال التعريف الجمركية ونظام الحصص رغم محاولة بعض الدول التخفيف من حدتها بإنشاء تكتلات اقتصادية فيما بينها لإلغاء كل هذه القيود داخلها، وهذا سوف يؤثر على القدرة التنافسية للدولة والتأثير على حركة الصادرات والواردات<sup>1</sup>.

## 2- أسباب غير اقتصادية

تمثل في:

**عوامل طبيعية:** الاختلالات الجوية وما قد ينجر عنه من كوارث طبيعية كالفيضانات، التصحر، أو نفاذ الثروات الطبيعية، مما قد يؤدي إلى انخفاضات مفاجئة في تصدير بعض السلع الزراعية، وزيادة وارداتها من السلع الضرورية.

**أ- التقدم التكنولوجي:** وما يرافقه من اختراعات عالمية، حيث أن الاختراعات متمركزة في الدول المتقدمة مما يؤدي إلى تخفيض تكاليف ونفقات الإنتاج، وبالتالي انخفاض الأسعار مع بقاء أسعار منتجات الدول النامية مرتفعة، كما أن التقدم التكنولوجي يغني عن استعمال بعض المواد الأولية التي كانت تستوردها الدول المتقدمة من الدول النامية، وبالتالي انخفاض صادرات هذه الأخيرة، التي تمثل المصدر الأساسي في تجارتها الخارجية، مما يؤدي إلى عجز في ميزانها التجاري، وبالتالي فإن التقدم التكنولوجي يؤدي إلى إضعاف القدرة التنافسية للدول النامية<sup>2</sup>.

**ج- الظروف السياسية:** كقيام الحروب أو المقاطعات الاقتصادية وما لها من أثر على معدلات الصادرات خاصة إذا كانت إحدى هذه الدول تمثل سوق خارجي فعال للدولة.

**د- النمو الديمغرافي:** حيث أن زيادة النمو الديمغرافي ينتج عنه زيادة الطلب على الواردات خاصة السلع الاستهلاكية، بالإضافة إلى تطبيق سياسة رفع الأجور والتي بدورها تؤدي إلى زيادة نفقات الإنتاج، وبالتالي تدهور القدرة التنافسية الخارجية للدولة نتيجة ارتفاع أسعار صادراتها.

**هـ- الاضطرابات العمالية:** التي يكون لها أثر خاصة في الدول المتقدمة الصناعية، لأنها تؤدي إلى شل العملية الإنتاجية وزيادة التكاليف ويؤدي بدوره إلى زيادة الواردات، وانخفاض الطلب على العملة المحلية ويتجلى تأثيرها أكثر إذا مست هذه الاضطرابات الصناعات الموجهة بالدرجة الأولى للتصدير<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> زينب حسن عوض الله، الاقتصاد الدولي، مرجع سابق، ص. 101.

<sup>2</sup> عادل أحمد حشيش، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة للطبع والنشر، الاسكندرية، مصر، 2005، ص. 123.

<sup>3</sup> زينب حسن عوض الله، الاقتصاد الدولي، مرجع سابق، ص. 102.

## رابعاً- أنواع الاختلال في الميزان التجاري

ينقسم الاختلال في الميزان التجاري إلى:

### 1- الاختلال الطارئ

يمكن للاختلال في الميزان التجاري أن يكون مؤقتاً ، وذلك عندما تفرض أوضاع مختلفة وظروف معينة، فقد يحدث العجز في الميزان التجاري عندما تقل صادرات الدولة بسبب ظروف مناخية غير ملائمة تؤدي إلى انخفاض صادرات الدولة من المنتجات الزراعية، فمثلاً إذا كانت الدولة تعتمد على الإنتاج الزراعي بشكل أساسي في تكوين صادراتها مع عدم قدرتها على تخفيض الواردات في هذه الحالة الواردات تفوق الصادرات ويحصل العجز في الميزان التجاري والعكس عندما تتلاءم الظروف والأوضاع المناخية بالشكل الذي يتحقق معه زيادة في الإنتاج الزراعي فإن الصادرات تفوق الواردات ويتحقق فائض في الميزان التجاري، كما يمكن أن يحدث الاختلال أيضاً نتيجة قيام حرب يمكن أن تؤدي إلى تخفيض الصادرات مما ينتج عنه حصول عجز في الميزان التجاري، أو أي حالات استثنائية أو طارئة<sup>1</sup>.

### 2- الاختلال الدوري

وهو الاختلال الذي يتحقق أساساً في الدول الرأسمالية المتقدمة، والمرتبطة بالتقلبات في النشاطات الاقتصادية، حيث تتعرض لها هذه الدول دورياً وبشكل مستمر نتيجة للازدهار والرواج الاقتصادي المميز لدوراتها الاقتصادية، حيث يزداد إنتاج هذه الدول مما يدعم قدرتها التصديرية ما ينتج عنه زيادة الصادرات على الواردات وبالتالي ميزان تجاري ملائم، وعلى العكس في حالة الكساد والانكماش في نشاطها الاقتصادي حيث تضعف القدرة التصديرية للدولة نتيجة انخفاض إنتاجها ما يؤدي بدوره إلى حدوث عجز في الميزان التجاري للدولة، أي أن هذا الاختلال مرتبط بحالة الدورة الاقتصادية ويزول بزوالها، لذا فهو اختلال مرتبط بفترة هذه الدورة.

### 3- الاختلال الدائم

وهذا النوع من الاختلال يستمر وجوده لفترات طويلة، وينطبق على الاختلال الموجود بالدول النامية ويطلق عليه بالاختلال البنيوي أو الهيكلي وهو الاختلال المرتبط أساساً بالهيكل الاقتصادي للدولة، ويتميز هذا النوع من الاختلال بضعف التنوع في النشاطات الاقتصادية، وضعف الجهاز الإنتاجي للدولة ودرجة مرونته، ويتميز باعتماد الدولة على الواردات السلعية من الخارج بشكل يفوق الصادرات بكثير وبالتالي حصول عجز في الميزان التجاري وبشكل مستمر<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> فليح حسن خلف، التمويل الدولي، مرجع سابق، ص. 122.

<sup>2</sup> فليح حسن خلف، التمويل الدولي، مرجع سابق، ص. 129-130.

### المطلب الثالث- العوامل المؤثرة على الميزان التجاري

هناك العديد من العوامل التي يمكن أن تؤثر على الميزان التجاري للدولة، ومن أهم هذه العوامل نذكر ما يلي:

#### أولاً- التضخم

يؤدي التضخم إلى ارتفاع الأسعار المحلية التي تصبح أعلى نسبياً من الأسعار العالمية، فتنخفض الصادرات وتزداد الواردات، نظراً لكون أن أسعار السلع الأجنبية تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين بالمقارنة مع أسعار السلع المنتجة محلياً، وبالتالي زيادة الصادرات على الواردات الأجنبية، وانخفاض الطلب على الصادرات المحلية!<sup>1</sup>

#### ثانياً- معدل نمو الناتج المحلي

يمثل الناتج المحلي الناتج الاقتصادي الداخلي الجاري من السلع والخدمات النهائية المقومة بسعر السوق خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة، أو هو عبارة عن القيمة الإجمالية للسلع والخدمات التي ينتجها بلد ما خلال فترة زمنية محددة في السنة، أي أن PIB هو الدخل المكتسب الذي يتحصل عليه البلد خلال السنة بغض النظر عن عناصر الإنتاج التي ساهمت في إنتاجه في الداخل أي من خلال المساهمة في العملية الإنتاجية، سواء كانت وطنية أم أجنبية.<sup>2</sup> كما ينتج عن زيادة الدخل الوطني في الدولة زيادة الطلب على الواردات، في حين انخفاض الدخل القومي يؤدي إلى انخفاض الطلب عليها.

#### ثالثاً- تغيرات أسعار الفائدة

التغيير في أسعار الفائدة له أثر على حركة رؤوس الأموال حيث أن ارتفاع أسعار الفائدة في الداخل يؤدي إلى تدفق رؤوس الأموال إلى بلد بهدف استثمارها وبالتالي زيادة الإنتاج المحلي ما يؤدي بدوره إلى زيادة حجم الصادرات، وعلى العكس من ذلك يؤدي انخفاض أسعار الفائدة إلى خروج رؤوس الأموال ويؤدي بدوره إلى تراجع العملية الإنتاجية مما يؤثر على تراجع الصادرات وبالتالي التأثير على الميزان التجاري للدولة، ويعود السبب في ذلك إلى أن المراكز المالية العالمية الأخرى تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمستثمرين، حيث ينتقل رأس المال إلى المراكز المالية التي يرتفع فيها سعر الفائدة، عن المستوى العالمي للاستفادة من الفرق بين السعريين.<sup>3</sup>

#### رابعاً- سعر الصرف

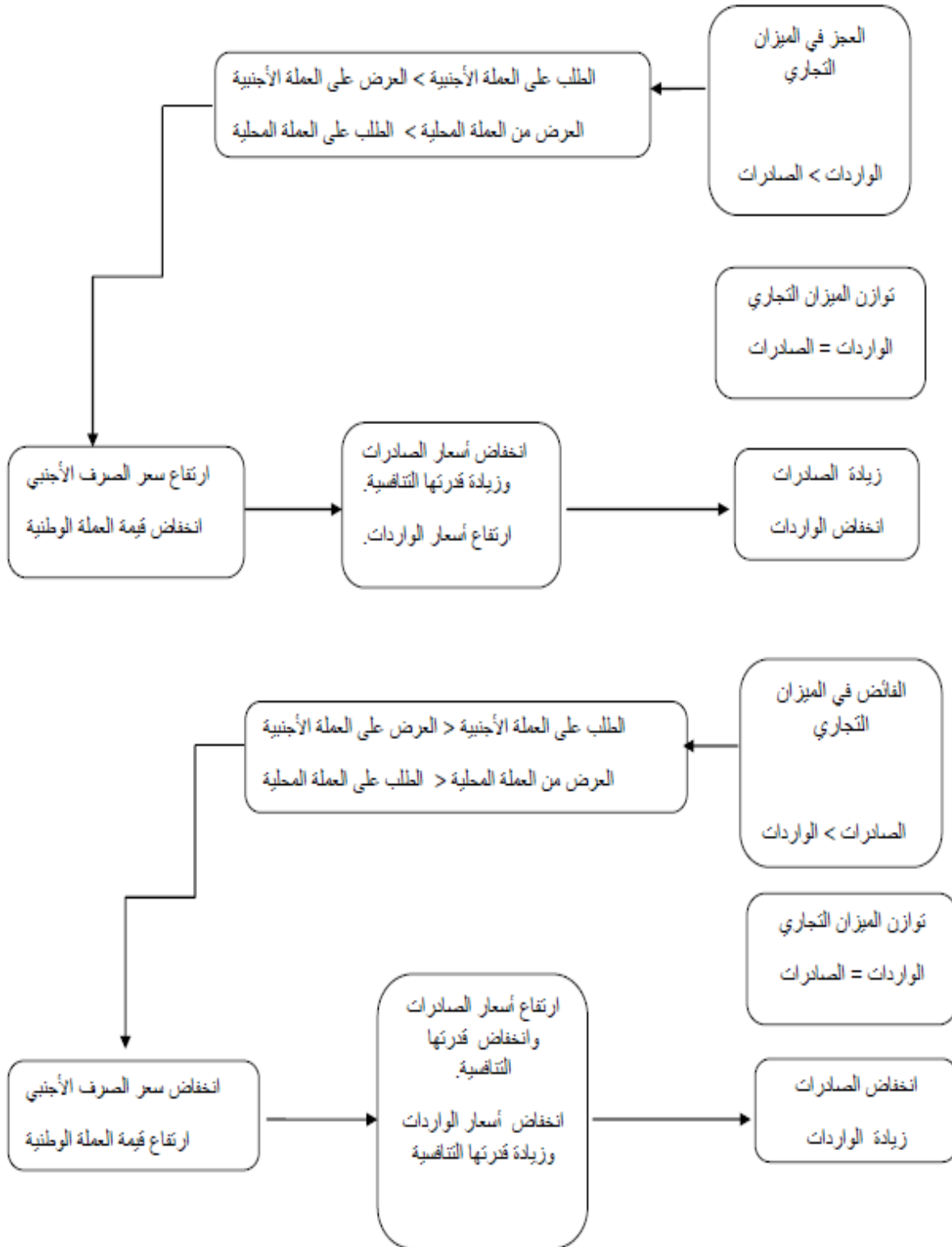
يؤدي رفع القيمة الخارجية للعملة إلى خفض القدرة التنافسية للسلع المنتجة محلياً مما يجعل أسعار الواردات أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين، وعلى العكس من ذلك فإن تخفيض سعر الصرف يؤدي إلى زيادة القدرة التنافسية للصادرات، حيث تصبح أسعار الواردات أقل جاذبية بالنسبة للمقيمين. ويمكن توضيح العلاقة بين سعر الصرف والميزان التجاري من خلال الشكل التالي:

<sup>1</sup> بسام حجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع لبنان، 2003، ص. 64.

<sup>2</sup> بريش السعيد، الاقتصاد الكلي، دار العلوم للنشر، الجزائر، 2007، ص. 69.

<sup>3</sup> بسام حجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، مرجع سابق، ص. 64.

الشكل رقم (1-2): العلاقة بين سعر الصرف والميزان التجاري



المصدر: محمد سيد عابد، التجارة الدولية، مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية، مصدر، 1999، ص. 320.

### المبحث الثالث- تأثير تقلبات سعر الصرف على حركة الصادرات والواردات

يعد سعر الصرف وسياسته من بين الأساليب التي تعتمد عليها السلطات النقدية في معالجة الخلل في الميزان التجاري، حيث يعتبر سعر الصرف عامل أساسي في تحديد أسعار السلع المتبادلة بين الدول. ونتيجة للتطورات الاقتصادية والتوجيهات الحديثة نحو اقتصاد السوق تطورت أنظمة الصرف من التثبيت إلى المرونة المطلقة لمواجهة تلك التطورات، ومع تطور الفكر الاقتصادي وظهور الأفكار النقدية برزت عدة أفكار نقدية لتحليل أثر تغيرات أسعار الصرف على حركة التجارة الخارجية، ولقد كان لسياسة التخفيض في قيمة العملة نصيب كبير في هذه التحليلات الاقتصادية نظراً لأهميتها في التأثير على الميزان التجاري وتحسين وضعيته.

### المطلب الأول- تأثير تقلبات سعر الصرف على الصادرات

إن زيادة تقلبات سعر الصرف تؤدي إلى زيادة المخاطر التي تواجه المصدرين والمستوردين. إذ أن زيادة تقلبات سعر الصرف توحى بأن هناك بيئة غير مواتية للسياسات الاقتصادية للدولة. فإن تقلبات سعر الصرف تخفض من حجم التجارة الخارجية، حيث يمكن أن يكون هذا التأثير سلبياً أو إيجابياً؛ وهذا ينتج باقي المتغيرات المؤثرة في حجم التجارة الخارجية واتجاهاتها فضلاً عن سلوك المستوردين والمصدرين واختلاف هيكل الإنتاج. إذ أن الدولة التي تتمتع بهيكل إنتاج وتجارة متنوعين تعد أكثر قدرة على الاستجابة لتقلبات سعر الصرف، والعكس في حالة الدول التي تتميز بهيكل إنتاج وحجم تجارة أقل<sup>1</sup>.

ويتحدد سعر الصرف في سوق الصرف الأجنبي بتلاقي قوى العرض والطلب من الصرف الأجنبي والميزان التجاري بجانبه الدائن والمدين (الصادرات والواردات). وهو ما يعكس لنا قوى سوق الصرف الأجنبي حيث يسهم تقلب سعر الصرف في أحداث تغيرات في أسعار السلع المحلية بالنسبة للأسعار في الدول الأجنبية. وقد تؤدي هذه التقلبات إلى التأثير على الصادرات وذلك حسب درجة مرونة الطلب السعرية عليها. يقصد بتقلب سعر الصرف تخفيض قيمة العملة الوطنية بالنسبة للعملة الأجنبية أو رفعها.

ففي حالة تخفيض قيمة العملة المحلية يكون التأثير من خلال انخفاض أسعار السلع المحلية مقارنة بالأسعار الأجنبية وارتفاعها داخلياً وذلك للأسباب التالية<sup>2</sup>:

- ارتفاع أسعار المواد الأولية المستوردة اللازمة للإنتاج المحلي مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج وبالتالي ارتفاع الأسعار؛

<sup>1</sup> سعدون حسين فرحان، أثر تقلبات الصرف الحقيقي في التجارة "دراسة مقارنة في دول نامية ذات هيكل إنتاج وتجارة مختلفة" مجلة تنمية الرافدين، العدد 31، العراق، 2009، ص. 7.

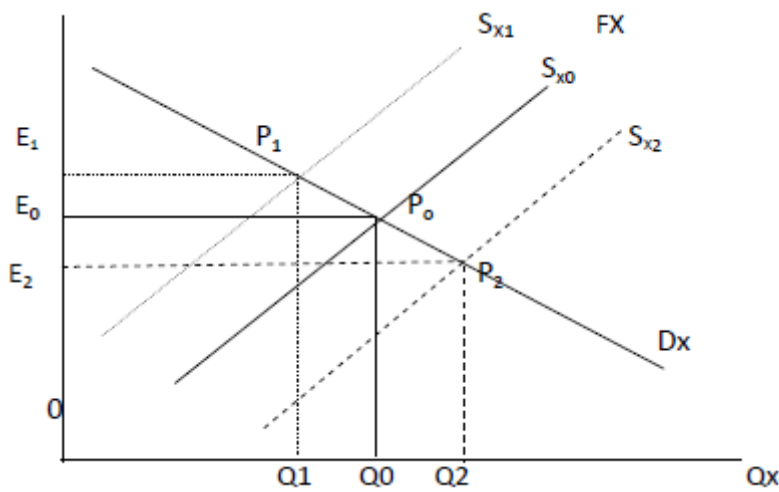
<sup>2</sup> محمد دياب، التجارة في عصر العولمة، دار المنهل اللبناني، لبنان، 2010، ص. 183.

- ارتفاع أسعار الواردات على بعض السلع الاستهلاكية، حيث يؤدي ارتفاع أسعارها الى ارتفاع نفقات المعيشة، كما يؤدي ذلك إلى تحول جزء من الطلب عليها الى بدائلها من السلع الوطنية؛
- نتيجة توقع المستهلكين ارتفاع أسعار السلع في المستقبل بعد تخفيض قيمة العملة سوف يجعلهم يقبلون على شراء السلع الاستهلاكية قبل حدوث الارتفاع المتوقع في الأسعار، مما يؤدي بدوره الى زيادة الطلب على هذه السلع والذي يترتب عنه الزيادة الفعلية في الأسعار.
- وتجدر الإشارة الى أن أهمية الاختلاف بين الأسعار المحلية والأسعار الأجنبية تعتمد على الكثير من العوامل منها:
- مدى اعتماد الدولة التي خفضت قيمة عملتها على الواردات، فكلما كان اعتمادها على الواردات كبيراً كلما قلت فاعلية التخفيض؛
- طبيعة المنتجات المستوردة هل هي مواد أولية ضرورية للصادرات أو منتجات استهلاكية، فإذا كانت استهلاكية قلت فاعلية التخفيض.

أما في حالة تخفيض سعر الصرف (رفع قيمة العملة) فان ذلك يؤدي إلى انخفاض الأسعار المحلية نتيجة انخفاض حجم الطلب الأجنبي على صادرات الدولة، وبالتالي زيادة المعروض المحلي من السلع بالداخل فتنخفض أسعار السلع المحلية، كما يمكن أن يحدث انخفاض الأسعار المحلية نتيجة زيادة حجم الواردات من الخارج بعد رفع قيمة العملة المحلية والذي يترتب عنه زيادة في المعروض السلعي المحلي فتنخفض الأسعار.

ويتحدد عرض الصرف الأجنبي عندما تتلاقى رغبات المصدرين الوطنيين ورغبات المستوردين الأجانب ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (2-2): معدل الصرف والعرض والطلب على الصادرات



المصدر: نشأت نبيل الوكيل، التوازن النقدي ومعدل الصرف، شركة ناس للطباعة، مصدر، 2006، ص. 5.

يتضح لنا من خلال الشكل (2-2) أن الطلب على صادرات الدولة محل الدراسة (ولتكن الدولة A مثلا) يتحدد بدالة طلب ثابتة  $D_x$  لا تتغير نتيجة للتغيرات الحاصلة في معدل الصرف الأجنبي، في حين أن دالة عرض الصادرات  $S_x$  تستجيب لتغيرات معدل الصرف.

$Q_x$ : تشير إلى كمية الصادرات (المطلوبة أو المعروضة).

$F_x$ : تشير إلى سعر الصادرات بالعملة الأجنبية.

ويوضح الشكل أنه عند النقطة  $P_0$  والتي تمثل نقطة توازن، و  $E_0$  التي تمثل معدل الصرف التوازني، فإذا افترضنا ارتفاع قيمة العملة الوطنية للدولة A (انخفاض معدل الصرف) فإن دالة عرض الصادرات تتحرك تجاه اليسار لتصل إلى  $S_{x1}$ ، وتحدد نقطة توازن جديدة عند  $P_1$  بما يؤدي إلى انخفاض كمية الصادرات من  $Q_0$  إلى  $Q_1$ .

وعلى العكس إذا افترضنا انخفاض قيمة العملة الوطنية للدولة A (ارتفاع معدل الصرف) فإن دالة عرض الصادرات تتحرك اتجاه اليمين لتصبح  $S_{x2}$ ، وتحدد نقطة توازن جديدة عند  $P_2$ ، بما يؤدي إلى زيادة كمية الصادرات من  $Q_0$  إلى  $Q_2$ ، فالكمية المعروضة من الصرف الأجنبي تتغير بتغير معدل الصرف والتي يمكن تحديدها عند معدلات الصرف التالية:  $E_2, E_1, E_0$ ، كما هو موضح فيما يلي:

الكمية المعروضة من الصرف الأجنبي عند معدل صرف معين تساوي<sup>1</sup>:

**كمية الصادرات \* سعر الصادرات مقوما بالعملة الأجنبية.**

إن تأثير التغير في سعر الصرف على قيمة الصادرات (الكمية المعروضة من الصرف الأجنبي) يعتمد على درجة مرونتها (التغير النسبي في الصادرات إلى التغير النسبي في سعر الصرف)<sup>2</sup> فالكمية المعروضة من الصرف الأجنبي تتردد كلما كان الطلب على صادرات الدولة محل الدراسة أكثر مرونة وتصل الكمية المعروضة من الصرف الأجنبي حدها الأقصى عندما تكون مرونة الطلب على الصادرات مساوية للواحد، وتوجه الكمية المعروضة من الصرف الأجنبي إلى التناقص عندما يكون الطلب على الصادرات غير مرن.

### المطلب الثاني- تأثير سعر الصرف على الواردات

إن تخفيض قيمة العملة المحلية يجعل أسعار الواردات أكثر ارتفاعا داخليا، أما سعرها مقوما بالعملة الأجنبية فيظل دون تغيير وبالتالي فإن حجم الواردات بالتأكيد سوف يتقلص، ومنه ستتناقص الكمية المطلوبة من الصرف الأجنبي، فبالنسبة للسلع الاستهلاكية يؤثر التخفيض على كمية الواردات ويزيد حجمها من هذه السلع، فتخفيض قيمة العملة يخفض الدخل الحقيقي المتاح ومن ثم الاستهلاك ما يؤدي إلى اتجاه الواردات الحقيقية من السلع الاستهلاكية إلى التراجع، أما إذا ما تعلق الأمر بالسلع الرأسمالية والمواد المستورة فعادة ما تشكل نصيبا وافرا من مكونات الناتج المحلي، ومن ثم تأثير

<sup>1</sup> نشأت نبيل الوكيل، التوازن النقدي ومعدل الصرف، شركة ناس للطباعة، مصر، 2006، ص. 6.

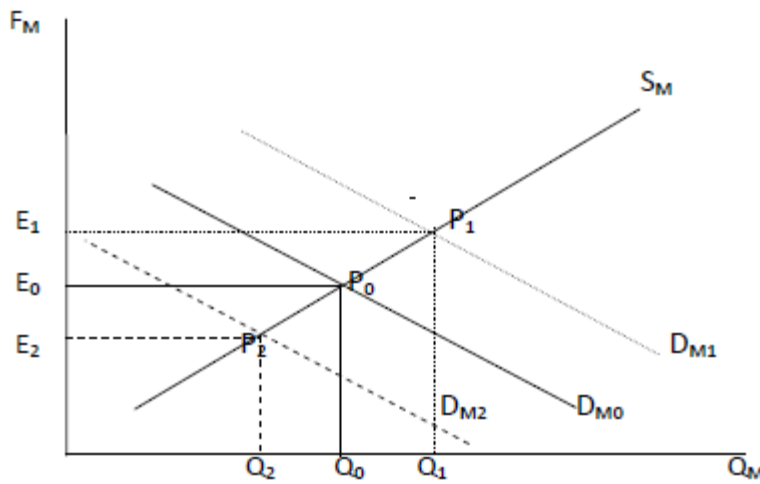
<sup>2</sup> Ching-chong lai, wen-ya chang, do self-fulfilling expectations of currency devaluation improve the balance of payments?, Journal of Economic Studies, vol. 19 Iss 4, 1992, p.320.

التخفيض على استيرادها يتوقف على مدى قدرة الدول النامية على احلال المواد الأولية المستوردة وقدرتها على تغيير تقنيات الانتاج فيها بالشكل الذي يمكن من استغلال الموارد المحلية، وهذا الأمر ليس بالهين حتى وان توفرت الامكانية لذلك فإنها تتطلب فترة من الزمن قد تكون طويلة ومكلفة، غير أن امكانية الاحلال تكون كبيرة بالنسبة للمواد الأولية مقارنة بالنسبة للسلع الرأسمالية<sup>1</sup>.

أما في حالة ارتفاع قيمة العملة أو لجوء الدولة الى رفعها بغية تقليل أعباء وارداتها على الميزان التجاري يؤدي الى زيادة حجم الواردات من الخارج مما يؤدي الى زيادة المعروض المحلي من السلع فتتخفف الأسعار، اضافة الى خفض تكلفة الانتاج نتيجة خفض تكلفة الواردات من المواد الخام.

يتحدد الطلب على الصرف الأجنبي عندما تتلاقى رغبات المصدرين الأجانب (عرض الواردات) ورغبات المستوردين المحليين (الطلب على الواردات) ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (2-3): معدل الصرف والعرض والطلب على الواردات



المصدر: نشأت نبيل الوكيل، التوازن النقدي ومعدل الصرف، شركة ناس للطباعة، مصر، 2006، ص. 8.

من خلال الشكل رقم (2-3) وبافتراض دالة عرض الواردات S<sub>m</sub> ثابتة بمعنى لا تتأثر بالتغيرات في معدل الصرف الأجنبي، في حين دالة الطلب على الواردات D<sub>m</sub> فإنها تستجيب لتغيرات معدل الصرف، حيث:

**Q<sub>m</sub>**: تمثل كمية الواردات المطلوبة أو المعروضة.

**F<sub>m</sub>**: تمثل سعر الواردات من العملة الأجنبية.

حيث يوضح الشكل رقم (2-3) أنه عند النقطة P<sub>0</sub> يتحقق التوازن ويكون معدل الصرف التوازني E<sub>0</sub> والكمية المطلوبة من الواردات تكون Q<sub>0</sub> فاذا افترضنا ارتفاع قيمة العملة الوطنية للدولة A (انخفاض معدل الصرف) فان دالة الطلب على الواردات تتجه باتجاه اليمين لتصبح D<sub>m1</sub> وتحدد نقطة توازن جديدة عند P<sub>1</sub> بما يؤدي إلى ارتفاع كمية الواردات من Q<sub>0</sub> إلى Q<sub>1</sub>.

<sup>1</sup> بوعتروس عبد الحق، دور سياسة سعر الصرف في تكثيف الاقتصاديات النامية " حالة الجزائر"، اطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، تخصص النقود والتمويل، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2001-2002، ص. 130.



وعلى العكس إذا افترضنا انخفاض قيمة العملة الوطنية للدولة A (ارتفاع معدل الصرف) فإن دالة الطلب على الواردات تتحرك ناحية اليسار لتصبح  $Dm_2$  وتحدد نقطة توازن جديدة عند  $P_2$  بما يؤدي إلى انخفاض كمية الواردات من  $Q_0$  إلى  $Q_2$ .

ومنه يمكن القول بأن الكمية المطلوبة من الصرف الأجنبي تختلف باختلاف معدل الصرف، والتي يمكن تحديدها من خلال معدلات الصرف المختلفة:  $E_0$ ،  $E_1$ ،  $E_2$  كما يلي:  
تساوي الكمية المطلوبة من الصرف الأجنبي عند معدل صرف معين<sup>1</sup>:

### كمية الواردات \* سعر الواردات مقوماً بالعملة الأجنبية

إن زيادة كمية الواردات نتيجة تخفيض سعر الصرف ربما لا يؤدي إلى ارتفاع قيمتها (أي زيادة الطلب على الصرف الأجنبي) كما كانت عليه من قبل ويتوقف الأمر على درجة مرونة الطلب السعرية على الواردات<sup>2</sup>، التي تتأثر بعامل مهم ألا وهو وجود بدائل محلية جديدة لتلك المنتجات المستوردة، فتوفر مثل هذه البدائل سيمنح المستهلكين من التحول إليها بدلاً من السلع المستوردة، فتوفر مثل هذه البدائل سيمنح المستهلكين من التحول إليها بدلاً من السلع المستوردة مما يقلل من قيمة الواردات، ومرونة الطلب السعرية للواردات لدولة كبيرة ذات اقتصاد متنوع تكون أكبر منها في دولة صغيرة وذلك لأن الدولة الكبيرة المتنوعة الاقتصاد تنتج تشكيلة كبيرة من السلع التي يمكن أن تكون بدائل جيدة لوارداتها.

وما يمكن قوله هو أنه من المفترض أن تكون نتيجة التخفيض الحقيقي للعملة تحسين حالة الميزان التجاري وهذا الافتراض يبقى صحيحاً بالاعتماد على مدى تجاوب حجم الصادرات والواردات مع التغيرات الحقيقية في سعر الصرف.

### المطلب الثالث- تأثير تخفيض قيمة العملة على اقتصادية الدولة النامية

يترتب على عملية تخفيض قيمة العملة المحلية بالدول النامية تأثير كبير على الاقتصاد ككل، ومن بين أهم هذه الآثار الأثر على الميزان التجاري للدولة على كل من الصادرات والواردات.

#### أولاً- التأثير على صادرات الدول النامية

تلجأ العديد من الدول النامية إلى تطبيق سياسة تخفيض قيمة العملة من أجل تحسين ميزانها التجاري من خلال إمكانية زيادة حجم الصادرات الذي ينتج عنه زيادة حصيلتها من العملات الصعبة والحد من الواردات الذي ينتج عنه تخفيض مدفوعات الدولة من النقد الأجنبي. إلا أن نجاح سياسة التخفيض تتوقف على مرونة الجهاز الانتاجي للدولة، وعلى مرونة الطلب الخارجي على صادراتها. وهذا راجع إلى أن صادرات الدول النامية تعتمد على الصناعات الاستخراجية التي تحدد أسعارها عالمياً<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> نشأت نبيل الوكيل، التوازن النقدي ومعدل الصرف، مرجع سابق، ص. 9.

<sup>2</sup> أحمد الأشقر، الاقتصاد الكلي، دار الثقافة، الأردن، 2007، ص. 163.

<sup>3</sup> سمية زيرار وآخرون، أثر سياسة سعر الصرف الأجنبي على الميزان التجاري الجزائري (1970-2004)، مجلة دراسات العلوم الإدارية، العدد 02، المجلد 36، الأردن، 2009، ص. 364.

## 1- مرونة الجهاز الانتاجي للدولة

ترتبط زيادة صادرات دولة ما بزيادة القدرة الانتاجية للبلد، لذا تلجأ العديد من الدول إلى اعتماد سياسة تخفيض قيمة العملة<sup>1</sup>، فمن أجل تخفيض قيمة العملة لا بد أن تكون قوى الانتاج للصادرات قادرة على تلبية الطلب العالمي على منتجات البلد، غير أن الدول النامية تواجه صعوبات في زيادة الانتاج بصفة عامة والسلع الموجهة للتصدير بصفة خاصة، حيث تعاني الدول النامية من صعوبة في استغلال الطاقات العاطلة وزيادة قدراتها التصديرية.

## 2- مرونة الطلب الخارجي على الصادرات المحلية

تعتمد صادرات الدول النامية على مستوى النشاط الاقتصادي للدول المستوردة من خلال الركود الاقتصادي الذي يؤثر بدوره على الطلب على منتجات الدول النامية من المواد الأولية، وبالتالي انخفاض صادرات هذه السلع في الأسواق العالمية، ما ينتج عنه تراجع عائدات الدول النامية<sup>2</sup>، وهذا يدل على ان سياسة تخفيض قيمة العملة المحلية في الدول النامية يبقى مرتبط بحالة اقتصاديات الدول الصناعية، حيث أن تخفيض قيمة العملة يؤدي الى انخفاض أسعار المواد الأولية، فاذا انخفض الطلب رغم انخفاض الأسعار ففي هذه الحالة لن تتحسن حصيلة الصادرات للدول النامية، وبالتالي تدهور أكبر للميزان التجاري لدولة، كون حصيلة الصادرات انخفضت من جانبيين هما: الجانب السعري والجانب الكمي، والذي يؤدي بدوره الى زيادة العجز في الميزان التجاري للدولة.

## ثانيا- التأثير على واردات الدول النامية

إن سياسة تخفيض قيمة العملة المحلية تؤدي إلى ارتفاع أسعار الواردات مقومة بالعملة المحلية مع ثباتها بالعملة الأجنبية ما يؤدي إلى خفض الطلب على الواردات وارتفاع الطلب على المنتجات المحلية والذي يؤدي الى تحسين وضعية الميزان التجاري وذلك في ظل توفر الشروط التالية:

## 1- مرونة العرض الخارجي للواردات

قد تقوم الدول المصدرة للسلع والتي قامت بتخفيض قيمة عملتها برد فعل قد يعكس أثر هذا التخفيض وذلك من خلال اعتمادها على سياسة مضادة لهذا التخفيض، ما ينتج عنه زيادة الواردات بدلا من تخفيضها كون أسعارها لم تتغير مقومة بالعملة المحلية، ومن أجل مواجهة ذلك تنتهج الدولة عدة أساليب ومن بينها نظام الإعانات ونظام الاغراق، حيث يمكن تطبيق نظام الإعانات من خلال تقديم عدة مزايا نقدية أو عينية للمصدرين من أجل تدعيم القدرة التصديرية لقطاعات معينة.

فنظام الاغراق يعني بيع السلع المحلية في الأسواق الخارجية بسعر يقل عن نفقة انتاجها أو سعر أقل من أسعار المنافسين في الأسواق الخارجية أو بسعر يقل عن سعر بيعها في السوق المحلي<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> عادل أحمد حشيش، العلاقات الاقتصادية الدولية، مرجع سابق، ص. 189.

<sup>2</sup> مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي المعاصر، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2007، ص. 330.

<sup>3</sup> Commerce Secretary, Government of India, **Anti-Dumping Aquide**, Directorate General of Anti-Dumping & Ministry of Commerce, India, 1995, p. 5.

## 2- مرونة الطلب الداخلي على الواردات

يؤدي تخفيض قيمة العملة المحلية إلى ارتفاع أسعار الواردات مقومة بالعملة المحلية ما يؤدي إلى تراجع الطلب على هذه السلع، والاتجاه إلى السلع البديلة المنتجة محلياً، لكن في حالة الدول النامية لا يتحقق ذلك إذ أن ارتفاع أسعار الواردات ينتج عنه نقص نسبي في الطلب على السلع الكمالية فقط، كون أن مستوردات الدول النامية تكون في صورة تجهيزات ومواد غذائية وأدوية، فالتخفيض في قيمة العملة المحلية لا يؤدي إلى نقص الواردات بل يؤدي إلى زيادة فاتورة المدفوعات بالعملة الأجنبية<sup>1</sup>، ما يزيد من عجز الميزان التجاري، كون الجهاز الانتاجي لهذه الدول عاجز عن انتاج السلع البديلة لوارداتها، ويمكن توفير جزء من هذه الواردات لكن بأسعار غير تنافسية.

## المبحث الرابع- دور سعر الصرف في علاج الخلل في الميزان التجاري

من أجل تسوية الخلل في الميزان التجاري تركز المؤسسات النقدية الدولية على تخفيض قيمة العملة المحلية من أجل إحداث التوازن وذلك من خلال تطبيقها لكل من أسلوب المرونات والاستيعاب، حيث يعتبران من بين الأساليب المستخدمة من أجل إحداث التوازن الخارجي.

## المطلب الأول- منهج المرونات

اعتمدت النظرية الكينزية والكلاسيكية في تسوية العجز بالميزان التجاري على ثبات سعر الصرف الذي قلما يوجد في الوقت الحاضر مع انتشار نظم الصرف القائمة على التعويم، لذا تم الاعتماد على منهج المرونات والذي يعتمد على التغيرات المترتبة على تغيير سعر صرف العملة والذي يؤثر على المركز التجاري للدولة.

## أولاً- مفهوم منهج المرونات

يقصد بمنهج المرونات دراسة كيفية تعديل أو إزالة الخلل في الميزان التجاري للدولة بالقيام بعملية تخفيض أو رفع القيمة الخارجية للعملة المحلية وبالتالي التأثير على عرض الصرف الأجنبي أو الطلب عليه، ومن ثم التأثير على وضع الميزان التجاري للدولة<sup>2</sup>. ظهر هذا الأسلوب خلال فترة الثلاثينيات من القرن العشرين. نسب هذا المنهج إلى J. V. Robinson وانطلق في تحليله على تحليل Marshall-Lerner ويرتكز منهج المرونات على مرونة كل من الصادرات والواردات بالنسبة لسعر صرف العملة الوطنية.

<sup>1</sup> زواوي الحبيب، سعر الصرف مؤشرات قياس التنافسية: حالة الجزائر، الملتقى الدولي الرابع: المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، جامعة الشلف، الجزائر، 17-18 أبريل 2006، ص. 2.

<sup>2</sup> WONG Koi Nyen and TANG Tuck Cheong, The effects of exchange rate variability on Malaysia's disaggregated electrical exports, Journal of Economic Studies, vol. 35 iss 2, 2008, p. 156.

### ثانياً- صياغة منهج المرونات

تعتمد نظرية المرونات على صياغة مارشال-ليرنر Marshall-Lerner، وإظهار مرونة كل من الصادرات والواردات بالنسبة لسعر الصرف في توجيه الميزان التجاري. ونعتمد في اشتقاق النظرية على ميزان تجاري متوازن حيث:

X: قيمة الصادرات بالعملة الوطنية؛

M: قيمة الواردات بالعملة الوطنية؛

P: سعر الصرف؛

B: الميزان التجاري (الصادرات والواردات بالعملة الوطنية).

$E_x$ : مرونة الطلب على الصادرات بالنسبة لسعر الصرف، وتعطى كما يلي:

$$e^x = \frac{\frac{\Delta X}{X}}{\frac{\Delta P}{P}} \dots \dots \dots (1 - 2)$$

حيث:

$\Delta X$ : التغير في الصادرات

$\Delta P$ : التغير في سعر الصرف

وتعني القيمة  $e^x$ : قيمة التغير التي تحصل في الصادرات عندما يتغير سعر الصرف بوحدة واحدة، وكلما كانت هذه القيمة كبيرة كلما دل على أن الصادرات ذات درجة عالية من المرونة بالنسبة لسعر الصرف. وإذا عبرنا على الصادرات في شكل دالة فإن مرونتها بالنسبة لسعر الصرف تكتب كما يلي:

$$e^x = \frac{\partial X}{\partial P} \times \frac{P}{X} \dots \dots \dots (2 - 2)$$

$E_m$ : مرونة الطلب على الواردات بالنسبة لسعر الصرف، وتعطى كما يلي:

$$e^m = \frac{\frac{\Delta M}{M}}{\frac{\Delta P}{P}} = \frac{\Delta M}{\Delta P} \times \frac{P}{M} \dots \dots \dots (3 - 2)$$

حيث:

$\Delta M$ : التغير في الواردات.

$\Delta P$ : التغير في سعر الصرف.

وتعني القيمة  $E^m$ : قيمة التغيرات التي تحصل في الواردات عند تغير سعر الصرف بوحدة واحدة، وكلما كانت القيمة  $E^m$  كبيرة تدل على ذلك كون الواردات ذات درجة عالية من المرونة. وإذا اعتبرنا الواردات في شكل دالة فإن مرونتها بالنسبة لسعر الصرف تكتب كما يلي:

$$e^m = \frac{\partial M}{\partial P} \times \frac{P}{M}, \dots \dots \dots (4 - 2)$$

بما أننا افترضنا أن  $M$  مقيمة بالعملة الأجنبية فإنه لتحويلها إلى العملة الوطنية يجب ضربها في سعر الصرف  $P$  ومنه تصبح قيمة الواردات بالعملة الوطنية هي:  $MP$  وبالتالي الميزان التجاري بالعملة الوطنية يكتب كما يلي:

$$B = X - MP \dots, \dots \dots \dots (5 - 2)$$

وتسمى هذه المعادلة بمعادلة رصيد الميزان التجاري.

ومن أجل معرفة التغير في سعر الصرف  $P$  على الميزان التجاري  $B$  نجري التغير رياضياً وذلك باشتقاق  $B$  بالنسبة لسعر الصرف وذلك كما يلي:

$$\frac{\partial B}{\partial P} = \frac{\partial X}{\partial P} - \left( \frac{\partial M}{\partial P} P + M \right),$$

$$\frac{\partial B}{\partial P} = \frac{\partial X}{\partial P} - \left( M + \frac{\partial M}{\partial P} P \right)$$

أي: وبإخراج  $M$  كعامل مشترك نجد:

$$\frac{\partial B}{\partial P} = M \left( \frac{\partial X}{\partial P} \frac{1}{M} - \left( 1 + \frac{\partial M}{\partial P} \frac{P}{M} \right) \right),$$

أو:

$$\frac{\partial B}{\partial P} = M \left( \frac{\partial X}{\partial P} \frac{1}{M} \frac{P}{P} - \left( 1 + \frac{\partial M}{\partial P} \frac{P}{M} \right) \right) \dots \dots \dots (6 - 2)$$

وبما أنه تم الانطلاق من ميزان متوازن أي أن:

$$B = X - MP = 0$$

وبالتالي:

$X = MP$  ومنه يمكن كتابة المعادلة (6-2) كما يلي:

$$\frac{\partial B}{\partial P} = M \left( \frac{\partial X}{\partial P} \frac{P}{X} - \left( 1 + \frac{\partial M}{\partial P} \frac{P}{M} \right) \right) \dots \dots \dots (7 - 2)$$

وبتعويض المعادلتين (2-2) و(4-2) في المعادلة (7-2) مع مراعاة أن مرونة الواردات سالبة نجد:

$$\frac{\partial B}{\partial P} = M(e_x - (1 - e_m)) = M(e_x + e_m - 1) \dots \dots \dots (8 - 2)$$

وتعني المعادلة (8-2) أنه عندما يتغير سعر الصرف بوحدة واحدة فإن الميزان التجاري يتغير بالمقدار:

$$M(e_x + e_m - 1)$$

وحتى يكون هذا التغير موجبا أي حصول زيادة في الميزان التجاري لا بد من تحقق الشرط التالي:

$$e_x + e_m > 1$$

أي يجب أن يكون مجموع مرونتي الصادرات والواردات بالنسبة لسعر الصرف أكبر من الواحد (شرط مارشال ليرنر).

$$e_x + e_m = 1 : \text{أما إذا كان}$$

فإن التغير الذي يحصل في الميزان التجاري نتيجة سعر الصرف يكون معدوماً.

$$e_x + e_m < 1 : \text{أما في حالة ما إذا كان}$$

فإن التغير في سعر الصرف يؤدي إلى تدهور الميزان التجاري. وبالتالي الصيغة الوحيدة التي تؤدي إلى تحسن الميزان التجاري هي الحالة الأولى، المتمثلة في الصيغة التالية:

$$e_x + e_m > 1$$

وهذا هو الشرط الأساسي لمارشال ليرنر الذي يحدد كيفية تحسن وضع الميزان التجاري من خلال رفع أو تخفيض سعر الصرف حسب حالات العجز وحالات الفائض.

ويتم التأثير على الميزان التجاري وفق منهج المرونات تبعاً لحالات العجز والفائض كما يلي:

### 1- حالة العجز في الميزان التجاري

تتم تسوية الخلل بالميزان التجاري من خلال تخفيض قيمة العملة المحلية ما يؤدي بدوره إلى أحداث تغييرات أسعار كل من الصادرات والواردات، حيث تصبح أسعار الصادرات منخفضة من وجهة نظر الأجانب، ما يؤدي إلى زيادة الطلب عليها والذي يؤدي بدوره إلى زيادة الصادرات نتيجة لذلك، في المقابل تصبح أسعار الواردات مرتفعة بالنسبة للمستهلك المحلي ما يؤدي إلى تراجع الطلب عليها، وما يمكن قوله هو أن تخفيض سعر العملة يؤدي إلى زيادة الصادرات وانخفاض الواردات والذي يؤدي بدوره إلى تلاشي العجز بالميزان التجاري.

## 2- حالة الفائض في الميزان التجاري

تتم تسوية الخلل في الميزان التجاري من خلال رفع القيمة الخارجية للعملة المحلية ما يؤثر بدوره على أسعار الصادرات، حيث تبدو مرتفعة بالنسبة للأجانب ما يؤدي الى تراجع الطلب الأجنبي عليها، في حين أسعار الواردات تبدو رخيصة بالنسبة للمقيمين مما يؤدي الى زيادة الطلب عليها، أي أن الرفع في القيمة الخارجية للعملة يؤدي الى زيادة الواردات وتراجع الصادرات والذي يؤدي الى تلاشي الفائض بالميزان التجاري.

فمن أجل نجاح سياسة تخفيض قيمة العملة المحلية في تسوية الخلل بالميزان التجاري لا بد من توفر شرط مارشال ليرنر، والمتمثل في:  $e_x + e_m > 1$

المجموع الجبري لمرونة الطلب على الواردات والطلب الأجنبي على الصادرات أكبر من الواحد أي مجموع المرونات السعرية للطلب على الواردات والطلب الأجنبي على الصادرات أكبر من الواحد الصحيح في هذه الحالة يكون مقدار التغير موجب، أي حصول زيادة في الميزان التجاري للدولة.

وإذا كان مجموع المرونات السعرية السابق أقل من الواحد الصحيح أي:  $e_x + e_m < 1$  فإن التغير في سعر الصرف يزيد من الخلل في الميزان التجاري للدولة، وفي حالة ما اذا كان مجموع المرونات السعرية السابق يساوي الواحد الصحيح أي أن:  $e_x + e_m = 1$ <sup>1</sup> فإن التغير في سعر الصرف لن يحدث أي تغيير في الميزان التجاري سواء تم تخفيض قيمة العملة أو رفعها، فالميزان سوف يبقى على حاله في هذه الحالة سواء كان في حالة فائض أو في حالة عجز.

والجدير بالذكر أن شرط مارشال ليرنر كمؤشر لنجاح سياسة تخفيض قيمة العملة المحلية من أجل تسوية الخلل بالميزان التجاري يعطي المجال لحالات وسطية، أي أنه ليس من الضروري تحقق شرط مرونة الطلب الأجنبي على الصادرات ومرونة الطلب المحلي على الواردات معا وإنما تحقق شرط المجموع فقط فاذا كان الطلب على الصادرات أقل مرونة ( $e_x < 1$ ) فإن الميزان التجاري يتحسن إذا كانت مرونة الطلب على الواردات كبيرة ( $e_m > 1$ ) وبالقدر الكافي من أجل تعويض النقص الحاصل في الطلب على الصادرات، أي الانخفاض في حصيلة العملة الأجنبية الواردة للبلاد.

وخلاصة منهج المرونات في تسوية الخلل بالميزان التجاري أن سياسة تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية تكون ناجعة في تحسين العجز بالميزان إذا تحقق شرط مارشال- ليرنر، في أن يكون مجموع المرونات (الطلب الداخلي على الواردات والطلب الخارجي على الصادرات) يفوق الواحد، وكلما كان المجموع أكبر كلما كان الأثر أكبر نتيجة تغير الأسعار لهذا يقوم كل بلد قبل أن يقرر تطبيق هذه السياسة بدراسة قيم مرونات العرض والطلب على العملات الأجنبية، وذلك لتفادي نتائج عكسية تزيد من حدة العجز.

<sup>1</sup> عادل المهدي، العلاقات النقدية الدولية، نشر وتوزيع الكتب الجامعية، مصر، 2003، ص ص. 193-195.

## ثالثا- افتراضات منهج المرونات

ومن بين الافتراضات التي يقوم عليها منهج المرونات نذكر<sup>1</sup>:

- نقطة انطلاق شرط مارشال ليرنر ميزان تجاري متوازن؛
- نجاح عملية تخفيض قيمة العملة المحلية سيتوقف في المقال الأول على مرونة الطلب على صادرات البلد واستيراداته؛
- إنّ آثار عملية التخفيض على قيمة العملة ستعتمد على معطيات مهمّة للاقتصاد المعني وخاصة مدى القدرة الاستيعابية له (درجة التوظيف) حيث أن لكل من هذه الأوضاع آثارها المختلفة على حالة الميزان التجاري؛
- الاعتماد على المرونة السعرية في تفسير آثار التخفيض على الميزان التجاري، والتي تعبر عن العلاقة بين حجم التغير النسبي لتدفق ما وسعره؛
- عدم وجود سلع أخرى تشكل بديل للواردات؛
- استقرار سوق الصرف الأجنبي.

ويعتبر منهج المرونات وفق هذه الافتراضات نموذجا للميزان التجاري، فالعجز في الميزان دلالة على زيادة مدفوعات الواردات والتي تمثل الطلب على العملة الأجنبية، في حين زيادة حصيلة الصادرات والتي تمثل مصدر عرض العملة، والغرض من تخفيض قيمة العملة المحلية هو تغيير الأسعار النسبية لكل من الصادرات والواردات وذلك مع مراعاة زيادة حصيلة الصادرات والتقليل من فاتورة الواردات من أجل الوصول الى حالة التوازن في الميزان التجاري.

## رابعا- مشكلة المرونات

بالرغم من دور عملية تخفيض قيمة العملة في معالجة الخلل في الميزان التجاري فان هناك عوامل خارجية من شأنها التأثير على فعالية سياسية التخفيض متمثلة بطبيعة مرونات الطلب على الصادرات ومرونة الطلب على الواردات أي من خلال اتجاه كل من منحني عرض الصرف الأجنبي والطلب عليه حيث أن تخفيض قيمة العملة يترتب عليه انخفاض أسعار الصادرات مقومة بالعملة المحلية وارتفاع أسعار الواردات مقومة بالعملة الأجنبية، حيث اذا كان رد فعل المستوردين لحجم التغير في الأسعار كبيرا فان الأجانب يشترون الكثير من سلع التصدير عندما تنخفض أسعارها، بينما سيشتري المواطنون القليل من سلع الاستيراد عندما ترتفع أسعارها، أما في حالة ما اذا كان رد فعل المستوردين للتغيير في الأسعار صغيرا فان الأجانب لن يزيدوا كثيرا من مشترياتهم من سلع التصدير بالرغم من انخفاض أسعارها، كما أن المواطنين لن يقللوا من مشترياتهم من سلع الاستيراد بالرغم من ارتفاع أسعارها.

<sup>1</sup> كامل البكري، الاقتصاد الدولي والتجارة الخارجية والتمويل، الدار الجامعية، مصر، 2001، ص. 299.

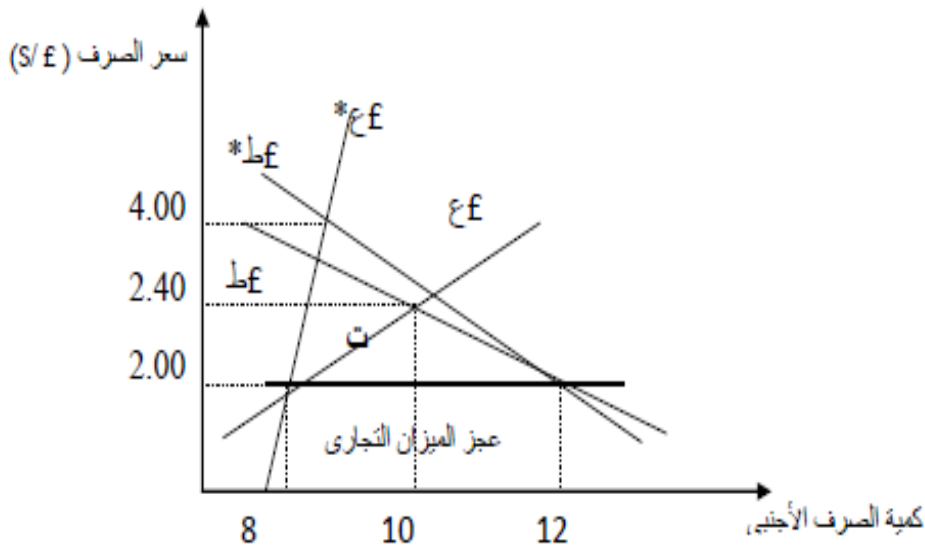


وللتعرف على ماهية مرونة طلب وعرض الصادرات والواردات التي تضمن نجاح تخفيض سعر الصرف في تصحيح العجز في الميزان التجاري نأخذ مثال بلدين هما الولايات المتحدة الأمريكية وإنجلترا ولنفرض أن الولايات المتحدة تعاني من وجود عجز في ميزان مدفوعاتها مع إنجلترا، وأن السلطات النقدية قررت تسوية خلل ميزانها التجاري من خلال إجراء تخفيض في قيمة الدولار بالنسبة للجنيه الاسترليني<sup>1</sup>.

سعر صرف الدولار مقابل الجنيه الإسترليني  $(\$/\pounds) = 2$

ونفرض أن الولايات المتحدة الأمريكية تريد تصحيح عجز في ميزان المدفوعات عن طريق إجراء تخفيض في قيمة الدولار ب 20% : من  $(\$/\pounds) = 2$  إلى  $(\$/\pounds) = 2.40$ .

شكل رقم (2-4): تأثير تخفيض قيمة العملة على الميزان التجاري



المصدر: كامل البكري، الاقتصاد الدولي والتجارة الخارجية والتمويل، الدار الجامعية، مصر، 2001، ص. 304.

نلاحظ من الشكل أعلاه أنه  $(\$/\pounds) = 2$  كمية الاسترليني المطلوب من طرف الأمريكيين هي 12 مليون استرليني، بينما الكمية المعروضة منه فهي 08 مليون استرليني أي وجود عجز قدر 04 مليون جنيه استرليني فإذا كانت منحنيات الطلب والعرض على الجنيه الاسترليني تبين تخفيض قيمة الدولار إلى  $(\$/\pounds) = 2.40$  فسيزيد من العجز في الميزان التجاري وهذا نظرا لمرونة كل من العرض والطلب غير أنه إذا كان طلب وعرض الولايات المتحدة الأمريكية للجنيه الاسترليني غير مرن كما هو مبين من خلال منحنى  $\pounds^*$  و  $\pounds^*$  فإن نفس نسبة التخفيض (ب 20%) ستخفض العجز في الميزان التجاري ب 03 مليون فقط وأن التخفيض (100%) أي من  $(\$/\pounds) = 2$  إلى  $(\$/\pounds) = 4$  مطلوب من أجل زيادة في العجز.

مما سبق نستنتج أنه ليس بالضروري أن تؤدي عملية تخفيض العملة الى تصحيح العجز في الميزان الذي ينعكس مباشرة على ميزان المدفوعات نظرا لمشكلة المرونة، وحل هذه المشكلة متوفر في شرط مارشال لينز.

<sup>1</sup> كامل البكري، الاقتصاد الدولي والتجارة الخارجية والتمويل، الدار الجامعية، مصر، 2001، ص. 303.

## خامسا- انتقادات منهج المرونات

- إن الشروط التي تقوم عليها النظرية هي ليست ملائمة في حالة استهداف المعالجة الدائمة للميزان التجاري، باستخدام سياسة التخفيض، وقد وجهت عدة انتقادات لهذه النظرية والتي نذكر منها:
- هذا التحليل هو تحليل جزئي ساكن، لأن يمهل متغيرات اقتصادية هامة تتأثر بتصحيح سعر الصرف، ولها آثار عكسية على الميزان التجاري مثل الدخل الوطني والدخول الأجنبية، فالتخفيض يؤدي إلى زيادة الدخل نتيجة زيادة حصيلة الصادرات، هذه الزيادة تؤدي إلى زيادة في الانفاق الاستيرادي، خاصة إذا كان الميل الحدي للاستيراد مرتفع، كما يؤدي إلى انخفاض دخول الأجانب لقلة حصيلة صادراتهم للبلد المخفض لعملته، فيقومون بدورهم بتقليص وارداتهم من هذا البلد، ويكون الأثر النهائي تقليص أثر التخفيض في تحسين الميزان التجاري؛
  - إهماله لأهمية مرونة العرض، في حين أن معظم السلع الداخلة في التبادل الدولي هي سلع قليلة المرونة لأنها سلع ضرورية كالسلع الزراعية والغذائية والمواد الأولية؛
  - التخفيض قد تكون له آثار على المستوى العام للأسعار في الدولة المخفضة والمفروض عدم ارتفاعها بنسبة كبيرة نتيجة للتخفيض، وهذا غير ممكن في حالة كون البلد قريب من تحقيق مستوى التشغيل التام حيث كل زيادة في الطلب على الصادرات دون مقابل في العرض منها ستعكس في شكل ارتفاع في الأسعار؛
  - يؤدي تخفيض القيمة الخارجية للعملة المحلية إلى ارتفاع أسعار الواردات خاصة من السلع الوسيطة، الداخلة في إنتاج السلع التصديرية<sup>1</sup>، وبالتالي ارتفاع أسعارها نتيجة زيادة تكاليف الإنتاج، ما ينتج عنه تراجع في حصيلة العملات الأجنبية، لذا وجب حساب المعدل الفعلي للتخفيض وليس المعدل النظري، الذي لا يعبر عن درجة المنافسة، فالمعدل الفعلي للتخفيض يساوي الفرق بين المعدل النظري للتخفيض ومعدل الارتفاع في أسعار الصادرات<sup>2</sup>؛
  - منهج المرونات يقوم على افتراض أن مرونة الصادرات والواردات لا نهائية، وهذا ما يتنافى مع الواقع خاصة في الدول النامية التي تتميز بجمود في جهازها الإنتاجي؛
  - افتراض المنهج انعدام ردود أفعال من جانب الدول الأخرى على سياسة رفع سعر الصرف، وهذا المبدأ منافي للواقع الاقتصادي في ظل المنافسة<sup>3</sup>؛
  - إعطاء المدخل أولوية للتوازن الخارجي واستقرار سوق الصرف على حساب التوازن الداخلي.

<sup>1</sup> SCHNABEL, Jacques A., **Deriving Competitive Advantage From Real Exchange Rate Changes**, Competiveness Review, An International Business Journal, Vol.21 Iss 3, p. 322.

<sup>2</sup> بوعتروس عبد الحق، دور سياسة سعر الصرف في تكثيف الاقتصاديات النامية "حالة الجزائر"، مرجع سابق، ص. 32.

<sup>3</sup> نشأت نبيل الوكيل، التوازن النقدي ومعدل الصرف، مرجع سابق، ص. 15.

لكن هذه الانتقادات لا تلغي الأهمية البالغة لطريقة هذا المنهج في توضيح الآثار الإيجابية المتوقعة لسياسة التخفيض، الذي يعتمد على معيارين حاسمين وهما المرونة السعرية للطلب الخارجي على الصادرات والداخلي على الواردات، والتي عادة ما يكون أثرها في المدى الطويل، وعلى الرغم من ذلك لابد من اتباع سياسات نقدية ومالية مرافقة من أجل تفادي الآثار السلبية التي لم يأخذها المنهج بعين الاعتبار من أجل العودة إلى التوازن في الميزان التجاري.

### المطلب الثاني- منهج الاستيعاب

ظهر منهج الاستيعاب على يد Sidney Stuart ALEXANDER ويستند على النموذج الكينزي في التحليل الاقتصادي الكلي، ويرتكز تحليله على الميزان التجاري للدولة (سوق السلع).

### أولاً- مفهوم منهج الاستيعاب

تم تطبيق منهج الاستيعاب (الامتصاص) أساساً عند دراسة آثار تخفيض قيمة العملة على توازن ميزان المدفوعات من خلال تأثيره على كل من الدخل والإنفاق القوميين<sup>1</sup>، حيث يركز منهج الاستيعاب على أن رصيد الميزان التجاري للدولة ما هو إلا مقدار الدخل الوطني مطروحاً منه مقدار السلع التي تم استيعابها محلياً.

عرف البروفيسور ألكسندر بأن الاستيعاب مجموع عناصر الطلب (الإنفاق الحكومي G والاستهلاكي C والاستثماري I) حيث أن:

$$\text{الدخل القومي} = \text{الاستيعاب} + \text{الصادرات} - \text{الواردات}.$$

وطبقاً لهذه المعادلة فإن موقف ميزان المدفوعات  $X - M$  سيعتمد على الدخل والطاقة الاستيعابية<sup>2</sup>.

إن تعدي مقدار الاستيعاب المحلي مقدار الدخل الوطني. يحقق الميزان التجاري للدولة عجزاً بمقدار الفرق بينهما والعكس صحيح<sup>3</sup>. معنى ذلك أن الميزان التجاري في إطار منهج الاستيعاب يبين الفرق بين ما ينتجه المجتمع وما يستوعبه من هذا الإنتاج، أي أن العجز في الميزان التجاري معناه أن الإنفاق القومي يزيد عن الدخل القومي، والعكس في حالة الفائض (أي الدخل القومي يزيد عن الإنفاق القومي).

<sup>1</sup> عرفان تقي الدين الحسني، التمويل الدولي، مرجع سابق، ص. 128.

<sup>2</sup> ساكر محمد العربي، محاضرات في الاقتصاد الكلي المعمق، مرجع سابق، ص. 119.

<sup>3</sup> Kanchana Senanayake Amarasingha Appuamilage & Ahmed Abdulhusain Ali Alhayky, 'Exchange rate Movements' Effect on Sri Lanka-China trade, Journal of Chinese Economic and Foreign Trade Studies, Vol. 3 Iss 3, 2010, p. 255.

### ثانيا- فرضيات النموذج

يعتمد منهج الاستيعاب على مجموعة من الفروض والمتمثلة في<sup>1</sup>:

- افتراض سيادة حالة التوظيف غير الكامل؛
- افتراض ثبات أسعار السلع والأجور النقدية؛
- افتراض ثبات نفقات العملية الانتاجية؛
- افتراض توفر احتياطات الصرف لدى الدولة.

### ثالثا- الصياغة الرياضية لنموذج الاستيعاب

يعتمد منهج الاستيعاب بالمطابقة الكينزية على الدخل القومي:

$$Y = C + I + G + (X - M) \quad (9-2)$$

حيث:

Y: الدخل القومي

C: الاستهلاك

I: الاستثمار

G: الإنفاق الحكومي

X: الصادرات

M: الواردات

وبافتراض عدم وجود واردات M نجد أن الدخل القومي يعادل الإنفاق على السلع المنتجة محليا، وهو ما تعبر عنه المعادلة التالية:

$$Y = Cd + Id + Gd + X \quad (10-2)$$

حيث توضع المعادلة رقم (10-2) أن الدخل الوطني يتكون من سلع تنتج وتستوعب محليا:

(Gd + Id + Cd) مضافا إليها الصادرات (X).

ويقصد بالاستيعاب المحلي (Ad) الإنفاق على السلع المنتجة محليا والذي يعبر عنه بالمعادلة

التالية:

$$Ad = Cd + Id + Gd \quad (11-2)$$

وبالتالي:

$$Y = Ad + X \quad (12-2)$$

<sup>1</sup> نشأت نبيل الوكيل، التوازن النقدي ومعدل الصرف، مرجع سابق، ص. 16.

أما الاستيعاب الكلي (A) فهو يشمل على كل من الاستيعاب المحلي Ad مضافا إليه الواردات M، ويعبر عن الاستيعاب الكلي بالمعادلة التالية<sup>1</sup>:

$$A = Ad + M \quad (13-2)$$

وبالتالي:

$$Ad = A - M \quad (14-2)$$

وبتعويض المعادلة رقم (14-2) في المعادلة رقم (12-2) نجد أن:

$$Y = A + X - M \quad (15-2)$$

ومنه يمكن الحصول على المعادلة الأساسية في منهج الاستيعاب:

$$Y - A = X - M \quad (16-2)$$

وتعكس المعادلة رقم (16-2) حقائق أساسية في منهج الاستيعاب، حيث أنه إذا كان:

(A) > (Y) بمقدار معين فإن M يجب أن تفوق X بنفس المقدار، والعكس حيث إذا كانت:

(A) < (Y) بمقدار معين فإن X يجب أن تفوق M نفس المقدار.

ومنه فإن رصيد ميزان التجارة (B) يمكن تعريفه من خلال المعادلة رقم (16-2) أنه الفرق بين الدخل القومي والاستيعاب الكلي:

$$B = (Y - A) \quad (17-2)$$

ومنه نستنتج أن B دالة في الفرق بين Y و A كما يلي:

$$B = f(Y - A) \quad (18-2)$$

ومن خلال المعادلة رقم (18-2) يمكن التمييز بين ثلاث حالات في الميزان التجاري للدولة

● **الحالة الأولى:** الدخل القومي أكبر من الاستيعاب الكلي (Y > A):

في هذه الحالة رصيد الميزان التجاري يكون موجب (B > 0)، وهذا يعني وجود فائض في الميزان التجاري للدولة.

● **الحالة الثانية:** الدخل القومي أقل من الاستيعاب الكلي (Y < A)

في هذه الحالة رصيد الميزان التجاري يكون سالب (B < 0)، بمعنى وجود عجز في الميزان التجاري للدولة.

● **الحالة الثالثة:** الدخل القومي يساوي من الاستيعاب الكلي (Y = A)

<sup>1</sup> زواوي الحبيب، سعر الصرف مؤشرات قياس التنافسية "حالة الجزائر"، مرجع سابق، ص. 12.

في هذه الحالة رصيد الميزان التجاري يساوي صفر ( $B = 0$ ) أي أن الميزان التجاري للدولة في حالة توازن<sup>1</sup>.

ومن خلال الصورة الأخيرة للمعادلة يمكننا إرجاع العجز في الميزان التجاري إلى زيادة الاستيعاب أو عناصر الإنفاق عن قيمة الناتج أو الدخل القومي بشرط عدم إهمال علاقته بمستوى التوظيف.

ففي حالة التشغيل التام عند إجراء تخفيض في قيمة العملة سيؤدي إلى انخفاض في قيمة الصادرات من وجهة نظر الأجانب وبالتالي زيادة الطلب على الصادرات، إلا أنه في حالة التشغيل التام في الاقتصاد من الصعوبة الضغط على قطاع التصدير من أجل زيادة الإنتاج ما لم يتم تحفيز العاملين في القطاعات الأخرى، هو ما يعني زيادة الإنفاق لمواجهة الارتفاع في تكاليف الإنتاج وبالتالي سترتفع معدلات التضخم المحلية، مما يقود إلى حدوث تغيير في الإنفاق على السلع الأجنبية إلى الإنفاق على السلع المحلية لغرض المحافظة على نفس المستوى من المعيشة، والنتيجة أن ارتفاع الأسعار نتيجة وجود حالة التشغيل التام لا يؤدي إلى زيادة حصيلة الصادرات بالقدر الذي يكفل تحسن موقف الميزان التجاري إعادة التوازن إليه وإن حدث فهو لفترة قصيرة لا يعتد بها<sup>2</sup>.

أما في حالة وجود بطالة فإن تخفيض قيمة العملة سيؤدي إلى زيادة طلب الأجانب على الصادرات المحلية مما يشجع ذلك على استغلال الطاقات العاطلة لغرض زيادة الإنتاج، وبالتالي تلبية الفائض من الطلب على المنتجات المحلية وهكذا سيتحسن الوضع في الميزان التجاري ويتحقق التوازن.

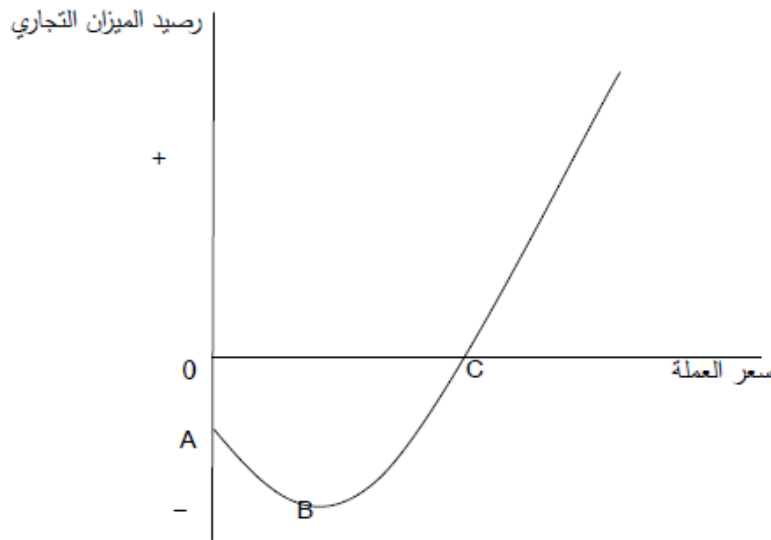
من خلال ما سبق يمكن القول أنّ تخفيض قيمة العملة بغية تصحيح العجز في الميزان التجاري لا بد من أن يؤدي إلى تخفيض الطاقة الاستيعابية للاقتصاد وبالإمكان ضمان ذلك من خلال مجموعة من السياسات الاقتصادية التي تخفض الطلب الكلي أي تخفيض الإنفاق.

#### رابعاً- تخفيض قيمة العملة ورصيد الميزان التجاري

إن الغرض من تخفيض قيمة العملة هو تحسين القدرة التنافسية لأسعار السلع في الأسواق الخارجية لكن هذا الهدف لا يتحقق بسرعة، إذ في بادئ الأمر ستكون الآثار سلبية، ويتحقق عجز في الميزان التجاري نتيجة ارتفاع أسعار الواردات، بعدها يبدأ أحلال السلع المستوردة بسلع منتجة محلياً ما يسمح بتصحيح الخلل في الميزان التجاري تدريجياً، وهذا ما يمكن توضيحه من خلال المنحنى التالي:

<sup>1</sup> نشأت نبيل الوكيل، التوازن النقدي ومعدل الصرف، مرجع سابق، ص-ص. 17-19.  
<sup>2</sup> محمد العربي ساكر، محاضرات في الاقتصاد الكلي المعقد، مرجع سابق، ص-ص. 119-120.

الشكل رقم (2-5): تخفيض سعر العملة ورصيد الميزان التجاري



المصدر: بن الزاوي عبد الرزاق، سلوك سعر الصرف الحقيقي وأثر انحرافه عن مستواه التوازني على النمو الاقتصادي في الجزائر في الفترة 1970-2007، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص قياس اقتصادي، جامعة الجزائر، 2010-2011، ص. 54.

النقطة A تمثل العجز في الميزان التجاري، والانتقال من النقطة A إلى النقطة B يوضح استمرار التدهور في الميزان التجاري نتيجة لتزايد ارتفاع أسعار الواردات المقومة بالعملة الأجنبية، وفي المقابل انخفاض حصيلة الصادرات المقومة بالعملة المحلية، في حين أن الانتقال من B إلى C راجع لتغير الأسعار المشجع للصادرات، وهذا بدوره يؤدي إلى تراجع الواردات نتيجة لارتفاع أسعارها بالعملة المحلية.

وما يمكن قوله هو أن النتائج المترتبة عن تخفيض قيمة العملة لا تظهر إلا إذا كان هذا التخفيض مصحوبا ببرنامج انتعاش يهدف إلى الحد من الطلب المحلي وتشجيع الصادرات.

**خامسا: فعالية سياسة التخفيض في برنامج التكيف الهيكلي**

تعتبر سياسة تخفيض قيمة العملة من أهم السياسات المعتمدة في برنامج الإصلاح. ومن الملاحظ أنه في إطار برنامج التكيف الهيكلي فإن الحالة الأكثر انتشارا وشيوعا هي حالة العجز في الميزان التجاري يعبر عنه حيث تكون قيمة الواردات أكبر من قيمة الصادرات ( $M > X$ )، بالإضافة إلى أن الاستهلاك المحلي يفوق من الإنتاج المحلي ( $A > Y$ )؛ وهي الحالة السائدة بالدول النامية.

من أجل التخلص من حالة العجز يركز برنامج التعديل الهيكلي على كل من الدخل الوطني وكذا الإنتاج المحلي، وذلك من خلال العمل على زيادة الإنتاج المحلي وتدعيم الصناعات المحلية؛ ينعكس بدوره على زيادة الدخل الوطني أو من خلال الاعتماد على سياسة التقليل من حجم الاستهلاك، كون بعض البلدان، النامية منها، يتعذر عليها زيادة الإنتاج نتيجة للعجز الذي تشهده على مستوى وحدات الإنتاج. لذا تلجأ إلى سياسة تخفيض قيمة العملة المحلية التي ينتج عنها تخفيض في قيمة الواردات نتيجة

زيادة الأسعار الأجنبية، وبالتالي التقليل من حجم الاستهلاك إلا أن تطبيق هذه السياسة يمكن أن ينتج عنها عدة آثار. نذكر منها:

- إن تطبيق سياسة تخفيض قيمة العملة يمكن أن يؤثر على أسعار السلع المحلية، كونها يدخل في إنتاجها بعض المواد المستوردة، والتي تؤثر في السعر النهائي لهذه المنتجات حيث تصبح أسعارها مرتفعة مما يؤدي إلى تراجع الطلب عليها في الأسواق بالتالي تراجع في حجم الاستهلاك وكذلك تراجع الطلب في الأسواق الخارجية والتي ينتج عنها تراجع في الدخل الوطني المتأتي من تصدير هذه المنتجات<sup>1</sup>؛
- ينتج عن تطبيق سياسة التخفيض في القيمة الخارجية للعملة المحلية انخفاض في الأجور الحقيقية والذي ينعكس بدوره إلى انخفاض الاستهلاك؛
- يؤدي تخفيض قيمة العملة في ارتفاع أسعار الواردات والتي سوف تنعكس مباشرة على الاستهلاك.

وخلاصة لما سبق فإن نجاح تطبيق سياسة تخفيض قيمة العملة الخارجية تكون فعالة في حالة اعتمادها من أجل إعادة التوازن للميزان التجاري بشرط توفر مرونة الطلب الأجنبي على الواردات والعرض المحلي على الصادرات.

<sup>1</sup> GRUBE, Brian T. and SAMANTA, Subarna K., **Effects of Exchange Rate Uncertainty on Mexican Foreign Trade**, Multinational Business Review, Vol. 11 Iss 2, 2003, p. 3.



## خلاصة

يعتبر ميزان المدفوعات من أهم المؤشرات الاقتصادية لمعرفة الوضع الاقتصادي لدولة ما وبالأخص الحساب الخاص بالميزان التجاري، الذي يضم كل من صادرات الدولة و وارداتها، ولوجود العديد من العوامل المؤثرة على التجارة الخارجية وعلى رصيد ميزان المدفوعات نجد أن سعر الصرف من أهم مؤشرات التجارة الخارجية للدول، إذ أن تقلبات سعر الصرف تضي قدرًا من المخاطر في تعاملات المصدرين في الأسواق الخارجية، كذلك الحال بالنسبة للمستوردين.

كما تطرقنا في هذا الفصل إلى الآلية التي يؤثر عليها سعر الصرف على الميزان التجاري من خلال دراسة آفاق سياسة التخفيض في قيمة العملة وأبعادها الاقتصادية التي يزول بمقتضاها الاختلال في الميزان التجاري ويحل محله التوازن، ومن خلال دراستنا لآثار سياسات سعر الصرف في علاج الخلل في الميزان التجاري توصلنا إلى النتائج التالية:

- شكلت سياسة تخفيض قيمة العملة المحور الأساسي ضمن سياسات الإصلاح الاقتصادي المدعم من طرف صندوق النقد الدولي في البلدان النامية.
- سياسة التخفيض لم تؤدي إلى حدوث تحسين مباشر على الميزان التجاري والتوازن الخارجي لأن هذا الأخير غير حساس في المدى القصير لتغيرات أسعار الصرف.
- يعتمد أسلوب المرونات في علاج الخلل بالميزان التجاري للدولة على مرونة كل من الصادرات والواردات بالنسبة لسعر صرف العملة المحلية من أجل توجيه ميزان المدفوعات وذلك من خلال الميزان التجاري للدولة.
- يكون اعتماد أسلوب الاستيعاب أكثر فعالية في اقتصاد لا تسوده حالة التشغيل الكامل، وبالتالي تخفيض قيمة العملة سيؤدي إلى زيادة طلب الأجانب على الصادرات المحلية مما يشجع ذلك على استغلال الطاقات العاطلة لغرض زيادة الإنتاج، وبالتالي تلبية الفائض في الطلب الخارجي للمنتجات المحلية وهكذا سيتحسن الوضع في الميزان التجاري والعودة إلى التوازن.

## الفصل الثالث

# واقع التجارة الخارجية على الصعيد العالمي والمحلي

يعتبر سعر الصرف من بين المؤشرات الكلية التي لا يمكن الاستغناء عنها في إعداد السياسات الاقتصادية المعتمدة من طرف الحكومات والدول خاصة وأن هذا الأخير ينعكس على سياسات توزيع الدخل لاسيما سياسة التخفيض التي يتم اعتمادها لغرض تشجيع الصادرات والتقليل من الواردات بغرض معالجة الاختلالات في ميزان المدفوعات وتحقيق الفوائض في مختلف الحسابات التي يتكون منها.

يلعب كل من الأورو والدولار دور المرجح في حجم التجارة الخارجية في مختلف دول العالم على غرار الجزائر، وقد عرفت التجارة الخارجية في الجزائر تذبذبا منذ الاستقلال إلى يومنا ويمكن أن يرجع ذلك إلى مجموعة الاجراءات والسياسات المتبعة والتي تختلف باختلاف السياسة العامة في البلاد، فعلى سبيل المثال عرفت الفترة 1970 و1971 تعميم احتكار التجارة الخارجية من طرف الدولة الجزائرية وبصفة خاصة جانب الواردات في حين أنه وخلال بداية الألفية الثالثة فقد عرفت التجارة الخارجية نوعا من الحرية المشروطة في عمليات الاستيراد والتصدير، ومن خلال هذا الفصل سنتطرق إلى العناصر التالية:

**المبحث الأول: العملات الدولية النشأة والتطور؛**

**المبحث الثاني: واقع التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة 2000-2018؛**

**المبحث الثالث: التوزيع الجغرافي لتمرکز التجارة الخارجية الجزائرية.**

### **المبحث الأول- العملات الدولية النشأة والتطور**

يعتبر كل من الدولار والأورو من العملات الدولية الأكثر تأثيرا في العالم وبالنسبة لسلة العملات وهذا لحجم تداول هاتين العملتين من جهة وحجم التداول الاقتصادي والتجاري سواء بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية أو بالنسبة للاتحاد الأوروبي من جهة أخرى.

### **المطلب الأول- نشأة وتطور الدولار الأمريكي**

كانت بداية ظهور العملة الأمريكية الدولار سنة 1785 بعد أن اعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية قبل ذلك العملة الفرنسية والاسبانية، ويعود تأسيس النظام النقدي في الولايات المتحدة الأمريكية لسنة 1792 وبدأ العمل الفعلي بهذا النظام سنة 1793، وكان إصدار العملة يتم بواسطة مصرفين في بداية الأمر لكن بعد ذلك تم إغلاق المصرفين، لتوكل مهمة إصدار الدولار إلى المصارف الأهلية وفق تراخيص تقدمها الولايات، لكن بعد ذلك تولت الخزنة العمومية عملية إصدار العملة الرئيسية على أن تتولى المصارف الاحتياطية الفيدرالية إصدار العملة الاحتياطية.

### **أولا- علاقة الدولار بالاقتصاد الدولي**

يعتبر الدولار مركز الاحتياطي العالمي بالنسبة للعالم، حيث نجد أن العديد من دول العالم تحتفظ باحتياطيات كبيرة من العملة الأمريكية وهذا لتلبية متطلباتها الخارجية من جهة ولخلق النقود المحلية من جهة أخرى، صف إلى ذلك نجد أن 80% من مبادلات الصرف الدولية تتم بالدولار فضلا على أن ثلثي الاحتياطي العالمي هو بالعملة الأمريكية، وهنا نجد أن أكثر من نصف المعاملات التجارية بين الدول تتم

بالدولار الأمريكي، وفي مقدمة هذه السلع نجد الذهب الأسود والسلع المتداولة في السوق الدولية وهو ما يفسر تذبذب سعر العملة في حد ذاتها أو مقابل باقي العملات الرئيسية، ويمكن توضيح أسباب نفوذ العملة الأمريكية كما يلي:

### 1- تعويم الدولار ما بين الحربين العالميتين

في 21 سبتمبر 1931 تخلت بريطانيا عن قاعدة الذهب وراحت تعوم الجنيه الإسترليني وتبعته عدة دول في ذلك مثل السويد واليابان وغالبية الدول التي كانت معاملاتها بالجنيه الإسترليني وفي ظل هذه الأوضاع أعلن فرنك روزفلت الرئيس الأمريكي في 20 أبريل من عام 1933 تعويم الدولار الأمريكي بغية تحقيق نمو اقتصادي أمريكي وللمحافظة على استقرار الأسعار المحلية.

### 2- الدولار كعملة احتياطية عالمية ما بعد 1944 إلى غاية 1971

مما تمخض عن مؤتمر بروتون وودز 1944 هو ربط كل دول العالم بالدولار الأمريكي وهذا أعطى قوة مميزة لعملة الولايات المتحدة الأمريكية خلال هذه الفترة ولكن يتوجب علينا أن نعرض لوضع الدولار في هذه الفترة.

### 3- الدولار وإعادة إعمار أوروبا

خرجت أوروبا منهارة من الحرب العالمية الثانية مما استوجب إعادة إعمارها حيث سارعت الولايات المتحدة الأمريكية في ضخ الدولار داخل أوروبا في إطار ما عرف آنذاك بخطة "مارشال" حيث حولت الولايات المتحدة الأمريكية خلال فترة 1946 إلى العالم 33 مليار دولار تحت شكل هبات وقروض تلقت أوروبا لوحدها 11.8 مليار دولار في شكل هبات و1.8 مليار دولار في شكل قروض أما اليابان فقد حصلت على 950 مليون دولار تحت شكل هبات و280 مليون دولار تحت شكل قروض وبالفعل استطاعت أوروبا أن تحقق نمواً في إنتاجها الصناعي خلال هذه الفترة بنسبة 39% أي بمعدل سنوي قدره 8.6% كما تضاعفت الصادرات، رافق هذا المشروع قرار آخر يتضمن تخفيض العملات الأوروبية في سبتمبر 1949 مما أعطى دعماً لصادرات أوروبا وعرفت هذه المرحلة بمرحلة ندرة الدولارات أي اللهفة الشديدة من طرف أوروبا على الدولار الأمريكي<sup>1</sup>.

### 4- فائض الدولارات 1959

أخذت النتائج المباشرة للولايات المتحدة الأمريكية في أوروبا بالزيادة والتوسع اعتباراً من 1955 عن طريق شراء شركات واستثمارات الشركات الأمريكية في أوروبا وكان مما شكل ولادة عالم اقتصادي جديد سمي (Multinationales) أي الشركات العابرة للقارات أي الدولارات الموجودة خارج الولايات المتحدة الأمريكية Euro-Dollars بسوق الدولار الأوروبي وكانت هذه نقطة تحول بالنسبة للدولار، ومن أبرز الأسباب التي ساهمت في هذا السوق بالإضافة إلى استثمارات الشركات العابرة للقارات هو ما أقدمت عليه دولة الاتحاد السوفيتي عام 1958 من نقل الدولار بلندن وهذا الحادث كان نتيجة للحرب الباردة بين الدولتين وتخوف الاتحاد السوفيتي من تجميد أمواله في حالة خصومة شديدة بين الدولتين وتم استبعاد وضع الولايات المتحدة الأمريكية اليد على الدولار أو تجميد دولار موسكو من طرف الولايات المتحدة الأمريكية هذا الإجراء ساهم بدوره سنة 1958 في تراكم الدولارات في أوروبا وهذا بمتوسط 3

<sup>1</sup> رمزي زكي، التاريخ النقدي للتخلف، دار المعرفة، 1987، ص-ص. 75-76.

مليار دولار سنويا على عكس الأوروبيين الذين لم يشكلوا احتياطات كبيرة في هذه الفترة حيث أنهم حققوا عجزا في ميزان المدفوعات، و في الستينات تحولت أوروبا إلى التقييم على أساس الذهب بعد أن كان الدولار مقيما أكثر من قيمته الحقيقية. **ونأخذ على سبيل المثال** فرنسا التي حولت 35 مليون فرنك إلى الذهب في 1965/1/4. أما إنجلترا فقد قامت نحو التخفيض كما شهدت ألمانيا ارتفاعا في معدلات التضخم، بالإضافة لإعادة التقييم التي أدت إلى الضغط على الدولار ظهرت عملة قوية جديدة وهي الين الياباني تمثلت هذه القوة في الارتفاع الباهر في الناتج المحلي من 10 إلى 13% سنويا. فأصبح كل من الين الياباني والمارك الألماني عملتان تشكلان منافسا قويا للدولار الأمريكي بالإضافة إلى هذا ظهرت وحدة حقوق سحب خاصة التي أصبحت بمثابة أصل جديد لاحتياط الدول وصندوق النقد الدولي في 1970 وهناك حدث آخر لعب دورا كبيرا في تراجع الثقة بالدولار الأمريكي هو الإنفاق الكبير على الحرب في فيتنام<sup>1</sup>.

### 5- مرحلة تعويم الدولار

قاعدة ثبات سعر الصرف نظام **بروتون وودز** Bretton Woods ومعه كانت سنة 1971 تاريخ توقيف إبدال الدولار بالذهب حيث انخفض الذهب إلى 28% في 1971 بعدما كان 70% سنة 1948 وتم تخفيض الدولار مما أدى إلى تقلبات كبيرة في أسعار صرف العملات الدولية، كما كان لتمويل الاستعمارات الأمريكية من أجل السيادة على العالم إضافة إلى المساعدات التي تقدمها الولايات المتحدة الأمريكية إلى حلفائها مثل إسرائيل ودول أمريكا اللاتينية مسؤولية عن جزء كبير من العجز في ميزان المدفوعات، وقد استطاع الدولار بعد هذا وبالضبط في أواخر 1974 من كسب ثقة الأوساط النقدية والمالية العالمية وتربع على عرش العملات العالمية وخاصة الأوروبية منها بعد ضعف أداء المارك الألماني في هذه الفترة والذي كان المنافس الأول إلى جانب الين الياباني للدولار الأمريكي وحقيقة ضعف المارك الألماني هو زيادة الأجور والمرتبات مما أثر على تكلفة الإنتاج ليخضع من حظوظه التنافسية بالنسبة للدولار ليستعيد الدولار ثقته العالمية من خلال ازدياد المعاملات الدولية به كما كانت للإجراءات التشددية في خفض التسليح والإنفاق العسكري دور كبير في ذلك<sup>2</sup>.

### 6- ارتفاع سعر الدولار 1985

في هذه الفترة استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية سلاحا نقديا تمثل في رفع سعر الفائدة لاستقطاب مزيد من رؤوس الأموال ليحقق بذلك الدولار ارتفاعات أمام باقي العملات الرئيسية الأخرى لسنوات متتالية من 1981 إلى 1985 بالفعل احتوت أسعار الفائدة المرتفعة معدلات التضخم ولكن من ناحية أخرى ترتب عن ذلك عدم تشجيع الصادرات ومن ثم زيادة الواردات مما أدى ذلك إلى عجز تجاري تعدى 100 مليار دولار بين 1983 و1984 وعليه أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية أكبر مدينة في العالم في منتصف الثمانينات وهذه الأوضاع خصت الولايات المتحدة الأمريكية داخليا أما في الإطار الدولي فقد ساعد الدولار المرتفع على تحفيز السلع الواردة إلى أمريكا في كل من اليابان وألمانيا ومن ثم تعظيم اقتصاد هاتين الدولتين وكان هذا الارتفاع في أسعار الفائدة سبب زيادة في المديونية العالمية خاصة بالنسبة للدول أقل نموًا.

<sup>1</sup> هشام متولي، **الدولار تاريخ النظام النقدي الدولي**، دار الأطلس للدراسات والترجمة والنشر، ط 1969، ص-ص. 71-80.

<sup>2</sup> هشام متولي، **نفس المرجع**، ص-ص. 82-86.

## 7- انخفاض الدولار الأمريكي خلال الفترة 1985-1989

لقد وصل الدولار لأعلى قيمة في فبراير 1985 مما أدى بإسراع وزراء المالية لدول الخمسة (الدول الصناعية الرئيسية) في اتفاقية "بلازا" في 22 سبتمبر 1985 بنيويورك لتخفيض قيمة الدولار ثم بعد ذلك بعامين وبالتحديد في 22 فيفري 1987 تم عقد اتفاقية "لوفر" من طرف مجموعة السبع التي حددت منطقة هدف تتضمن تعويم الدولار ب 5% في الجانبين عن سعره ب 1.825 للدولار مقابل المارك الألماني و 153.5 دولار مقابل الين الياباني، نتج عن هاتين الاتفاقيتين تخفيض للدولار الأمريكي مما حسن وضعيته التنافسية للولايات المتحدة الأمريكية مقابل دول الاتحاد الأوروبي واليابان بصفة خاصة.

إن أهم ما ميز عقد الثمانينات بالنسبة لمسار الدولار من ارتفاع في نصفه الأول ثم تخفيضه بعد اجتماع مجموعة من الدول ساهم في توسع فجوة العجز الأمريكي بشقيه: العجز الداخلي المتمثل في عجز الميزانية والعجز مع الخارج المتمثل في ميزان المدفوعات. فإن إدارة رونالد ريغن Ronald REAGAN في محاولة لتحسين أداء السياسة النقدية في الوم.أ في عقد الثمانينات، اعتمدت البحث عن رؤوس الأموال المتأتية من الخارج نتيجة لعدم كفاية ادخارها المحلي من خلال رفع أسعار الفائدة. لكن هذا الوضع بقدر ما أرضى طموحات الاستثمار الأمريكي بقدر ما جعل من الاقتصاد الأمريكي رهينة الديون الخارجية. وبطبيعة الحال كان الهدف الأول في عقد التسعينات هو خفض هذا العجز؛ وأول خطوة تقليدية كانت كرد فعل للتوفيق هذه السياسة هي نقص الدولار وهذا ما حدث<sup>1</sup>.

تعتبر عهدة كلينتون من أفضل العهديات الرئاسية المعاصرة ولعل الولايات المتحدة الأمريكية تحن لهذه الفترة وهذا الحنين ليس مرده لفترة السلام خاصة مع المعسكر الشرقي وانتهاء الحرب الباردة وليس الحنين لها لزيادة النفقات الاجتماعية كالرعاية الطبية وغير ذلك التي عرفتها هذه الفترة وإنما للأداء الاقتصادي الذي رسمته سياسة كلينتون William J. Clinton, dit Bill CLINTON ولأن صحة العملة من صحة الاقتصاد كما كان يقول البنك الفيدرالي من خلال رئيسه في تلك العهدة فبداية كانت السياسة النقدية تقوم على تخفيض معدلات الفائدة لدفع الاستثمارات من جهة واستخدام الدولار كسلاح استراتيجي من جهة ثانية لتحقيق ذلك التحسن الاقتصادي حيث انخفض الدولار في السنتين الأولتين من عهدة الرئيس كلينتون بالنسبة للعملات الرئيسية بالنسبة للإيكو أو الجنيه الإسترليني أو الين الياباني من 0.844 إلى 0.775 ثم 0.661 إلى 0.633 وأخير من 111.13 إلى 94.05 على التوالي بالنسبة لهذه العملات هذا ما دفع الصادرات الأمريكية للزيادة وهذا أيضا ما ساهم من خفض تكلفة الديون الأمريكية بالإضافة إلى تنفيذ سياسة مالية حاسمة بتحسين المؤشرات الاقتصادية.

وفي العهدة الثانية لكلينتون CLINTON أصبح العجز الأمريكي فائضا؛ تحسنت المؤشرات الكلية في البطالة؛ انخفض معدل التضخم وحقق فائض في الميزانية 124 مليار دولار سنة 1999 بمعدل 1.4% من الناتج الإجمالي. انخفضت معدلات الفائدة من معدلات تقارب 10% إلى 4.6% في هذه العهدة كما انخفضت معدلات البطالة من 7.5% إلى 4% من 1992 إلى 2000. وفي النهاية كانت هذه الآثار ايجابية على الدولار مما أدى على ارتفاعه من 1995 إلى 2001 بمعدل 34.3%.

<sup>1</sup> DUPIN Jean Michel, *Le dollar*, édition Dunod, 1999, p. 53.

## ثانيا- أسباب تراجع الدولار الأمريكي

بداية من سنة 2002 شهد الدولار الأمريكي تراجعا رهيبا وغير مسبوق في سلة العملات الدولية ويرجع ذلك لعدة عوامل تعلقت بالولايات المتحدة في حد ذاتها وعوامل خارجية ساهمت في تراجع العملة الأمريكية.

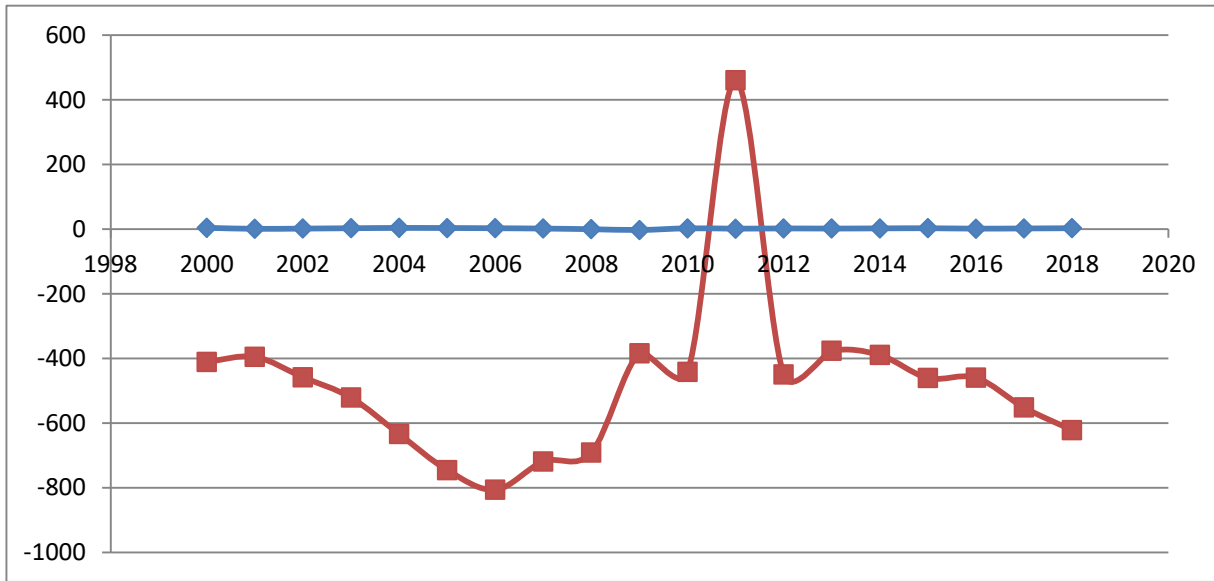
## 1- أسباب داخلية

تعمدت السلطات النقدية في الولايات المتحدة الأمريكية تخفيض العملة نسبيا، وهذا ما جعل النمو يتعافى تدريجيا حيث أصبح للشركات الأمريكية فرص تنافسية أكثر مما ضاعف حجم صادراتها وارتفع نصيب السياحة الداخلية حيث أصبحت الوجهة المحلية أقل تكلفة مما جعل هذا القطاع يستعيد حيويته.

## 2- عجز ميزان المدفوعات

بغية تصحيح وضع ميزان المدفوعات خصوصا ما تعلق بالحساب الجاري حيث ارتفعت مستويات العجز إلى حدود لم يعهدها الاقتصاد الأمريكي حيث وصل سنة 2006 إلى عجز قدره 806.73 مليار دولار وهذا ما يترجمه الرسم البياني التالي:

الشكل رقم (01-03): ميزان المدفوعات للولايات المتحدة الأمريكية الفترة 2000-2018



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات صندوق النقد الدولي من خلال الموقع الإلكتروني: <https://data.worldbank.org/country/algeria?view=chart> تم الاطلاع بتاريخ 2019/12/23.

من خلال الشكل البياني رقم 01-03 نلاحظ أن ميزان المدفوعات الأمريكي يعاني عجز كبير وكانت سنة 2006 كارثية بكل المقاييس حيث سجل ميزان المدفوعات أسوأ عجز بأكثر من 800 مليار دولار وهذا ما يجعل اللجوء إلى تخفيض قيمة العملة أكثر من ضروري بغية تحفيز الصادرات وبالتالي محاولة ضبط والحد من حالة العجز في ميزان المدفوعات.

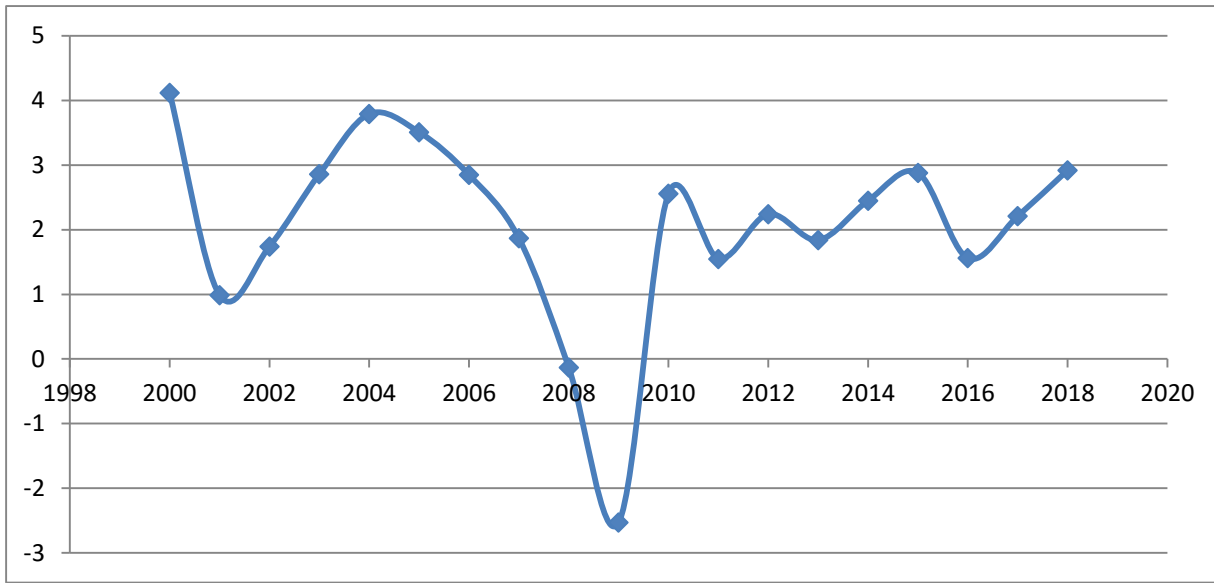
إن حجم معاملات الولايات المتحدة الأمريكية مع باقي العالم أثر بشكل كبير على ميزان المدفوعات الأمريكي، حيث بلغت حجم المعاملات مع العالم الخارجي 5.6 تريليون دولار، منها 2.5

تريليون للصادرات و3.1 تريليون للواردات، كما أن توسع العجز يرجع إلى عدة معطيات أهمها تأثير الطلب المحلي وتراجع الصادرات مما أدى إلى تباطؤ النمو في ظل تباطؤ النمو العالمي، وهذا ما يفسر التوجه نحو تخفيض العملة من أجل زيادة الصادرات وتحفيزها.

### 3- النمو الاقتصادي

إن تباطؤ النمو الاقتصادي الأمريكي أدى إلى ضرورة البحث عن حلول استعجالية لمعالجة الأمر ومن بينها تخفيض قيمة العملة، حيث سجل الاقتصاد الأمريكي مستويات دون المطلوب.

الشكل رقم (02-03): يبين تطور النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية الفترة 2000-2018



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات صندوق النقد الدولي من خلال الموقع الإلكتروني: <https://data.worldbank.org/country/algeria?view=chart> تم الاطلاع بتاريخ 2019/12/23.

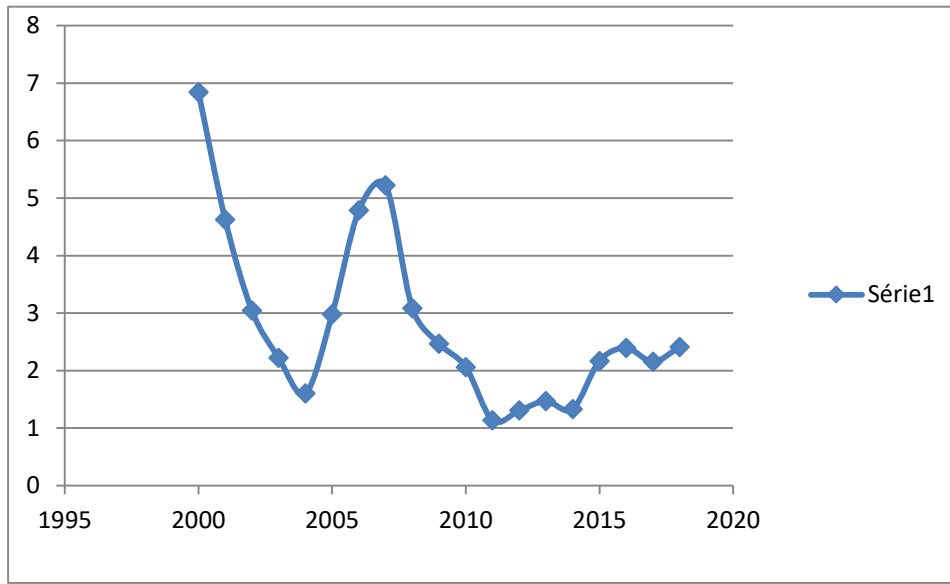
نلاحظ من خلال الشكل رقم (02-03) أن النمو الاقتصادي سجل تذبذباً في الفترة 2000-2018 ويعود ذلك إلى عدة عوامل منها تباطؤ النمو العالمي ضف إلى ذلك الأزمة المالية لسنة 2008 التي أثرت على مستوى النمو مما أثر على العائدات وبالتالي على قيمة العملة على الصعيد الدولي.

### 4- السياسة النقدية

يتعلق الأمر بسعر الفائدة الذي يتحكم فيه الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي. وهو ما يثير المخاوف حول استمرار تراجع قيمة العملة. وعن تطور سعر الفائدة في الولايات المتحدة الأمريكية، يوضحه الشكل التالي:



الشكل رقم (03-03): تغير سعر الفائدة في الولايات المتحدة الأمريكية الفترة 2000-2018



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات صندوق النقد الدولي من خلال الموقع الإلكتروني: <https://data.worldbank.org/country/algeria?view=chart> تم الاطلاع بتاريخ 2019/12/23.

يشكل معدل الفائدة مؤشرا هاما في جذب رؤوس الأموال الدولية وبالتالي زيادة الطلب على العملة مما يؤثر على قيمتها وهنا نلاحظ أن الولايات المتحدة اعتمدت معدلات منخفضة في فترة 2000-2018 مما أثر على قيمة العملة مقابل سلة العملات وما يلاحظ من الشكل البياني أسعار الفائدة كانت متذبذبة ومرتبطة أساسا بسياسات الولايات المتحدة الأمريكية عموما حيث شهدت سنة 2008 أضعف معدل بفعل الأزمة المالية العالمية، لكن هذا لا يمنع أن تكون استراتيجية البنك الفيدرالي تعتمد تخفيض أسعار الفائدة بغية تحقيق التنافسية الاقتصادية لعملة الدولار خصوصا بعد ظهور الصين بقوة في الأونة الأخيرة.

### 5- السياسة الخارجية

أدى اتباع بعض السياسات على الصعيد الدولي إلى هروب رأس المال الدولي خاصة الأوروبي الذي جعل الدولار ينخفض خصوصا بعد تفعيل عملة الأورو، كما أن المخاوف من السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط وتعلقها بفرض العقوبات وتجميد الأرصدة جعل المستثمرين يتجنبون السوق الأمريكية لعدم وقوع في هذه الاجراءات، ضف إلى ذلك شراء الصين احتياطياتها المالية للدولار بهدف الإبقاء على عملتها منخفضة مما يتيح لها الدخول إلى السوق الأمريكي بكل سهولة.

### ثالثا- علاقة الدولار بالاقتصاد الجزائري

نظرا لطبيعة الاقتصاد الجزائري الذي يعتمد على البترول في صادراته، وكما أشرنا سابقا فإن البترول يسعر بالدولار الأمريكي في السوق الدولية، وعليه فالدولار يعتبر الدخل الرئيسي للجزائر من العملة الصعبة وهذا ما يمكن تفسير تأثير الجزائر بتراجع سعر صرف الدولار الأمريكي وهذا ما سنلاحظه في التعاملات مع العالم الخارجي لاحقا.

## المطلب الثاني- تطور ونشأة عملة الأورو

إن قوة الدولار لم تأتي بمحض الصدفة أو بين ليلة وضحاها وإنما كان نتيجة لعمل اقتصادي ومالي كبير، وعليه فإن استحداث عملة موحدة تتأطح الدولار سيكون ثمرة جهد وعطاء ورغبة سياسية قبل أن تكون اقتصادية لإقامة التكتل النقدي والتي كانت بدايته من معاهدة ماستريخت التي هي البنيان الرئيسي لما آل إليه الأورو حتى وقتنا الراهن.

### أولاً- مراحل نشأة عملة الأورو

جاءت أهم المراحل بعد بداية معاهدة ماستريخت لإنشاء الوحدة النقدية في التسلسل كما يلي<sup>1</sup>:

#### 1- المرحلة الأولى 1990-1993

كانت الانطلاقة عام 1990 من خلال اتفاقية تسمح بتنقل رؤوس الأموال بين دول الاتحاد ثم جاءت "اتفاقية ماستريخت" Traité de Maastricht التي تعتبر البداية العملية لهذه العملة ووقعت عليها 15 دولة وتهدف إلى زيادة التعاون الاقتصادي النقدي والمالي بين الدول الأعضاء وفي 7 فبراير 1992 كانت الدول موقعة للعمل على تحرير انتقال الأموال وذلك من أجل توحيد السياسة النقدية والاقتصادية لدول الاتحاد وفي أوت عام 1993 قام خبراء ألمان على تقويم دعائم الايكو وجعلها أكثر قوة وفعالية عن ذي قبل من أجل تخطي صعاب المرحلة الأولى من حيث زيادة عدد الدول، حيث توسعت دول الاتحاد لتحسين الأوضاع الاقتصادية وهذا لتحقيق تكامل وعدم التوسع في الاعتماد على دول بعينها.

#### 2- المرحلة الثانية 1994-1995

في هذه المرحلة وافق قادة الاتحاد على إصدار "الأورو" كعملة أوروبية يتم تداولها في 1999 وتعمم في التداول لتحل محل كافة العملات الأخرى ووضع الاتحاد النقدي خصائص ومواصفات وشروط نقدية ومالية للدول التي يتم قبولها في هذا الاتحاد.

#### 3- المرحلة الثالثة 1996-1998

في ديسمبر 1996 قام قادة دول الاتحاد في الكشف عن الملامح العامة للإصدار الورقي والمعدني للأورو وعقدت نوات ومؤتمرات تعريفية لهذه الملامح كما اعتمد في هذا التعريف على وسائل الإعلام وفي جويلية عام 1997 قامت ألمانيا بتجربتها في إتمام هذه العملية وقوبلت هذه التجربة بنجاح كبير كما قامت فرنسا بنفس التجربة عام 1998 حيث حقق كل من البنك المركزي الألماني والفرنسي مكاسب كبيرة نتيجة هذا الإصدار التجريبي وأعلن قادة 11 دولة<sup>2</sup>، في مارس 1998 على إثر ذلك إصدار الأورو وجاء هذا الإعلان بمثابة دفعة قوية للاتحاد.

<sup>1</sup> محسن الخضيرى، الإطار الشامل والكامل للعملة الأوروبية الموحدة، مجموعة النيل العربية، الطبعة الأولى، 2002، ص-ص. 141-154.

<sup>2</sup> BENASSY-QUERE, Agnés et COEURE Benoît, *Economie de l'Euro*, Edition La Découverte, Paris, 2003, p. 5.

## 4- المرحلة الرابعة 1999-2002

1 يناير 2002 هو موعد مع التاريخ حيث كان موعد قيام دول الاتحاد باستخدام الأورو في المعاملات النقدية والمالية وتم تثبيت الأورو أمام العملات المحلية أما في 1 جانفي 2002 فقد تم توسيع نطاق استخدام الأورو من خلال طرحه الورقي والنقدي والإلكتروني والتوسع في التداول العام وإحلاله محل العملات المحلية من خلال سحب هذه العملات وفي 2002 يكون الأورو أكمل جميع مراحلها.

## ثانيا- المعايير الاقتصادية للانضمام إلى الاتحاد النقدي

اشترطت اتفاقية ماستريخت Maastricht مجموعة من المعايير والشروط للانضمام إلى الاتحاد النقدي من بينها معدلات أسعار الصرف ومؤشر التضخم.

## 1- مؤشر التضخم

يتطلب من الدولة المؤهلة للانضمام إلى الوحدة النقدية أن لا يتجاوز معدل التضخم فيها 1.5% عن متوسط معدلات التضخم في أفضل ثلاث اقتصاديات من دول الاتحاد.

## 2- معيار سعر الصرف

حسب معايير التقارب فإنه على كل دولة مؤهلة للدخول في الوحدة النقدية أن تشارك في آلية ضبط سعر الصرف، أي أن قيمة عملتها تتحرك في حدود المسموح به يتطلب استقرار سعرها في نطاق معين من السماح بتقلباته ضمن هامش محدودة وذلك لمدة سنتين قبل الاختبار، دون اللجوء إلى تخفيض سعر العملة مقابل أي عملة من الدول الأخرى الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

## 3- معيار أسعار الفائدة

إن تقارب معدلات الفائدة خلال مدة سنة قبل الاختبار يعني أن البلد العضو قد تحصل على معدل فائدة اسمي طويل الأجل لا يزيد أكثر من 2% على متوسط هذا المعدل في ثلاثة دول من الاتحاد التي تتمتع بأكثر الأسعار استقراراً، حيث يتم حساب معدلات الفائدة، وقد اعتمد نسبة 7,8% كحد أقصى لسعرها على أساس سندات الدولة أو سعر الفائدة.

## 4- معيار عجز الموازنة

حددت الاتفاقية أن الدول المؤهلة لا بد ألا تزيد نسبة العجز السنوي في موازنتها العامة على 3% من إجمالي ناتجها المحلي.

## 5- معيار الدين الحكومي المستحق

نصت الاتفاقية على ألا يتعدى إجمالي الديون الحكومية المستحقة للدول المنضمة للاتحاد النقدي عن 60% من إجمالي ناتجها المحلي إلا إذا كانت هذه النسبة تتجه نحو الانخفاض وتقترب من القيمة المعيارية بسرعة مرضية. استطاعت العديد من الدول الأوروبية تحقيق المعايير السالفة الذكر وبالتالي الانضمام إلى الاتحاد النقدي مع بداية عام 1999 ما عدا اليونان التي فشلت في تحقيق جميع المعايير. وبذلك انضمت إلى الاتحاد النقدي في 1 جانفي 2001. كما حققت جميع الدول الأخرى معايير التضخم.

استطاعت 11 دولة من 15 عضو استيفاء هذا المعيار في عام 1995 بمعدل اقل من 3% بعدما تصدرت كل من فنلندا وألمانيا وبلجيكا قائمة الأداء الاقتصادي تبعا لهذا المعيار حيث وصل متوسط التضخم لديها نسبة 2.7%. أما سعر الفائدة ونسبة عجز الموازنة إلى الناتج المحلي فباستثناء اليونان، استوفت جميع الدول هذين المعيارين.

فيما يخص معيار نسبة الدين إلى الناتج المحلي، معظم الدول لم تبلغ معدل 60% باستثناء فرنسا وفنلندا ولوكسمبورغ. لكن على الرغم من عدم تحقيق الشرط المتعلق بالدين العام في معظم البلدان المرشحة لاعتماد العملة المشتركة اعتبارا من مطلع عام 1999، تمت الموافقة على قبول ترشيحها لعضوية نادي الأورو. تم تبرير هذا القبول بالاستناد إلى النجاح الذي حققته هذه البلدان على صعيد تحقيق معايير ماستريخت Maastricht الأخرى من خلال السنوات القليلة الماضية. وهذا ما سينعكس إيجابيا على الجهود الخاصة بتحقيق شرط الدين العام<sup>1</sup>.

### ثالثا- سعر صرف الأورو مقابل الدولار

بدأ سعر صرف الدولار مرتفعا مقابل الأورو عند 1,17 أورو مقابل الدولار في جانفي 1999. واستمر انخفاض الأورو مقابل الدولار طيلة 3 سنوات بعد نشأته حيث وصل هذا الثنائي إلى 0,86 في فيفري 2002. ثم أخذ في الارتفاع بعد هذا التاريخ ليصل إلى أكثر من 1,5 في مارس إلى جويلية 2008. وخلال هذه الفترة الأخيرة بلغ هذا الارتفاع 81% للأورو مقابل الدولار. وما إن بلغا هاتان العملتان منتصف العقد الأخير حتى أصبح الدولار من أكثر العملات الأكثر ارتفاعا وتقويما لقيمتها الحقيقية مقابل الشركاء التجاريين كإندونيسيا والصين واليابان خاصة والعملات الصناعية بصفة عامة لعملات دول جنوب شرق آسيا اندونيسيا – كوريا والمكسيك وكندا. ارتفع الدولار سنة 2007 مما أدى إلى ارتفاع آخر في سعر الصرف الحقيقي بنسبة 27%. ويبقى سعر صرفهما التوازني بعيدا عما تتداوله أسعار صرف الاسمية الرسمية حيث الأورو يقوم بأكثر من قيمته الحقيقية بالنسبة للدولار. ولعل ما يبرر هذا الواقع هو الجوهر الذي قام عليه الاتحاد الأوروبي.

تقام المنطقة النقدية المثلى التي تتعلق بالتكامل التجاري بين دول الاتحاد مقابل عملية مثبتة. هذا ما يساعد على عدم التأثير بتقلبات أسعار الصرف بشكل واضح؛ وجعل دول هذا الاتحاد تقوم على المبادلات التجارية فيما بينهم حيث تصل إلى 72% كنسبة تبادل مع دول الاتحاد الأوروبي.

كما أن دول الاتحاد النقدي تلتزم بالشرط الثاني الذي أضافه ماكينون Ronald McKINNON عام 1969 على نظرية مندال Robert A. MUNDALL. وهي تنوع الانتاج داخل منطقة الاتحاد النقدي وهذا ما يجعل المنافسة بين دول الأعضاء في نفس القطاعات أقل حدة وأكثر تمايزا فألمانيا القوة الأولى في هذا الاتحاد تستفيد من الأورو في قوته المالية باعتبارها تصدر منتجات صناعية إلى جانب باقي دول الأعضاء أما فيما يخص دول أخرى فتستفيد من تزويد المنطقة من المنتجات الزراعية كإسبانيا والبرتغال ومنتجات سياحية كاليونان وغير ذلك من الأمثلة.

<sup>1</sup> سمير صارم، اليورو، دار دمشق، سوريا، ط1، 1999، ص-ص. 91-92.

أما الدولار فيبقى العملة الأساسية للنظام النقدي المالي المعاصر وأن أطروحة الأورو قوي، فقوة الأورو مردها لضعف الدولار وليس لقوة الأورو ويمكن فهم هذا الطرح بطريقة عكسية حيث أن ضعف الأول يندرج كما رأينا آنفا ضمن سياسة البيت الأبيض التي تشجع الدولار الرخيص من أجل دفع الصادرات وخدمة الدين وهذه الاستراتيجية ليست حديثة الألفية الثالثة وإنما هي استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية التي طالما استخدمت الدولار كسلاح اقتصادي تنهي به دورا وتتطلع إلى دورات الرخاء والمنافسات التجارية والمالية العامة من خلال تقليص العجز فالدولار مر بعدة مراحل من دورات الانخفاض والارتفاع ضمن خطط البنك الفدرالي.

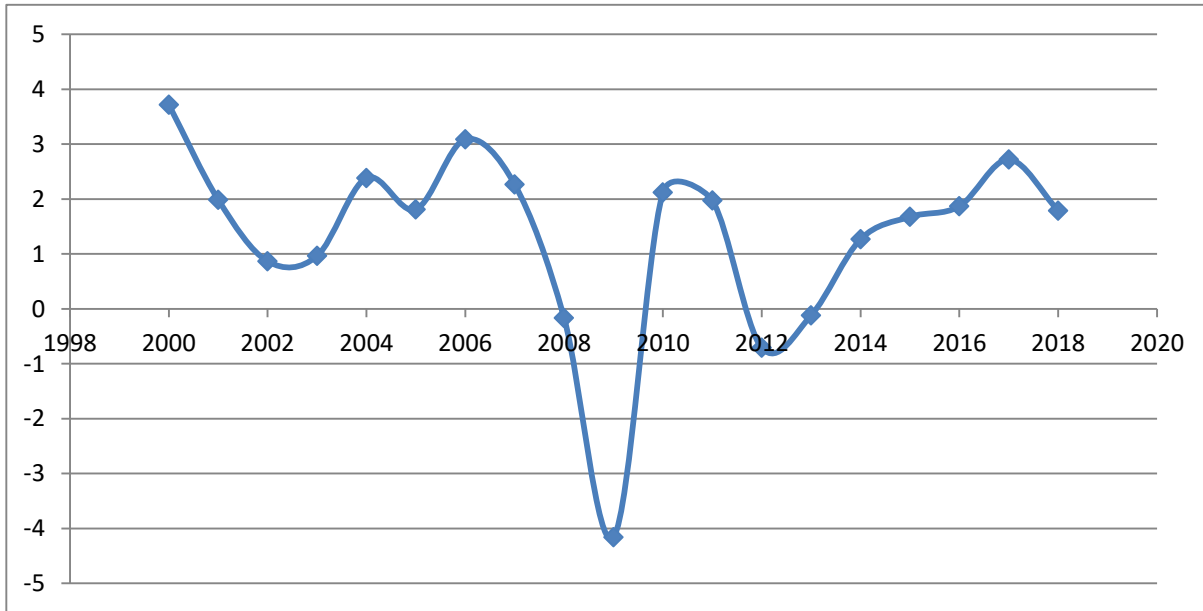
### رابعاً- العوامل المؤثرة في قيمة الأورو

تتأثر وتؤثر العملة على عدة مؤشرات اقتصادية غير أن الأکید أن المؤشرات الأكثر ارتباطا هي المتعلقة بتدخل الدولة في تخفيض أو الرفع من قيمة العملة وعليه سنحاول التطرق إلى المؤشرات ذات الصلة بقيمة الأورو:

#### 1- النمو الاقتصادي في الاتحاد الأوروبي

يشكل النمو الاقتصادي عاملا هاما وحاسما في الرفع من قيمة العملة ويسعى الاتحاد الأوروبي جاهدا للرفع من مستويات النمو الاقتصادي.

الشكل رقم (03-04): تطور النمو الاقتصادي في الاتحاد الأوروبي 2000-2018



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات صندوق النقد الدولي من خلال الموقع الإلكتروني: <https://data.worldbank.org/country/algeria?view=chart> تم الاطلاع بتاريخ 2019/12/23.

نلاحظ من خلال الشكل أن معدلات النمو الاقتصادي متذبذبة على مستوى الاتحاد الأوروبي مما جعل عدم استقرار في سعر العملة مقابل سلة العملات رغم تحسنها مقابل الدولار الأمريكي هذا ما يعكس

فعلا مدى القوة الحقيقية للأورو وحيث أن هذا المؤشر يدل على وجود خلل ما فلا يعقل أن تكون العملة بهذه القوة ومعدلات النمو ليست كافية تماما عن المستوى المطلوب.

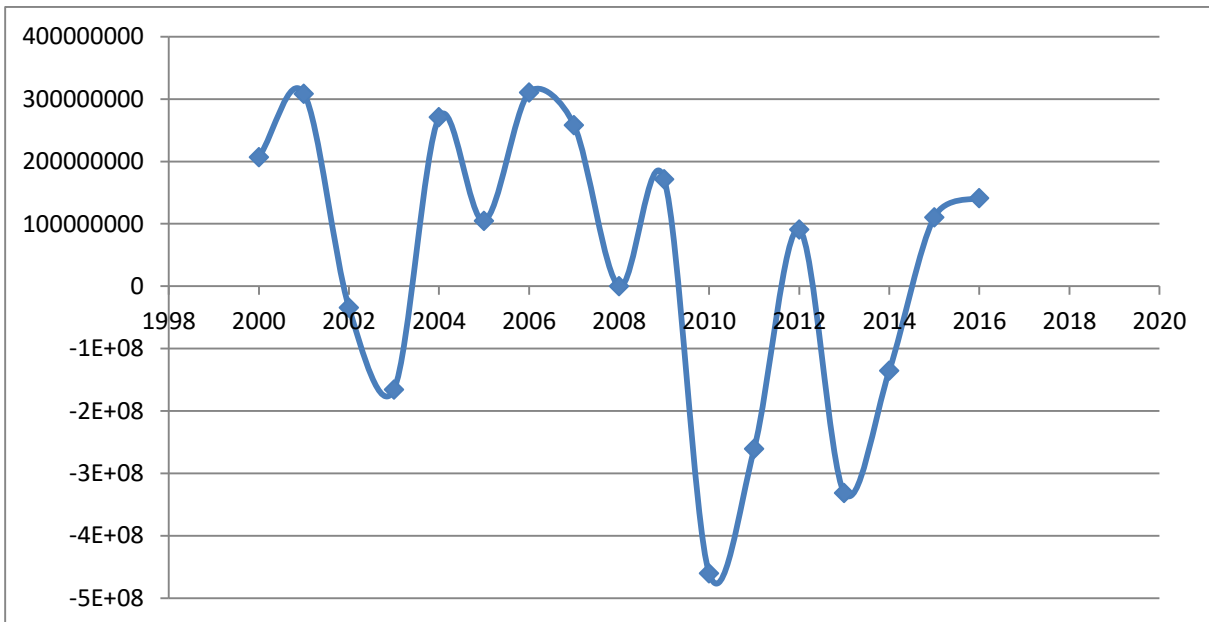
### 2- سعر الفائدة

يسعى الاتحاد الأوروبي لجذب رؤوس الأموال الدولية من خلال تحسين معدلات الفائدة، غير أن ذلك يرتبط بعدة عوامل منها تحفيز الإنتاج والاستثمار ويتحكم في ذلك البنك المركزي الأوروبي.

### 3- ميزان المدفوعات

يشكل ميزان المدفوعات المؤشر الحساس الذي من خلاله تبني التوجهات الاقتصادية، وهنا نجد أن الاتحاد الأوروبي عانى هو الآخر من اضطراب وعدم استقرار ميزان المدفوعات منذ دخول الأورو حيز التنفيذ إلى غاية سنة 2018.

الشكل رقم (03-05): وضعية ميزان المدفوعات في منطقة اليورو الفترة 2000-2018



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات صندوق النقد الدولي من خلال الموقع الإلكتروني:

<https://data.worldbank.org/country/algeria?view=chart> تم الاطلاع بتاريخ 2019/12/23.

من خلال الشكل البياني نلاحظ أن ميزان المدفوعات الأوروبي غير مستقر وتعرض لهزات شديدة خصوصا بين سنة 2008 و2012 ويعود ذلك إلى الأزمة العالمية، لكن رغم ذلك حافظ الأورو على مستويات مقبولة نتيجة عدم تأثير السياسة النقدية للبنك المركزي الأوروبي على قيمة العملة.

### المبحث الثاني- واقع التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة 2000-2018

تعتبر التجارة الخارجية أحد أهم المحددات للاقتصاد الوطني وهذا لعدة اعتبارات تتعلق سواء بالجانب الانتاجي أو المتطلبات المتزايدة للدولة.

#### المطلب الأول- الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1990-1999

عرفت الجزائر خلال هذه الفترة تطورات عديدة في مختلف ميادين الحياة واعتبرها العديد من الباحثين أخطر مرحلة في تاريخ الجزائر الحديث وعلى جميع الأصعدة الاقتصادية والسياسية والأمنية، وقد بدأت هذه الفترة بانتقاد السياسة العامة للبلاد في أواخر الثمانينات لتعتمد بعدها الحكومة آنذاك جملة من الإصلاحات التي سرعان ما تحولت إلى وبال على الشعب الجزائري، لتنتهج بعدها الحكومة أسلوبا لم تعهده الجزائر من قبل ألا وهو أسلوب التوجه إلى مؤسسات القرض الدولية لتنتهي باتفاقيات الاستعداد الائتماني بعد فشل جميع محاولات التصحيح الاقتصادي.

#### أولا- واقع الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1990-1999

مع التوجه نحو مؤسسات القرض بدأت معالم النظام الاشتراكي في الاندثار وبداية العهد الجديد الذي أطلق عليه مرحلة اقتصاد السوق وذلك بعد خطاب النوايا الذي أرسلته السلطات الجزائرية للمدير التنفيذي لصندوق النقد الدولي في مارس 1989 والذي تعهدت الجزائر بموجبه على الالتزام بالانخراط في اقتصاد السوق وتبني سياسة اللامركزية الاقتصادية وتوسيع دور القطاع الخاص في عملية التنمية وتم الاتفاق مع صندوق النقد الدولي في إطار برنامج الاستقرار الاقتصادي ثلاث مرات كان أولها في ماي 1989 وكان من أهم محاور الاتفاقية الأولى<sup>1</sup>:

- تحرير التجارة الخارجية وإنهاء احتكار الدولة لها؛
- الاعتماد على آليات السوق في تحديد أسعار الفائدة وأسعار الصرف؛
- تقليص دور الدولة في تحديد أسعار السلع كما بدأت إجراءات منح الاستقلالية القانونية لخمس بنوك تجارية.

واستفادت الجزائر بتطبيقها للاتفاق الأول من 155.7 مليون وحدة سحب خاصة استخدمت كلية في 1990/05/30. أرفقت ب 315.2 مليون وحدة سحب خاصة في إطار تسهيل التمويل التعويضي إضافة إلى مساعدات البنك الدولي والتي قدرت ب 300 مليون دولار أمريكي<sup>2</sup>.

أما اتفاق جوان 1991 فقد كان بمثابة الاتفاق الثاني والذي كان الغرض منه استكمال برنامج التعديل السابق من خلال تقليص دور الدولة في الحياة الاقتصادية، وكذا تحرير التجارة الخارجية

<sup>1</sup> بطاهر علي، سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد الأول، 2004، ص. 182.

<sup>2</sup> زايد مراد، دور الجمارك في ظل اقتصاد السوق، حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر، السنة الجامعية 2005/2006، ص. 88.

والداخلية من خلال العمل على تحقيق قابلية تحويل الدينار، إضافة إلى اتخاذ مجموعة من الإجراءات لإصلاح نظام الأجور ومراجعة سياسة الإعانات وترقية النمو الاقتصادي لدى المؤسسات العامة والخاصة على حد سواء ودون تمييز<sup>1</sup>، خصص لهذا الاتفاق 300 مليون وحدة سحب خاصة مقسمة على أربعة أقساط استفادت الجزائر من ثلاث أقساط فقط (عدم استفادتها من القسط الرابع) نتيجة لاتخاذ إجراءات معاكسة لتوصيات صندوق النقد الدولي وهو ما جاء في شروط الاتفاق المبرم خاصة ما تعلق برفع الأجور وسنّ الشبكة الاجتماعية للعائلات والذي حاولت من خلاله الحكومة التخفيف من حدة التوترات التي شهدتها البلاد نتيجة لتأزم الأوضاع الداخلية بسبب الحراك السياسي والاجتماعي والتي كانت نتيجة لأزمة انتخابات 1991.

إن توجه الجزائر إلى صندوق النقد الدولي مجدداً من خلال اتفاق الاستعداد الانتمائي الثالث في أبريل 1994 والذي يغطي الفترة الممتدة من 01 أبريل 1994 إلى غاية 31 مارس 1995 كان نتيجة حتمية لا بد منها في ظل تفاقم المشاكل الداخلية في البلاد وتدهور الوضع الاقتصادي، ومن بين الأهداف التي كان يصبو إليها:

- ◀ استعادة وتيرة النمو الاقتصادي وتحقيق معدل نمو متوقع بين (3% إلى 6%)؛
- ◀ تقليص معدل التضخم وكبح نمو الكتلة النقدية في حدود 14%؛
- ◀ مواصلة تحرير الأسعار وإلغاء الدعم عن المواد الاستهلاكية؛
- ◀ الاهتمام بالقطاع الفلاحي، وترقية قطاع البناء والأشغال العمومية؛
- ◀ رفع أسعار الفائدة المطبقة عند إعادة تمويل البنوك.

أما الاتفاقية المبرمة بين الجزائر وصندوق النقد الدولي من خلال تقديم قرض في إطار الاتفاق الموسع الذي يدوم لثلاث سنوات من أبريل 1995 إلى ماي 1998 فقد استهدف إعادة الاستقرار النقدي من أجل تخطي مرحلة التحول إلى اقتصاد السوق بأقل التكاليف، وحدد مبلغ الاتفاق بقيمة قاربت 1169.28 مليون وحدة حقوق سحب خاصة<sup>2</sup>.

### ثانياً- التجارة الخارجية في فترة التسعينات 1990-1999

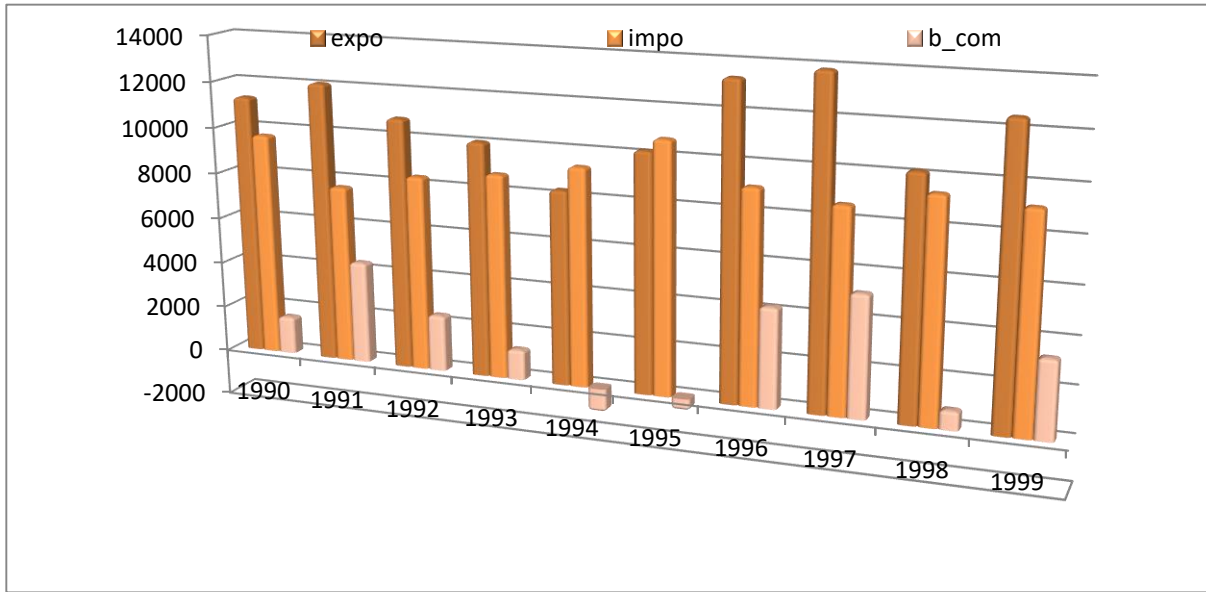
شهدت هذه الفترة تطورات في مجال التجارة الخارجية خاصة بعد انتهاء سياسة السوق المفتوحة والتي تطور خلالها حجم الصادرات بشكل جد ملحوظ مقارنة بحجم الواردات التي عرفت استقراراً نسبياً خلال هذه الفترة، ويوضح الشكل التالي ذلك:

<sup>1</sup> الهادي خالدي، المرأة الكاشفة لصندوق النقد الدولي مع الإشارة إلى علاقته بالجزائر، دار هومة، الجزائر، 1996، ص. 199.

<sup>2</sup> زايد مراد، دور الجمارك في ظل اقتصاد السوق، حالة الجزائر، مرجع سابق، ص. 89.



الشكل رقم (03-06): تطور رصيد الميزان التجاري خلال الفترة 1990-1999



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات، من خلال الموقع الإلكتروني: [https://www.ons.dz/IMG/pdf/retrospeco\\_63-14.pdf](https://www.ons.dz/IMG/pdf/retrospeco_63-14.pdf) تم الاطلاع بتاريخ 2019/12/23.

من خلال الشكل السابق نلاحظ أن رصيد الميزان التجاري سجل فائضا موجبا خلال الفترة 1990-1999 وبنسب مختلفة باستثناء سنتي 1994 و1995 التي بلغ عندهما عجز الميزان التجاري ما يقارب 1025 و521 مليون دولار على الترتيب، كما سجل الميزان التجاري خلال نفس الفترة فائضا بلغ أقصاه في سنة 1997 بحيث بلغ الفائض ما يقارب 5202 مليون دولار، وعن حجم المبادلات خلال الفترة 1990-1993 فقد بلغ خلالها معدل تغطية الصادرات للواردات 117%، 156%، 130% و115% على الترتيب وعن هذه الفترة فقد عرفت تضيقا من طرف الحكومة على حجم المبادلات التجارية الخارجية، وعن انخفاض حجم الصادرات خلال سنتي 1991 و1992 فيرجع ذلك أساسا إلى انخفاض أسعار النفط التي انخفضت إلى حدود 17.8 دولار في سنة 1992 بعدما كان سعره في حدود 20 دولار في سنة 1991، وعن السنوات الموالية لسنة 1995 فقد عرف خلالها الميزان التجاري فائضا ولكن بنسب مختلفة بحيث بلغ أدنى مستوى له والذي كان في حدود 810 مليون دولار في سنة 1998.

ونظرا لكون المرحلة التي أشرنا إليها تعتبر من أخطر المراحل التي مر بها الاقتصاد الجزائري فقد تميزت هذه الفترة بنوع من اللاتوازن في مختلف مؤشرات الاقتصاد الكلي فعلى سبيل المثال فقد ارتفعت معدلات البطالة خلال هذه الفترة إلى حدود جد قياسية قاربت نسبة 30% مع نهاية سنة 1999، كما شهدت نفس الفترة ارتفاع حجم المديونية الخارجية نتيجة ارتفاع معدلات خدمة الدين العام وتراجع اسعار النفط التي تمثل العائد الأساسي في تغطية نفقات الميزانية.

كما شهد الدولار الأمريكي تدهورا ساهم في حالة عدم التوازن كونه الأداة الأساسية للتعامل مع العالم الخارجي. ونتيجة لحالة المغالاة التي شهدتها الدينار الجزائري خلال تلك الفترة، ارتفع حجم الواردات من السلع الجزائرية فأدى إلى عجز مزدوج في ميزانية الدولة وخاصة في ميزان المدفوعات<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> بغداد زيان، تغيرات سعر صرف اليورو والدولار وأثرها على المبادلات التجارية الخارجية الجزائرية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة وهران، السنة الجامعية 2012/2013، ص. 121.

كما شهدت الفترة ظهور مجموعة من أنظمة التسيير التي كان الغرض منها تنشيط الاستثمار الأجنبي وتسهيل عمليات التجارة الخارجية، غير أن الملاحظ من قوانين الاستثمار الصادرة خلال تلك الفترة فقد بينت أن الأزمات التي شهدتها الاقتصاد بعد صدور هذه القوانين كان نتيجة لسياسة الاحتكار التي انتهجتها الدولة خاصة وأن جل عمليات الاستيراد كانت تقوم بها دواوين الدولة وبالتالي التضييق على مختلف المتعاملين الاقتصاديين في استيراد احتياجاتهم التي تدخل ضمن العملية الانتاجية وقد انعكست هذه السياسة على معدلات النمو الاقتصادي التي انخفضت نتيجة لشمول سياسة الاحتكار لمختلف المنتجات حتى تلك المنتجات الصناعية التي تدخل ضمن العمليات الانتاجية.

### المطلب الثاني- الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000-2018

عرفت هذه الفترة تحولات جوهرية في مختلف مجالات الحياة وخاصة الاقتصادية منها نتيجة لتعافي الوضعية المالية للجزائر وتميزت الفترة بمجموعة من المخططات التنموية.

#### أولاً- سياسة البرامج الاقتصادية

لجأت الحكومة الجزائرية مع مطلع الألفية الثالثة إلى سياسة البرامج التنموية في شكل مخططات خماسية تختلف نوعاً ما عن المخططات التي تبنتها خلال فترات السبعينات والثمانينات، وتمثلت هذه البرامج في:

#### 1- برنامج الإنعاش الاقتصادي 2000-2004

مع بداية الألفية الجديدة انتهجت الحكومة سياسة البرامج التنموية نتيجة لتحسن الوضعية الاقتصادية والمالية وكانت الانطلاقة ببرنامج الإنعاش الاقتصادي الذي سعت من خلاله الحكومة الجزائرية لتسطير جملة من الأهداف من بينها استحداث فرص عمل جديدة والتقليل من معدلات البطالة التي كانت في أقصى مستوياتها مع نهاية سنة 1999، وفي هذا السياق يعد برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي من بين البرامج التي حققت العديد من الانجازات فيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، شرع في تجسيد البرنامج مع بداية 2001 ليمتد إلى غاية 2004 بغلاف مالي قدره 525 مليار دج، قصد إنعاش الاقتصاد عن طريق تفعيل الطلب الكلي وترقية الأنشطة الاقتصادية التي لها قدرة على استحداث مناصب عمل، وتهيئة البنية التحتية للاقتصاد الوطني وفق التحولات التي تميز المسار التنموي، وبالتالي الربط بين الجانب الاقتصادي والجانب الاجتماعي من خلال المحاور التالية:

- مكافحة الفقر؛
- استحداث المزيد من مناصب الشغل؛
- تحقيق التوازن الجهوي.

#### 2- برنامج دعم النمو 2005-2009

شهدت الفترة إطلاق البرنامج التكميلي لدعم النمو في خطوة إيجابية لمواصلة مسيرة التنمية بعد نجاح مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي الذي رصد له ما يقارب 60 مليار دولار أمريكي أي ما 200 4 مليار دج. خصص جزء منها لإتمام المشاريع العالقة ضمن مخطط دعم الإنعاش، كما كان النصيب الأكبر

من الاعتمادات موجه لتحسين الظروف المعيشية للسكان (السكنات، التربية والتكوين، الصحة) ب 1 908.5 مليار دج وتطوير المنشآت الأساسية (سكك حديدية، مطارات) ب 1 703.1 مليار دج<sup>1</sup>.

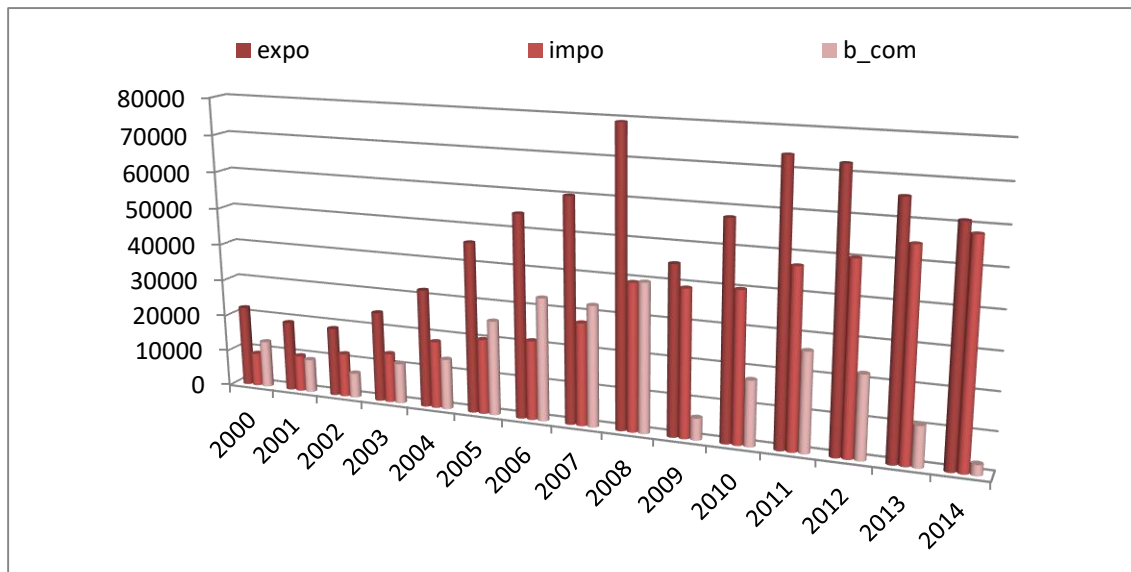
### 3- برنامج 2010-2014

جاء هذا البرنامج في إطار مواصلة تنفيذ البرامج التنموية التي أخذتها الحكومة على عاتقها. خصص له غلاف مالي جد معتبر قدر ب 21 214 مليار دج ليستهدف ثلاث برامج فرعية. تتعلق أساسا بتحسين ظروف معيشة السكان (السكن، التربية، الصحة) بنسبة 45.42% ثم برنامج تطوير الهياكل القاعدية (الأشغال العمومية، المياه، التهيئة العمرانية) الذي خصص له 38.52% ثم برنامج دعم التنمية الاقتصادية (دعم المشاريع المقاولاتية، التنمية الريفية) بنسبة 16.05%.

### ثانيا- التجارة الخارجية في الفترة 2000-2018

شهدت هذه الفترة تطورات في مجال التجارة الخارجية خاصة بعد انتهاء سياسة السوق المفتوحة حيث تطور حجم الصادرات بشكل جد ملحوظ مقارنة بحجم الواردات التي عرفت استقرارا نسبيا خلال هذه الفترة. ويوضح الشكل التالي ذلك:

الشكل رقم (3-7): تطور رصيد الميزان التجاري خلال الفترة 2000-2014



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات، من خلال الموقع الإلكتروني: [https://www.ons.dz/IMG/pdf/retrospeco\\_63-14.pdf](https://www.ons.dz/IMG/pdf/retrospeco_63-14.pdf) تم الاطلاع بتاريخ 2019/12/23.

يتضح من الشكل البياني أن حجم التجارة الخارجية في الفترة 2000-2014 عرف تطورا ملحوظا؛ خاصة وأن الميزان التجاري طيلة هذه الفترة لم يشهد أي عجز على الرغم من تذبذب قيمه. سجل الميزان التجاري أقصى فائض له الذي قدر بحوالي 39 819 مليون دولار في سنة 2008. وسجل أدنى فائض في سنة 2014 الذي قدر ب 2 842 مليون دولار.

<sup>1</sup> بوددخد كريم، اتجاه السياسة الاقتصادية في تحقيق النمو الاقتصادي: بين تحفيز الطلب أو تطوير العرض. دراسة حالة الجزائر 2001-2004، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، السنة الجامعية 2014/2015، ص ص. 209-211.

أما عن الصادرات الجزائرية فقد عرفت ارتفاعا معتبرا طيلة الفترة 2000-2007 أين انتقل حجم الصادرات خلال هذه الفترة من 22 031 مليون دولار في سنة 2000 إلى ما يقارب 79 298 مليون دولار في سنة 2008، أما عن الفترة الموالية فقد عرف خلالها حجم الصادرات تذبذبا مع تسجيل انخفاض طيلة السنوات الموالية ليصل إلى 61 172 مليون دولار مع نهاية 2014.

بخصوص حجم الواردات الجزائرية فقد شهدت هي الأخيرة تذبذبا طيلة الفترة 2000-2014 مع تسجيل تطور ملحوظ لحجم الواردات مع بداية 2002 أين ارتفع حجمها من 6 816 مليون دولار إلى ما يقارب 39 819 مليون دولار في 2008، غير أنه ومع بداية 2009 انخفض حجم الواردات إلى حوالي 5 900 مليون دولار وهي نسبة جد ضئيلة مقارنة بسنة 2008. يرجع ذلك أساسا إلى انعكاسات أزمة 2008 على الاقتصاد الوطني الذي تأثر نتيجة لتدهور سعر صرف الدولار لتتخذ بعدها الحكومة جملة من الإصلاحات. كان الهدف منها تشديد الرقابة على الواردات وسن قوانين صارمة لمتابعة عمليات الاستيراد. غير أنه ونتيجة للبرامج التي انتهجتها الحكومة منذ 2000. وفي محاولة لإتمام المشاريع التنموية تم مراجعة شروط الاستيراد وفتح الباب مجددا للاستيراد، لكن بشروط أقل صرامة لترتفع بعدها الواردات وتبلغ أقصى مستوى لها في 2011 عندما وصلت إلى ما يقارب 26 502 مليون دولار.

وعن المبادلات التجارية العالمية في سنة 2009 انخفضت إلى -10.8% مقارنة مع سنة 2008 لترتفع مع الأشهر الأولى لسنة 2010 في تناغم مع انتعاش النشاط الاقتصادي العالمي بالرغم من التراخي القليل خلال السنة لتشهد التجارة العالمية ارتفاعا بنسبة 12.4% مقارنة مع سنة 2009 ويترجم هذا التطور توسع حجم المبادلات التجارية العالمية وكذا النمو الهام للصادرات والواردات للبلدان المتقدمة والناشئة والنامية على حد سواء، وعن حركة الصادرات والواردات فقد انتقل معدل نمو الصادرات في الدول المتقدمة إلى 13.6% في سنة 2010 بعدما كان في حدود -13.6% في سنة 2009 بينما انتقل معدل نمو الواردات من -13.3% في سنة 2009 إلى 12.6% في سنة 2010، وبالنسبة للبلدان الناشئة والنامية فقد انتقل معدل نمو الصادرات من -7.8% في سنة 2009 إلى 15.1% في سنة 2010 بينما انتقل معدل نمو الواردات من -9.2% سنة 2009 إلى 13.8% في سنة 2010<sup>1</sup>.

### المطلب الثالث- هيكلية الصادرات والواردات الجزائرية

ترتبط الصادرات والواردات في مختلف دول العالم بالأسواق العالمية وعلى وجه الخصوص الأسواق الأوروبية والأمريكية نظرا لنسبة المعاملات التي تتم فيهما، وترتبط الجزائر كغيرها من الدول العربية والافريقية بأسواق الدول الصناعية الكبرى على غرار الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي والصين، ونتيجة للتطورات التي شهدتها عالمنا المعاصر فإن ظهور أسواق جديدة بمعايير تنافسية أصبح مألوفًا للغاية في عالم الاقتصاد.

#### أولا- تركيبة الصادرات الجزائرية

تتميز الصادرات الجزائرية بالتركيز السلعي والذي يعبر عن نوع السلع المصدرة والتي تتركز في مادة سلعية واحدة تتمثل في مادة البترول، ويعتمد الاقتصاد الجزائري كغيره من الدول البترولية على

<sup>1</sup> التقرير السنوي لبنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر، جويلية 2011، ص. 15.

العائدات البترولية لتغطية نفقاتها وعن حجم الصادرات النفطية فتشير الاحصائيات إلى أن نسب هذه المواد تتجاوز نسبة 90% من حجم الصادرات الكلية، وعن تركيبة الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2000-2018 فيمكن توضيحها من خلال الجدول التالي:

**الجدول رقم (03-01): التركيبة السلعية لصادرات الجزائر خلال الفترة 2000-2018**

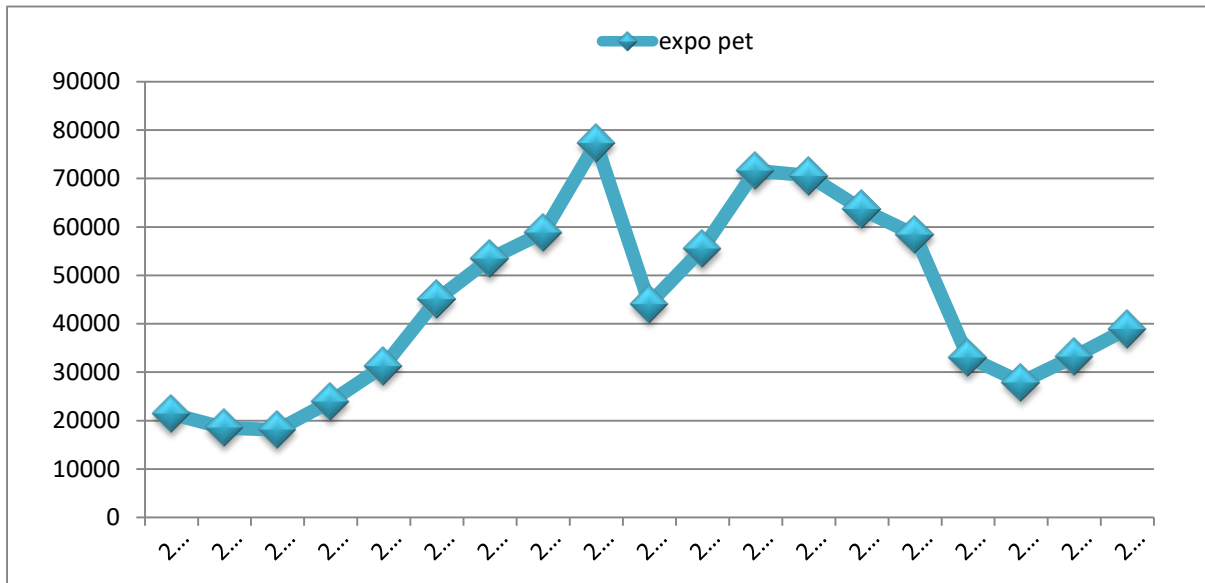
الوحدة مليون دولار

السنوات	المواد الغذائية	طاقة وزيوت	المواد الخام	منتجات نصف مصنعة	سلع التجهيزات الصناعية	سلع التجهيزات الفلاحية	السلع الاستهلاكية	المجموع
2000	2415	129	428	1655	85	1603	1393	7708
2001	2395	139	478	1872	155	1693	1466	8198
2002	2740	145	562	2336	148	1972	1655	9558
2003	2678	114	689	2857	129	2540	2112	11119
2004	3597	173	784	3645	173	3668	2797	14837
2005	3587	212	751	4088	160	4017	3107	15922
2006	3800	244	843	4934	96	3950	3011	16878
2007	4954	324	1325	7105	146	5243	5243	24340
2008	7813	594	1394	10014	174	6397	6397	32783
2009	5863	549	1200	10165	233	6145	6145	30300
2010	6058	955	1409	10098	341	5836	5836	30533
2011	9805	1164	1776	10431	15951	229	7944	47300
2012	9023	4955	1839	10629	13604	329	9997	50376
2013	9572	4356	1766	10810	15745	449	12205	54903
2014	11005	2851	1884	12740	18906	657	10287	58330
2015	9329	2352	1508	11512	16593	579	9773	51646
2016	8224	1292	1559	11482	15394	501	8275	46727
2017	8438	1992	1528	10985	13992	611	8513	46059
2018	8573	1015	1898	10959	13433	563	9756	46197

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات، من خلال الموقع الإلكتروني [https://www.ons.dz/IMG/pdf/CH10-commerce\\_exterieur.pdf](https://www.ons.dz/IMG/pdf/CH10-commerce_exterieur.pdf)، تم الاطلاع بتاريخ 2019/12/23.

من خلال تحليل طبيعة الصادرات الجزائرية نجد أن الصادرات البترولية استحوذت على أكثر من 96.67% من إجمالي الصادرات الكلية طيلة الفترة 2000-2018 لتأتي بعدها صادرات المنتجات نصف المصنعة بنسبة 2.5%، وعن تطور حجم الصادرات النفطية فيمكن تحليلها من خلال الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (03-08): تطور حجم الصادرات البترولية خلال الفترة 2000-2018



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (03-01).

من خلال الشكل البياني نلاحظ أن الصادرات البترولية الجزائرية عرفت تطورا ملحوظا خلال الفترة 2000-2018 وما ميز هذه الفترة هو ارتفاع حجم الصادرات بشكل تدريجي طيلة السنوات المالية لسنة 2000 مع تسجيل أقصى قيمة في سنة 2008 ويرجع ذلك أساسا إلى ارتفاع أسعار البترول طيلة هذه الفترة، غير أنه ومع بداية سنة 2009 أخذ الإنتاج في التراجع وبالتالي تقلص حجم الصادرات إلى ما يقارب 44 128 مليون دولار بعدما كان في حدود 77 361 مليون دولار في سنة 2008 ويرجع ذلك إلى انعكاسات الأزمة العالمية لسنة 2008 على اقتصاديات الدول المصدرة للبترول نتيجة تضرر الدولار وهي العملة الرئيسية في التعامل في سوق النفط.

تشير الدراسات أن انخفاض قيمة سعر الصرف للدولار تساهم في تدهور معدلات التبادل التجاري للبلد لأن انخفاض أسعار الصادرات المقومة بالدولار تكون منخفضة مقارنة بعملة الواردات مثل الأورو، العملة التي كثيرا ما تعتمد عليها الجزائر في تسوية قيمة وارداتها. وهو ما ينشأ عنه عجز في الميزان التجاري على المدى القصير؛ أين تتخذ السلطات مجموعة من الإجراءات لإعادة التكيف مع حالة العجز الناتجة عن صدمات في سعر الصرف. ومع بداية سنة 2011 أخذ حجم الصادرات في الانخفاض بعدما ارتفع في حدود جد قياسية في السنوات المالية لسنة الأزمة العالمية ليصل إلى أدنى مستوى له في سنة 2016 (منذ سنة 2003) بحيث قدرت الصادرات البترولية بحوالي 27 917 مليون دولار أمريكي.

### ثانيا- تركيبة الواردات الجزائرية

بخلاف الصادرات الجزائرية تتنوع الواردات الجزائرية من مواد استهلاكية إلى مواد صناعية إلى مواد خام... وتطورت الواردات الجزائرية طيلة الفترة 2000-2018 لتبلغ ما يقارب 604 مليار دولار نتيجة لمتطلبات عملية التنمية التي أقرتها البرامج التمويلية التي انتهجتها الحكومة خلال السنوات السابقة، وتشير الاحصائيات أن واردات المنتجات نصف المصنعة خلال الفترة 2000-2018 قد تجاوزت نسبة

بنسبة 24.56% من اجمالي الواردات بقيمة تجاوزت 148 317 مليون دولار لتأتي بعدها المنتجات الصناعية بنسبة قاربت 21% في حين احتلت كل من المواد الغذائية والمنتجات الاستهلاكية المرتبتين الثالثة والرابعة بنسبة 19.86% و 19.19% على الترتيب.

**الجدول رقم (02-03): التركيبة السلعية لواردات الجزائر خلال الفترة 2000-2018**

الوحدة مليون دولار

السنوات	المواد الغذائية	طاقة وزيوت	المواد الخام	منتجات نصف مصنعة	سلع التجهيزات الصناعية	سلع التجهيزات الفلاحية	السلع الاستهلاكية	المجموع
2000	2415	129	428	1655	85	1603	1393	7708
2001	2395	139	478	1872	155	1693	1466	8198
2002	2740	145	562	2336	148	1972	1655	9558
2003	2678	114	689	2857	129	2540	2112	11119
2004	3597	173	784	3645	173	3668	2797	14837
2005	3587	212	751	4088	160	4017	3107	15922
2006	3800	244	843	4934	96	3950	3011	16878
2007	4954	324	1325	7105	146	5243	5243	24340
2008	7813	594	1394	10014	174	6397	6397	32783
2009	5863	549	1200	10165	233	6145	6145	30300
2010	6058	955	1409	10098	341	5836	5836	30533
2011	9805	1164	1776	10431	15951	229	7944	47300
2012	9023	4955	1839	10629	13604	329	9997	50376
2013	9572	4356	1766	10810	15745	449	12205	54903
2014	11005	2851	1884	12740	18906	657	10287	58330
2015	9329	2352	1508	11512	16593	579	9773	51646
2016	8224	1292	1559	11482	15394	501	8275	46727
2017	8438	1992	1528	10985	13992	611	8513	46059
2018	8573	1015	1898	10959	13433	563	9756	46197
المجموع	119869	23555	23621	148317	125458	46982	115912	603714

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات، من خلال الموقع الإلكتروني [https://www.ons.dz/IMG/pdf/CH10-COMMERCE\\_EXTERIEUR.pdf](https://www.ons.dz/IMG/pdf/CH10-COMMERCE_EXTERIEUR.pdf) ، تم الاطلاع بتاريخ 2019/12/23.

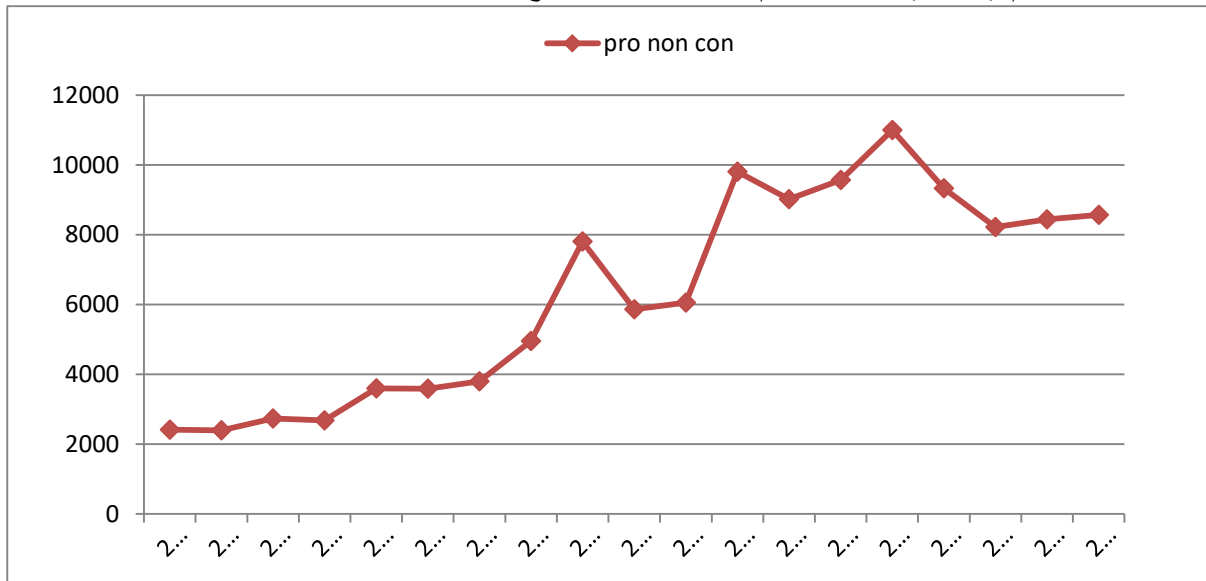


من خلال تحليل طبيعة الواردات الجزائرية نجد أن الواردات ارتكزت على المواد الاستهلاكية والغذائية التي تجاوزت نسبتها مجتمعين أكثر من 40% من مجموع الواردات الكلية، وعن تطور كل من المنتجات المصنفة في الجدول السابق فسنحللها من خلال التركيز على كل نوع من المنتجات على حدى:

### 1- السلع الاستهلاكية

تندرج ضمن هذه القائمة كل السلع الاستهلاكية غير الغذائية وقد عرف استيراد هذا النوع من السلع تطورا خلال الفترة 2000-2018 والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (03-09): تطور حجم الواردات من السلع الاستهلاكية خلال الفترة 2000-2018



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (03-02).

من خلال الشكل نلاحظ أن حجم الواردات من السلع الاستهلاكية غير الغذائية عرفت ارتفاعا معتبرا خلال الفترة 2000-2008 أين ارتفعت قيمة هذه السلع من 2 415 مليون دولار في سنة 2000 إلى ما يقارب 7 813 مليون دولار في سنة 2008 غير أنه وخلال السنتين المواليين لهذه السنة انخفضت قيمة الواردات لتصل إلى حوالي 5 863 و 6 058 مليون دولار في سنتي 2009 و 2010 على الترتيب وكان ذلك نتيجة للأزمة العالمية لسنة 2008 على الاقتصاد الوطني أين اتخذت الحكومة جملة من الاجراءات ساهمت في الحد من الواردات والتصيير على رخص الاستيراد، ليرتفع بعدها من جديد حجم الواردات إلى غاية سنة 2014 أين بلغت قيمة الواردات أقصى قيمة والتي كانت في حدود 11 005 مليون دولار ولكن سرعان ما انخفضت القيمة بعد سنة 2014 نتيجة لانخفاض أسعار النفط وتفاقم الانهيار ليصل سعر النفط إلى مستويات جد متدنية أثرت على حجم العائدات النفطية.

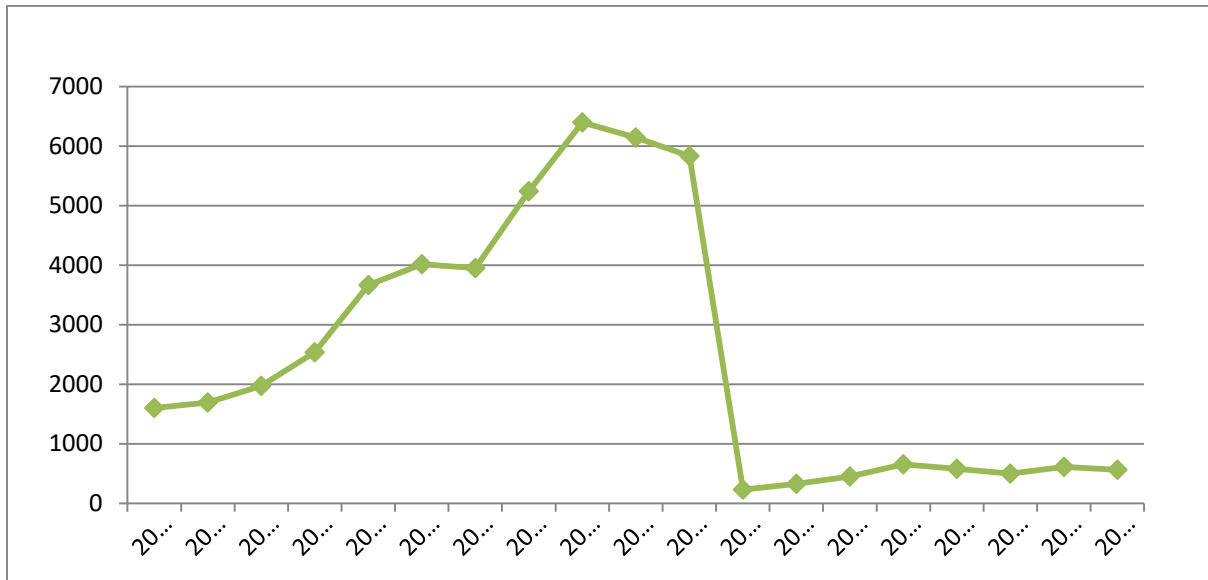
وعن أهم السلع التي تضمنها هذا الفرع من المنتجات فقد كان النصيب الأكبر للمواد الصيدلانية والأدوية التي بلغت قيمتها في سنة 2016 ما يقارب 1 943 مليون دولار وفي سنة 2017 ما يقارب 1 802 مليون دولار لتأتي في المركز الثاني من حيث قيمة الواردات السيارات السياحية التي بلغت فاتورة استيرادها ما يفوق 1 341 مليون دولار في سنة 2016 وما يقارب 1 617 مليون دولار في سنة 2017.



## 2- سلع التجهيزات الفلاحية

مع بداية سنة 2000 اتبعت الحكومة نظاما لتنمية المناطق الريفية من خلال تحفيز الاستثمار في الفلاحة؛ ما أثر على حجم الواردات من المنتجات الفلاحية بمختلف أنواعها. عرفت الفترة 2000-2018 تطورا في حجم الواردات من السلع الفلاحية ويمثل الشكل التالي ذلك:

الشكل رقم (03-10): تطور حجم الواردات من المنتجات الفلاحية خلال الفترة 2000-2018



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (03-02).

من خلال الشكل البياني نلاحظ ارتفاع ملحوظ ومعتبر في قيمة الواردات من السلع الفلاحية وذلك طيلة الفترة 2000-2008 بحيث وصلت قيمة الواردات إلى ما يقارب 6 397 مليون دولار في سنة 2008 بعدما كانت في حدود 1 603 مليون دولار في سنة 2000.

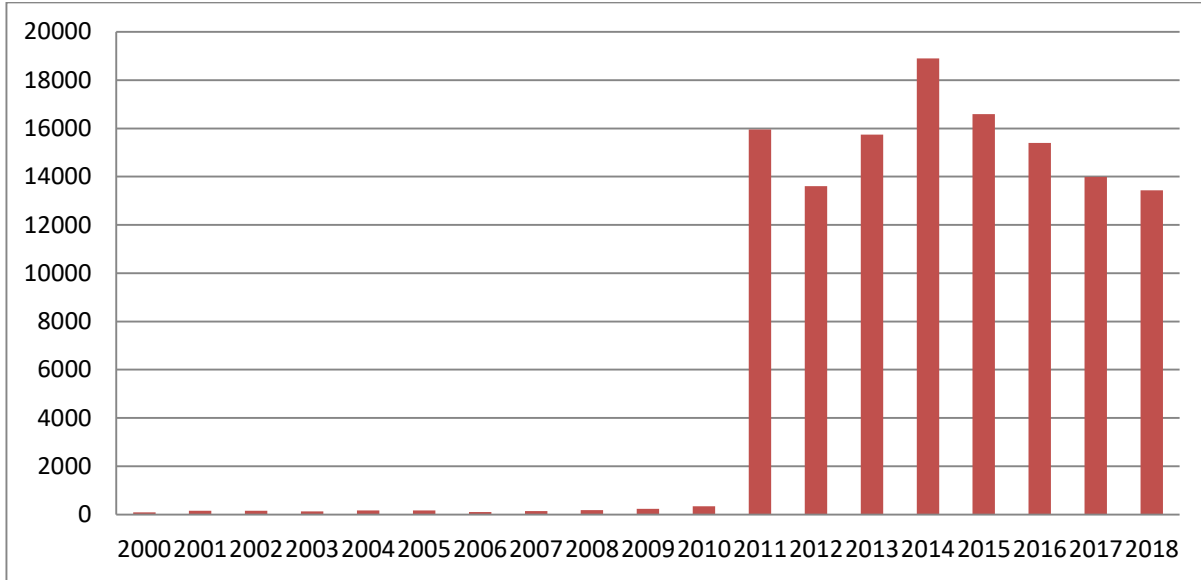
ويرجع ذلك أساسا إلى الجهود المبذولة خلال الفترة في مجال تنمية المناطق الريفية وتقديم المساعدات للفلاحين لتحقيق مجموعة من الأهداف رافقت المشروع والتي تمثلت أساسا في القضاء على مشكل البطالة ومحاولة تحقيق الاكتفاء الذاتي وتخفيف العبء من تكاليف استيراد المواد الغذائية التي يمكن انتاجها.

غير أنه ومع بداية سنة 2009 أخذت الواردات في الانخفاض لتصل إلى أدنى مستوى لها الذي كان بحدود 229 مليون دولار في سنة 2011 ويرجع هذا الانخفاض لسياسة التقشف التي انتهجتها الحكومة بعد الأزمة العالمية لسنة 2008 وتركيزها على الصناعة على حساب الفلاحة وكذا نتيجة لغياب رؤية استشرافية لقطاع الفلاحة في الحكومات المتعاقبة للجزائر.

## 3- سلع التجهيزات الصناعية

تمثل التجهيزات الصناعية أهم واردات الجزائر خاصة وأن هذه المنتجات استحوذت على ما يفوق 20% من إجمالي قيمة الواردات في الجزائر خلال الفترة 2000-2018 ويمثل الشكل البياني تطور حجم هذا النوع من المنتجات طيلة فترة الدراسة:

الشكل رقم (03-11): تطور حجم الواردات من المنتجات الصناعية خلال الفترة 2000-2018



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (03-02).

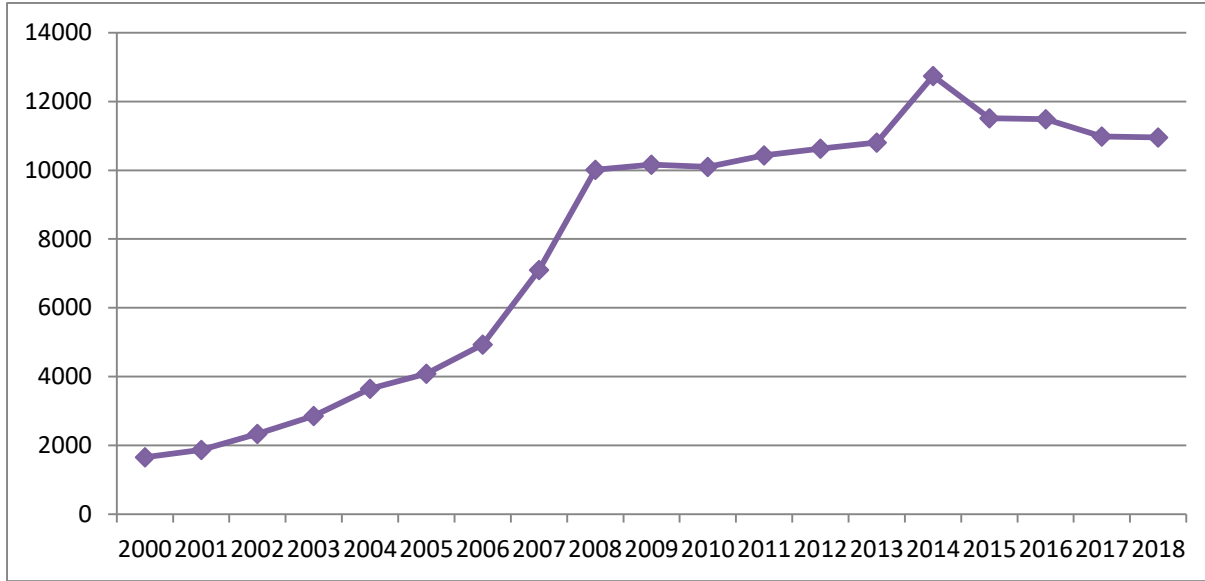
من خلال الشكل البياني السابق نلاحظ أن قيمة الواردات من المنتجات الصناعية كان جد منخفض خلال الفترة 2000-2010 بحيث بلغت أقصى قيمة واردات من المنتجات الصناعية خلال نفس الفترة حوالي 341 مليون دولار في سنة 2010، غير أنه ومع بداية سنة 2011 ارتفعت قيمة هذه الأخيرة إلى حوالي 15 951 مليون دولار وهي قيمة جد معتبرة مقارنة بقيمة الواردات من نفس المنتجات خلال السنوات السابقة لسنة 2011.

بلغت قيمة الواردات أقصى قيمة خلال الفترة 2000-2018 في سنة 2014 أين بلغت قيمة الواردات ما يقارب 18 906 مليون دولار وبالرغم من المشاكل التي عرفها الاقتصاد الجزائري بعد أزمة البترول الأخيرة فقد ظلت قيمة الواردات مرتفعة طيلة السنوات الموالية لسنة 2014 وهو ما يعكس الجهود المبذولة لتطوير الصناعة وخلق مشاريع استثمارية منتجة.

## 4- منتجات نصف مصنعة

تعتبر المنتجات نصف مصنعة من بين أهم عوامل الانتاج التي تحتاجها الأنشطة الاقتصادية الانتاجية. عرف هذا النوع من المنتجات طلبا كبيرا في السوق المحلي الجزائري خلال الفترة 2000-2018. يوضح الجدول التالي تطور قيمة الواردات من هذه المنتجات خلال نفس الفترة:

الشكل رقم (03-12): تطور حجم الواردات من المنتجات نصف مصنعة خلال الفترة 2000-2018



المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (03-02).

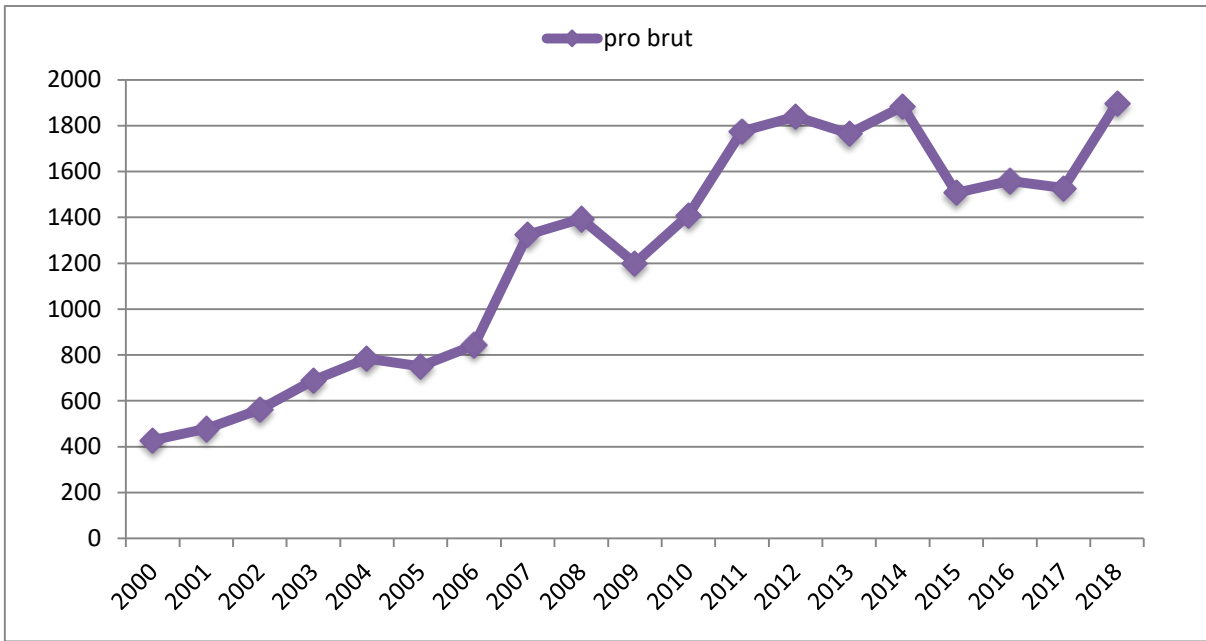
من خلال الشكل نلاحظ أن قيمة الواردات من المنتجات النصف مصنعة عرفت ارتفاعا ملحوظا ومستمرا طيلة الفترة 2000-2018 بحيث ارتفعت من 1 655 مليون دولار في سنة 2000 لتصل إلى حوالي 10 959 مليون دولار في سنة 2018 مع تسجيل أقصى قيمة في سنة 2014 بحيث تجاوزت قيمة الواردات 12 740 مليون دولار.

عن أهم المنتجات التي تدخل ضمن هذا الصنف من الواردات، نجد كلا من الحديد ومشتقاته. هي المادة التي بلغت فاتورة استيرادها ما يفوق 43 355 مليون دولار طيلة الفترة 2000-2017، إضافة إلى الوقود بمختلف أنواعه. فقد وصلت فاتورة استيراده إلى حوالي 11 776 مليون دولار خلال الفترة 2000-2017. أما عن الورق العادي وورق التعليب فقد كلف ما يقارب 6 211 مليون دينار خلال نفس الفترة.

### 5- المواد الخام

كغيرها من المواد التي تدخل في العملية الانتاجية ونتيجة لسياسة التصنيع التي انتهجتها الجزائر خلال الفترة 2000-2018 فقد تزايد الطلب على السلع الخام وهي السلع التي كلفت الخزينة ملايين الدولارات بالرغم من المحاولات العديدة لتوفير مختلف المواد الخام في السوق المحلي إلا أن تلك المبادرات باءت بالفشل نتيجة لارتفاع فاتورة الاستيراد طيلة الفترة 2000-2018 وهو ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (03-13): تطور حجم الواردات من المواد الخام خلال الفترة 2000-2018



المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (03-02).

من خلال الشكل السابق يتضح لنا أن قيمة الواردات من المواد الخام عرفت تذبذبا طيلة الفترة 2000-2018. فقد ارتفعت قيمة الواردات من المواد الخام من حوالي 428 مليون دولار في سنة 2000 إلى ما يقارب 1 898 مليون دولار في سنة 2018 مع تسجيل فترات انخفضت فيها قيمة الواردات وكان ذلك في سنة 2009، 2015 و2017. وعن المواد الأكثر استيرادا فقد تمثلت في الخشب ومشتقاته التي بلغت قيمتها حوالي 6 457 مليون دولار إلى غاية 2017 إضافة إلى التبغ ومشتقاته بحيث بلغت قيمة فاتورة الاستيراد حوالي 3 257 مليون دولار خلال نفس الفترة.

### 6- المواد الغذائية

تعتبر المواد الغذائية من بين المنتجات التي تسعى الحكومات للتخفيف من حجم استيرادها خاصة وأن هذا النوع من المنتجات أصبح يسيطر على نسبة جد هامة من التجارة العالمية وأصبح يمثل تهديدا حقيقيا للدول التي تعاني التبعية للاقتصاديات الكبرى خاصة بعد استعماله ضد الدول النامية في العديد من المواقف الدولية والأزمات الاقليمية وذلك عن طريق حظر بعض السلع على بعض الدول أو عن طريق استيرادها بشروط.

وتسعى الجزائر كغيرها من الدول لتحقيق الاكتفاء الذاتي في المنتجات الغذائية من خلال دعم المؤسسات الناشئة المنتجة وتثمين الاستثمار، وبالرغم من ذلك لا تزال الجزائر تعاني من ارتفاع فاتورة استيراد المواد الغذائية وهو ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (03-14): تطور حجم الواردات من المواد الغذائية خلال الفترة 2000-2018



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (02-03).

من خلال الشكل البياني يمكن القول أن قيمة الواردات من المواد الغذائية عرفت ارتفاعا محسوسا خلال الفترة 2008-2000 خاصة وأن قيمة الواردات ارتفعت من 2 415 مليون دولار في سنة 2000 إلى ما يقارب 7 813 مليون دولار في سنة 2008، غير أن قيمة الواردات خلال سنتي 2009 و2010 انخفضت وذلك بسبب انعكاسات الأزمة العالمية لسنة 2008 التي ساهمت في ارتفاع الأسعار العالمية وانخفاض قيمة الدولار أين اضطرت الحكومة لاتخاذ جملة من الاجراءات ساهمت في الحد من فاتورة استيراد المواد الغذائية وتشديد الرقابة على فواتير الاستيراد.

وقد بلغت فاتورة الاستيراد أقصى قيمة لها في سنة 2014 أين بلغت حوالي 11 005 مليون دولار، وعن أهم المواد التي تضمنها هذا الصنف نجد كل من القمح ومشتقاته بحيث بلغت قيمة الواردات من هذا النوع من المنتجات خلال الفترة 2017-2005 ما يقارب 25 123 مليون دولار، إضافة إلى الحليب المجفف الذي بلغت قيمة فاتورة استيراده خلال نفس الفترة ما يقارب 13 496 مليون دولار ليأتي بعدها كل من السكر والذرة وزيت الصوجا والقهوة.

### المبحث الثالث- التوزيع الجغرافي لتمرکز التجارة الخارجية الجزائرية

إن اختلاف الأسعار النسبية في مختلف الأسواق العالمية ساهم في تنوع الشركاء الاقتصاديين في المعاملات التجارية الدولية على مستوى عملية الاستيراد وعلى مستوى عملية التصدير، وعن واردات وصادرات الجزائر فيسيطر الاتحاد الأوروبي على نسبة جد معتبرة من حجم المعاملات التجارية الدولية.

#### المطلب الأول- التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية

تعبر السياسة الخارجية عن العلاقات التي من خلالها يتم تحديد أهم النقاط التي يتم توجيه الصادرات لها، وعن الصادرات الجزائرية فيتم توجيهها إلى نقاط مختلفة يسيطر الاتحاد الأوروبي على سوق الصادرات الجزائرية فهي تمثل الزبون الرئيسي، وعن تطور حجم الصادرات الجزائرية عبر نقاط التصدير في مختلف دول العالم فقد كانت موضحة كما يلي:

الجدول رقم (03-03): التوزيع الجغرافي لصادرات الجزائر خلال الفترة 2000-2018

السنوات	الاتحاد الأوروبي و دول OCDE	دول اوربية اخرى	أمريكا الاتينية	دول المغرب العربي	آسيا	دول عربية أخرى	بقية دول افريقيا
2000	19617	181	1672	254	210	55	42
2001	16893	87	1037	275	476	315	26
2002	16702	130	951	250	456	248	50
2003	22134	123	1220	260	507	355	13
2004	28450	91	1902	407	686	521	26
2005	40556	15	3124	418	1218	621	49
2006	49296	7	2398	515	1792	591	14
2007	52220	7	2596	760	4004	479	42
2008	69860	10	2875	1626	3765	797	365
2009	38512	7	1841	857	3320	564	93
2010	48287	10	2620	1281	4082	694	79
2011	61366	102	4270	1586	5168	810	146
2012	62452	36	3586	2075	4704	1069	59
2013	41769	2414	3293	2669	5600	780	118
2014	39213	2708	3108	2976	6134	617	119
2015	26177	1897	1722	1581	3057	562	70
2016	22155	1455	1960	1158	2346	386	59
2017	26851	40	2530	1273	3595	799	103
2018	30336	40	2660	1669	5351	712	132

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات، من خلال الموقع الإلكتروني [https://www.ons.dz/IMG/pdf/CH10-COMMERCE\\_EXTERIEUR.pdf](https://www.ons.dz/IMG/pdf/CH10-COMMERCE_EXTERIEUR.pdf) ، تم الاطلاع بتاريخ 2019/12/23.

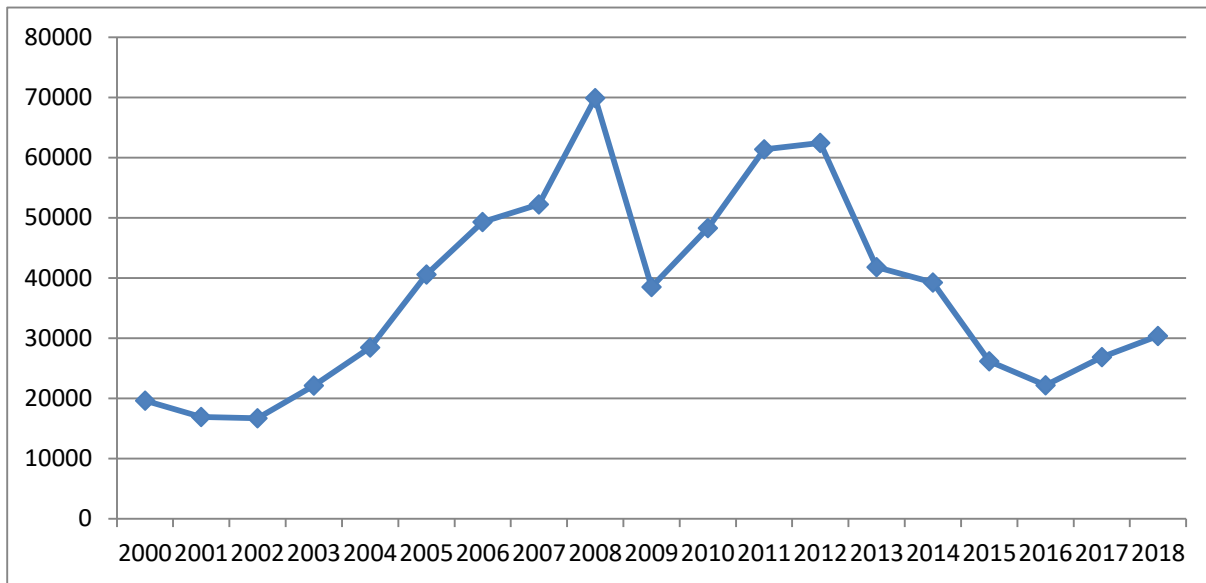
من خلال الجدول السابق نلاحظ أن دول الاتحاد الأوروبي تمثل أهم شريك اقتصادي نظرا لحجم الصادرات الجزائرية الموجهة لدول الاتحاد الأوروبي، وعن نسبة الصادرات الجزائرية الموجهة لدول

الاتحاد الأوروبي ودول منظمة التعاون والتنمية فقد تجاوزت نسبة 80% خلال الفترة 2000-2018 وهي نسبة جد معتبرة، ومن خلال ما يلي سنحاول أن نتطرق إلى أهم المناطق الجغرافية التي تستقطب الصادرات الجزائرية:

### أولاً- دول الاتحاد الأوروبي ودول منظمة التعاون والتنمية

حافظ الاتحاد الأوروبي وبعض دول منظمة التعاون والتنمية على دورها كشريك رئيسي للجزائر في مجال التجارة الدولية طيلة عقود مضت، وعن تطور حجم المبادلات مع هذه المنطقة خلال الفترة 2000-2018 فيمكن تمثيله من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (3-15): تطور حجم الصادرات نحو الاتحاد الأوروبي ودول OCDE من 2000-2018



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (3-03).

من خلال الشكل البياني نلاحظ أن حجم الصادرات الموجهة لدول الاتحاد الأوروبي ودول منظمة التعاون والتنمية عرف تذبذبا طيلة فترة الدراسة. فخلال السنوات الأولى الموالية لسنة 2000 عرف حجم الصادرات ارتفاعا محسوسا بلغ أقصاه في سنة 2008 عندما بلغ حوالي 69 860 مليون دولار. غير أن في السنة الموالية عرف انخفاضا بسبب تداعيات أزمة 2008 على الاقتصاد العالمي وعلى وجوه الخصوص دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية وكندا.

وعن الفترة 2013-2018 فقد عرفت هذه الفترة أيضا تذبذبا في حجم الصادرات وتسجيل أدنى قيمة صادرات في سنة 2016 عندما بلغت حوالي 22 154 مليون دولار، أما عن أهم الدول المستوردة للسلع الجزائرية فنجد في المرتبة الأولى إيطاليا التي تجاوز معدل استيرادها ما يقارب 15% من إجمالي الصادرات الجزائرية نحو الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 2004-2014.

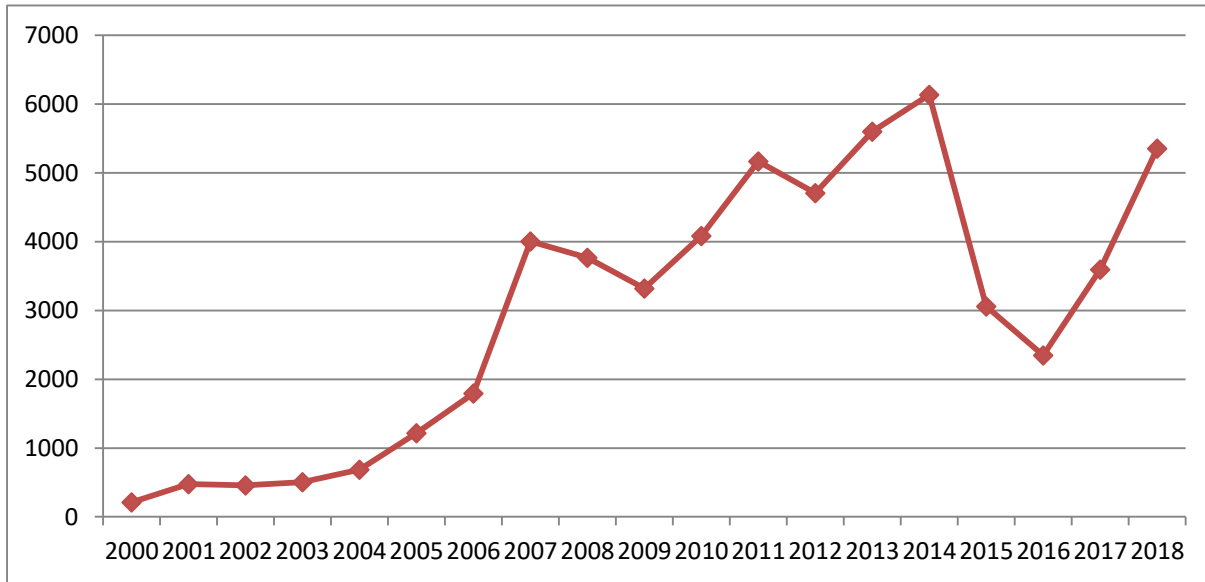
أما إسبانيا فقد احتلت المرتبة الثانية في استيرادها للمنتجات الجزائرية والتي قدرت بحوالي 11.6% من إجمالي الصادرات نحو الاتحاد الأوروبي لتأتي بعدها فرنسا بمتوسط قدر بحوالي 9.06%<sup>1</sup>، أما عن دول منظمة التعاون والتنمية فقد احتلت الولايات المتحدة الأمريكية المرتبة الأولى في استيرادها للمنتجات الجزائرية فقد بلغ متوسط الاستيراد ما يقارب 20.54% من إجمالي الصادرات نحو الاتحاد الأوروبي ودول منظمة التعاون والتنمية، وعن البيانات الحديثة المتعلقة بسنة 2018 فتشير إلى أن الدول الأوروبية التي تستقطب صادرات الجزائر تتمثل في إيطاليا التي تمتص أكثر من 13.26% تليها إسبانيا ثم فرنسا بنسب 10.83% و 10.02% على الترتيب.

أما دول منظمة التعاون والتنمية (خارج الاتحاد الأوروبي)، استقطبت أكثر من 16.88% من صادرات الجزائر الاجمالية خلال 2018 مع تسجيل ارتفاع ملحوظ مقارنة مع سنة 2017 إذ ارتفعت قيمة الصادرات من 6.46 مليار دولار أمريكي إلى 6.95 مليار دولار بين 2017 و 2018 وعن أهم المبادلات ضمن هذه المنطقة في جانب الصادرات فقد كانت من نصيب الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا<sup>2</sup>.

### ثانيا- آسيا

عرفت فترة الدراسة انفتاح الاقتصاد الجزائري على الاقتصاد الآسيوي الذي عرف تطورا كبيرا خلال العقدين الأخيرين، وعن حجم الصادرات نحو دول آسيا فقد عرفت تطورا بالرغم من قيمته الضئيلة إلا أنه يمثل بداية التحول نحو الشركاء الجدد بدل الشركاء التقليديين، وعن حجم الصادرات نحو دول آسيا فيمكن توضيحها من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (03-16): تطور حجم الصادرات نحو دول آسيا خلال الفترة 2000-2018



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (03-03).

<sup>1</sup> ONS, Evolution des échanges extérieurs de marchandises de 2004 à 2014, Collections Statistiques N° 194/2015 Série E : Statistiques Economiques, N° 84, 2015, p 91.

<sup>2</sup> حصيلة التجارة الخارجية، الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، تم الاطلاع عليه يوم 2019/12/24 من خلال الرابط: <http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique/bilan-du-commerce-exterieur>

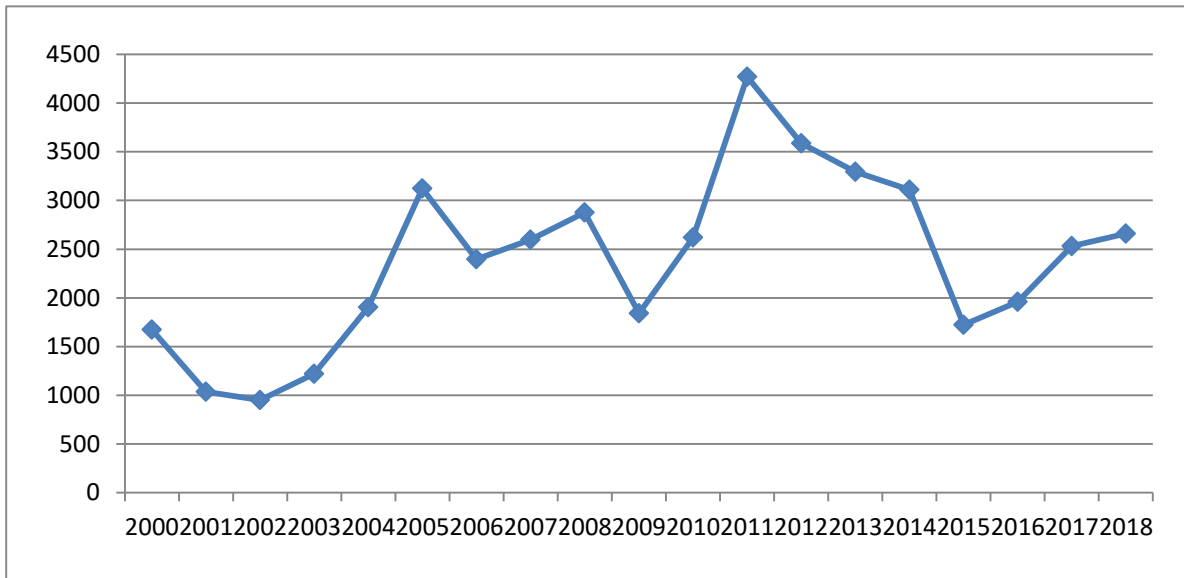


من خلال الشكل البياني نلاحظ أن حجم الصادرات نحو دول آسيا عرفت تطورا ملحوظا خلال الفترة 2000-2014 أين ارتفعت الصادرات من 210 مليون دولار في سنة 2000 إلى 6 134 مليون دولار في سنة 2014 باستثناء سنتي 2009 و2012 أين انخفضت الصادرات إلى حوالي 3 320 مليون دولار في سنة 2009 و 4 704 مليون دولار في سنة 2012، أما عن الفترة 2015-2018 فقد انخفض خلالها استيراد الدول الآسيوية إلى 2 346 مليون دولار في سنة 2016، وعن أهم الدول الآسيوية المستوردة للسلع الجزائرية نجد الصين التي تطورت وارداتها من المنتجات الجزائرية خلال العامين الأخيرين إضافة إلى كل من اليابان وسنغافورة.

### ثالثاً- دول أمريكا اللاتينية

تعتبر دول أمريكا اللاتينية من الدول التي لا تتعامل مع الجزائر بكثرة في عملية الاستيراد نظرا لبعد المسافة بين القارتين الأفريقية والأمريكية خاصة وأن صادرات الجزائر ذات خصوصية بترولية وكون الولايات المتحدة الأمريكية قريبة من دول أمريكا اللاتينية فهي تسيطر على سوق النفط في هذه الدول إضافة إلى الروابط التاريخية بين دول القارة الأمريكية، ومن خلال الشكل التالي سنتطرق إلى أهم التطورات التي شهدتها حجم الصادرات الجزائرية نحو دول أمريكا اللاتينية:

الشكل رقم (03-17): تطور حجم الصادرات نحو دول أمريكا اللاتينية خلال الفترة 2000-2018



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (03-03).

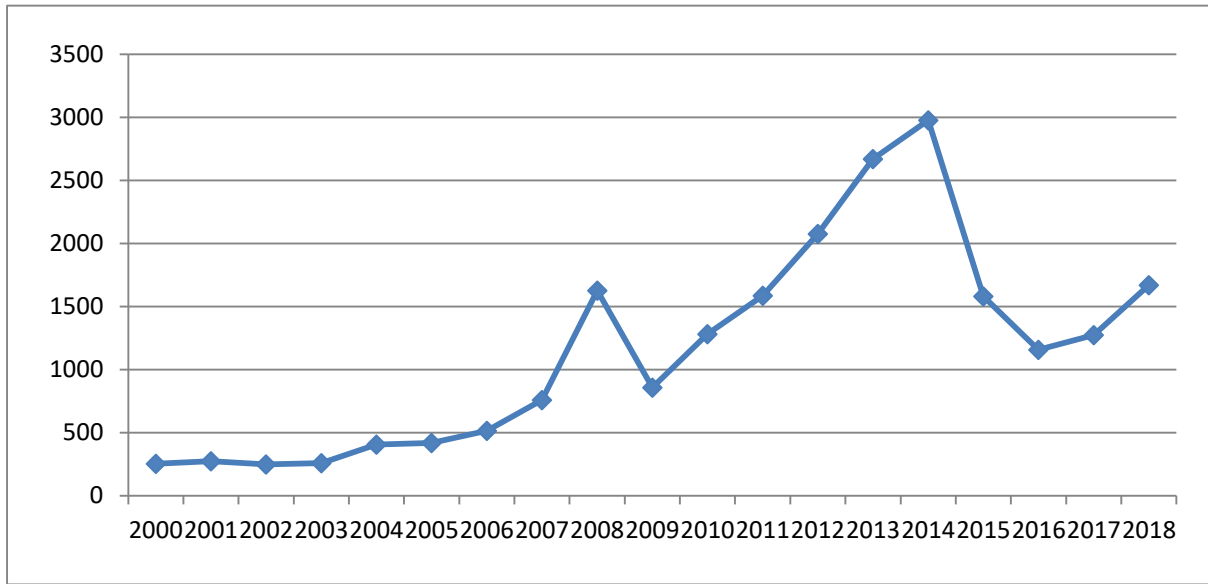
من خلال الشكل البياني نلاحظ أن حجم الصادرات نحو دول أمريكا اللاتينية عرف تذبذبا طيلة الفترة 2000-2018 مع تسجيل قيمة صادرات قصوى تجاوزت 4 270 مليون دولار في سنة 2011 مع تسجيل انخفاض حاد بعد فترة 2011 أين بلغت قيمة الصادرات ما يعادل 1 742 مليون دولار.

ويرجع ذلك أساسا إلى انعكاسات أزمة النفط على الطلب العالمي أين تم تخفيض الإنتاج من طرف العديد من الدول بما في ذلك الاتفاق المشروط للإنتاج لمجموعة الأوبك، ومن أهم المتعاملين في أمريكا اللاتينية نجد البرازيل.

## رابعاً- دول الاتحاد المغربي

ساهمت الصراعات الإقليمية في توتر العلاقات بين دول المغرب العربي الذي كان الهدف من انشائه يختلف تماما عما هو عليه الآن، إذ نجد أن أهم هدف قام عليه الاتحاد هو خلق سوق مشترك بين الدول الأعضاء وفتح المجال أمام المتعاملين الاقتصاديين للاستفادة من المزايا التي تقدمها الدول. ومن خلال تطور حجم المعاملات بين دول الاتحاد الممثلة في الشكل التالي، يمكن القول أن هدف الاتحاد لايزال بعيد المنال:

## الشكل رقم (03-18): تطور حجم الصادرات نحو دول الاتحاد المغربي خلال الفترة 2000-2018



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (03-03).

من خلال الشكل البياني نلاحظ أن حجم الصادرات نحو دول الاتحاد المغربي عرفت تطورا خلال الفترة 2000-2014 باستثناء سنة 2009 التي انخفضت خلالها قيمة الصادرات لتصل إلى حوالي 857 مليون دولار بعدما كانت في حدود 1 626 مليون دولار في سنة 2008، أما عن سنة 2014 فقد بلغت قيمة الصادرات أعلى مستوى لها والذي كان في حدود 2 976 مليون دولار.

وبالرغم من الحجم المعتبر في سنة 2014 إلا أن قيمة الصادرات نحو دول الاتحاد لا تزال ضئيلة مقارنة بالدول الأخرى بالرغم من التقارب الجغرافي والثقافي بين الدول الأعضاء، وعن أهم الدول المغربية المستوردة للمنتجات الجزائرية نجد كلا من تونس والمغرب اللتين استحوذتا على 2.31% و1.59% من إجمالي الصادرات على الترتيب.

أما عن دول إفريقيا والدول العربية غير الأعضاء في الاتحاد المغربي فنجد أن حجم المعاملات فيما يتعلق بالصادرات يكاد يكون معدوما خاصة وأن دول هذه المناطق تعتمد على إنتاج نفس النوع من المنتجات التي تصدرها الجزائر والمتمثل في المواد الطاقوية.

### المطلب الثاني- التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية

تختلف المناطق الجغرافية التي تعتمد عليها الجزائر في تموين السوق المحلي بالمنتجات الأجنبية، ولا تزال الجزائر تعتمد على شركائها التقليديين في عملية الاستيراد إذ تسيطر دول الاتحاد الأوروبي ودول منظمة التعاون والتنمية على أكثر من 50% من الواردات الاجمالية وحسب الاحصاءات المتعلقة بسنة 2018 فقد بلغت نسبة الواردات من هذه الدول ما يفوق 58%، وعن تطور حجم الواردات الجزائرية عبر نقاط الاستيراد في مختلف دول العالم فقد كانت موضحة كما يلي:

الجدول رقم (03-04): التوزيع الجغرافي لواردات الجزائر خلال الفترة 2000-2018

السنوات	الاتحاد الأوروبي ودول OCDE	دول اوربية اخرى	أمريكا اللاتينية	دول المغرب العربي	أسيا	دول عربية أخرى	بقية دول أفريقيا
2000	7450	603	142	52	599	144	119
2001	8028	636	269	72	579	179	85
2002	9217	757	385	127	943	366	87
2003	10196	855	567	120	1206	418	125
2004	13168	1097	1166	169	1952	525	175
2005	14761	1058	1249	217	2506	387	148
2006	15467	777	1281	235	3055	493	148
2007	19790	715	1672	284	4318	621	231
2008	28230	659	2179	395	6916	705	395
2009	27207	728	1866	478	7574	1089	350
2010	27223	388	2380	544	8280	1262	396
2011	27056	2602	4210	710	9980	1750	568
2012	28614	4030	3778	806	10529	1562	756
2013	31405	3843	3569	1043	11639	2416	604
2014	32898	4083	4200	758	13533	1925	467
2015	28767	3770	3202	671	12447	1911	362
2016	25092	3177	3084	701	12102	1916	234
2017	26251	1910	3209	592	12369	1542	186
2018	26936	1542	3546	546	11557	1904	166

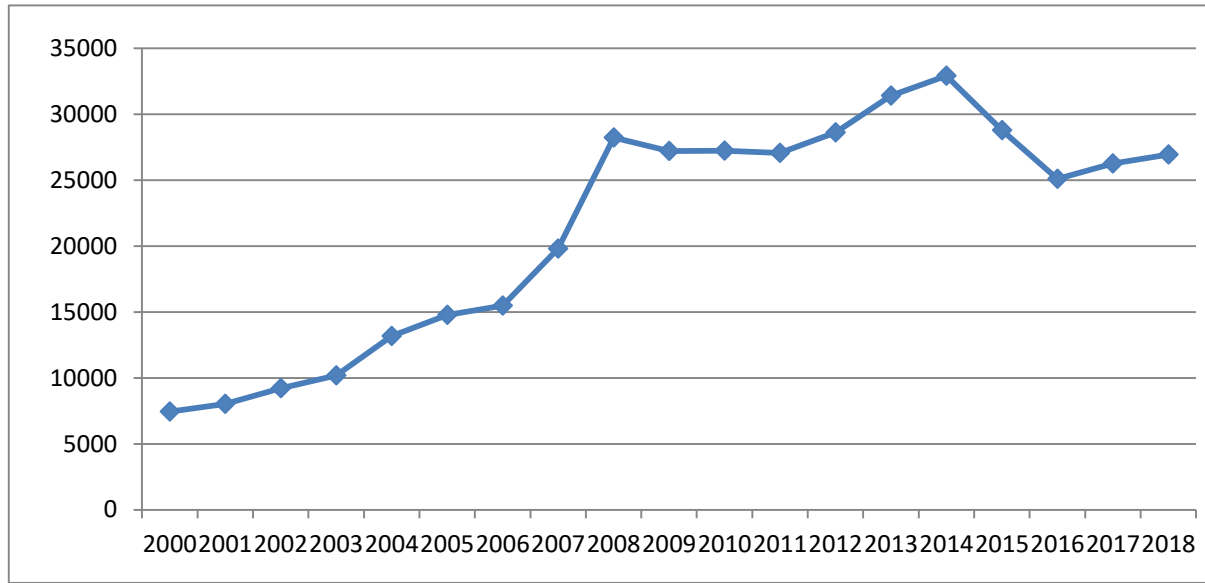
المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات، من خلال الموقع الإلكتروني [https://www.ons.dz/IMG/pdf/CH10-COMMERCE\\_EXTERIEUR.pdf](https://www.ons.dz/IMG/pdf/CH10-COMMERCE_EXTERIEUR.pdf)، تم الاطلاع بتاريخ 2019/12/26.

إنّ العلاقات التاريخية التي تربط الجزائر بالاتحاد الأوروبي ساهمت في سيطرة هذا الأخير على سوق الواردات الجزائرية بنسبة فاقت 62.70% طيلة الفترة 2000-2018؛ وهي نسبة جد معتبرة. من خلال ما يلي سنحاول أن نتطرق إلى أهم المناطق الجغرافية التي تمثل المورد الرئيسي للمنتجات الأجنبية.

أولاً- دول الاتحاد الأوروبي ودول منظمة التعاون والتنمية

يعتبر الاتحاد الأوروبي الشريك التقليدي الذي حافظ على مكانته في تمويل السوق المحلي الجزائري منذ الاستقلال، والملاحظ أن سيطرة الاتحاد الأوروبي على السوق المحلي له روابط تاريخية خاصة وأن فرنسا تعتبر من بين أكبر الموردين فعلى سبيل المثال وفي 2018 بلغت قيمة الواردات من فرنسا ما يعادل 10.35% من مجموع الواردات الكلية<sup>1</sup>. وعن تطور حجم المبادلات مع هذه المنطقة خلال الفترة 2000-2018 فيمكن تمثيله من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (3-19): تطور حجم الواردات نحو الاتحاد الأوروبي ودول OCDE خلال الفترة 2000-2018



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (03-04).

يبين الشكل البياني أن حجم الواردات القادمة من دول الاتحاد الأوروبي ودول منظمة التعاون والتنمية عرف ارتفاعا ملحوظا طيلة فترة الدراسة باستثناء سنة 2016 التي انخفض عندها حجم الواردات من هذه المنطقة ليصل إلى حوالي 25 092 مليون دولار بعدما كان في حدود 32 898 مليون دولار في سنة 2014. وعن ارتفاع الواردات خلال الفترة 2000-2014، يرجع أساس إلى زيادة الطلب المحلي على مختلف المنتجات خاصة الصناعية منها نتيجة لسياسة البرامج التنموية التي انتهجتها الحكومة آنذاك.

أما عن انخفاض الطلب بعد سنة 2014 فقد كان نتيجة لانعكاس أزمة البترول على الميزانية العامة للدولة أين انخفضت العائدات البترولية إلى مستويات جد متدنية لتتخذ الحكومة جملة من الإصلاحات كانت تنصب في الأساس حول إيجاد البدائل اللازمة لتخفيف فاتورة الاستيراد وتنويع الصادرات خارج المحروقات وخلق تنافسية داخل المؤسسات الوطنية وترقية الاستثمارات، وعن أهم الموردين الأوروبيين في سنة 2018 فنجد أن فرنسا تحتل المرتبة الأولى بنسبة قاربت 10.35% تلتها في ذلك كل من إيطاليا وإسبانيا بنسبة 7.91% و7.65% من اجمالي واردات الجزائر مع الإشارة إلى أن فرنسا تراجع في

<sup>1</sup> حصيلة التجارة الخارجية، الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، تم الاطلاع عليه يوم 2019/12/25 من خلال الرابط: <http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique/bilan-du-commerce-exterieur>

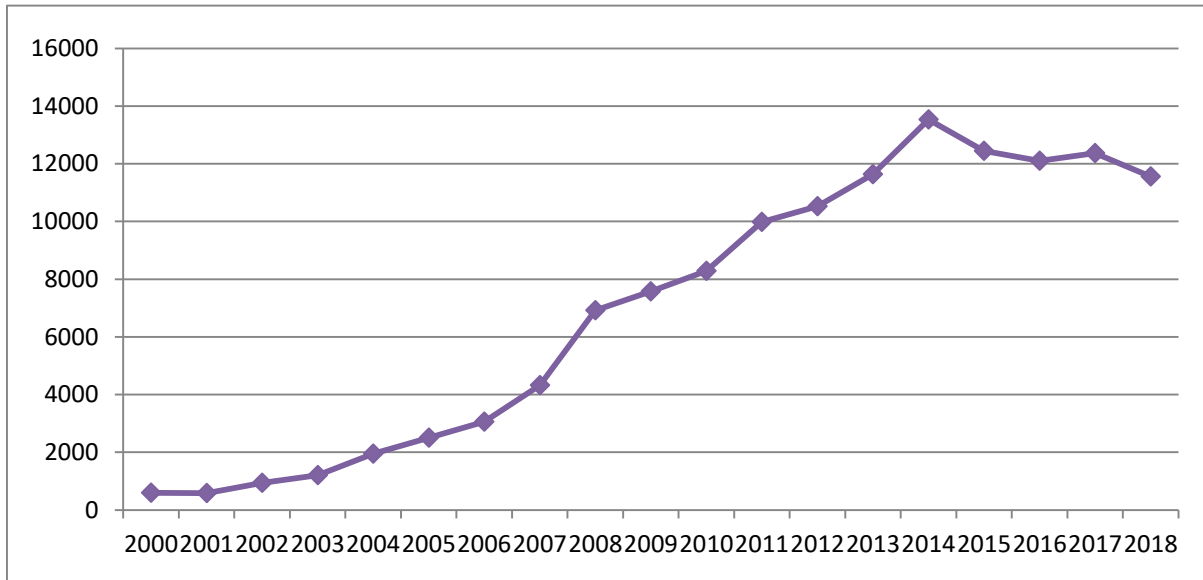
السوق المحلي الجزائري خاصة وأن نسب مساهمتها في عملية الاستيراد انخفضت من 22.5 إلى حوالي 10.8 من إجمالي الواردات الجزائرية خلال الفترة 2004-2014.<sup>1</sup>

أما عن منظمة دول التعاون والتنمية فقد تمكنت من تمويل الجزائر بما يعادل 12.64% من واردات الجزائر الاجمالية خلال سنة 2018 مع تسجيل انخفاض طفيف في قيمة الواردات من هذه المنطقة بنسبة 1.95%، ومن بين أبرز المتعاملين الاقتصاديين ضمن هذه المنظمة نجد كلا من الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا بنسب قدرت ب 3.52% و 5% على الترتيب.

### ثانياً: آسيا

أصبحت العديد من الدول الآسيوية محط أنظار الدول الصناعية الكبرى في العالم خاصة وأن معدلات نمو هذه الدول فاقت بكثير معدلات نمو اقتصاديات الدول الكبرى على غرار الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وفرنسا، ونتيجة للتطور الكبير في مجال التكنولوجيا وانخفاض تكاليف الإنتاج في هذه الدول الآسيوية نظراً لانخفاض سعر صرف عملتها المحلية مقارنة بالعملات الصعبة الأكثر تداولاً أصبح التعامل مع هذه الدول حتمية لا بد منها، وقد عرفت العلاقات الجزائرية الآسيوية تطوراً خاصة بعد الإمضاء على الاتفاقيات التجارية مع الدول الكبرى في آسيا على غرار الصين (اتفاقية التجارة بين البلدين في 19/10/1999) وإيران (اتفاقية التجارة بين البلدين في 19/08/2003)، وعن حجم الواردات من دول آسيا فيمكن توضيحها من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (03-20): تطور حجم الواردات من دول آسيا خلال الفترة 2000-2018



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (03-04).

يتضح لنا من خلال الشكل البياني أن حجم الواردات من دول آسيا خلال الفترة عرف تزايداً ملحوظاً بحيث ارتفع هذا الحجم من حوالي 599 مليون دولار في سنة 2000 إلى ما يقارب 13 532 مليون دولار في سنة 2014. إضافة إلى ذلك وبين سنتي 2008 و 2009 شهدت الواردات ارتفاعاً متسارعاً بسبب

<sup>1</sup> ONS, Evolution des échanges extérieurs de marchandises de 2004 à 2014, Collections Statistiques N° 194/2015 Série E : Statistiques Economiques, N° 84, 2015, p 17.

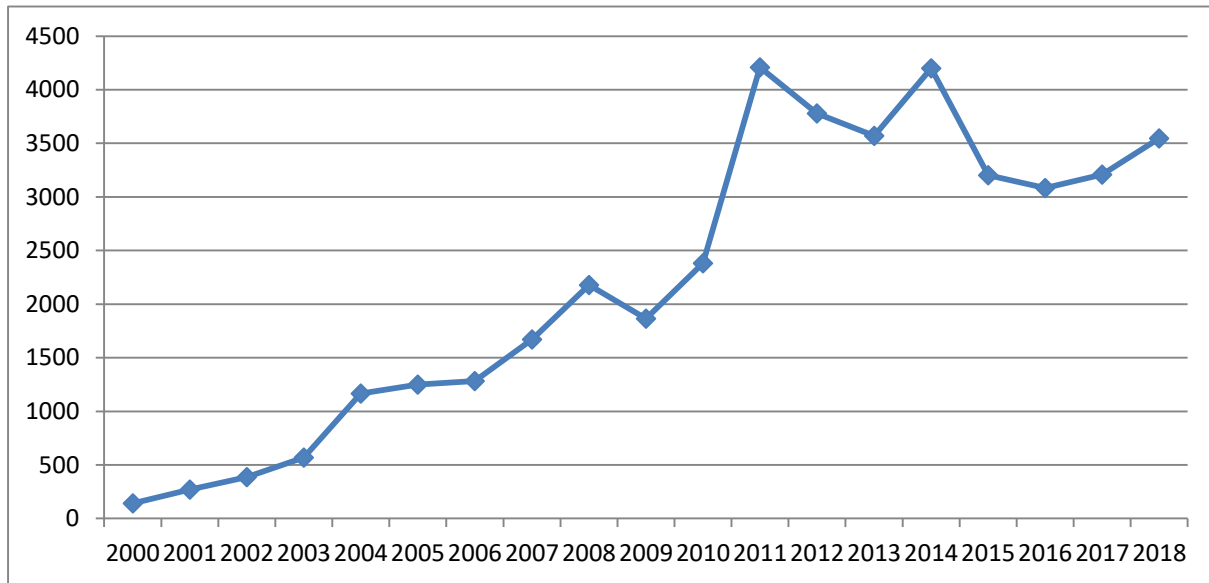
انعكاسات الأزمة المالية على الاقتصاد الوطني في محاولة لتخفيف انعكاسات تدهور قيمة الدولار والبحث عن أسواق أكثر استقرارا.

وعن أهم دول المنطقة نجد كلا من الصين التي ارتفعت نسبة صادراتها نحو الجزائر من 5% في سنة 2004 إلى حوالي 14% من الواردات الاجمالية في سنة 2014 وعن سنة 2018 فقد احتلت الصين الصدارة في حجم الصادرات نحو الجزائر إذ بلغت نسبة التغطية حوالي 16.99% من اجمالي الواردات أي ما قيمته 7 850 مليون دولار، وعن اليابان فقد انخفضت قيمة الواردات لتصبح في حدود 1.5% في سنة 2014 بعدما كانت في حدود 3.6% في سنة 2004 وعن سنة 2018 فقد احتلت كل من الهند وجمهورية كوريا المرتبتين التاسعة والعاشر على التوالي في حجم الواردات التي بلغت 2.81% و2.61% على الترتيب، وعن أهم المواد المستوردة من دول آسيا نجد المعدات الصناعية متنوعة بالسلع الاستهلاكية.

### ثالثاً- لدول أمريكا اللاتينية

عرفت العلاقات الجزائرية-الجنوب أمريكية تطورات انعكست على الجانب التجاري. تعتبر بعض دول أمريكا اللاتينية أهم الموردين لمجموعة من السلع خاصة الغذائية. بلغت حجم صادرات أمريكا الجنوبية خلال الفترة 2000-2018 حوالي 6.45 من إجمالي الواردات. من خلال الشكل التالي نتطرق إلى أهم التطورات التي شهدتها حجم الواردات الجزائرية من دول أمريكا اللاتينية خلال الفترة 2000-2018:

الشكل رقم (03-21): تطور حجم الواردات من دول أمريكا اللاتينية خلال الفترة 2000-2018



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (03-04).

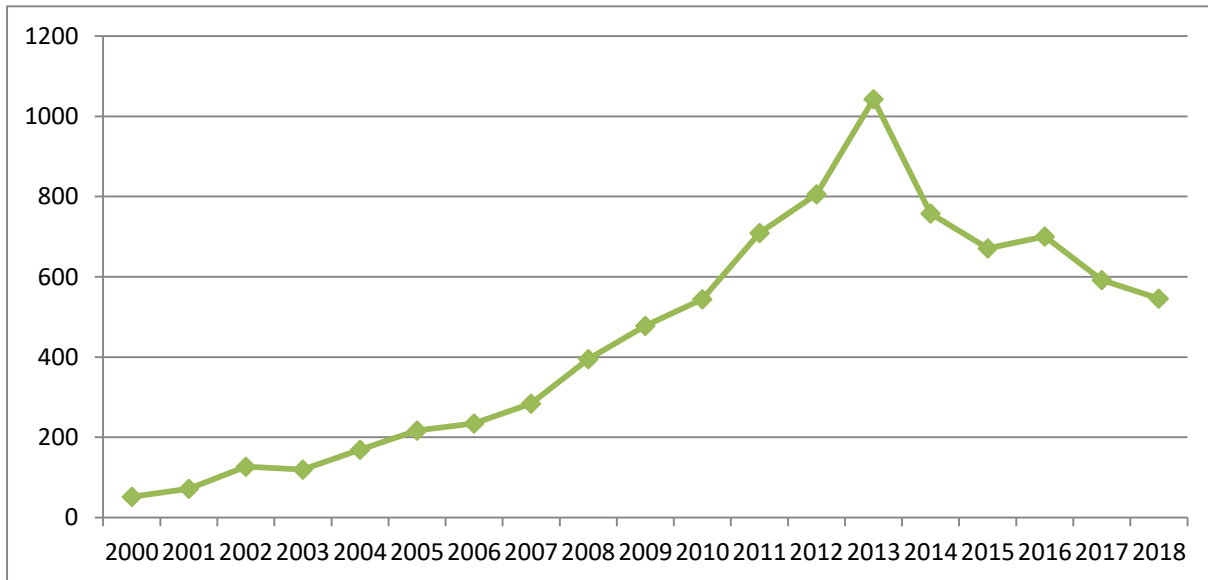
يتضح من هذا الشكل أن حجم واردات الجزائر من دول أمريكا اللاتينية عرف تذبذبا بين الارتفاع من جهة والانخفاض من جهة أخرى مع تسجيل متوسط مرتفع بحيث بلغت قيمة الواردات حوالي 4 200 مليون دولار خلال سنة 2014 بعدما كانت في حدود 142 مليون دولار في سنة 2000 مع تسجيل انخفاض في حجم الواردات خلال سنتي 2009 و2013، أما عن سنوات 2015-2018 فقد ارتفعت الواردات خلالها بمعدل جد بطيء. وعن أهم المتعاملين في قارة أمريكا الجنوبية نجد الأرجنتين التي بلغ متوسط صادراتها نحو الجزائر ما يقارب 3.4% من إجمالي الواردات والبرازيل التي بلغ متوسط صادراتها نحو الجزائر

2.6%، عن سنة 2018 فقد احتلت الأرجنتين المرتبة السابقة في استحوادها على إجمالي الواردات بنسبة 4.10% لتأتي بعدها البرازيل في المرتبة الحادية عشر بنسبة 2.60% من إجمالي الواردات، وعن المواد المستوردة فتمثل كل من المواد الاستهلاكية والمشروبات والتبغ أكثر من ثلثي الواردات من هذه الدول.

#### رابعاً- دول الاتحاد المغربي

ساهمت المبادرات المتعلقة بإعادة الاعتبار للاتحاد المغربي وتقييم مساره الفعلي الذي قام عليه الاتحاد في دفع العلاقات الثنائية بين الدول الأعضاء من جديد خاصة بعد الاتفاقيات التجارية بين الحديثة بين الجزائر وموريتانيا من خلال فتح الحدود وخلق سوق حرة على الحدود الجزائرية الموريتانية، وتعتبر هذه المحاولة الخطوة الأولى لتعزيز التعاون بين دول الاتحاد، ومن خلال ما يلي سنحاول أن نتطرق إلى حجم الواردات الجزائرية من دول الاتحاد خلال الفترة 2000-2018:

#### الشكل رقم (03-22): تطور حجم الواردات من دول الاتحاد المغربي خلال الفترة 2000-2018



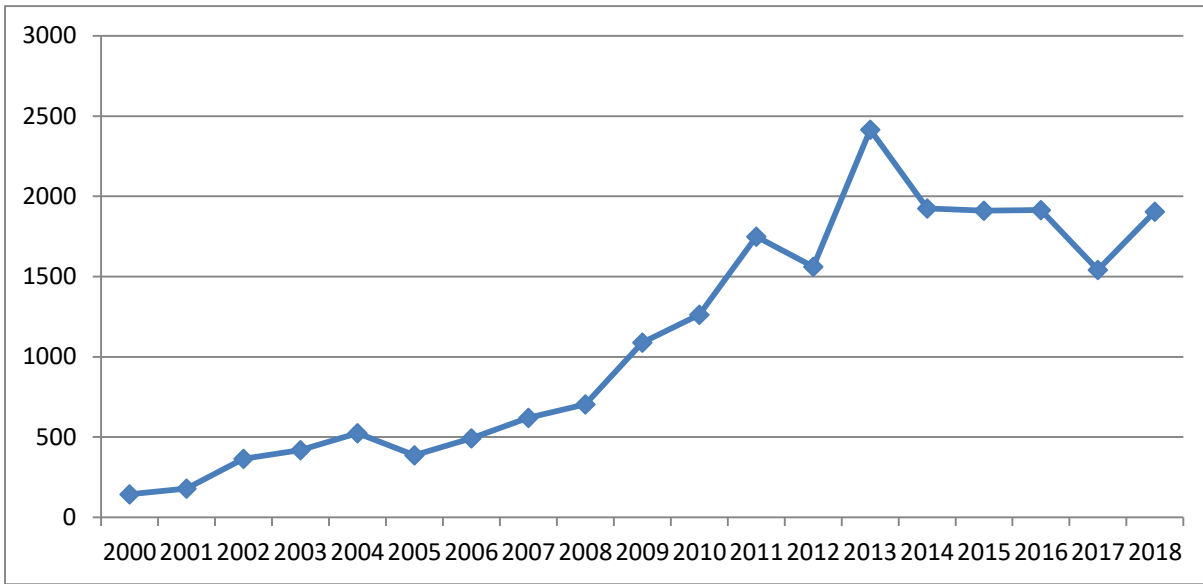
المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (03-04).

من خلال الشكل نلاحظ أن حجم الواردات من الدول الاتحاد المغربي عرفت تطورا على طول الفترة 2000-2013 ليرتفع حجم الواردات من 52 مليون دولار في سنة 2000 إلى حوالي 1 043 مليون دولار في سنة 2013 وبالرغم من الارتفاع في هذا الحجم إلا أنه يعتبر ضئيلا بحجم الموارد المتوفرة في الدول الأعضاء في الاتحاد. وعن الفترة 2013-2018 فقد انخفضت الواردات من دول الاتحاد إلى مستويات متدنية بلغت 546 مليون دولار في سنة 2018. وعن أهم المنتجات المستوردة فقد كان النصيب الأكبر للمواد النصف مصنعة متبوعا بالمنتجات الصناعية.

#### خامساً- الدول العربية غير الأعضاء في الاتحاد المغربي

شهدت التجارة الإقليمية العربية في إطار الشراكة العربية-عربية انتعاشا خلال الفترة 2000-2018. وهو ما انعكس على حجم الواردات الجزائرية من الدول العربية. وبلغت نسبة الواردات من الدول العربية ما يقارب 3% من إجمالي الواردات. وعن تطور حجم الواردات من الدول العربية فيمكن توضيحه من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (3-23): تطور حجم الواردات من الدول العربية غير الأعضاء في الاتحاد المغربي من 2000-2018



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (03-04).

يبين الشكل البياني السابق تطور حجم الواردات من الدول العربية والتي ارتفعت من 144 مليون دولار في سنة 2000 إلى حوالي 2 415 مليون دولار في سنة 2013، غير أنه ومع بداية سنة 2014 أخذت الواردات في الانخفاض لتصل إلى حوالي 1 542 مليون دولار في سنة 2017. وعن أهم الدول العربية المصدرة للجزائر نجد المملكة العربية السعودية التي احتلت المركز الثالث عشر عالميا بنسبة تقدر ب 1.51% في سنة 2018. وعن أهم المنتجات المستوردة نجد المواد نصف المصنعة تليها المواد الاستهلاكية. وعن دول افريقيا فالملاحظ من جدول الواردات أن نسبة التصدير من هذه الدول نحو الجزائر تكاد تكون معدومة (0.86% خلال الفترة 2000-2018) والسبب راجع لكون طبيعة اقتصاديات الدول النامية التي تعتمد على الصادرات البترولية.



## خلاصة

من خلال ما سبق نرى أن الاقتصاد الجزائري بقي خاضعا لتبعية المحروقات ما جعل التجارة الخارجية تخضع لمعادلة تصدير البترول والغاز مقابل جلب مختلف المستلزمات، كما بين أن التعامل بعملة الدولار في عملية التصدير يشكل عبئا إضافيا على الخزينة العمومية وهذا لتحويل هذه العملة فيما بعد إلى الأورو بغية تلبية الاحتياجات الوطنية من دول الاتحاد الأوروبي، ضف إلى ذلك أن التوزيع الجغرافي للواردات يبين مدى ارتباط الجزائر بالاتحاد الأوروبي وحتى في الصادرات المشكلة أساسا من المحروقات لكن تسعر بالدولار الأمريكي ما يجعل الجزائر تخسر هامش سعر الصرف بين الأورو والدولار إضافة إلى تحويل الجزائر إلى سوق استهلاكية بامتياز.

# الفصل الرابع

## دراسة قياسية لتأثيرات سعر الصرف

إنّ الحديث عن نظام سعر الصرف يقودنا إلى انعكاسات السياسة المتعلقة بهذا الأخير على مختلف المؤشرات الكلية لأي اقتصاد، وقد ساهمت التقلبات الاقتصادية التي شهدتها عالمنا المعاصر خلال العقود الأخيرة في تزايد الاهتمام بسعر الصرف خاصة مع نمو المعاملات التجارية الدولية وانتهاج سياسة السوق المفتوحة من طرف عديد الدول النامية.

وفي ظل التقلبات الاقتصادية التي شهدتها الجزائر على مختلف المستويات خلال الثلاث عقود الماضية أصبح الحديث عن تقييم مختلف السياسات التي انتهجتها الحكومة ضرورة حتمية لا بد منها، وكون سعر الصرف ووفقا لمختلف الأدبيات الاقتصادية يهدف إلى تحقيق التوازن والكفاءة الاقتصادية لمجموعة من المتغيرات الاقتصادية لمواجهة التحديات التي تفرضها الأزمات العالمية والاقليمي فإن التطرق إلى هذا الأخير وفق تصور قياسي يسمح في غالب الأحيان من تحديد تداعيات هذه الأزمات ومحاولة إيجاد حلول لها، وللوقوف على المشكلة قمنا بتقسيم الفصل من خلال المباحث التالية:

**المبحث الأول:** تطور سعر الصرف في الجزائر والدراسات السابقة؛

**المبحث الثاني:** الدراسة التطبيقية لتأثير سعر الصرف على بعض المؤشرات الكلية؛

**المبحث الثالث:** نماذج تحليل المسار لتأثيرات سعر الصرف.

### **المبحث الأول- تسيير سعر الصرف في الجزائر والدراسات السابقة**

يعتبر سعر الصرف من المؤشرات الاقتصادية الهامة التي تم تناولها من طرف الباحثين وهذا حسب الأهداف المرسومة والتقنيات المتبعة غير أن تأثير وتأثر سعر الصرف يرتبط أساسا بطريقة تسييره، لهذا ارتأينا التطرق في هذا المبحث إلى تسيير سعر الصرف في الجزائر ثم إلى مختلف الدراسات ذات الصلة.

### **المطلب الأول- تسيير سعر الصرف في الجزائر**

عرف نظام سعر الصرف تطورات عديدة منذ الاستقلال وهي التطورات التي كانت مصاحبة لجملة من الإصلاحات فرضتها الوضعية الاقتصادية للبلاد.

### **أولا- مرحلة ثبات الدينار إلى الفرنك الفرنسي**

بعد الاستقلال مباشرة، كانت الجزائر تابعة لنظام صرف الفرنك الفرنسي وهو النظام الذي تميز بحرية التجارة الخارجية وحركة رؤوس الأموال داخل منطقة الفرنك. غير أن ما صاحب ذلك النظام من اختلالات خاصة ما تعلق باختلالات ميزان المدفوعات عجل في خروج الجزائر من منطقة الفرنك باعتماد سياستها النقدية الخاصة وذلك بدءا من 10 أبريل 1964 أين حدد مقدار التعادل الثابت بين الدينار الجزائري والفرنك الفرنسي (1 دج يساوي 1 فرنك فرنسي بقيمة ذهبية تعادل 180 ملغ). أما عن قيم العملات الأخرى، فتقاس بتعادلهما مع الفرنك الفرنسي وذلك وفقا لاتفاقية بروتون وودز.

وظل هذا النظام على حاله إلى غاية 1969 أين تعرضت العملة الفرنسية إلى الانخفاض بسبب ضعفها أمام سلة العملات الأجنبية الأخرى وهو ما أدى بالدينار الجزائري إلى الانخفاض؛ وكنتيجة لهذا الانخفاض التدريجي للعملة الوطنية، تم مراجعة تكاليف المشاريع التي شرعت فيها الجزائر في إطار المخططات (المخطط الرباعي الأول، 1970-1973). ومع بداية سنة 1973 قررت الجزائر ربط سعر الصرف بسلة من العملات الأجنبية مكونة من 14 عملة وذلك للتخفيف من حدة الأزمات النقدية<sup>1</sup>.

### ثانيا- مرحلة الربط بسلة العملات

عرفت هذه المرحلة اعتماد نظام جديد للتسيير اقترنت بالتخلي عن أسعار الصرف الثابتة المنبثقة عن اتفاقية بروتن-وودز، ليتم اتخاذ قرار تغيير نظام تسعير الدينار الجزائري عشية انطلاق المخطط الرباعي الثاني (1974-1977)، وهدف نظام التسعير الجديد لتحقيق هدف مزدوج<sup>2</sup>:

✓ توفير دعم مقنع للمؤسسات الجزائرية بواسطة قيمة الدينار تفوق القيمة الحقيقية، وهذا بغرض تخفيف عبء تكلفة التجهيزات والمواد الأولية المستوردة من طرف المؤسسات وخصوصا أنها مؤسسات ناشئة.

✓ السماح للمؤسسات الوطنية بالقيام بتبنياتها على المدى الطويل دون أن تتعرض لتغيرات تنازلية لسعر الصرف وهذا عن طريق استقرار القيمة الخارجية للدينار.

ساهمت سياسة سعر الصرف التي تبنتها الجزائر بعد سنة 1973 بدءا من التخلي عن نظام الحصص الثابتة وظهور معدل مرن لسعر الصرف في استقرار الدينار الجزائري وهو الاستقرار الذي كان متحكما فيه نتيجة للتسيير الإداري لسعر الصرف غير المرتبط بالحقائق الاقتصادية (تدهور القوة الشرائية للدينار الجزائري وارتفاع معدلات التضخم). كما أن الرقابة الصارمة والمستمرة على التجارة الخارجية التي فرضت على هذا النوع من الأنشطة ساهم في تخفيض المعاملات التجارية الدولية خاصة ما تعلق بتصدير المنتجات.

ومع انخفاض أسعار النفط في السوق العالمي في سنة 1986، تعرض الاقتصاد الجزائري لأزمة خانقة؛ دفعت بالحكومة آنذاك إلى تبني مجموعة من الإصلاحات أهمها انتهاج نظام اقتصاد السوق ليأخذ بذلك الدينار الجزائري الدور المحوري في عملية الإصلاح بغية استعادة قيمته الحقيقية، ليتم تعديل معدل الصرف الرسمي بغية إيصاله إلى مستوى توازن الطلب الوطني على السلع والخدمات الأجنبية مع المقدار المتاح لدى خزينة الدولة من العملة الصعبة. وتم ذلك وفقا لسياسة الانزلاق التدريجي والمراقب للدينار في أواخر 1987 إلى غاية سبتمبر 1992 لينتقل بذلك سعر صرف الدينار الجزائري من 4.9 دج/\$ في نهاية 1987 إلى ما يقارب 17.7 دج/\$ في نهاية شهر مارس 1991.

رافق هذا الإجراء عدة محاولات من أجل إعادة النظر في تحرير التجارة الخارجية وحركة رؤوس الأموال. ونتيجة لاتفاقية صندوق النقد الدولي، تم اتخاذ قرار تخفيض العملة الوطنية في حدود 22% في أواخر سبتمبر 1991 ليلبغ سعر صرف الدينار ما يقارب 22.5 دج/\$ إلى غاية أبريل 1994 أين

<sup>1</sup> شعيب بونوة، خياط رحيمة، سياسة سعر الصرف بالجزائر-نموذج قياسي للدينار الجزائري، مجلة الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، العدد 5، 2011، ص-ص. 121-129.

<sup>2</sup> شعيب بونوة، خياط رحيمة، مرجع سابق، ص. 123.

تم تخفيض قيمة العملة الوطنية مرة أخرى بما يقارب 40.17%<sup>1</sup>. كما أن الفترة 1991-1993 شهدت ارتفاع سعر الصرف الفعلي الحقيقي بسبب انتهاج الحكومة لسياسة مالية نقدية توسعية ساهمت في جعل معدل التضخم في الجزائر أعلى من معدل التضخم السائد لدى الشركاء التجاريين.

### ثالثا- مرحلة مجالس العملة

مع بداية شهر أكتوبر من سنة 1994، تم اتخاذ قرار التخلي عن نظام سعر الصرف السائد آنذاك (نظام ربط العملة المحلية بسلّة من العملات الأجنبية) وتعويض ذلك بجلسات التثبيت التي يشرف عليها البنك المركزي؛ وتضم ممثلي البنوك التجارية (نظام التعويم المدار بين البنك المركزي والبنوك التجارية) التي يتم من خلالها عرض المبالغ المتاحة من العملات الأجنبية معبرا عنه بدلالة العملة المحورية (الدولار الأمريكي) وذلك على أساس سعر صرف أدنى لتقوم بعد ذلك مختلف البنوك التجارية بتحديد المبالغ التي تريدها من العملة الصعبة. ويتم تعديل سعر صرف الدينار تدريجياً من خلال عرض بنك الجزائر للعملات الصعبة وطلب البنوك التجارية عليها عن طريق المناقصة. ويتم تحديد سعر صرف الدينار عند أقل عرض.

ومن خلال هذا النظام، ارتفع سعر الصرف الحقيقي للدينار بأكثر من 20% خلال الفترة 1995-1998 وتبعه انخفاض بحوالي 13% بين سنتي 1998-2001. وساهم نظام التعويم المدار الذي أقره البنك المركزي بمعية البنوك التجارية والمؤسسات المالية من خلال الجلسات اليومية في رسم خطط استراتيجية لتحديد سعر الصرف وتقليص الفارق بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف الموازي<sup>2</sup> الذي كان في حدود 6 دج/\$ (سعر الصرف الرسمي 1.5 دج/\$) في سنة 1989 لينتقل إلى 12.5 دج/\$ (سعر الصرف الرسمي 10.5 دج/\$) في سنة 1994.

### رابعا- مرحلة استقرار سعر الصرف بواسطة آلية التعويم الموجه

إن ارتفاع أسعار البترول بداية من السداسي الثاني لسنة 1999 ساهم في ارتفاع احتياطات سعر الصرف من العملات الأجنبية وبشكل خاص الدولار الأمريكي، كما أن 16 شهر التي تلت بداية سنة 2002 عرفت ارتفاعا في سعر صرف الأورو مقابل الدولار الأمريكي وبذلك التراجع في سعر صرف الدولار تعزز الدينار الجزائري بارتفاع قارب 11% (ارتفع سعر الصرف الحقيقي ب 7%)<sup>3</sup>.

وبالرغم من تحسن الوضعية المالية في الجزائر مع بداية الألفية استمرت سلسلة التخفيضات في معدل سعر صرف الدينار الجزائري وذلك في سنة 2003 أين انخفض سعر الصرف بين 2% و 5% بهدف الحد من تطور الكتلة النقدية المتداولة في الأسواق الموازية لاسيما بعد اتساع الفارق بين القيمة الاسمية للدينار الرسمي وقيمة العملة الوطنية في السوق السوداء مقابل أبرز العملات الأجنبية، وفي سنة 2005 وصل سعر صرف الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الواحد حوالي 73.36 لينخفض في سنة 2006

<sup>1</sup> بربري محمد أمين، مبررات ودوافع التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية: دراسة حالة سعر صرف الدينار الجزائري، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 7، المجلد 5، سنة 2009، ص. 36.

<sup>2</sup> سمية زيرار وآخرون، أثر سياسة سعر الصرف الأجنبي في الميزان التجاري الجزائري 1970-2004، مجلة دراسات للعلوم الإدارية، المجلد 36، العدد 2، 2009، ص. 361.

<sup>3</sup> رمضان أم الخير، شربيل محمد أمين، أثر تغير سعر الصرف على تنافسية الصادرات غير النفطية في الجزائر للفترة 1980-2018، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، مجلد 06، العدد 02، 2020، ص. 81.

إلى حوالي 72.64 ليواصل انخفاضه ليصل إلى حدود 66.82 دولار في نهاية 2007، وعن العملة الأوروبية الموحدة فقد قابل 1 أورو ما يقارب 91.30 دج في سنة 2005 و91.24 دج في سنة 2006 وقد ارتفع الأورو مقابل الدينار ووصل إلى حوالي 98.33 دج مع نهاية 2007<sup>1</sup>، وهي السنة التي شهدت تحسنا قويا في مؤشرات الاقتصاد الكلي خاصة ما تعلق بحساب رأس المال الذي أخذ اتجاها توازنيا بعد التخفيض القوي في الدين الخارجي إضافة إلى ذلك سجل الرصيد الاجمالي لميزان المدفوعات ارتفاعا ملحوظا قارب فائض الميزان التجاري وتعززت به الاحتياطيات الرسمية للصرف التي انتقلت من 77.78 مليار دولار في 2006 إلى ما يقارب 110 مليار دولار مع نهاية 2007<sup>2</sup>.

أهم ما ميز العقد الأول من الألفية الجديدة هو انتشار الآثار السلبية للأزمة المالية العالمية لسنة 2008 ومدافع بالخبزينة العمومية لدعم تمويل المصارف فضلا عن ضخ كبير للسيولة قامت به البنوك المركزية التي عملت على تعديل أطرها الخاصة بالسياسة النقدية وقد واصلت الجزائر خلال هذه السنة تحقيق أداءات اقتصادية جيدة باستثناء الركود في قطاع المحروقات والفلاحة<sup>3</sup>، وقد شهدت هذه الفترة ارتفاع في قيمة الدينار مقابل كل من الأورو والدولار ب 0.15% و 6.89% على الترتيب، وقد شهدت السنوات الموالية لسنة 2009 ارتفاعا متتابعا في سعر صرف العملات الأجنبية (الدولار والأورو) مقابل الدينار الجزائري بالرغم من تحسن الوضعية المالية الخارجية ومؤشرات المديونية الخارجية في سنة 2010، تميزت سنتي 2011 و 2012 بتعزيز قابلية استمرار ميزان المدفوعات الخارجية، كما يمكن اعتبار الوضعية الجيدة للدين الخارجي للجزائر أداء تاريخي أمام محيط دولي متميز بحدة المخاطر السيادية.

مع ذلك، كان أداء ميزان المدفوعات أقل شأنا في 2013. يرجع هذا أساسا للارتفاع القوي لواردات السلع المرفق بتقلص الصادرات من المحروقات. واصل بنك الجزائر في 2013 إتباع السياسة النشطة لسعر الصرف -التعويم الموجه- بغرض استقرار معدل الصرف الفعلي الحقيقي، على الرغم من التقلبات الحادة لأسعار صرف العملات الصعبة الرئيسية ابتداء من منتصف 2013 التي حملت في طياتها ضغوطا قوية على عملات البلدان الناشئة. وبلغ قائم احتياطيات الصرف (باستثناء الذهب) 194 مليار دولار في نهاية 2013 مقابل 190 مليار دولار في 2012 مع تسجيل ارتفاع في سعر صرف الدولار بحوالي 2.35%<sup>4</sup>.

وعن الفترة التي تلت الأزمة البترولية التي كانت نتيجة لانهايار أسعار البترول في جوان 2014 أدت إلى انعطاف مسار بعض المجاميع الاقتصادية خاصة ما تعلق في تقلص فائض السيولة المصرفية واستمرار انخفاض العملة الوطنية أمام العملات الأجنبية وبشكل كبير أمام كل من الدولار والأورو. ونتيجة للعجز في رصيد ميزان المدفوعات انخفض قائم احتياطيات الصرف ب 34.81 مليار دولار بين سنتي 2014 و 2015، الذي انخفض بدوره ب 22.2 مليار دولار بين 2015 و 2016، وانخفض سعر صرف الدينار خلال هذه المرحلة بحوالي 24% مقابل الدولار و 8.6% مقابل الأورو<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> شعيب بونوة، مرجع سابق، ص. 124.

<sup>2</sup> محمد لكصاصي، تطورات الوضعية المالية والنقدية في الجزائر، منشورات بنك الجزائر، أكتوبر 2008، ص-ص. 07-08.

<sup>3</sup> محمد لكصاصي، تطورات الوضعية المالية والنقدية في الجزائر، الموقع الإلكتروني لبنك الجزائر، تم الاطلاع عليه يوم:

[https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/interventions/intervention\\_apn\\_ar.pdf](https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/interventions/intervention_apn_ar.pdf)، من خلال الرابط: 2018/11/12

<sup>4</sup> التقرير السنوي لبنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر، نوفمبر 2014، ص-ص. 65-66.

<sup>5</sup> التقرير السنوي لبنك الجزائر، التوجهات المالية والنقدية لسنة 2015 والتسعة أشهر الأولى من سنة 2016 وسياسات

التصدي والمرافقة في ظرف صدمة خارجية مستمرة، نوفمبر 2016، ص-ص: 08-09.

وأوضح بنك الجزائر في منشوراته المتعلقة بوضعية سعر الصرف خلال السنتين 2017 و2018 أن سعر صرف الدولار عرف ارتفاعا طفيفا بين 2016 و2017 بنسبة 1.36% في حين ارتفع الأورو ب 3.42% خلال نفس الفترة مع تسجيل ارتفاع في قيمة الأورو مقابل الدولار ب 12.4% خلال نفس الفترة، وهكذا فإن انخفاض قيمة الدينار سنة 2017 خلال نهاية الفترة لاسيما مقارنة بالأورو يعكس وبشكل كبير تطور أسعار صرف العملاتين الرئيسيتين للتسوية بالجزائر (الدولار والأورو) في سياق طال فيه أمد اختلالات الحسابات الخارجية والعمومية والتطور السلبي لبعض أسس الاقتصاد الوطني، وبالخصوص فارق التضخم مع الدول التي تتعامل معها الجزائر تجاريا، خاصة وأن التضخم في منطقة اليورو (18 دولة) ارتفع من 0.2 في سنة 2016 إلى ما يقارب 1.5 في سنة 2017<sup>1</sup>.

### المطلب الثاني- الدراسات السابقة

إن تعدد الدراسات التي اهتمت بموضوع سعر الصرف في مختلف دول العالم ساهم في تعدد المؤشرات التي تعلق بموضوع سعر الصرف؛ أعطت تصورا آخراً للظاهرة؛ يتعدى حدودها الأدبية الكلاسيكية لتشمل أيضا مفاهيم التنمية المستدامة الحديثة. من بين الدراسات التي تطرقت لتأثير سعر الصرف على متغيرات الاقتصاد الكلي نذكر بالإضافة إلى ما قدّمناه ف المقدمة العامة ما يلي:

◆ استهدف الباحثان **بوعلي هيشام وبن قدور علي (2018)** في دراستهما بموضوع "قياس اختلال سعر الصرف الحقيقي في الجزائر 1980-2016 دراسة قياسية تحليلية باستخدام نموذج ARDL"<sup>2</sup> تقويم سعر الصرف الحقيقي التوازني السلوكي للدينار الجزائري خلال الفترة 1980-2016 وكذا تقدير سعر هذا الأخير باستخدام المنهج الإحصائي المناسب لمتغيرات الدراسة. وكان الغرض من ذلك هو تحديد كيفية تدخل البنك المركزي في السوق النقدي.

بينت نتائج الدراسة التطبيقية من خلال الاختبارات المتعلقة بمدى سكون السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة أن الإنفاق الحكومي الاستهلاكي والتبادل التجاري مستقران في المستوى. بينما استقرت عند الفروق الأولى كل من سعر الصرف الحقيقي، صافي التدفقات وفروق الإنتاجية. وهو ما مثل مبررا لدى الباحثان لاستخدام أسلوب الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة ARDL. وبيّن هذا الأسلوب من خلال العلاقة طويلة الأجل وجود أثر سلبي بين الإنفاق الحكومي، الانفتاح التجاري وصافي التدفقات الرأسمالية مع سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري الذي كانت له علاقة إيجابية مع التبادل التجاري وفروق الإنتاجية مع وجود انحراف دائم لسعر الصرف عن مستواه التوازني.

◆ قام الباحث **عبد الحميد مرغيت (2018/2017)** بدراسة حول "إدارة سعر الصرف في الجزائر على ضوء التحول نحو نظام الصرف المرن"<sup>3</sup> خصصها تحليل وتقييم مدى فعالية

<sup>1</sup> التقرير السنوي لبنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، جويلية 2018، ص 38.

<sup>2</sup> بوعلي هيشام وبن قدور علي، قياس اختلال سعر الصرف الحقيقي في الجزائر 1980-2016: دراسة قياسية تحليلية باستخدام نموذج ARDL، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 4، العدد 3، السنة 2019.

<sup>3</sup> عبد الحميد مرغيت، إدارة سعر الصرف في الجزائر على ضوء التحول نحو نظام الصرف المرن: دراسة تحليلية وتقييمية، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف 01، السنة الجامعية 2017/2018.

إدارة سعر الصرف في الجزائر في ظل تحولها نحو نظام الصرف المرن. وتبني خيار التعويم الموجه للدينار. وفي ظل التحولات التي عرفها الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال فقد خلصت الدراسة إلى أن التعويم الموجه للدينار لم يخدم الاقتصاد الجزائري بالشكل المرغوب، خاصة في قدرة السياسة المنتهجة على خلق تنافسية أكبر للصادرات الجزائرية خارج المحروقات وتشجيع الاستثمار فيها حتى تكون مصدرا بديلا للدخل يخلص الاقتصاد الجزائري من تبعيته المفرطة لقطاع المحروقات؛ ويخفف من انعكاسات الأزمات الخارجية التي يتعرض لها سوق النفط بين الحين والآخر التي تلقي بظلالها على الدول المصدرة عاجلا أم آجلا.

أوضحت الدراسة التطبيقية أن التحول نحو نظام سعر الصرف المرن في الجزائر جاء سريعا وفي سياق أزمة اقتصادية لم تشهدها الجزائر من قبل. بالتالي لم يتم التحضير المسبق لأدنى الشروط الضرورية اللازمة لهذا التحول كتطوير سوق الصرف والتدخل فيه بفعالية وتخفيف تدابير الرقابة على سعر الصرف إضافة إلى غياب النظم الفعالة لإدارة مخاطر الصرف. وعليه كان هذا التحول بمثابة مشكلة تضاف لمختلف المشاكل التي كان ولا يزال يعاني منها الاقتصاد الوطني.

◆ رسالة دكتوراه ناقشها بن قدور علي في سنة 2013 تحت عنوان "دراسة قياسية لسعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر 1970-2010".<sup>1</sup> درس الباحث مختلف المتغيرات المؤثرة على سلوك سعر الصرف الحقيقي في الجزائر على المدى القصير، المتوسط والطويل. بين فيها تذبذب سعر صرف الدينار الجزائري وهذا لارتباطه بالمتغيرات الاقتصادية الأخرى.

◆ رسالة دكتوراه ناقشها عدوكا ADOUKA Lakhdar في سنة 2011 تحت عنوان<sup>2</sup>

### "Modélisation du taux de change du dinar algérien à l'aide des modèles ECM"

تناولت هذه الرسالة واقع الدينار الجزائري من خلال علاقته وتأثره مستعملة نموذج تصحيح الخطأ. تمخضت عن وجود علاقة بين تدهور الدينار الجزائري والمؤشرات الاقتصادية.

◆ نشر شعيب بونوة وخياط رحيمة في 2011 مقالا<sup>3</sup> تحت عنوان "سياسة سعر الصرف بالجزائر: نمذجة قياسية للدينار الجزائري". أوضح فيه المؤلفان علاقة سعر الصرف مع مؤشر أسعار الاستهلاك وفق نظرية تعادل القوة الشرائية لكوسل. أسفر البحث عن علاقة طردية بين تغير سعر الصرف ومؤشر الأسعار لكون الجزائر بلد استهلاكي بامتياز.

<sup>1</sup> بن قدور علي، «دراسة قياسية لسعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر 1970-2010»، رسالة دكتوراه في العلوم، تخصص: تسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2013.

<sup>2</sup> ADOUKA Lakhdar, **Modélisation du taux de change du dinar algérien à l'aide des modèles ECM**, Thèse de Doctorat ès-sciences en sciences économiques, option : gestion, Faculté des sciences économiques, des sciences de gestion et des sciences commerciales, Université Abou-Bakr BELKAID, Tlemcen, 2011.

<sup>3</sup> شعيب بونوة وخياط رحيمة، سياسة سعر الصرف بالجزائر: نمذجة قياسية للدينار الجزائري، الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية، 2011-5، ص. 129-121، مجلة سداسية، EISSN: 2437-0320، جامعة حسيبية بن بو علي، شلف.



◆ ومن قبل نشر الباحثون بن بوزيان وبن حبيب وزيانى مقالاً<sup>1</sup> في 2005 تحت عنوان

### "Marché de change informel et mésalignement : le cas du dinar algérien".

حاولوا في هذا المقال تحديد العوامل التي تحكم سوق الصرف الموازية من أجل تحديد درجة الاختلال باللجوء إلى طريقة التكامل المشترك حيث بينت تعدد العوامل حتى الرسمية منها.

بالنظر إلى الدراسات السابقة، حاولنا في هذه الدراسة التطرق إلى حجم تأثير تقلب سعر الصرف على عدة مؤشرات اقتصادية في آن واحد، ضف إلى ذلك استخدام عدة نماذج حسب طبيعة المتغيرات مع تحديث المعطيات خصوصاً في ظل تراجع عائدات النفط وتزايد عجز ميزان المدفوعات.

### المبحث الثاني- الدراسة التطبيقية لتأثير سعر الصرف على بعض المؤشرات الكلية

في هذا الجانب من دراستنا، نحاول أن نحدد أثر التغيرات التي تحدث على مستوى سعري الصرف لكل من الدولار والأورو مقابل الدينار الجزائري على مجموعة من المؤشرات الكلية التي تمثل أحد أهم محددات توازن التجارة الخارجية وهي المتغيرات المتمثلة في: معدل التضخم، حجم الصادرات، حجم الواردات ورصيد الميزان التجاري.

### المطلب الأول- تحديد متغيرات الدراسة

إن تأثير سعر الصرف لا يمكن حصره في مجموعة محددة من المتغيرات خاصة وأن سياسة سعر الصرف لا يمكن فصلها بأي شكل من الأشكال عن المتغيرات الكلية في أي اقتصاد، وتعاين الجزائر كغيرها من دول العالم من مشكل التباين في استخدام نوع من العملات في تسوية مختلف المعاملات الأمر الذي ساهم في حدوث مشاكل نقدية عديدة تتعلق في الأساس بكيفية تحديد سلم قياس ويجمع الاقتصاديون أن سبب انحراف الاجراءات المتعلقة باستهداف سوق الصرف يكمن في العوائد التي تحققها الجزائر من صادراتها النفطية والتي يتم تقييمها بالدولار الأمريكي في حين أن مختلف الواردات التي تستوردها الجزائر من مختلف دول العالم يتم تسديد قيمتها بالأورو.

أمام هذا الوضع فإن ارتفاع أسعار البترول يكون في صالح الاقتصاد الجزائري إذا كان ذلك مرفوقاً بارتفاع قيمة الدولار أمام العملات الأخرى؛ كما أن انخفاض قيمة الدولار الأمريكي أمام العملات الأخرى خاصة الأورو سيكلف الاقتصاد الجزائري أعباء إضافية: تتمثل في الفرق بين العملتين. الأمر الذي يزيد حتماً من فاتورة الاستيراد. وبالاعتماد على الدراسات السابقة التي تطرقت إلى تأثير سعر الصرف على مجموعة من المتغيرات الكلية لفترات سنوية في غالب الأحيان ارتأينا أن نعتمد على البيانات الربع سنوية لتفادي مجموعة من المشاكل الإحصائية التي واجهت الباحثين من قبل، خاصة أن الظاهرة تتطلب المتابعة اللحظية التي يصعب تحقيقها على أرض الواقع نظراً لصعوبة الحصول على البيانات. وعن متغيرات الدراسة التي تم اعتمادها فقد كانت كما يلي:

<sup>1</sup> BENBOUZIANE Mohamed, BENHABIB Abderrezak et ZIANI Tahar, « Marché de change informel et mésalignement : le cas du dinar Algérien », Les cahiers du mecas, volume 01, n°01, 30-04-2005, pp. 118-131, Revue semestrielle, EISSN : 2600-6294, Université Abou Baker Belkaid, Tlemcen.

## أولاً- متغير سعر صرف الأورو مقابل الدينار الجزائري

يعتبر سعر صرف الأورو مقابل الدينار الجزائري من بين المتغيرات التي اعتمدها لملاحظة تأثيرها على مختلف المتغيرات الاقتصادية التي تشكل عصب التجارة الخارجية. يقودنا الحديث عن سعر الصرف إلى انخفاض قيمة العملة المحلية مقابل الأورو الذي يمثل أحد أهم العملات الصعبة التي يعتمدها البنك المركزي كاحتياطي، وعن بيانات الدراسة فقد تم الاعتماد على البيانات ربع سنوية لسعر الصرف الرسمي المتوسط للأورو مقابل الدينار الجزائري خلال الفترة 2000-2018.

## ثانياً- متغير سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الجزائري

إن الاعتماد على سعر صرف الدولار مقابل الدينار الجزائري كمتغير أساسي في دراستنا راجع لأهمية المتغير في تسوية المعاملات التجارية الدولية خاصة بعد اعتماد الدولار الأمريكي كوسيط في عملية التبادل الدولي في سوق النفط، وكون صادرات الجزائر تتركز بالدرجة الأولى على الصادرات النفطية فإن إدراج هذا المتغير ضمن متغيرات الدراسة يعتبر حتمية لا بد منها خاصة وأن هذا الأخير عرف تذبذبا ملحوظا خلال فترة الدراسة وهو ما تبيته البيانات ربع سنوية التي اعتمدها في دراستنا الممتدة من 2000 إلى 2018.

## ثالثاً- متغير معدل التضخم

يتم اعتماد معدل التضخم كمؤشر أساسي من مؤشرات الاقتصاد الكلي في العديد من الدراسات التجريبية، ويرتبط هذا المؤشر وفقا للدراسات الميدانية بسوق الصرف في مختلف دول العالم خاصة أسواق سعر الصرف غير الرسمية، فحالات الكساد والرواج التي يمر بها أي اقتصاد تنعكس على أسعار عوامل الانتاج وهو الواقع الذي شهده الاقتصاد الجزائري من خلال البيانات ربع سنوية خلال الفترة 2000-2018 التي اعتمدها في دراستنا.

## رابعاً- متغير الواردات الجزائرية

تعبر الواردات عن مختلف المنتجات التي يتم اقتناؤها من دول أجنبية وتمثل متغيرة الواردات أحد أهم العوامل التي تتأثر بسعر الصرف الأجنبي في الجزائر، وتسعى مختلف الحكومات لتخفيض فواتير الاستيراد من خلال مختلف السياسات والتدابير التي تتخذها وخاصة في فترات ارتفاع معدلات سعر الصرف، وكون الجزائر من الدول التي تعاني من الارتفاع المستمر لفاتورة الاستيراد والتي يكون مصدرها في غالب الأحيان منطقة الأورو ( حيث بلغت نسبة الواردات من منطقة الأورو خلال الفترة 2001-2012 ما يقارب 51% من مجموع الواردات الكلية<sup>1</sup> )، وعن اعتماد متغيرة الواردات فقد كان الغرض من ذلك تحديد مدى تأثير سعر صرف عمليتي الدولار والأورو مقابل الدينار الجزائري على حجم الواردات وهي البيانات المستمدة من قاعدة بيانات الديوان الوطني للإحصائيات وبيانات البنك الدولي خلال الفترة 2000-2018.

<sup>1</sup> دوحة سلمى، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها: دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015/2014، ص. 197.

## خامسا- متغير الصادرات الجزائرية

تمثل الصادرات في مختلف دول العالم مصدرا مهما للعملة الأجنبية. لكن الاعتماد على نوع واحد من الصادرات يساهم في بناء رابط من روابط التبعية لنوع معين من الأسواق، بالتالي زيادة المخاطر الناجمة عن الأزمات التي تحدث على مستوى السوق العالمي لهذا النوع من المنتجات. وكغيرها من دول العالم النامية، تعتمد الجزائر على الصادرات النفطية التي تقارب 98% من مجموع الصادرات. وكون حجم الصادرات النفطية يتم تقييمها بالدولار الأمريكي فإن العلاقة بين المتغيرين لا يمكن تجاهلها خاصة وأن العديد من الدول المصدرة للبتترول تسعى في غالب الأحيان لتجاوز الاتفاقيات الدولية ورفع انتاجها عند انخفاض قيمة الدولار الأمريكي لتحقيق فوائض إضافية. وتم الاعتماد في دراستنا على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات وبيانات البنك الدولي من 2000-2018.

## سادسا- متغير الميزان التجاري

يعد الميزان التجاري من بين المؤشرات الكلية التي لا يمكن الاستغناء عنها في الأبحاث الأكاديمية لأن هذا المتغير يبرز واقع التجارة الخارجية. وتسعى مختلف البنوك المركزية على غرار بنك الجزائر في المحافظة على الوضعية المالية الخارجية للبلد من خلال مختلف السياسات والتدابير المتعلقة بإرساء قواعد تنافسية خارجية ومرافقة ذلك بتدابير اقتصادية لتنويع الصادرات وتحقيق التوازن في الميزان التجاري. وعن دراستنا نحاول من خلال الجانب التطبيقي أن نتطرق إلى الكيفيات التي يؤثر بها سعر الصرف على الميزان التجاري من خلال البيانات ربع سنوية للفترة 2000-2018. هي البيانات المستمدة من بيانات الديوان الوطني للإحصائيات وبيانات البنك الدولي.

## المطلب الثاني- اختبار استقرارية السلاسل الزمنية وتحديد درجات التكامل المشترك

تهدف الاختبارات المتعلقة باستقرارية السلاسل الزمنية لفحص خواص السلاسل الزمنية والتأكد من مدى سكونها، وتحديد درجة تكامل كل متغير على حدى.

## أولا- اختبار استقرارية السلاسل الزمنية

وتعتبر دراسة استقرارية السلاسل الزمنية من بين الشروط المهمة عند التعامل مع بيانات زمنية وذلك لتفادي جملة من المشاكل الإحصائية والقياسية في النماذج المقدرية على غرار الانحدار الزائف. وبلغة أنجل-غرانجر Engel-Granger فإن الانحدار الذي نحصل عليه بين متغيرات السلسلة الزمنية غالبا ما يكون زائفا Spurious Regression أي بمعنى أن متوسط وتباين المتغير غير مستقلين عبر الزمن. من المؤشرات التي تدل على ذلك ارتفاع قيمة معامل التحديد ( $R^2$ ) وزيادة المعنوية الإحصائية للمعلمت المقدرية ( $t$ ) مع ارتفاع قيمة ( $F$ ) إضافة إلى مشكل الارتباط الذاتي للأخطاء Autocorrélation.

ويرجع ذلك في غالب الأحيان إلى وجود اتجاه عام يؤثر على بيانات السلاسل الزمنية وهو الاتجاه الذي يعكس ظروف معينة تؤثر على جميع متغيرات الدراسة فيجعلها تتغير بنفس الاتجاه بالرغم من عدم وجود علاقة حقيقية تربط بينها. لذلك يعتبر الاستقرار شرط أساسي في دراسة وتحليل السلاسل الزمنية. ومالم تكن السلاسل مستقرة فلن يتم الحصول على نتائج سليمة ومنطقية كمنطقية القيمة التي تكون

أعلى مما هي عليه في الواقع أو كإحصائية (D-W) التي ستكون أقل مما هي عليه<sup>1</sup>. وعن السلاسل المستقرة فهي السلاسل التي تحقق جملة من الخصائص أهمها<sup>2</sup>:

- إذا تذبذبت السلسلة حول متوسط حسابي ثابت عبر الزمن أي:

$$E(Y_{t+k}) = \mu = E$$

ثبات التباين عبر الزمن:

$$\text{var}(Y_t) = E(Y_t - E(Y_t))^2 = \text{var}(Y_{t+k}) = \delta^2$$

- أن يكون التباين المشترك بين أية قيمتين لنفس المتغير معتمدا على الفجوة الزمنية بين القيمتين وليس على القيمة الفعلية للزمن الذي يحسب عند التغير أي على الفرق بين فترتين زمنييتين:

$$\text{cov}(Y_t, Y_{t+k}) = E((Y_t - \mu)(Y_{t+k} - \mu)) = \gamma(k)$$

يعتمد اختبار الاستقرارية على طرق مختلفة أهمها: التمثيل البياني لسلاسل المتغيرات، دوال الارتباط الجزئي واختبارات جذر الوحدة. يعتبر هذا الأخير أهم طريقة للكشف عن استقرارية السلاسل الزمنية. نعلم في بحثنا على اختبار ديكي فولر الموسع Augmented Dickey Fuller واختبار فيليبس-بيرون Phillips-Perron لاثبات أو نفي الفرضية القائلة بوجود الجذر من عدمه (وجود جذر الوحدة يعني أن السلسلة غير مستقرة). يعتمد اختبار ADF على تقدير النماذج الثلاث التالية بطريقة المربعات الصغرى<sup>3</sup>:

$$\text{mod}[4] \dots \Delta x_t = \rho x_{t-1} - \sum_{j=1}^p \phi x_{t-j} + \varepsilon_t$$

$$\text{mod}[5] \dots \Delta x_t = \rho x_{t-1} - \sum_{j=1}^p \phi x_{t-j} + c + \varepsilon_t$$

$$\text{mod}[6] \dots \Delta x_t = \rho x_{t-1} - \sum_{j=1}^p \phi x_{t-j} + c + bt + \varepsilon_t$$

تختلف النماذج الثلاث السابقة في كون كل نموذج يحتوي على مركب لا يحتوي عليه النموذج السابق. فيختلف النموذج الخامس عن النموذج الرابع في وجود حد ثابت. يختلف النموذج السادس عن الخامس في كونه يحتوي متغير زمني. وقبول فرضية العدم  $\phi = 1$  تعني وجود جذر وحدوي وبالتالي عدم استقرار السلسلة الاحصائية، ولاستقرارها نقوم بإجراء الفروقات من الدرجة الأولى أو من الدرجة الثانية، وذلك لنقبل الفرضية البديلة التي تنص على أن  $|\phi| < 1$ ، أي أننا ومن خلال هذين الاختبارين سنسعى لنفي أو اثبات إحدى الفرضيات الصفرية أو البديلة.

<sup>1</sup> كامل كاظم علاوي، محمد غالي، تحليل وقياس العلاقة بين التوسع المالي والمتغيرات الاقتصادية في العراق للمدة 1974-2010، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 10، العدد 32، ص. 223.

<sup>2</sup> شيخي محمد، طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات، دار الحامد، الطبعة الأولى، الجزائر، 2011، ص. 200.

<sup>3</sup> حمد سلامي، محمد شيخي، اختبار العلاقة السببية والتكامل المشترك بين الادخار والاستثمار في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1970/2011، مجلة الباحث، المجلد 13، العدد 13، 2013، ص. 124.

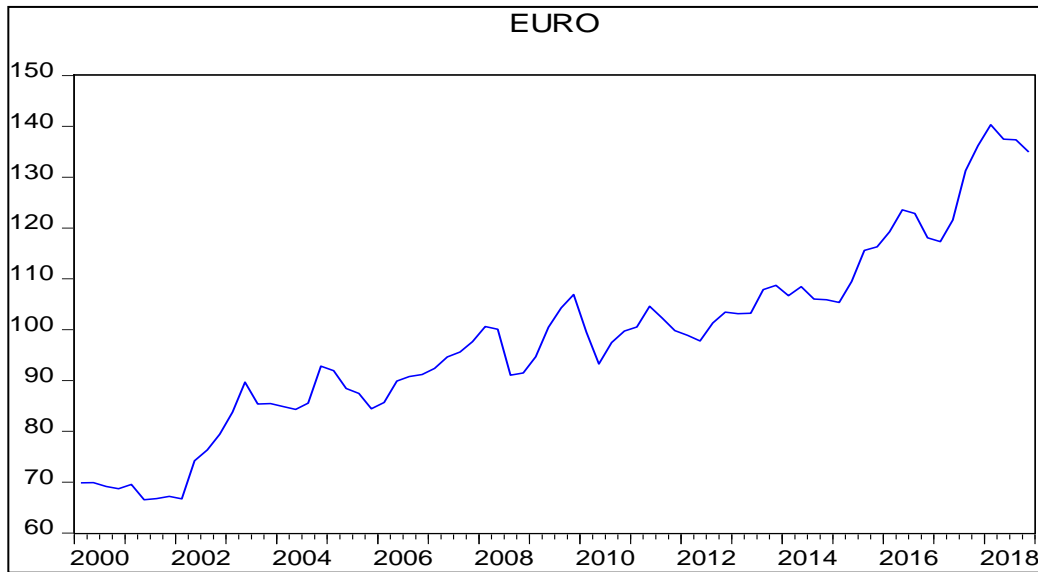
ثانيا- نتائج اختبار **Phillips-Perron (PP)** و **Dickey Fuller (ADF)** لمتغيرات الدراسة

بعد اجراء الاختبارات المتعلقة باستقرارية السلاسل الزمنية التي بحوزتنا بالاعتماد على برمجية **EViews.10** تم التوصل إلى مجموعة من النتائج أهمها:

**1- متغير سعر صرف الأورو مقابل الدينار الجزائري**

من الشكل (1-4) يبدو أن سلسلة سعر صرف الأورو مقابل الدينار الجزائري غير مستقرة. ما أكده تقدير النماذج الثلاث ل **Dickey Fuller** و **Phillips-Perron** لتبيّن اختبارات جذر الوحدة أن هذه السلسلة تستقر بعد اجراء الفرق الأول أي أن السلسلة متكاملة من الدرجة الأولى والجدول (1-4) يوضح ذلك.

الشكل رقم (1-4): السلسلة الأصلية لمتغيرة سعر صرف الأورو



المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على برمجية **EViews.10**

الجدول رقم (1-4): نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغيرة سعر صرف الأورو

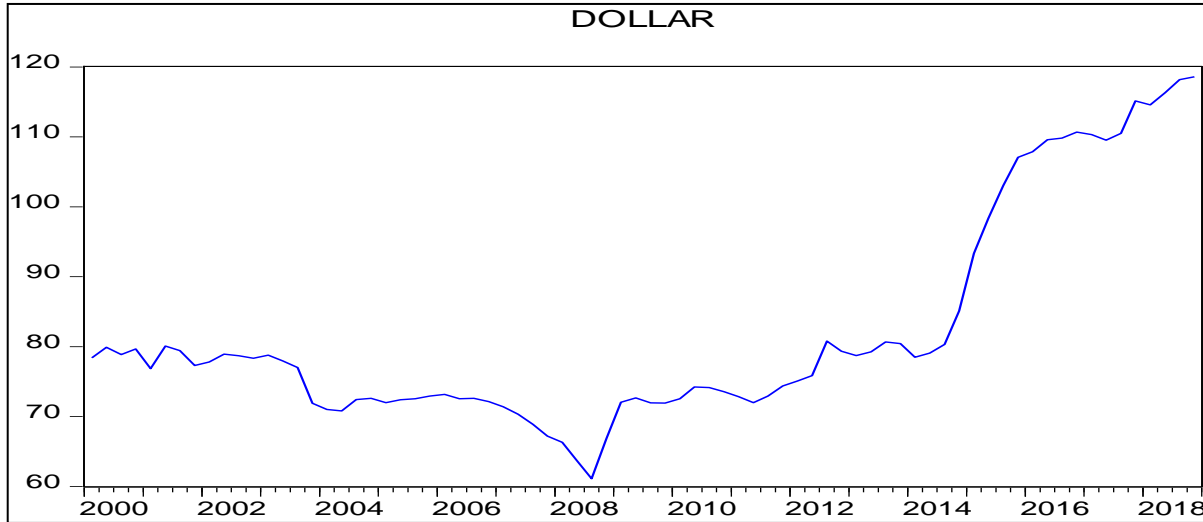
		PP TEST		ADF TEST	
		At Level	At First Difference	At Level	At First Difference
		EURO	d(EURO)	EURO	d(EURO)
With Constant	t-Statistic	0.1058	-6.5044	-0.3918	-6.5677
	Prob.	0.9642	0.0000	0.9043	0.0000
		n0	***	n0	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-2.5295	-6.4527	-3.5024	-6.3385
	Prob.	0.3135	0.0000	0.0465	0.0000
		n0	***	**	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	3.1159	-5.9845	1.9958	-6.0754
	Prob.	0.9995	0.0000	0.9885	0.0000
		n0	***	n0	

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على برمجية **EViews.10**

2- متغير سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الجزائري

من الشكل (2-4) يظهر أن سلسلة سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الجزائري عرفت تذبذبا خلال فترة الدراسة، ما أكدته تقدير النماذج الثلاث لـ **Phillips-Perron** و **Dickey Fuller** لتبين اختبارات جذر الوحدة أن هذه السلسلة تستقر بعد إجراء الفرق الأول، أي أن السلسلة متكاملة من الدرجة الأولى والجدول (2-4) يوضح ذلك.

الشكل رقم (2-4): السلسلة الأصلية لمتغيرة سعر صرف الدولار



المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على برمجية EViews.10

الجدول رقم (2-4): نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغيرة سعر صرف الدولار

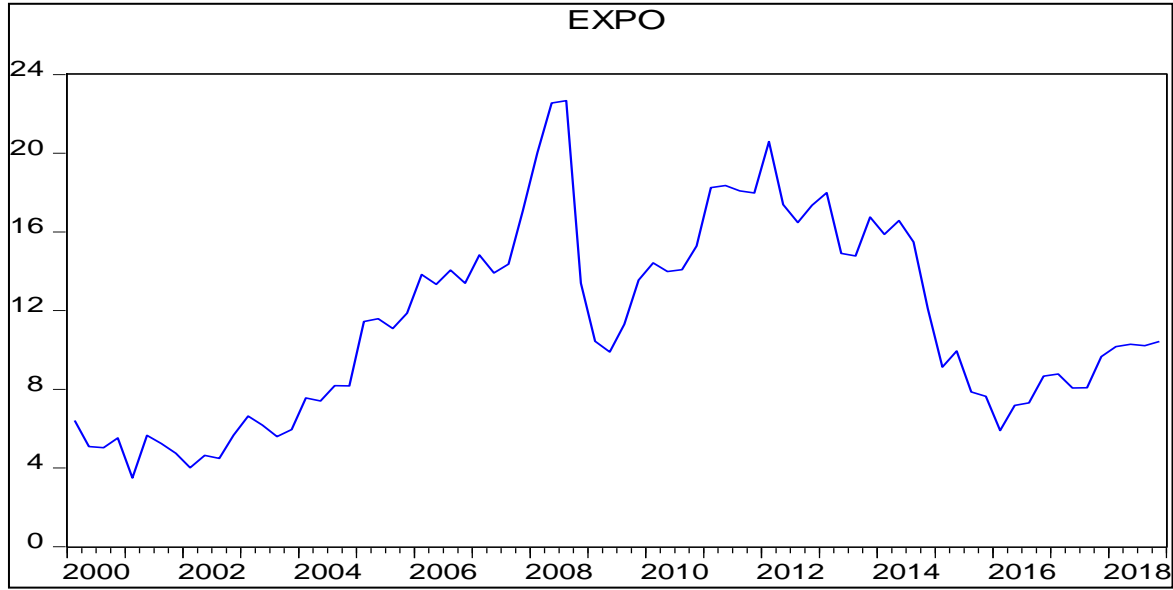
		PP TEST		ADF TEST	
		At Level	At First Difference	At Level	At First Difference
		DOLLAR	d(DOLLAR)	DOLLAR	d(DOLLAR)
With Constant	t-Statistic	1.0581	-5.4699	0.6048	-5.4707
	Prob.	0.9968	0.0000	0.9890	0.0000
		n0	***	n0	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-0.6070	-6.0993	-1.0421	-6.0772
	Prob.	0.9756	0.0000	0.9312	0.0000
		n0	***	n0	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	1.6672	-5.2936	1.3341	-5.3073
	Prob.	0.9760	0.0000	0.9531	0.0000
		n0	***	n0	***

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على برمجية EViews.10

3- متغير الصادرات الجزائرية

من الشكل (3-4)، نلاحظ أن سلسلة متغيرة حجم الصادرات الجزائرية، عرفت تذبذبا ملحوظا طيلة فترة الدراسة مع تسجيل فترات استثنائية انخفض فيها حجم هذه الأخيرة. وبينت الاختبارات المتعلقة باستقرارية السلسلة وجود جذر وحدوي. وهو دلالة على عدم استقرارية هذه السلسلة. مما تطلب منا اجراء الفروقات الأولى للسلسلة الأصلية فأصبحت مستقرة بعد هذا الإجراء كما يوضحه الجدول (3-4).

الشكل رقم (3-4): السلسلة الأصلية لمتغيرة حجم الصادرات



المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على برمجية EViews.10

الجدول رقم (3-4): نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغيرة حجم الصادرات

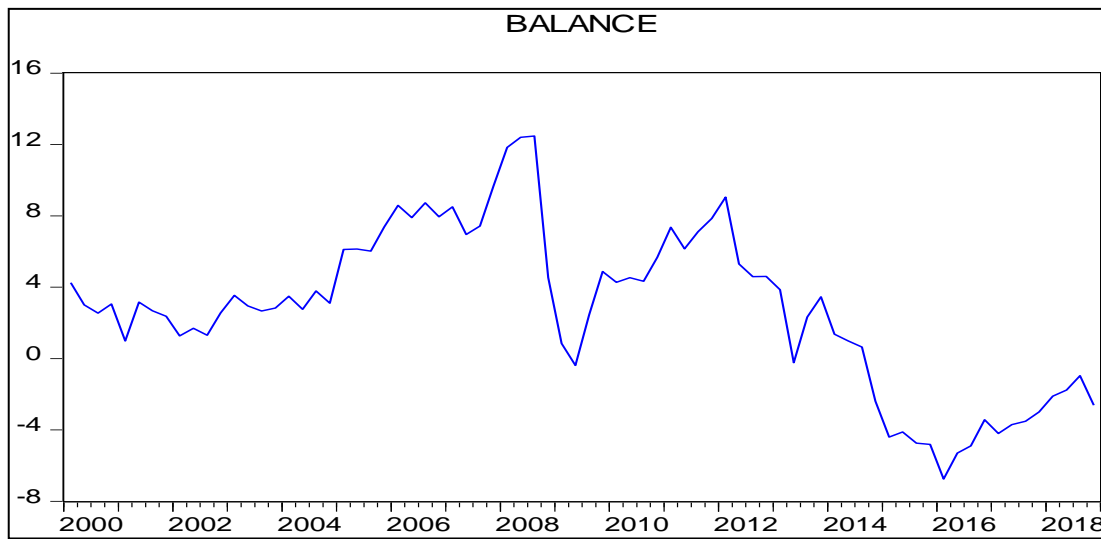
		PP TEST		ADF TEST	
		At Level	At First Difference	At Level	At First Difference
		EXPO	d(EXPO)	EXPO	d(EXPO)
With Constant	t-Statistic	-1.8430	-7.0317	-2.2055	-7.1337
	Prob.	0.3573	0.0000	0.2061	0.0000
		n0	***	n0	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-1.7143	-7.1254	-2.0652	-7.1441
	Prob.	0.7353	0.0000	0.5561	0.0000
		n0	***	n0	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-0.4306	-7.0778	-0.4523	-7.1728
	Prob.	0.5244	0.0000	0.5158	0.0000
		n0	***	n0	***

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على برمجية EViews.10

4- متغير رصيد الميزان التجاري

من الشكل (4-4) نلاحظ أن سلسلة متغيرة رصيد الميزان التجاري عرفت تذبذبا ملحوظا طيلة فترة البحث مع تسجيل فترات استثنائية انخفض فيها حجم هذه الأخيرة خاصة في الفترة 2012-2018؛ عرف فيها رصيد الميزان التجاري عجزا فادحا لم تمر به الجزائر منذ بداية الألفية الجديدة. وبينت الاختبارات المتعلقة باستقرارية السلسلة وجود جذر وحدوي؛ هو دلالة على عدم استقرارية هذه السلسلة. تطلب منا إجراء الفروقات الأولى للسلسلة الأصلية فأصبحت مستقرة بعد هذا الإجراء. يوضحه الجدول (4-4).

الشكل رقم (4-4): السلسلة الأصلية لمتغير رصيد الميزان التجاري



المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على برمجية EViews.10

الجدول رقم (4-4): نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغير رصيد الميزان التجاري

		PP TEST		ADF TEST	
		At Level	At First Difference	At Level	At First Difference
		BALANCE	d(BALANCE )	BALANCE	d(BALANCE )
With Constant	t-Statistic	-1.5168	-7.4772	-1.4489	-7.5248
	Prob.	0.5198	0.0000	0.5538	0.0000
		n0	***	n0	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-2.0485	-7.5063	-1.9383	-7.5059
	Prob.	0.5654	0.0000	0.6247	0.0000
		n0	***	n0	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-1.5095	-7.5206	-1.4761	-7.5632
	Prob.	0.1221	0.0000	0.1299	0.0000
		n0	***	n0	***

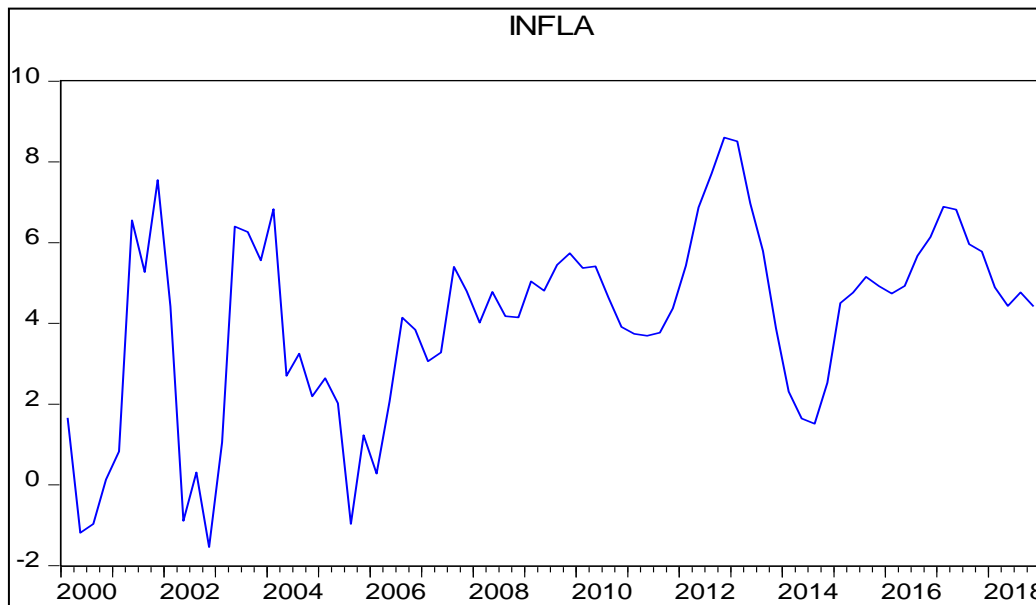
المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على برمجية EViews.10



5- متغير معدل التضخم

يظهر الشكل (5-4) أن سلسلة معدل التضخم عرفت تذبذباً خلال فترة الدراسة غير أن هذا التذبذب كان في حدود معينة جعلت من السلسلة شبه مستقرة مع وجود فترات موسمية تطلبت منا إجراء اختبارات جذر الوحدة التي بينت من النماذج الثلاث لـ **Phillips-Perron** و **Dickey Fuller**، أن هذه السلسلة تستقر بعد إجراء الفرق الأول أي أن السلسلة متكاملة من الدرجة الأولى. يوضح الجدول (5-4) ذلك.

الشكل رقم (5-4): السلسلة الأصلية لمتغيرة معدل التضخم



المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على برمجية EViews.10

الجدول رقم (5-4): نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغيرة معدل التضخم

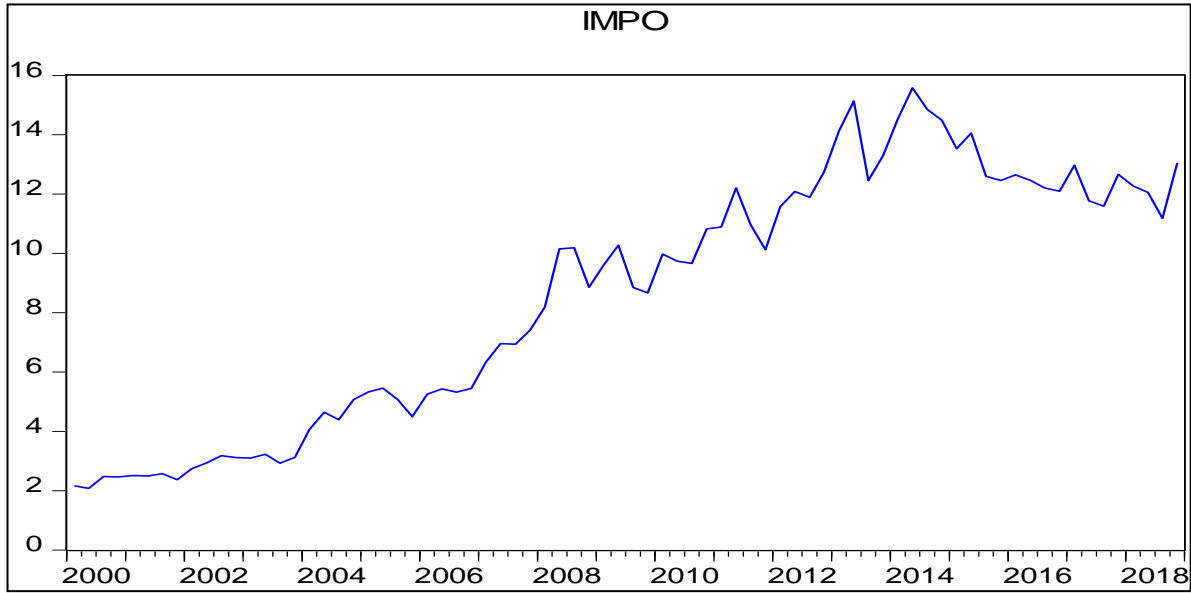
		PP TEST		ADF TEST	
		At Level	At First Difference	At Level	At First Difference
		INFLA	d(INFLA)	INFLA	d(INFLA)
With Constant	t-Statistic	-3.5883	-8.5298	-2.9588	-8.2188
	Prob.	0.0082	0.0000	0.0438	0.0000
		***	***	**	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-4.0075	-8.5037	-3.5867	-8.1775
	Prob.	0.0124	0.0000	0.0381	0.0000
		**	***	**	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-1.5207	-8.5715	-0.4655	-8.2547
	Prob.	0.1196	0.0000	0.5103	0.0000
		n0	***	n0	***

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على برمجية EViews.10

6- متغير الواردات الجزائرية

من الشكل (6-4) يظهر أن سلسلة متغيرة حجم الواردات الجزائرية عرفت ارتفاعا طيلة فترة الدراسة. ما يجعل السلسلة تعاني من مشكل عدم الاستقرار. وقد بينت النماذج الثلاث لـ **Dickey Fuller** و **Phillips-Perron** أن السلسلة غير مستقرة في المستوى. مما تطلب منا إجراء الفروقات الأولى للسلسلة الأصلية التي أصبحت مستقرة بعد هذا الإجراء كما يوضحه الجدول (6-4).

الشكل رقم (6-4): السلسلة الأصلية لمتغيرة حجم الواردات



المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على برمجية EViews.10

الجدول رقم (6-4): نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغيرة حجم الواردات

		PP TEST		ADF TEST	
		At Level	At First Difference	At Level	At First Difference
		IMPO	d(IMPO)	IMPO	d(IMPO)
With Constant	t-Statistic	-1.1164	-9.6379	-1.2058	-8.8834
	Prob.	0.7055	0.0000	0.6680	0.0000
		n0	***	n0	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-1.7795	-9.8667	-2.1022	-8.9242
	Prob.	0.7049	0.0000	0.5360	0.0000
		n0	***	n0	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	1.2295	-9.0695	0.8596	-8.3394
	Prob.	0.9430	0.0000	0.8935	0.0000
		n0	***	n0	***

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على برمجية EViews.10

## المطلب الثالث- بناء النماذج القياسية

كون متغيرات الدراسة متكاملة من نفس الدرجة (I(1) فإن هناك احتمالية لوجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، ويعبر التكامل المشترك عن تصاحب سلسلتين زمنيتين أو أكثر بحيث تؤدي التقلبات في أحدها إلى إلغاء التقلبات في الأخرى بطريقة تجعل النسبة بين قيمتهما عبر الزمن ثابتة أو هو عبارة عن علاقة توازنية طويلة الأجل بين عدة متغيرات غير ساكنة في الأجل القصير<sup>1</sup>.

## أولاً- اختبارات التكامل المشترك

إن الهدف من اختبار التكامل المشترك هو دراسة العلاقة التوازنية في الأجل الطويل لمتغيرات الدراسة وتحديد مقدار التصحيح الذي يحدث خلال كل فترة زمنية. وهو المقدار الذي يتم من خلاله تصحيح الانحرافات التي تحدث في الأجل القصير ومن بين أهم المناهج القياسية المستخدمة في اختبار التكامل المشترك للسلاسل الزمنية نجد:

## 1- منهجية أنجل- غرانجر Engel-Granger

تعد منهجية أنجل-غرانجر Engel-Granger من بين أهم الطرق المستخدمة في اختبار التكامل المشترك. تقوم الطريقة على اختبار الفرض الصفري القائل بعدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرتين، وذلك من خلال تقدير الانحدار لمتغير على المتغير الآخر باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية ثم اختبار وجود جذر الوحدة في سلسلة البواقي المولدة من خلال هذا الانحدار.

- فإذا كانت سلسلة البواقي تحتوي على جذر الوحدة، في هذه الحالة نقبل الفرض الصفري القائل بعدم استقرارية سلسلة البواقي وبالتالي عدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة.

- أما إذا كانت سلسلة البواقي مستقرة ولا تحتوي على جذر وحدوي، يتم رفض الفرض الصفري وقبول الفرض البديل وبالتالي وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة<sup>2</sup>.

## 2- منهجية جوهانسون-جسليوس Johansen-Juselius

أما منهجية جوهانسون-جسليوس Johansen-Juselius تستخدم في حالة وجود أكثر من متغير مستقل من خلال مجموعة من الخطوات نذكرها كما يلي<sup>3</sup>:

- الخطوة الأولى: باعتبار نموذج شعاع الانحدار الذاتي من الدرجة P المتكون من K متغيرة كما يلي:

$$Y_t = A_1 Y_{t-1} + A_2 Y_{t-2} + \dots + A_p Y_{t-p} + \varepsilon_t$$

<sup>1</sup> آيت محمد مراد، عادل مستوي، دراسة العلاقة السببية والتكامل المشترك بين الاستثمار السياحي ومعدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1993-2016، مجلة معارف، العدد 23، جامعة البويرة، ديسمبر 2017، ص. 440.

<sup>2</sup> كامل كاظم علاوي، محمد غالي، مرجع سابق، ص. 224.

<sup>3</sup> آيت محمد مراد، عادل مستوي، مرجع سابق، ص. 441.

- الخطوة الثانية: يمكن تقدير المصفوفة  $\Pi$  من النموذج أدناه، من ثم حساب الإحصائية  $\lambda$  كما يلي:

$$\Delta Y_t = A_0 + \Pi Y_{t-1} + A_1 \Delta Y_{t-1} + \dots + A_{p-1} \Delta Y_{t-1} + \varepsilon_t$$

$$\lambda_{\text{trace}} = -n \sum_{i=r+1}^k \ln(1 - \lambda_i)$$

بحيث:

تتبع الإحصائية قانون احتمالي يشبه توزيع كاي مربع. تم وضعه من قبل Johansen-Juselius عام 1991.

$\lambda_i$ : القيم الذاتية للمصفوفة  $\Pi$ .

$r$ : تمثل رتبة المصفوفة.

$n$ : حجم العينة.

$k$ : عدد المتغيرات التي يتضمنها النموذج.

- الخطوة الثالثة: القيام باختبار الفرضية التالية: "رتبة المصفوفة  $\Pi$  تساوي الصفر".

$$H_0 : r=0$$

$$H_1 : r \neq 0$$

○ في حالة ما إذا كان  $\lambda_{\text{trace}} > \lambda_{\text{tableau}}$

نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة ثم ننتقل بعدها إلى الاختبار الموالي :

القيام باختبار الفرضية التالية: "رتبة المصفوفة  $\Pi$  تساوي الواحد"، وبالتالي اختبار الفرضيتين الإحصائيتين التاليتين :

$$H_0 : r = 1$$

$$H_1 : r > 1$$

○ وفي حالة رفض العدم ننتقل إلى الرتبة الأكبر مباشرة، نستمر في ذلك حتى نصل إلى الفرضية التالية:

$$H_0 : r=k-1$$

$$H_1 : r = k$$

○ وفي حالة رفض الفرضية الصفرية أي فرضية العدم  $H_0$  ماعلينا سوى قبول الفرضية البديلة  $H_1$ ، أي رتبة المصفوفة  $\Pi$  تساوي  $K$  ومنه وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة.

ثانياً- تطبيق اختبارات التكامل المشترك على متغيرات الدراسة وتحديد النموذج القياسي الملائم

تختلف النماذج القياسية باختلاف خصائص السلاسل الزمنية، وأهم الخصائص التي يمكن اعتمادها في بناء النماذج القياسية نجد خاصية سكون أو استقرار السلاسل الزمنية عبر الزمن، ومن بين أهم النماذج التي تعتمد على استقرارية السلاسل الزمنية نجد كل من نموذج شعاع الانحدار الذاتي ونموذج شعاع تصحيح الخطأ، وهما النموذجان اللذان سنحاول أن نعلم عليهما في تحليل التأثيرات الممكنة لسعر صرف كل من الدولار الأمريكي والأورو مقابل الدينار الجزائري على المتغيرات هدف الدراسة.

### 1- النموذج الأول تأثير سعر الصرف على حجم الصادرات الجزائرية

من هذا النموذج، نحاول التطرق إلى تأثير سعر صرف كل من الدولار الأمريكي والأورو مقابل الدينار على حجم الصادرات في الجزائر خلال الفترة 2000-2018. يمكن صياغة النموذج المقدر كما يلي:

$$EXPO = f(tc_{DOLLAR}, tc_{EURO})$$

بحيث:

**EXPO:** تمثل متغير حجم الصادرات الجزائرية.

**tc\_DOLLAR:** سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الجزائري.

**tc\_EURO:** سعر صرف الأورو مقابل الدينار الجزائري.

كون متغيرات نموذج الصادرات متكاملة من نفس الدرجة (I(1) هناك إمكانية لوجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة. ومما يلي نقدم الاختبارات المتعلقة بذلك بالاستعانة ببرمجية EViews.10 :

الجدول رقم (4-7): درجات الإبطاء المثلى لنموذج متغيرة الصادرات

VAR Lag Order Selection Criteria						
Endogenous variables: EXPO EURO DOLLAR						
Exogenous variables: C						
Sample: 2000Q1 2018Q4						
Included observations: 68						
Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-691.4070	NA	148763.3	20.42374	20.52166	20.46253
1	-442.3472	468.8186	127.7313	13.36315	13.75483	13.51835
2	-419.7609	40.52241*	85.80869*	12.96356*	13.64899*	13.23515*
3	-414.9263	8.247264	97.40532	13.08607	14.06526	13.47405
4	-410.8243	6.635631	113.3844	13.23013	4.50308	13.73451
5	-404.6012	9.517568	124.6020	13.31180	14.87851	13.93258
6	-396.3928	11.82983	129.9622	13.33508	15.19555	14.07226
7	-389.4829	9.348721	141.9184	13.39655	15.55078	14.25013
8	-384.1384	6.759241	163.8176	13.50407	15.95206	14.47404

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على برمجية EViews.10

من خلال الجدول السابق، نعتمد على أقل قيمة لكل من AIC و SC وهي القيمة الموافقة لدرجة إبطاء مثلى عند  $p=2$ . وهي درجة الإبطاء التي نستخدمها لتحديد وجود تكامل مشترك من عدمه لمتغيرات نموذج الصادرات. وكانت نتائج اختبار التكامل المشترك كما يلي:

الجدول رقم (4-8): نتائج اختبار التكامل المشترك لمتغيرات نموذج الصادرات

Sample (adjusted): 2000Q4 2018Q4				
Included observations: 73 after adjustments				
Trend assumption: Linear deterministic trend				
Series: EXPO EURO DOLLAR				
Lags interval (in first differences): 1 to 2				
Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)				
Hypothesized		Trace	0.05	
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	Prob.**
None	0.132165	16.65505	29.79707	0.6654
At most 1	0.059529	6.307068	15.494701	0.6592
At most 2	0.024713	1.826728	3.841466	0.1765

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على برمجية EViews.10

من خلال نتائج الجدول السابق المتعلق بوجود تكامل مشترك نلاحظ أن القيم الاحتمالية باستخدام أسلوب Trace أكبر من مستوى المعنوية المقدر ب 5% وفي ذلك دلالة على عدم وجود تكامل مشترك، وهو ما يعكس عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج.

### 1.1- تقدير نموذج شعاع الانحدار الذاتي Auto-Regressive Vector

كون متغيرات نموذج الصادرات لا يحوي على متجه تكامل مشترك وفقا لاختبارات جوهانسون **Johansen Cointegration Test**. فإن ذلك يقودنا لتقدير نموذج أشعة الانحدار الذاتي. وهو النموذج الذي يعتبر من النماذج الديناميكية (بالرغم من قصورها في بعض الأحيان) التي تعتبر بديلا للنماذج الاقتصادية الهيكلية التي واجهت جملة من الانتقادات (غرانجر GRANGER 1969 و سيمس SIMS 1980) بسبب هشاشتها في مواجهة الاختلالات الاقتصادية وعدم صلاحية التنبؤات المبنية عليها<sup>1</sup>.

وتشير مختلف الدراسات السابقة أن بناء نموذج شعاع الانحدار الذاتي يتطلب مايلي:

- استقرارية السلاسل الزمنية؛
- تحديد عدد مدد الإبطاء المعتمدة في النموذج؛
- دراسة العلاقة السببية بين المتغيرات.

<sup>1</sup> عماري زهير، أثر سعر النفط على النمو الاقتصادي باستخدام التحليل الديناميكي (نموذج الانحدار الذاتي) للفترة 1980-2013، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المسيلة، مجلد 9، العدد 14، السنة 2015، ص. 120.

بالنسبة لاستقرارية المتغيرات التي تدخل ضمن النموذج القياسي المراد تقديره، اثبتت اختبارات جذر الوحدة ل ديكي فولر **Dickey Fuller** وفيليبس-بيرون **Phillips-Perron** بأن السلاسل مستقرة عند الفروق الأولى وهي السلاسل التي نعتمدها في تقديرنا لنموذج شعاع الانحدار الذاتي (VAR). أما عن درجات الإبطاء لمتغيرات الدراسة فكانت ممثلة على النحو التالي:

الجدول رقم (4-9): درجات الإبطاء المثلى لنموذج شعاع الانحدار الذاتي لنموذج الصادرات

VAR Lag Order Selection Criteria						
Endogenous variables: DEXPO DEURO DDOLLAR						
Exogenous variables: C						
Sample: 2000Q1 2018Q4						
Included observations: 68						
Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-452.2951	NA	160.3365	13.59090	13.68962	13.62996
1	-426.3669	48.76055*	96.77362*	13.08558*	13.48045*	13.24183*
2	-420.5858	10.35415	106.7331	13.18167	13.87269	13.45511
3	-417.4652	5.309811	127.7759	13.35717	14.34434	13.74780
4	-413.3645	6.609957	149.1178	13.50342	14.78675	14.01124
5	-407.7834	8.496704	167.3440	13.60547	15.18495	14.23048
6	-402.4021	7.710421	190.1497	13.71350	15.58913	14.45569
7	-398.7775	4.868910	229.5444	13.87396	16.04574	14.73334
8	-395.9880	3.497288	286.9370	14.05934	16.52728	15.03591

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برمجية EViews.10

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن درجة الإبطاء المثلى ووفقا لمعيار **AIC** و **SC** كانت عند القيمة  $p=1$  وهي القيمة التي سنعتمدها في تقدير نموذج شعاع الانحدار الذاتي (VAR). وعن نموذج شعاع الانحدار الذاتي فقد كانت نتائج التقدير كمايلي:

الجدول رقم (4-10): نتائج تقدير نموذج الانحدار الذاتي لمتغيرات نموذج الصادرات

Vector Autoregression Estimates			
Sample (adjusted): 2000Q3 2018Q4			
Included observations: 74 after adjustments			
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]			
	DEXPO	DEURO	DDOLLAR
DEXPO(-1)	0.105607	-0.289537	-0.494956
	(0.11792)	(0.22536)	(0.13094)
	[0.89562]	[-1.28475]	[-3.78016]
DEURO(-1)	0.217865	0.225051	-0.063036
	(0.05833)	(0.11149)	(0.06478)
	[3.73476]	[2.01856]	[-0.97314]
DDOLLAR(-1)	-0.130525	0.317252	0.250457
	(0.09842)	(0.18811)	(0.10929)
	[-1.32615]	[1.68650]	[2.29164]
C	-0.061736	0.518142	0.471585
	(0.20638)	(0.39444)	(0.22917)
	[-0.29914]	[1.31362]	[ 2.05783]

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على برمجية EViews.10

من خلال الجدول السابق المتعلق بتقدير نموذج شعاع الانحدار الذاتي لنموذج الصادرات، يمكن كتابة معادلته كما يلي:

$$\text{DEXPO} = 0.105 * \text{DEXPO}(-1) + 0.217 * \text{DEURO}(-1) - 0.130 * \text{DDOLLAR}(-1) - 0.062$$

(0.896)                      (3.735)                      (-1.326)                      (-0.299)

بحيث:

**DEXPO** : متغيرة الصادرات عند الفرق الأول.

**DEURO** : متغيرة سعر صرف الأورو مقابل الدينار الجزائري عند الفرق الأول.

**DDOLLAR** : متغيرة سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الجزائري عند الفرق الأول.

( ) : تشير القيمة ما بين قوسين إلى قيمة ستودنت المحسوبة - **t-Statistic**.



## 2.1- تفسير نموذج شعاع الانحدار الذاتي لنموذج الصادرات

## - من الناحية الإحصائية

في المعادلة المقدرة والمتعلقة بحجم الصادرات يمكن قبول معلمة سعر صرف الأورو مقابل الدينار الجزائري لأن قيمة ستودنت المحسوبة  $t_{cal}=3.73$  أكبر من قيمة ستودنت الجدولية  $t_{tab}=1.95$  عند مستوى معنوية 5% (إضافة إلى كون القيمة الإحصائية للمعلمة والمقدرة ب 0.0002 أقل من القيمة الاحتمالية 0.05)، أما عن بقية المعلمات المقدرة في نفس المعادلة فلا يمكن قبولها من الناحية الإحصائية ويرجع السبب في ذلك إلى كونها غير معنوية عند مستوى 5%، أما عن المعنوية الكلية للنموذج فقد بينت إحصائية فيشر المحسوبة أن النموذج معنوي عند مستوى 5% كون قيمة هذا الأخير المحسوبة  $F_{cal}=5.80$  أكبر من القيمة الجدولية له  $F_{tab}=2.53$ ، أما عن معامل التحديد  $R^2$  فتشير الإحصائية إلى ضعف القدرة التفسيرية للنموذج، حيث أن متغيرات النموذج لا تفسر التغيرات في حجم الصادرات إلا بنسبة 19.91%.

## - من الناحية الاقتصادية

تشير نتائج تقدير نموذج شعاع الانحدار الذاتي المتعلق بحجم الصادرات إلى وجود علاقة طردية معنوية بين سعر صرف الأورو مقابل الدينار الجزائري وحجم الصادرات الجزائرية، فزيادة سعر الصرف (انخفاض قيمة العملة المحلية) سيؤدي إلى ارتفاع حجم الصادرات وهو ما يتوافق مع نظرية المرونة التي تؤكد على أن تخفيض قيمة العملة يساهم في الرفع من تنافسية الاقتصاد وزيادة الصادرات من منتجات محددة بسبب انخفاض أسعارها عند حدود معينة، وعن نسبة التغير فإن ارتفاع سعر صرف الأورو مقابل الدينار الجزائري ب 1% سيؤدي إلى ارتفاع حجم الصادرات بنسبة 0.22%.

## 3.1- اختبارات جودة نموذج الصادرات

للتأكد من صلاحية النموذج المدروس نلجأ إلى مجموعة من الاختبارات التشخيصية. هي الاختبارات المتعلقة بخلو النموذج من مشاكل القياس مثل اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء Normal Distribution، عدم ثبات تباين الأخطاء Heteroscedasticity، الارتباط المتسلسل للأخطاء Serial Correlation.

## - اختبار استقرارية البواقي

بعد تقدير نموذج شعاع الانحدار الذاتي لمتغيرة الصادرات، نحاول أن نتأكد من خلو بواقي النموذج من مشكل عدم استقرار البواقي. وبالإستعانة باختبار ديكي فولر Dickey Fuller وفيليبس بيرون Phillips-Perron نتأكد من استقرار سلسلة البواقي في المستوى من خلال قبول أو رفض فرضية العدم. ويوضح الجدول التالي نتائج الاختبار:

الجدول رقم (4-11): اختبار استقرارية بواقي نموذج الصادرات

		PP TEST	ADF TEST
		At Level	At Level
		RESID01	RESID01
With Constant	t-Statistic	-8.4354	-8.3715
	Prob.	0.0000	0.0000
		***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-8.4307	-8.3529
	Prob.	0.0000	0.0000
		***	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-8.5032	-8.4302
	Prob.	0.0000	0.0000

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على برمجية EViews.10

من خلال نتائج اختبار جذر الوحدة نلاحظ أن قيمة ستودنت المحسوبة  $t_{cal}$  أكبر من قيمة ستودنت الجدولية  $t_{tab}$  عند مستوى معنوية 5% في كلا الاختبارين وهو ما يقودنا إلى رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل أي أن سلسلة بواقي نموذج شعاع الانحدار الذاتي لنموذج الصادرات مستقرة في المستوى.

#### - اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء

يعد الارتباط الذاتي للأخطاء من بين المشاكل التي تعاني منها النماذج القياسية كون وجود ترابط بين الأخطاء يؤدي إلى بروز مشكل التراكم خاصة. وأن فرضيات تقدير النماذج وفق طريقة المربعات الصغرى العادية تقوم على فرضية عدم وجود تباين مشترك بين الأخطاء. ومن بين أهم الاختبارات التي تكشف عن وجود الترابط بين الأخطاء من عدمه، نجد اختبار **Durbin-Watson**. عن احصائية هذا الاختبار كانت كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (4-12): اختبار **Durbin-Watson** لنموذج الصادرات

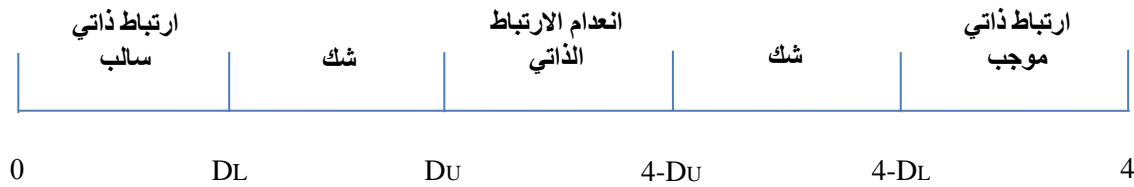
Equation:			
DEXPO = C(1)*DEXPO(-1) + C(2)*DEURO(-1) + C(3)*DDOLLAR(-1) + C(4)			
Observations: 74			
R-squared	0.199117	Mean dependent var	0.072257
Adjusted R-squared	0.164793	S.D. dependent var	1.820475
S.E. of regression	1.663725	Sum squared resid	193.7588
Durbin-Watson stat	1.985933		

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على برمجية EViews.10

من خلال نتائج الجدول، نلاحظ أن قيمة **Durbin-Watson** المحسوبة، كانت مساوية ل 1.985. وبعد تحديد القيمتين المجدولتين  $d_U$  و  $d_L$  عند مستوى معنوية 5%، وحجم عينة  $n=74$ ، نقارن قيمة **Durbin-Watson** المحسوبة مع القيمتين المجدولتين  $d_L$  التي تمثل الحد الأدنى لانعدام الارتباط الذاتي

بين الأخطاء و  $d_U$  التي تمثل الحد الأقصى لمجال ترابط الأخطاء، ذلك حسب القيود المتعلقة بحجم العينة  $n$  وعدد المتغيرات المستقلة  $k$  في النموذج عند مستوى معنوية 5%. تنحصر قيمة Durbin-Watson بين 0-4<sup>1</sup>. يوضح المخطط التالي ذلك:

الشكل رقم (4-7): مخطط توضيحي للقيم الجدولية لاختبار الارتباط الذاتي



المصدر: من إعداد الطالب.

من خلال الجداول الاحصائية ل Durbin-Watson تم تحديد كل من قيمتي:

$$d_U = 1.652$$

$$d_L = 1.598$$

عند مستوى معنوية 5% وحجم عينة  $n=74$  وعدد المتغيرات المستقلة  $k=1$ ، وبما أن القيمة المحسوبة Durbin-Watson كانت ضمن المجال الذي يمكن من خلاله قبول فرض العدم ورفض الفرض البديل فقد تم التأكد من عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء (إضافة إلى كون القيمة المحسوبة قريبة من القيمة 2 التي من خلالها يمكن الحكم على وجود ترابط للأخطاء من عدمه).

- اختبار الارتباط الخطي Serial Correlation

يعتبر الاختبار المتعلق بارتباط الأخطاء التسلسلي من بين الاختبارات المهمة في اختبار صلاحية النماذج القياسية خاصة وأن اختبار البواقي ل Durbin-Watson كثيرا ما يتم انتقاده في حالة وجود ابطاءات، وعن اختبار الارتباط التسلسلي لنموذج رصيد الميزان التجاري فقد كان كما يلي:

الجدول رقم (4-13): اختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation لنموذج الصادرات

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.390170	Prob. F(4,66)	0.8149
Obs*R-squared	1.709432	Prob. Chi-Square(4)	0.7890

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على برمجية EViews.10

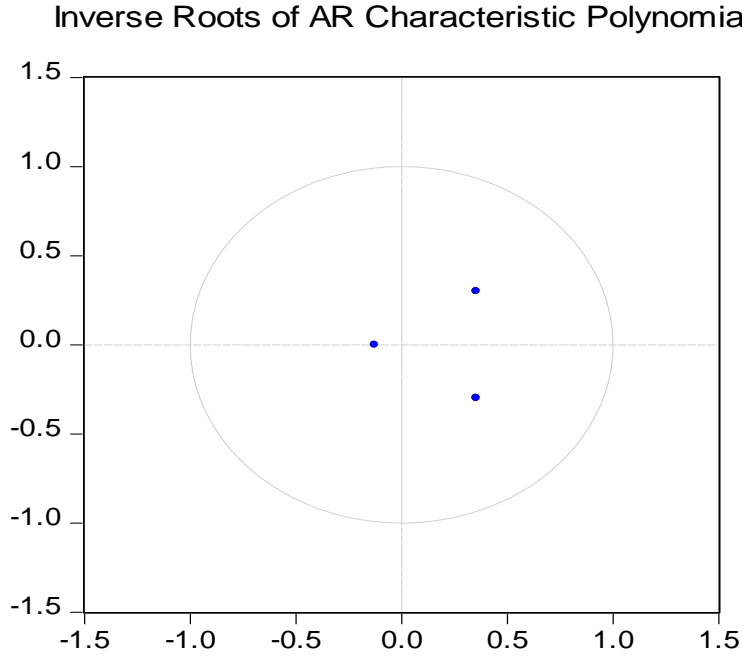
من خلال نتائج اختبار Serial Correlation LM يتضح لنا أن النموذج لا يعاني من مشكل الارتباط التسلسلي Serial Correlation كون احصائية LM (0.789) أكبر من 0.05 وبالتالي قبول فرض العدم ورفض الفرض البديل أي أن السلسلة لا تعاني من مشكل الترابط المتسلسل للأخطاء.

<sup>1</sup> دوحة سلمى، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها: دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، السنة الجامعية 2014/2015، ص. 232.

## - اختبار الجذور العكسية Inverse Roots Polynomial

كثيرا ما يستخدم اختبار الجذور العكسية Inverse Roots of AR Characteristic Polynomial في التأكد من استقرارية النماذج المقدرية، ويمثل الشكل التالي نتائج هذا الاختبار:

الشكل رقم (4-8): اختبار Inverse Roots Polynomial لنموذج الصادرات



المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على برمجية EViews.10

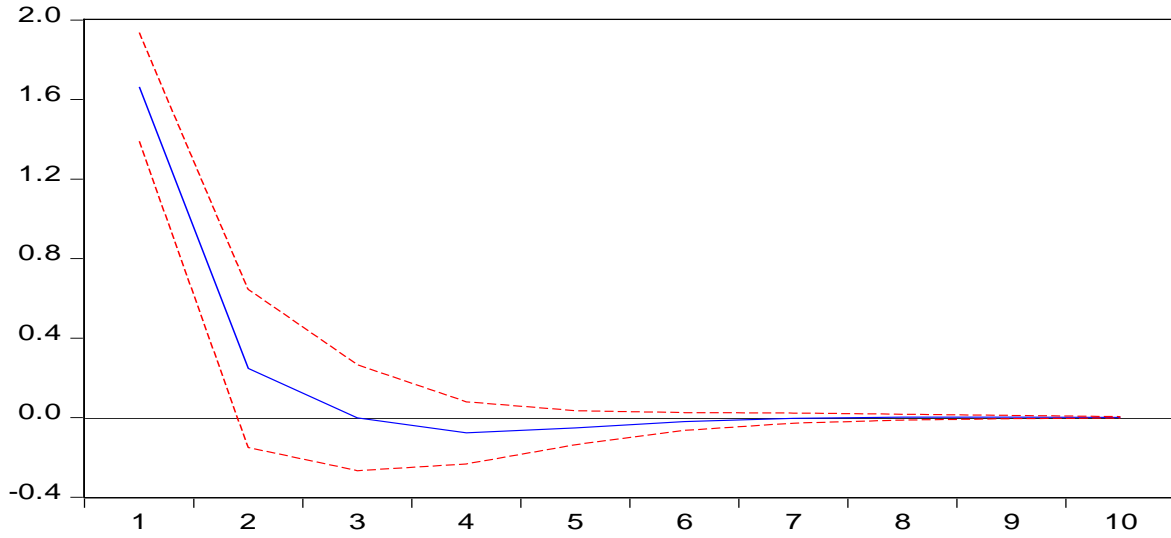
من خلال الشكل السابق وللتأكد من استقرارية النموذج المقدر تبين أن كل الجذور العكسية Inverse Roots لكثير الحدود المرافق لجزء الانحدار الذاتي هي قيم تقل عن الواحد الصحيح كونها تقع داخل دائرة الوحدة، وبالتالي يمكن القول أن نموذج شعاع الانحدار الذاتي لمتغير الصادرات يحقق شروط الاستقرار.

## - تحليل دوال الاستجابة الدفعية

من خلال التمثيلات البيانية المتعلقة بدوال الاستجابة الدفعية، نحاول أن نحدد استجابة متغير الصادرات نتيجة للتغيرات التي تحدث على مستوى المتغيرات المستقلة. وتم اختيار فترة زمنية محددة (12 فترة زمنية أي خلال 3 سنوات). كانت النتائج كما يلي:

الشكل رقم (4-9): دالة الاستجابة الدفعية لمتغير حجم الصادرات نتيجة التغير في حجم الصادرات

Response of DEXPO to DEXPO Innovation  
using Cholesky (d.f. adjusted) Factors



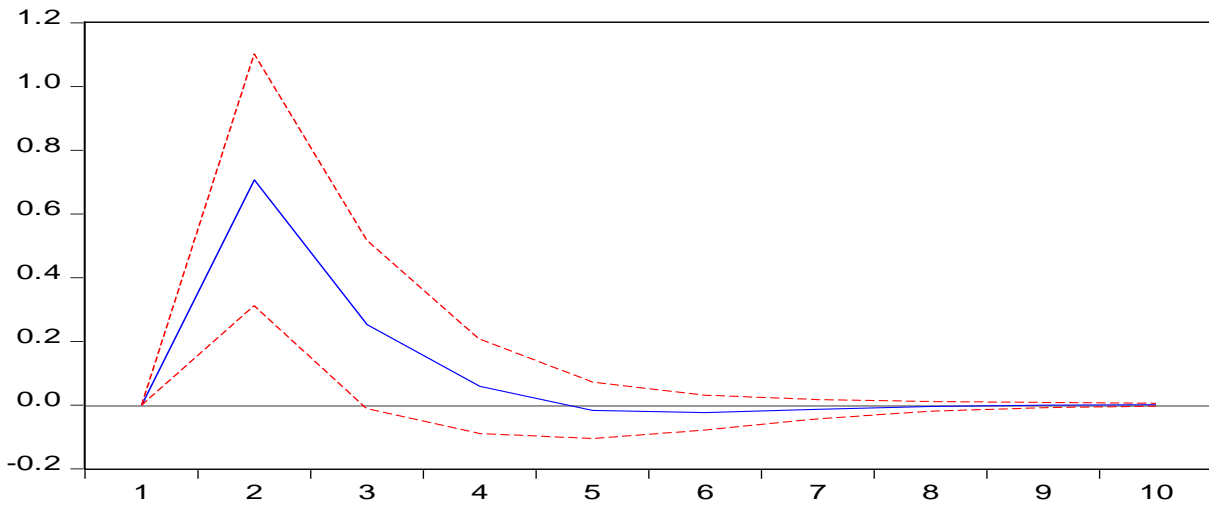
المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على برمجية EViews.10

#### أ- استجابة حجم الصادرات لصدمة تحدث في حجم الصادرات

يتضح من خلال الشكل أن أي صدمة تحدث في حجم الصادرات ستؤدي إلى انخفاض حجم الصادرات في الفترة الموالية ليصبح التأثير سلبى ابتداء من الفترة الزمنية الثالثة ليصبح التأثير غير معنوي ابتداء من الفترة السادسة، أي أن تأثير الصادرات على حجم الصادرات يكون شبه معدوم خلال سنتين من حدوث الصدمة.

الشكل رقم (4-10): دالة الاستجابة الدفعية لمتغير حجم الصادرات نتيجة التغير في سعر صرف الأورو

Response of DEXPO to DEURO Innovation  
using Cholesky (d.f. adjusted) Factors



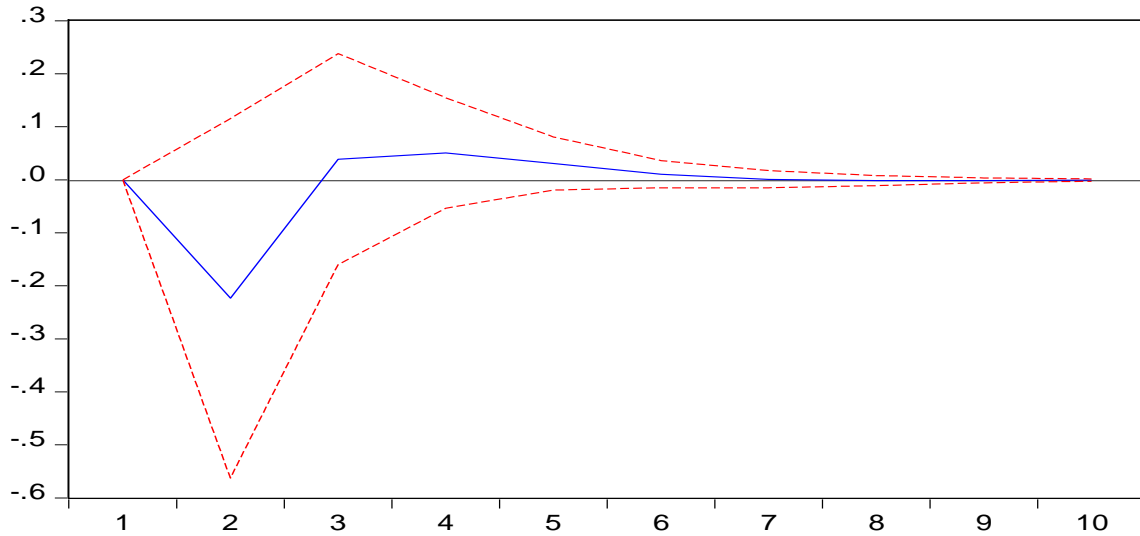
المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على برمجية EViews.10

ب- استجابة حجم الصادرات لصدمة تحدث في سعر صرف الأورو

يتضح من خلال الشكل أن أي صدمة تحدث في سعر الصرف ستؤدي إلى ارتفاع حجم الصادرات بدءاً من الفترة الأولى ليلعب التأثير أقصاه في منتصف الفترة الثانية ثم ينخفض التأثير ليصبح معدوماً خلال الفترة الخامسة، أما عن بقية الفترات المولية للفترة الخامسة فسيكون التأثير سالبا ولكن بدرجات جد ضئيلة.

الشكل رقم (4-11): دالة الاستجابة الدفعية لمتغير حجم الصادرات نتيجة التغير في سعر صرف الدولار

Response of DEXPO to DDOLLAR Innovation using Cholesky (d.f. adjusted) Factors



المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على برمجية EViews.10

ج- استجابة حجم الصادرات لصدمة تحدث في سعر صرف الدولار

يتضح من خلال دالة الاستجابة النبضية أن أي صدمة تحدث في سعر الصرف ستؤثر سلباً على حجم الصادرات بدءاً من الفترة الأولى ليلعب التأثير السلبي أقصاه في منتصف الفترة الثانية ثم يصبح التأثير موجبا في منتصف الفترة الزمنية الثالثة، ليصبح التأثير شبه معدوم ابتداءً من الفترة السابعة.

2- النموذج الثاني تأثير سعر الصرف على رصيد الميزان التجاري

من خلال هذا النموذج سنحاول أن نتطرق إلى تأثير سعر صرف كل من الدولار الأمريكي والأورو مقابل الدينار الجزائري على رصيد الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 2000-2018، بحيث يمكن صياغة النموذج المقدر كما يلي:

$$BAL - COM = f(tc_{DOLLAR}, tc_{EURO})$$

بحيث:

BAL-COM: تمثل متغير رصيد الميزان التجاري

tc\_DOLLAR: سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الجزائري

tc\_EURO: سعر صرف الأورو مقابل الدينار الجزائري

يزيد تساوي درجة التكامل بين متغيرات الدراسة من احتمالية وجود تكامل مشترك بين هذه المتغيرات. وكون متغيرات نموذج رصيد الميزان التجاري متكاملة من نفس الدرجة  $I(1)$  فهناك إمكانية لوجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة. ما نحاول إثباته أو نفيه من خلال الاختبارات المتعلقة بالتكامل المشترك التي كانت كما يلي:

الجدول رقم (4-14): درجات الإبطاء المثلى لنموذج رصيد الميزان التجاري

VAR Lag Order Selection Criteria						
Endogenous variables: BALANCE EURO DOLLAR						
Exogenous variables: C						
Sample: 2000Q1 2018Q4						
Included observations: 68						
Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-689.2801	NA	139742.3	20.36118	20.45910	20.39998
1	-441.1173	467.1300	123.1935	13.32698	13.71866*	13.48217
2	-424.3869	30.01631*	98.31529*	13.09962*	13.78505	13.37121*
3	-418.0573	10.79759	106.8012	13.17816	14.15735	13.56614
4	-414.5643	5.650422	126.5686	13.34013	14.61308	13.84451
5	-408.4230	9.392640	139.4252	13.42420	14.99092	14.04498
6	-400.1865	11.87015	145.3035	13.44666	15.30713	14.18384
7	-389.7970	14.05637	143.2358	13.40580	15.56002	14.25937
8	-380.4316	11.84452	146.8970	13.39505	15.84303	14.36501

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على برمجية EViews.10

من خلال الجدول السابق نعتمد على أقل قيمة لكل من  $AIC$  و  $FPE$  و  $HQ$  وهي القيمة الموافقة لدرجة إبطاء مثلى عند  $P=2$ . وهي درجة الإبطاء التي نستخدمها لتحديد وجود التكامل المشترك من عدمه لمتغيرات نموذج رصيد الميزان التجاري. كانت نتائج اختبار التكامل المشترك كما يلي:

الجدول رقم (4-15): نتائج اختبار التكامل المشترك لمتغيرات نموذج رصيد الميزان التجاري

Sample (adjusted): 2000Q4 2018Q4				
Included observations: 73 after adjustments				
Trend assumption: Linear deterministic trend				
Series: BALANCE EURO DOLLAR				
Lags interval (in first differences): 1 to 2				
Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)				
Hypothesized	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
No. of CE(s)				
None	0.158431	18.52728	29.79707	0.5273
At most 1	0.064568	5.935716	15.49471	0.7031
At most 2	0.014459	1.063223	3.841466	0.3025

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على برمجية EViews.10

من خلال نتائج الجدول السابق والمتعلق بوجود تكامل مشترك نلاحظ أن القيم الاحصائية الاحتمالية المحسوبة أكبر من القيم الاحتمالية المجدولة عند مستوى المعنوية 5% وذلك باستخدام أسلوب Trace وفي ذلك دلالة على عدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة في الأجل الطويل، وبالتالي عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج.

## 1.2- تقدير نموذج الانحدار الذاتي لمتغيرات نموذج رصيد الميزان التجاري

كون نموذج رصيد الميزان التجاري لا يحتوي على اتجاه تكامل مشترك وفقا لاختبارات جوهانسون **Johansen Cointegration Test** فإن ذلك يقودنا لتقدير نموذج أشعة الانحدار الذاتي VAR. ونظرا لمحاولة بناء نموذج شعاع الانحدار الذاتي فإن ذلك يتطلب مجموعة من الاجراءات المتعلقة باستقرارية السلاسل الزمنية وتحديد درجات التأخير المثلى... فإننا نقوم بتحديد هذه الخطوات من خلال مايلي:

- بالنسبة لاستقرارية المتغيرات التي تدخل ضمن النموذج القياسي المراد تقديره، فقد اثبتت اختبارات جذر الوحدة ل ديكي فولر **Dickey Fuller** وفيليبس بيرون **Phillips-Perron** بأن السلاسل مستقرة عند الفروق الأولى. وهي السلاسل التي نعتمدها في تقديرنا لنموذج شعاع الانحدار الذاتي (VAR).

- أما عن درجات الإبطاء لمتغيرات الدراسة فقد كانت ممثلة على النحو التالي:

الجدول رقم (4-16): درجات الإبطاء المثلى لنموذج الانحدار الذاتي لنموذج رصيد الميزان التجاري

VAR Lag Order Selection Criteria						
Endogenous variables: DBALANCE DDOLLAR DEURO						
Exogenous variables: C						
Sample: 2000Q1 2018Q4						
Included observations: 67						
Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-452.9717	NA	163.6077	13.61110	13.70981	13.65016
1	-430.0762	43.05732*	108.1045*	13.19630*	13.59117*	13.35255*
2	-424.5649	9.870910	120.1943	13.30044	13.99147	13.57388
3	-422.3075	3.841003	147.6470	13.50172	14.48889	13.89234
4	-417.9184	7.074917	170.8307	13.63936	14.92268	14.14717
5	-412.3281	8.510635	191.6584	13.74114	15.32062	14.36614
6	-405.4749	9.819430	208.4162	13.80522	15.68086	14.54742
7	-400.1025	7.216667	238.8055	13.91351	16.08530	14.77289
8	-395.9052	5.262359	286.2285	14.05687	16.52481	15.03344

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على برمجية EViews.10



من خلال الجدول المتعلق بدرجات الإبطاء المثلى نلاحظ أن درجة الإبطاء المثلى ووفقا لمعيارى AIC و SC كانت عند القيمة  $p=1$  وهي القيمة التي نعتمدها في تقدير نموذج شعاع الانحدار الذاتي (VAR). وعن نموذج شعاع الانحدار الذاتي، كانت نتائج التقدير كما يلي:

الجدول رقم (4-17): نتائج تقدير نموذج الانحدار الذاتي لمتغيرات نموذج رصيد الميزان التجاري

Vector Autoregression Estimates			
Sample (adjusted): 2000Q3 2018Q4			
Included observations: 74 after adjustments			
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]			
	DBALANCE	DDOLLAR	DEURO
DBALANCE(-1)	0.057329	-0.428881	-0.268257
	(0.11462)	(0.13596)	(0.22835)
	[0.50017]	[-3.15441]	[-1.17478]
DDOLLAR(-1)	-0.123757	0.323556	0.355806
	(0.08988)	(0.10661)	(0.17906)
	[-1.37697]	[ 3.03483]	[ 1.98712]
DEURO(-1)	0.199478	-0.064209	0.224930
	(0.05609)	(0.06653)	(0.11174)
	[ 3.55668]	[-0.96512]	[ 2.01305]
C	-0.187465	0.377674	0.463731
	(0.19688)	(0.23354)	(0.39223)
	[-0.95219]	[ 1.61716]	[ 1.18230]

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على برمجية EViews.10

من خلال الجدول السابق المتعلق بتقدير نموذج شعاع الانحدار الذاتي لنموذج رصيد الميزان التجاري، يمكن كتابة معادلته كما يلي:

$$DBALANCE = - 0.18 + 0.05*DBALANCE(-1) + 0.199*DEURO(-1) - 0.123*DDOLLAR(-1)$$

(-0.952)                      (0.500)                      (3.557)                      (1.377)

بحيث:

DBALANCE : متغيرة رصيد الميزان التجاري عند الفرق الأول.

DEURO : متغيرة سعر صرف الأورو مقابل الدينار الجزائري عند الفرق الأول.

DDOLLAR : متغيرة سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الجزائري عند الفرق الأول.

( ) : تشير القيمة مابين قوسين إلى قيمة ستودنت المحسوبة - t-Statistic.

## 2.2- تفسير نموذج شعاع الانحدار الذاتي لنموذج رصيد الميزان التجاري

## - من الناحية الإحصائية

في المعادلة المقدرة والمتعلقة برصيد الميزان التجاري، يمكن قبول معلمة سعر صرف الأورو مقابل الدينار الجزائري لأن قيمة ستودنت المحسوبة  $t_{cal}=3.55$  أكبر من قيمة ستودنت الجدولية  $t_{tab}=2.00$  عند مستوى معنوية 5% (إضافة إلى كون القيمة الإحصائية للمعلمة والمقدرة بـ 0.0005 أقل من القيمة الاحتمالية 0.05). أما عن بقية المعلمات المقدرة في نفس المعادلة فلا يمكن قبولها من الناحية الإحصائية. يرجع السبب في ذلك إلى كونها غير معنوية عند مستوى 5%.

أما عن المعنوية الكلية للنموذج بينت إحصائية فيشر المحسوبة أن النموذج معنوي عند مستوى 5% كون قيمة هذا الأخير المحسوبة  $F_{cal}=4.891$  أكبر من القيمة الجدولية له  $F_{tab}=2.5$ . أما عن معامل التحديد فتشير الإحصائية إلى ضعف القدرة التفسيرية للنموذج، حيث أن متغيرات النموذج لا تقسّر التغيرات في حجم الصادرات إلا بنسبة 17.33%.

## - من الناحية الاقتصادية

تشير نتائج تقدير نموذج شعاع الانحدار الذاتي المتعلق برصيد الميزان التجاري إلى وجود علاقة طردية معنوية بين سعر صرف الأورو مقابل الدينار الجزائري ورصيد الميزان التجاري. فزيادة سعر الصرف (انخفاض قيمة العملة المحلية) يؤدي إلى ارتفاع رصيد الميزان التجاري أي زيادة الفائض في رصيد الميزان التجاري. ونجد أن هذه العلاقة تكون محققة في غالب الأحيان ناتجة عن تأثير الميزان التجاري الجزائري بجانب الواردات الذي يتم تسوية معاملاته بالعملة الأوروبية الموحدة. فذلك نجد أن انخفاض قيمة العملة المحلية مقابل هذه العملة يزيد من تدهور رصيد الميزان التجاري وبالتالي تسعى الحكومة لتخفيض قيمة المشتريات الأجنبية المعبر عنها بالأورو أي تسعى لتخفيض قيمة الاستيراد من خلال دعم التصنيع المحلي ومراقبة عملية الاستيراد.

## - من الناحية النظرية

نجد أن انخفاض قيمة العملة المحلية يساهم في ارتفاع معدلات التضخم التي تؤثر على حجم النشاط الكلي خاصة إذا كانت عملية الاستيراد تشمل المواد الأولية أو الماكينات المستعملة في الإنتاج المحلي. وتشير الإحصاءات أن حجم التجهيزات الصناعية يمثل نسبة جد معتبرة في حدود 30 إلى 45% من حجم الواردات الكلية خاصة وأن حجم هذا النوع من المنتجات المستوردة ارتفع من 246 818.3 مليون دج إلى حوالي 1 358 310.7 مليون دج خلال الفترة 2001-2012<sup>1</sup>.

إضافة إلى ما سبق وعن القوة التفسيرية للنموذج فيمكن استنتاج أن رصيد الميزان التجاري يتأثر بمجموعة من العوامل الأخرى التي لم يتم إدراجها في النموذج؛ ولا تقل أهمية عن سعر الصرف. نذكر من تلك المتغيرات على سبيل المثال لا الحصر: سعر الصرف في السوق غير الرسمي، التضخم، سعر البترول، تغيرات حجم الصادرات البترولية.

<sup>1</sup> ONS, Collections Statistiques, N 182/2014, Série E : statistiques économiques, N 75, 2014, p. 14.

### 3.2- اختبارات جودة نموذج رصيد الميزان التجاري

للتأكد من صلاحية النموذج المدروس نلجأ إلى مجموعة من الاختبارات التشخيصية. هي الاختبارات المتعلقة بخلو النموذج من مشاكل القياس مثل اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء Normal Distribution، عدم ثبات تباين الأخطاء Heteroscedasticity، الارتباط المتسلسل للأخطاء Serial Correlation.

#### - اختبار استقرارية البواقي

بعد تقدير نموذج شعاع الانحدار الذاتي لمتغيرة الصادرات، نحاول أن نتأكد من خلو بواقي النموذج من مشكل عدم استقرار البواقي. من خلال ما يلي وبالاستعانة باختبار ديكي فولر وفيليبس بيرون نتأكد من استقرار سلسلة البواقي في المستوى من خلال قبول أو رفض فرضية العدم. يوضح الجدول التالي نتائج الاختبار:

الجدول رقم (4-18): اختبار استقرارية بواقي نموذج رصيد الميزان التجاري

		PP TEST	ADF TEST
		At Level	At Level
		RESID01	RESID01
With Constant	t-Statistic	-8.4748	-8.4603
	Prob.	0.0000	0.0000
		***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-8.4804	-8.4223
	Prob.	0.0000	0.0000
		***	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-8.5394	-8.5201
	Prob.	0.0000	0.0000
		***	***

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على برمجية EViews.10

من خلال نتائج اختبار جذر الوحدة، نلاحظ أن قيمة ستودنت المحسوبة  $t_{cal}$  أكبر من قيمة ستودنت الجدولية  $t_{tab}$  عند مستوى معنوية 5% في النماذج الثلاث في كلا الاختبارين ADF TEST و PP TEST. ما يقودنا إلى رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل أي أن سلسلة بواقي نموذج شعاع الانحدار الذاتي لنموذج رصيد الميزان التجاري مستقرة في المستوى.

#### - اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء Test of Autocorrelation

كما أشرنا سابقا فإن الارتباط الذاتي للأخطاء من بين المشاكل التي تعاني منها النماذج القياسية. تفترض النماذج القياسية عدم وجود ارتباط بين البواقي كي لا يؤثر على مخرجات النموذج. من بين أهم الاختبارات التي تكشف عن وجود الترابط بين الأخطاء من عدمه نجد اختبار Durbin-Watson.

عن احصائية هذا الاختبار، كانت النتائج كما هو موضح في الجدول التالي:

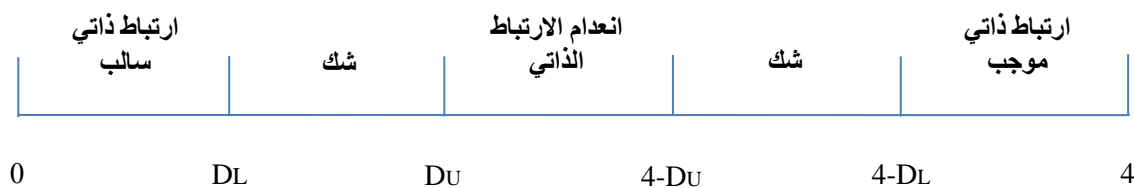
الجدول رقم (4-19): اختبار Durbin-Watson لنموذج رصيد الميزان التجاري

<b>Equation:</b>			
<b>DBALANCE = C(1)*DBALANCE(-1) + C(2)*DDOLLAR(-1) + C(3) *DEURO(-1) + C(4)</b>			
<b>Observations: 74</b>			
<b>R-squared</b>	<b>0.173289</b>	<b>Mean dependent var</b>	<b>-0.076081</b>
<b>Adjusted R-squared</b>	<b>0.137859</b>	<b>S.D. dependent var</b>	<b>1.722213</b>
<b>S.E. of regression</b>	<b>1.599101</b>	<b>Sum squared resid</b>	<b>178.9988</b>
<b>Durbin-Watson stat</b>	<b>2.008067</b>		

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على برمجية EViews.10

من خلال نتائج الجدول اعلاه المتعلقة باختبار الارتباط الذاتي للأخطاء، يتبين لنا أن قيمة **Durbin-Watson** المحسوبة كانت مساوية ل 2. هي القيمة التي تقع منتصف مجال القيم المثلى لاختبار الارتباط الذاتي. ما يعني عدم وجود مشكل الارتباط الذاتي بين أخطاء نموذج رصيد الميزان التجاري. للتأكد من ذلك نقوم بحساب القيمتين المجدولتين  $d_U$  و  $d_L$  عند مستوى معنوية 5% وحجم عينة  $n=74$  ونقارن قيمة **Durbin-Watson** المحسوبة مع القيمتين المجدولتين  $d_U$  و  $d_L$  حسب القيود المتعلقة بحجم العينة  $n$  وعدد المتغيرات المستقلة  $k$  في النموذج عند مستوى معنوية 5%. يوضح المخطط التالي ذلك:

الشكل رقم(4-12): مخطط للقيم الجدولية لاختبار الارتباط الذاتي لنموذج رصيد الميزان التجاري



المصدر: من اعداد الطالب.

من خلال الجداول الاحصائية ل **Durbin-Watson**، تم تحديد كل من قيمتي:

$$D_U = 1.652 \quad d_L = 1.598$$

عند مستوى معنوية 5% وحجم عينة  $n=74$  وعدد المتغيرات المستقلة  $k=1$ ، وبما أن القيمة المحسوبة  $D-W=2$  التي كانت ضمن المجال (1.65-2.35). هو المجال الذي يمكن من خلاله قبول فرض عدم ورفض الفرض البديل وبالتالي التأكد من عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء.

– اختبار الارتباط الخطي Serial Correlation

يعتبر الاختبار المتعلق بارتباط الأخطاء التسلسلي من بين الاختبارات المهمة في اختبار صلاحية النماذج القياسية خاصة وأن اختبار البواقي ل Durbin-Watson كثيرا ما يتم انتقاده في حالة وجود ابطاءات. وعن اختبار الارتباط التسلسلي لنموذج رصيد الميزان التجاري، كان كما يلي:

الجدول رقم (4-20): اختبار Serial Correlation لنموذج رصيد الميزان التجاري

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.267154	Prob. F(4,66)	0.8981
Obs*R-squared	1.179056	Prob. Chi-Square(4)	0.8815

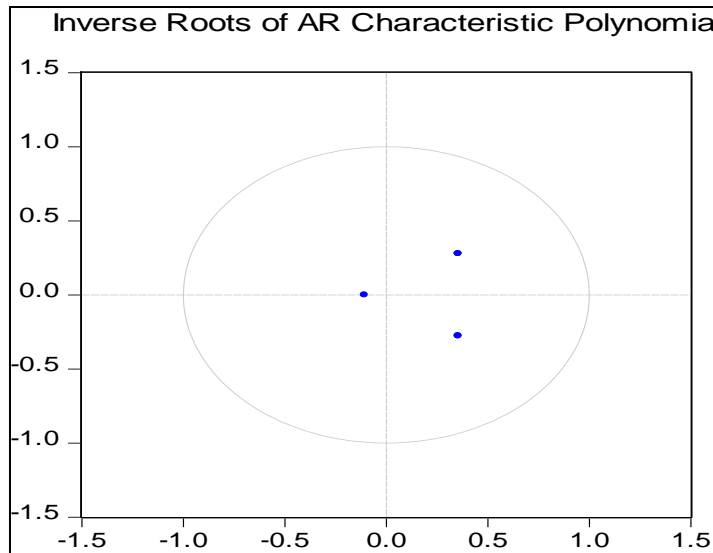
المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على برمجية EViews.10

من خلال نتائج اختبار Serial Correlation LM يتضح لنا أن النموذج لا يعاني من مشكل الارتباط التسلسلي Serial Correlation كون الاحصائية أكبر من 0.05. وبالتالي قبول فرض العدم ورفض الفرض البديل أي أن السلسلة لا تعاني من مشكل الترابط المتسلسل للأخطاء.

– اختبار الجذور العكسية Inverse Roots Polynomial

يفيد اختبار الجذور العكسية Inverse Roots of AR Characteristic Polynomial من التأكد من استقرارية النماذج المقدره تبعا لقيمة البواقي. ويمثل الشكل التالي نتائج هذا الاختبار:

الشكل رقم (4-13): اختبار Inverse Roots Polynomial لنموذج رصيد الميزان التجاري



المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على برمجية EViews.10

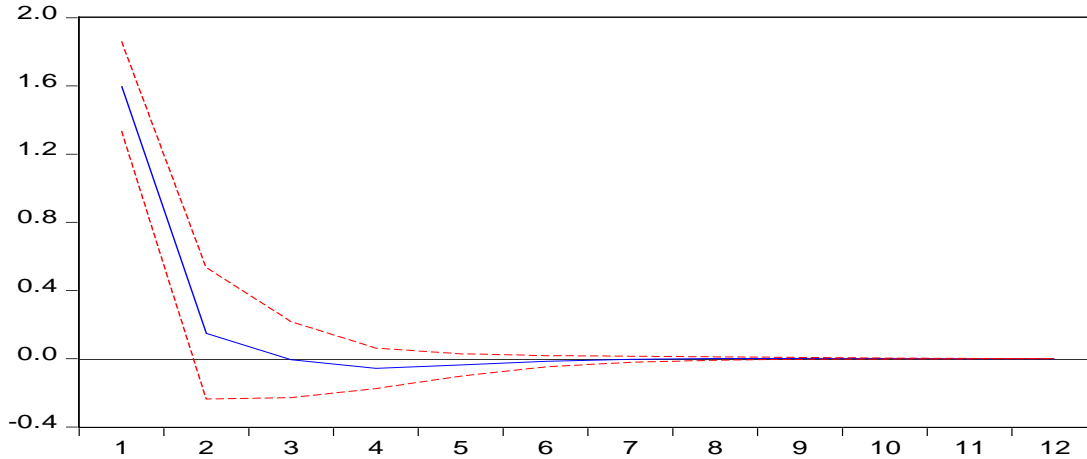
من خلال الشكل السابق وللتأكد من استقرارية النموذج المقدر، تبين أن كل الجذور العكسية Inverse Roots لكثير الحدود المرافق لجزء الانحدار الذاتي هي قيم تقل عن الواحد الصحيح كونها تقع داخل دائرة الوحدة. إذن يحقق نموذج شعاع الانحدار الذاتي لمتغير رصيد الميزان التجاري شروط الاستقرار.

- تحليل دوال الاستجابة الدفعية

من خلال التمثيلات البيانية المتعلقة بدوال الاستجابة الدفعية نحاول أن نحدد استجابة متغير رصيد الميزان التجاري نتيجة للتغيرات التي تحدث على مستوى المتغيرات المستقلة. تم اختيار فترة زمنية محددة (12 فترة زمنية أي خلال 3 سنوات). وكانت النتائج كما يلي:

الشكل رقم (14-4): دالة الاستجابة الدفعية لمتغير رصيد الميزان التجاري نتيجة التغير في رصيد الميزان التجاري

Response of DBALANCE to DBALANCE Innovation using Cholesky (d.f. adjusted) Factors



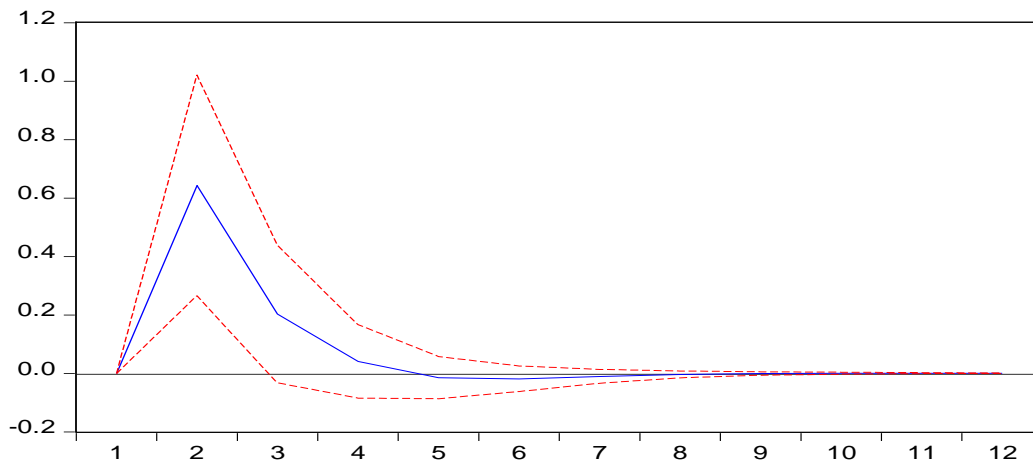
المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على برمجية EViews.10

أ- استجابة رصيد الميزان التجاري نتيجة التغير في رصيد الميزان التجاري

يتضح من خلال الشكل أن حدوث صدمة في رصيد الميزان التجاري تنعكس ايجابا على رصيد نفس المتغير في الفترة الموالية. ثم ينخفض هذا التأثير ليصبح التأثير معدوما منتصف الفترة الثالثة. أما عن الفترات الموالية للفترة الثالثة، فيصبح التأثير سلبيا لينعدم التأثير بدءا من الفترة السابعة.

الشكل رقم (15-4): دالة الاستجابة الدفعية لمتغير رصيد الميزان التجاري نتيجة التغير في سعر صرف الأورو

Response of DBALANCE to DEURO Innovation using Cholesky (d.f. adjusted) Factors



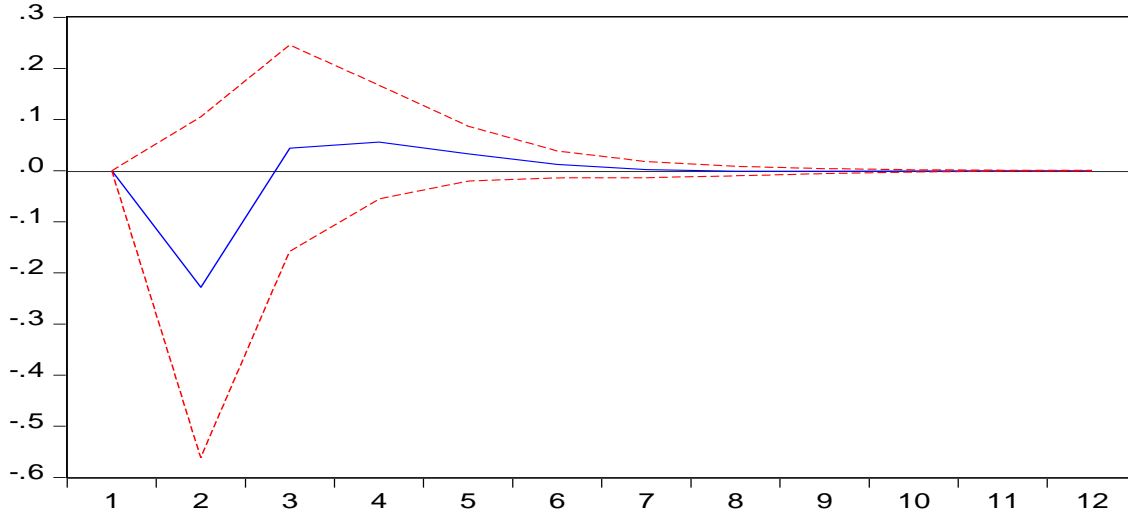
المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على برمجية EViews.10

ب- استجابة رصيد الميزان التجاري نتيجة التغير في سعر صرف الأورو

يتضح من خلال الشكل أن أي صدمة تحدث في سعر الصرف ستؤدي إلى ارتفاع رصيد الميزان التجاري بنسبة قصوى مساوية لـ 0.6% عند منتصف الفترة الثانية ثم ينخفض هذا التأثير ليصبح معدوماً مع بداية الفترة الخامسة ثم يصبح التأثير سلبياً ولكن بنسب شبه معدومة.

الشكل رقم (4-16): دالة الاستجابة الدفعية لمتغير رصيد الميزان التجاري نتيجة التغير في سعر صرف الدولار

Response of DBALANCE to DDOLLAR Innovation using Cholesky (d.f. adjusted) Factors



المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على برمجية EViews.10

ج- استجابة رصيد الميزان التجاري نتيجة التغير في سعر صرف الدولار

يتضح من خلال دالة الاستجابة النبضية أن أي صدمة تحدث في سعر الصرف تؤثر سلباً على حجم رصيد الميزان التجاري بطريقة سلبية بدءاً من الفترة الأولى ليلعب التأثير السلبي أقصاه في منتصف الفترة الثانية. ثم يصبح التأثير موجبا في منتصف الفترة الزمنية الثالثة. ليصبح التأثير شبه معدوم ابتداءً من الفترة السابعة.

3- النموذج الثالث- تأثير سعر الصرف على حجم الواردات الجزائرية

من خلال هذا النموذج نحاول أن نتطرق إلى تأثير سعر صرف كل من الدولار الأمريكي والأورو مقابل الدينار الجزائري على حجم الواردات في الجزائر خلال الفترة 2000-2018، بحيث تم صياغة النموذج المقدر كما يلي:

$$IMPO = f(tc_{DOLLAR}, tc_{EURO})$$

بحيث:

IMPO: تمثل متغير حجم الواردات الجزائرية.

tc\_DOLLAR: سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الجزائري.

tc\_EURO: سعر صرف الأورو مقابل الدينار الجزائري.

كون متغيرات الدراسة متكاملة من نفس الدرجة  $I(1)$ ، فهناك إمكانية لوجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، ومن خلال مايلي نقدم الاختبارات المتعلقة بذلك بالاستعانة ببرمجية EViews.10.

### 1.3- تحديد درجة الإبطاء المثلى واختبار التكامل المشترك لنموذج متغيرة الواردات

يقوم تحديد درجات الإبطاء المثلى على أقل قيمة لمجموعة من النماذج المتنافسة للبدائل غير المستقرة. يعتمد الباحثون في غالب الأحيان على معيارين هما :

- معيار أكايك Akaike Information Criterion

- ومعيار شوارتز Schwarz Criterion.

يوضح الجدول التالي نتائج اختبار درجات التأخير المثلى:

الجدول رقم (4-21): درجات الإبطاء المثلى لنموذج متغيرة الواردات

VAR Lag Order Selection Criteria						
Endogenous variables: IMPO EURO DOLLAR						
Exogenous variables: C						
Sample: 2000Q1 2018Q4						
Included observations: 64						
Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-630.4005	NA	79232.57	19.79377	19.89496	19.83363
1	-373.3818	481.9101	34.12529	12.04318	12.44797*	12.20265
2	-359.7039	24.36378	29.54754	11.89700	12.60538	12.17606*
3	-348.4846	18.93245	27.70899*	11.82764*	12.83962	12.22631
4	-344.0267	7.104800	32.23792	11.96959	13.28515	12.48785
5	-337.5327	9.741089	35.40105	12.04790	13.66706	12.68577
6	-330.0635	10.50352	37.99245	12.09573	14.01849	12.85320
7	-316.8087	17.39696*	34.35243	11.96277	14.18912	12.83984
8	-308.6319	9.965414	36.83102	11.98850	14.51844	12.98517
9	-305.2860	3.764200	46.58899	12.16519	14.99872	13.28146
10	-300.1859	5.259468	56.78575	12.28706	15.42419	13.52293
11	-290.1625	9.396921	60.65833	12.25508	15.69580	13.61055
12	-285.5489	3.892737	78.85591	12.39215	16.13647	13.86723

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على برمجية EViews.10

من خلال الجدول السابق سنعتمد على أقل قيمة ل  $AIC$  و  $FPE$  وهي القيمة الموافقة لدرجة إبطاء مثلى عند  $P=3$ ، وهي درجة الإبطاء التي سنستخدمها لتحديد وجود تكامل مشترك من عدمه لمتغيرات نموذج الواردات.



كانت نتائج اختبار التكامل المشترك للنماذج الخمس لاختبار جوهانسون كما يلي:

الجدول رقم (4-22): نتائج اختبار التكامل المشترك لنموذج متغيرة الواردات

<b>Sample: 2000Q1 2018Q4</b>					
<b>Included observations: 74</b>					
<b>Series: IMPO EURO DOLLAR</b>					
<b>Lags interval: 1 to 3</b>					
<b>Selected (0.05 level*) Number of Cointegrating Relations by Model</b>					
<b>Data Trend:</b>	<b>None</b>	<b>None</b>	<b>Linear</b>	<b>Linear</b>	<b>Quadratic</b>
<b>Test Type</b>	<b>No Intercept</b>	<b>Intercept</b>	<b>Intercept</b>	<b>Intercept</b>	<b>Intercept</b>
	<b>No Trend</b>	<b>No Trend</b>	<b>No Trend</b>	<b>Trend</b>	<b>Trend</b>
<b>Trace</b>	<b>3</b>	<b>1</b>	<b>0</b>	<b>1</b>	<b>1</b>
<b>Max-Eig</b>	<b>1</b>	<b>1</b>	<b>0</b>	<b>0</b>	<b>0</b>
<b>*Critical values based on MacKinnon-Haug-Michelis (1999)</b>					

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على برمجية EViews.10

من خلال الجدول المتعلق باختبار التكامل المشترك نلاحظ عدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات نموذج الواردات وفق النموذج الثالث لجوهانسون (الملحق 3). بالتالي سنقبل فرض عدم القائل بعدم وجود تكامل مشترك ونرفض الفرض البديل القائل بوجود على الأقل تكامل مشترك واحد.

### 2.3- تقدير نموذج الانحدار الذاتي لمتغيرات نموذج الواردات

كون نموذج الواردات لا يحوي على متجه تكامل مشترك عند درجة إبطاء واحدة (بناء على معيار أكايك) وفقا لاختبارات جوهانسون **Johansen Cointegration Test** فإن ذلك يفودنا لتقدير نموذج أشعة الانحدار الذاتي **VAR**، ونظرا لمحاولة بناء نموذج شعاع الانحدار الذاتي فإن ذلك يتطلب مجموعة من الاجراءات المتعلقة بخصائص السلاسل الزمنية مثل الاستقرار ودرجة التأخير المثلى، فإننا سنقوم بتحديد هذه الخطوات من خلال مايلي:

- بالنسبة لاستقرارية المتغيرات التي تدخل ضمن النموذج القياسي المراد تقديره اثبتت اختبارات جذر الوحدة ل ديكي فولر **Dickey Fuller** وفيليبس بيرون **Phillips-Perron** بأن السلاسل مستقرة عند الفروق الأولى وهي السلاسل التي سنتمدها في تقديرنا لنموذج شعاع الانحدار الذاتي (**VAR**).

- أما عن درجات الإبطاء لمتغيرات الدراسة، كانت ممثلة على النحو التالي:

الجدول رقم (4-23): درجات الإبطاء المثلى لنموذج الانحدار الذاتي لنموذج الواردات

VAR Lag Order Selection Criteria						
Endogenous variables: DIMPO DDOLLAR DEURO						
Exogenous variables: C						
Sample: 2000Q1 2018Q4						
Included observations: 67						
Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-384.7887	NA	44.57303	12.31075	12.41281*	12.35089
1	-368.2774	30.925860	35.13442	12.07230	12.48052	12.23285*
2	-355.8876	22.026420*	31.62087*	11.96468*	12.67906	12.24565
3	-351.2460	7.809651	36.50822	12.10305	13.12359	12.50443
4	-344.3100	11.009520	39.36887	12.16857	13.49527	12.69037
5	-340.7956	5.243626	47.61647	12.34272	13.97558	12.98493
6	-332.8549	11.091800	50.43980	12.37635	14.31537	13.13898
7	-328.4480	5.735952	60.37215	12.52216	14.76735	13.40520
8	-322.0019	7.776330	68.57322	12.60323	15.15458	13.60669
9	-319.4733	2.809536	89.56029	12.80868	15.66619	13.93255
10	-306.2982	13.384250	85.01236	12.67613	15.83981	13.92042
11	-299.4345	6.318936	100.93440	12.74395	16.21379	14.10866
12	-293.8988	4.569153	128.72910	12.85393	16.62993	14.33905

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على برمجية EViews.10

من خلال الجدول المتعلق بدرجات الإبطاء المثلى، نلاحظ أن درجة الإبطاء المثلى وفقا لمعيار AIC و FPE كانت عند القيمة  $p=2$ ؛ في حين كانت القيمة مساوية ل  $p=0$  وفقا لمعيار SC. ونظرا لطبيعة التأثيرات التي وجدناها في تحليل دوال الاستجابة النبضية للمتغيرات السابقة فنعمد على درجة الإبطاء المساوية ل 2 كون الواردات شديدة الحساسية لتغيرات سعر الصرف؛ وهي القيمة التي نعتمدها في تقدير نموذج شعاع الانحدار الذاتي (VAR).

وعن نموذج شعاع الانحدار الذاتي، كانت نتائج التقدير كما يلي:

الجدول رقم (4-24): نتائج تقدير نموذج الانحدار الذاتي لمتغيرات نموذج الواردات

Dependent Variable: DIMP				
Method: Least Squares (Gauss-Newton / Marquardt steps)				
Sample (adjusted): 2000Q4 2018Q4				
Included observations: 73 after adjustments				
DIMP = C(1)*DIMP(-1) + C(2)*DIMP(-2) + C(3)*DEURO(-1) + C(4)*DEURO(-2) + C(5)*DDOLLAR(-1) + C(6)*DDOLLAR(-2) + C(7)				
	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	-0.234187	0.119825	-1.954407	0.0549
C(2)	-0.478581	0.122071	-3.920520	0.0002
C(3)	0.024767	0.028225	0.877457	0.3834
C(4)	-0.017345	0.027249	-0.636553	0.5266
C(5)	-0.069777	0.047284	-1.475694	0.1448
C(6)	-0.080936	0.047044	-1.720444	0.0900
C(7)	0.310787	0.102303	3.037925	0.0034
R-squared	0.230705	Mean dependent var		0.144822
Adjusted R-squared	0.160770	S.D. dependent var		0.818737
S.E. of regression	0.750041	Akaike info criterion		2.353598
Sum squared resid	37.12905	Schwarz criterion		2.573231
Log likelihood	-78.90633	Hannan-Quinn criter.		2.441126
F-statistic	3.298815	Durbin-Watson stat		2.152168
Prob(F-statistic)	0.006702			

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على برمجية EViews.10

### 3.3- تفسير نموذج شعاع الانحدار الذاتي لنموذج الواردات

#### - من الناحية الإحصائية

في المعادلة المقدره والمتعلقة بحجم الواردات، يمكن قبول معلمة كل من الواردات بدرجة ابطاء واحدة وبدرجتي ابطاء لأن قيمة ستودنت المحسوبة  $t_{cal}$  أكبر من قيمة ستودنت الجدولية  $t_{tab}$  عند مستوى معنوية 5% (إضافة إلى كون القيمة الإحتمالية للمعلمتين والمقدره ب 0.05 و 0.000 على الترتيب أقل أو تساوي القيمة الاحتمالية 0.05). إضافة إلى ذلك يمكن قبول معلمة سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الجزائري عند مستوى معنوية 10% لأن قيمة ستودنت المحسوبة  $t_{cal}$  أكبر من قيمة ستودنت الجدولية عند مستوى معنوية 10% (إضافة إلى كون القيمة الإحتمالية للمعلمة والمقدره ب 0.090 أقل من القيمة الاحتمالية 0.10).

أما عن بقية المعلمات المقدرة في نفس المعادلة، فلا يمكن قبولها من الناحية الإحصائية. يرجع السبب في ذلك إلى كونها غير معنوية عند مستوى 5% أو 10%.

أما عن المعنوية الكلية للنموذج، بينت إحصائية فيشر المحسوبة أن النموذج معنوي عند مستوى 5% كون قيمة هذا الأخير المحسوبة  $F_{cal}=3.29$  أكبر من القيمة الجدولية له  $F_{tab}=2.53$ .

أما عن معامل التحديد فتشير الإحصائية إلى ضعف القدرة التفسيرية للنموذج، حيث أن متغيرات النموذج لا تفسر التغيرات في حجم الواردات إلا بنسبة 23.07%.

#### - من الناحية الاقتصادية

تشير نتائج تقدير نموذج شعاع الانحدار الذاتي المتعلق بحجم الواردات إلى وجود علاقة عكسية معنوية بين حجم الواردات وحجم الواردات بدرجة ابطاء واحدة بتأثير معتبر مقدر ب 0.23 (أي أن تغير حجم الواردات لفترة زمنية سابقة بوحدة واحدة يؤدي إلى انخفاض الواردات في الفترة الحالية ب 0.23 وحدة). كما يبين الجدول وجود علاقة عكسية معنوية في حجم الواردات بدرجتي ابطاء مقدرة ب 0.47 (أي أن تغير حجم الواردات لفترتين زمنيتين سابقتين بوحدة واحدة يؤدي إلى انخفاض الواردات في الفترة الحالية ب 0.48 وحدة).

يمكن تفسير ذلك بسياسة التقشف التي انتهجتها الحكومة الجزائرية من خلال تقليل الواردات ومحاولة حصرها في السلع الأساسية فقط ورفع الدعم عن مجموعة من السلع ذات الاستهلاك الواسع وتشديد الرقابة على المستوردين وفتح العديد من الملفات المتعلقة بالاستيراد. وكل ذلك كان خلال فترة الدراسة وبصفة خاصة بعد الأزمة العالمية التي عصفت بالاقتصاد العالمي في سنة 2008 وبعد الأزمة البترولية التي شهدها العالم خلال سنة 2014.

أما عن المعلمة الأخرى التي يمكن قبولها نظريا فهي معلمة سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الجزائري بدرجتي ابطاء التي كانت قيمتها في حدود -0.08 أي أن زيادة سعر صرف الدولار (انخفاض قيمة العملة المحلية) يؤدي إلى انخفاض الواردات بعد فترتين زمنيتين وفي ذلك دلالة على أن حجم الواردات تابع لمعدل سعر الصرف خاصة وأن الملاحظ خلال فترة الدراسة تم انتهاج سياسة التقليل من الواردات ومحاولة الرفع من حجم الصادرات وتنويعها؛ جاء بناء على حالة العجز التي شهدتها الخزينة العمومية بسبب تدني أسعار البترول وبالتالي انخفاض حجم العائدات البترولية. مما كلف الخزينة العمومية أعباء إضافية؛ حاولت التخفيف من تبعاتها عن طريق مراجعة شروط الاستيراد كلية.

إضافة إلى ما سبق وعن القوة التفسيرية للنموذج، يمكن استنتاج أن حجم الواردات في الجزائر يتأثر بمجموعة من العوامل الأخرى التي من شأنها تفسير النموذج بشكل جيد ومن بين هذه العوامل نجد حجم السكان، المستوى المعيشي، حجم استهلاك الأسر الجزائرية، معدل الانتاج الصناعي...

#### 4.3- اختبارات جودة نموذج الواردات

للتأكد من صلاحية النموذج المدروس نلجأ إلى مجموعة من الاختبارات التشخيصية. هي الاختبارات المتعلقة بخلو النموذج من مشاكل القياس مثل اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء Normal Distribution، عدم ثبات تباين الأخطاء Heteroscedasticity، الارتباط المتسلسل للأخطاء Serial Correlation.

## - اختبار استقرارية البواقي

بعد تقدير نموذج شعاع الانحدار الذاتي لمتغيرة الواردات، نقوم بتقدير بواقي النموذج واختبار استقرارية بواقي النموذج. من خلال ما يلي وبالاستعانة باختبار ديكي فولر **Dickey Fuller** وفيليبس بيرون **Phillips-Perron**، نتأكد من استقرار سلسلة البواقي في المستوى من خلال قبول أو رفض فرضية العدم.

يوضح الجدول التالي نتائج الاختبار:

الجدول رقم (4-25): اختبار استقرارية بواقي نموذج الواردات

		PP TEST	ADF TEST
		At Level	At Level
		RESID01	RESID01
With Constant	t-Statistic	-9.0859	-9.0867
	Prob.	0.0000	0.0000
		***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-9.0161	-9.0168
	Prob.	0.0000	0.0000
		***	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-9.1546	-9.1555
	Prob.	0.0000	0.0000
		***	***

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على برمجية EViews.10

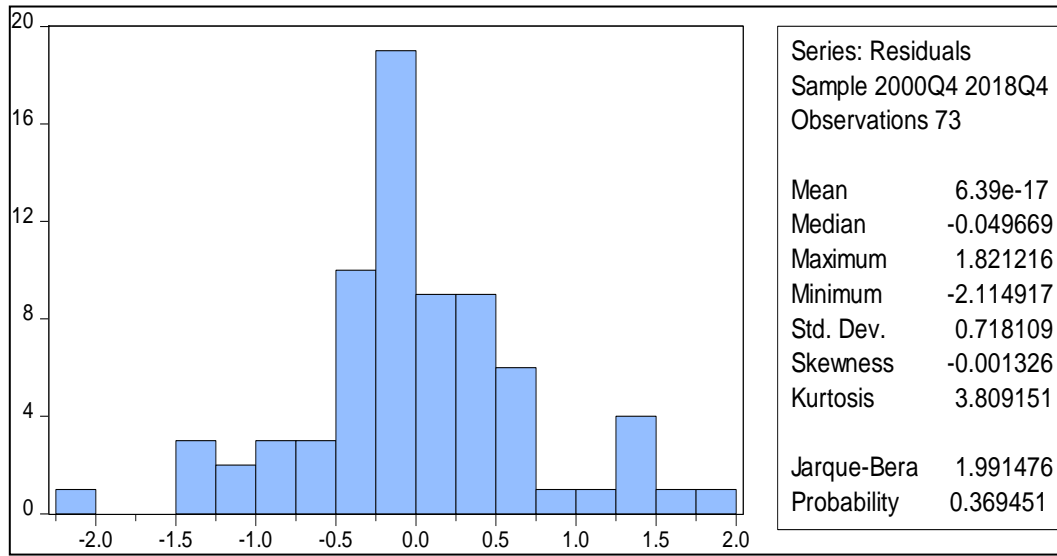
من خلال نتائج اختبار جذر الوحدة، نلاحظ أن قيمة ستودنت المحسوبة  $t_{cal}$  أكبر من قيمة ستودنت الجدولية  $t_{tab}$  عند مستوى معنوية 5% (إضافة إلى كون القيم الاحتمالية أقل من 0.05) في النماذج الثلاث في كلا الاختبارين **ADF TEST** و **PP TEST**. مما يقودنا إلى رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل أي أن سلسلة بواقي نموذج شعاع الانحدار الذاتي لنموذج الواردات مستقرة في المستوى.

## - اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء Test of Normality

كما أشرنا سابقا فإن الارتباط الذاتي للأخطاء من بين المشاكل التي تعاني منها النماذج القياسية. تفترض النماذج القياسية عدم وجود ارتباط بين البواقي لكي لا يؤثر على مخرجات النموذج. ونعتمد على اختبار **Jarque-Bera** في اختبار توزيع البواقي.

عن احصائية هذا الاختبار، كانت النتائج كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (4-17): اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء لنموذج الواردات



المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على برمجية EViews.10

من خلال الشكل السابق نلاحظ أن قيمة الاحصائية **Jarque-Bera** والمقدرة ب 1.99 أقل من قيمة كاي مربع عند مستوى معنوية 5% (إضافة إلى كون القيمة الاحتمالية أكبر من 0.05) وهو ما يدفعنا لقبول الفرض القائل بأن أخطاء نموذج الواردات تتبع التوزيع الطبيعي.

#### - اختبار الارتباط الخطي Serial Correlation

يعتبر الاختبار المتعلق بارتباط الأخطاء التسلسلي من بين الاختبارات المهمة في اختبار صلاحية النماذج القياسية. وعن اختبار الارتباط التسلسلي لنموذج الواردات، كان كما يلي:

الجدول رقم (4-26): اختبار Serial Correlation لنموذج الواردات

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	2.180543	Prob. F(2,64)	0.1213
Obs*R-squared	4.657025	Prob. Chi-Square(2)	0.0974

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على برمجية EViews.10

من خلال نتائج اختبار **Serial Correlation LM**، يتضح لنا أن النموذج لا يعاني من مشكل الارتباط التسلسلي **Serial Correlation** كون احصائية **LM** أكبر من 0.05، وبالتالي قبول فرض العدم ورفض الفرض البديل أي أن السلسلة لا تعاني من مشكل الترابط المتسلسل للأخطاء.

#### - اختبار عدم ثبات التباين للأخطاء Heteroskedasticity

من بين فرضيات نماذج الانحدار، نجد ثبات تباين أخطاء الحد العشوائي عبر الزمن. ومن بين الاختبارات المهمة في تحديد ثبات التباين من عدمه نجد اختبار **Breusch-Pagan-Godfrey**.

وكانت نتائج الاختبار كما يلي:

الجدول رقم (4-27): اختبار Heteroskedasticity لنموذج الواردات

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	1.440086	Prob. F(6,66)	0.2128
Obs*R-squared	8.450609	Prob. Chi-Square(6)	0.2069
Scaled explained SS	9.702311	Prob. Chi-Square(6)	0.1378

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على برمجية EViews.10

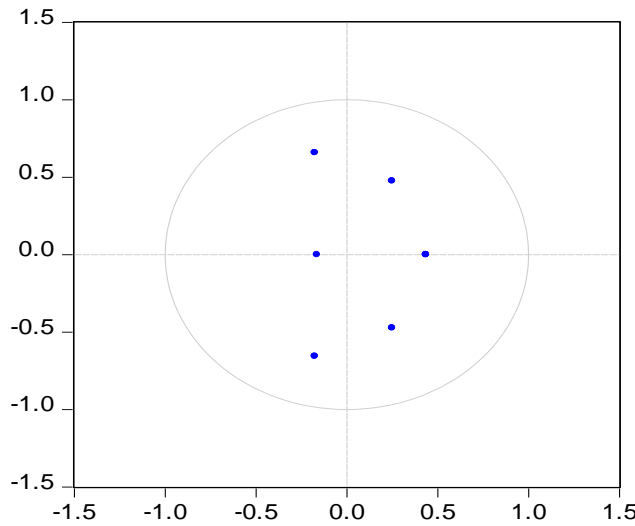
من خلال الجدول نلاحظ أن القيمة الإحصائية كاي مربع المحسوبة والمقدرة ب 8.45 أقل من قيمة كاي مربع الجدولية. ما يؤكد ذلك هو القيمة الاحتمالية المرافقة والمقدرة ب 0.2069 وهي أكبر من 0.05. بالتالي نقبل فرض العدم القائل بثبات تباين أخطاء نموذج الواردات (تجانس أخطاء النموذج).

#### - اختبار الجذور العكسية Inverse Roots Polynomial

يفيد اختبار الجذور العكسية Inverse Roots of AR Characteristic Polynomial من التأكد من استقرارية النماذج المقدره تبعا لقيمة البواقي. ويمثل الشكل التالي نتائج هذا الاختبار:

الشكل رقم (4-18): اختبار Inverse Roots Polynomial لنموذج الواردات

Inverse Roots of AR Characteristic Polynomial



المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على برمجية EViews.10

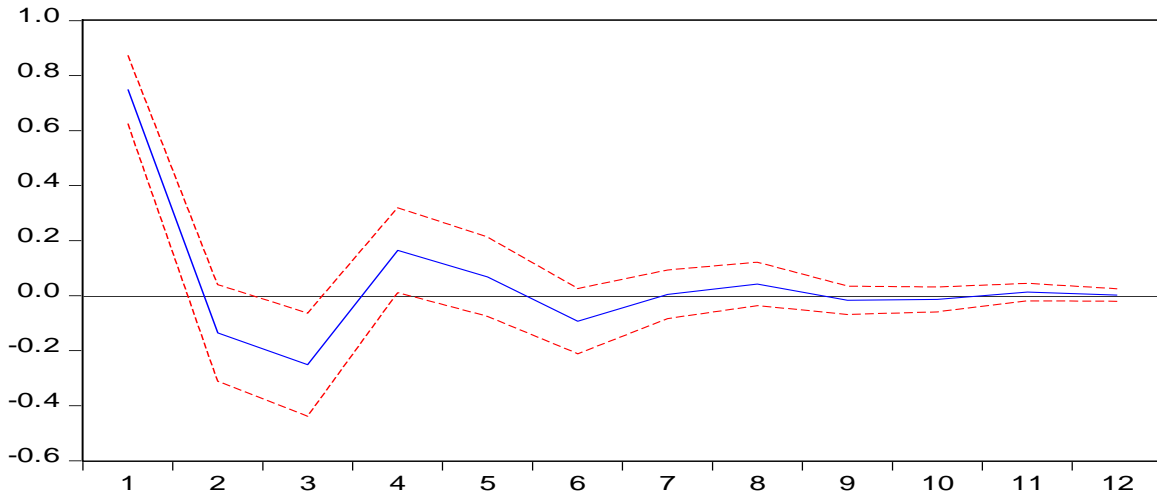
من خلال الشكل السابق وللتأكد من استقرارية النموذج المقدر، تبين أن كل الجذور العكسية Inverse Roots لكثير الحدود المرافق لجزء الانحدار الذاتي لنموذج الواردات هي قيم تقل عن الواحد الصحيح كونها تقع داخل دائرة الوحدة. وبالتالي يمكن القول أن نموذج شعاع الانحدار الذاتي لمتغير الواردات يحقق شروط الاستقرار.

## - تحليل دوال الاستجابة الدفعية

من خلال التمثيلات البيانية المتعلقة بدوال الاستجابة الدفعية نحاول أن نحدد استجابة متغير الواردات نتيجة للتغيرات التي تحدث على مستوى المتغيرات المستقلة. وتم اختيار فترة زمنية محددة (12 فترة زمنية أي خلال 3 سنوات). وكانت النتائج كما يلي:

الشكل رقم (4-19): دالة الاستجابة الدفعية لمتغير حجم الواردات نتيجة التغير في حجم الواردات

Response of DIMP to DIMP Innovation  
using Cholesky (d.f. adjusted) Factors



المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على برمجية EViews.10

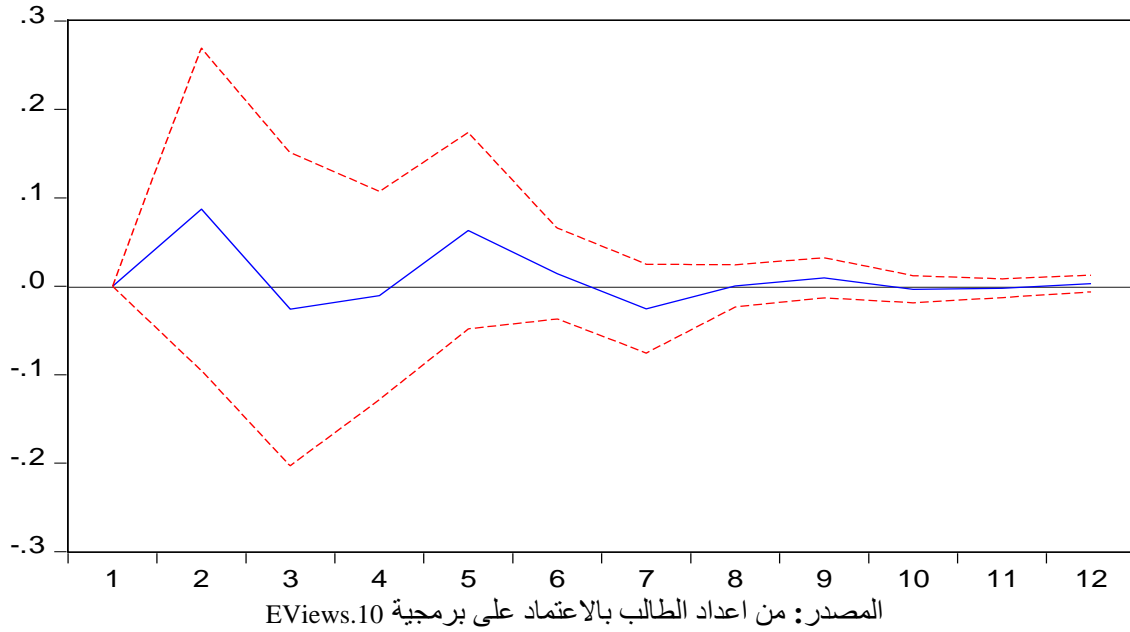
## أ- استجابة حجم الواردات نتيجة التغير في حجم الواردات

يتضح من خلال الشكل أن حدوث صدمة في حجم الواردات، ستنعكس ايجابا على رصيد نفس المتغير في الفترة الموالية. ثم سينخفض هذا التأثير ليصبح التأثير معدوما منتصف الفترة الثانية. ثم يصبح بعدها التأثير سلبيا حتى بداية الفترة الرابعة أين يعود التأثير إيجابيا. ثم ينخفض حجم التأثير بين الايجابي والسلبى خلال الفترات المتتالية بالتناوب حتى يصبح التأثير شبه معدوم ابتداء من الفترة التاسعة.



الشكل رقم (4-20): دالة الاستجابة الدفعية لمتغير حجم الواردات نتيجة التغير في سعر صرف الأورو

Response of DIMP to DEURO Innovation  
using Cholesky (d.f. adjusted) Factors

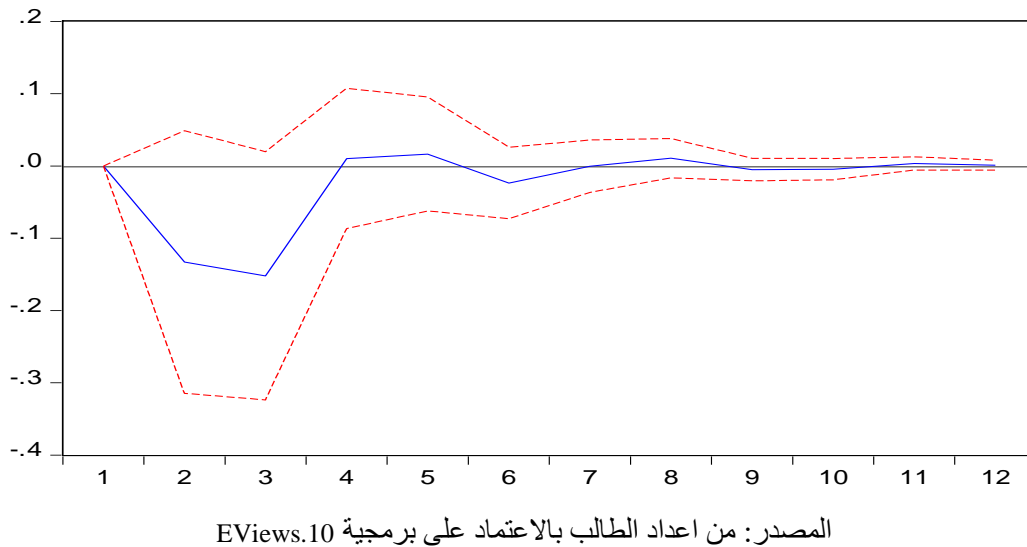


ب- استجابة حجم الواردات نتيجة التغير في سعر صرف الأورو

يتضح من الشكل أن أي صدمة تحدث في سعر صرف الأورو، تؤدي إلى ارتفاع حجم الواردات في الفترتين المواليين. يصبح التأثير سالبا في الفترة الثالثة ودرجات أقل من التأثير الايجابي في الفترتين السابقتين. أما عن الفترتين الرابعة والخامسة والسادسة، يكون نفس التأثير للفترات السابقة (بالتناوب بين التأثير الموجب والسالب). في الفترات التي تلي الفترة السابعة يصبح التأثير خلالها شبه معدوم.

الشكل رقم (4-21): دالة الاستجابة الدفعية لمتغير الواردات نتيجة التغير في سعر صرف الدولار

Response of DIMP to DDOLLAR Innovation  
using Cholesky (d.f. adjusted) Factors



ج- استجابة حجم الواردات نتيجة التغير في سعر صرف الدولار

يتضح من خلال دالة الاستجابة النبضية أن أي صدمة تحدث في سعر صرف الدولار الأمريكي تؤثر سلبا على حجم الواردات طيلة الأربعة فترات التي تلي حدوث الصدمة لينتقل بعدها التأثير فيصبح ايجابيا في الفترة الخامسة لكن بدرجة أقل من تأثيره السلبي في الفترات السابقة، أما في الفترة السادسة يعاود التأثير رجوعه إلى التأثير السلبي طيلة هذه الفترة ليصبح التأثير شبه معدوم خلال الفترات الموالية.

4- النموذج الرابع تأثير الصرف على التضخم

نحاول من النموذج أن نتطرق إلى تأثير سعر صرف الدولار والأورو مقابل الدينار الجزائري على معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000-2018 بحيث يمكن صياغة النموذج المقدر كما يلي:

$$INFL = f(tc_{DOLLAR}, tc_{EURO})$$

بحيث:

INFL : تمثل متغير معدل التضخم.

tc\_DOLLAR : سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الجزائري.

tc\_EURO : سعر صرف الأورو مقابل الدينار الجزائري.

1.4- تحديد درجة الإبطاء المثلى واختبار التكامل المشترك لنموذج متغيرة الواردات

إن تحديد درجات الإبطاء المثلى تقوم على أقل قيمة لمجموعة من النماذج المتنافسة للبدائل غير المستقرة. يعتمد الباحثون في غالب الأحيان على معيارين هما معيار أكايك Akaike Information Criterion ومعيار شوارتز Schwarz Criterion. يوضح الجدول التالي نتائج اختبار درجات التأخير المثلى:

الجدول رقم (4-28): درجات الإبطاء المثلى لنموذج متغير التضخم

VAR Lag Order Selection Criteria						
Endogenous variables: INFLA EURO DOLLAR						
Exogenous variables: C						
Sample: 2000Q1 2018Q4						
Included observations: 68						
Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-670.6540	NA	80799.60	19.81335	19.91127	19.85215
1	-438.2619	437.4440	113.2698	13.24300	13.63467*	13.39819
2	-421.1214	30.75201	89.31189	13.00357	13.68901	13.27516*
3	-413.6205	12.79562	93.73533	13.04766	14.02686	13.43565
4	-405.0036	13.93919	95.54390	13.05893	14.33188	13.56331
5	-392.8236	18.62815	88.12212	12.96540	14.53211	13.58618
6	-386.1971	9.549970	96.29058	13.03521	14.89568	13.77238
7	-372.4130	18.64908*	85.90113*	12.89450*	15.04873	13.74807
8	-367.0195	6.821241	99.01355	13.00057	15.44856	13.97054

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على برمجية EViews.10

من خلال الجدول السابق سنعتمد على أقل قيمة HQ وهي القيمة الموافقة لدرجة إبطاء مثلى عند P=2 وقد تم اعتماد معيار HQ بالرغم من وجود درجات إبطاء أخرى كون درجة الإبطاء الموافقة ل 7 درجات لا تلائم حجم العينة التي بحوزتنا. أما عن درجة الإبطاء المتعلقة بمعيار SC، تم صرف النظر عنها كون تقدير نموذج تصحيح الخطأ في حالة وجود تزامن مشترك يتطلب درجة إبطاء مؤخرة ب 1. لذلك ارتأينا أن نعتمد درجة الإبطاء الموافقة لمعيار HQ لتحديد وجود تكامل مشترك من عدمه لمتغيرات نموذج التضخم. وكانت نتائج اختبار التكامل المشترك كمايلي:

الجدول رقم (4-29): اختبار التكامل المشترك لنموذج متغير التضخم

Sample (adjusted) : 2000Q4 2018Q4				
Included observations : 73 after adjustment				
Trend assumption: Linear deterministic trend				
Series : INFLA EURO DOLLAR				
Lags interval (in first differences): 1 to 2				
Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)				
Hypothesized		Trace	0.05	
No. of CE(s)	Eigen value	Statistic	Critical Value	Prob.**
None *	0.341597	38.82831	29.797070	0.0035
At most 1	0.094300	8.318845	15.494710	0.4319
At most 2	0.014799	1.088400	3.841466	0.2968
Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)				
Hypothesized		Max-Eigen	0.05	
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	Prob.**
None *	0.341597	30.509460	21.13162	0.0018
At most 1	0.094300	7.230444	14.26460	0.4622
At most 2	0.014799	1.088400	3.841466	0.2968
Trace test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level				
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level				
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values				

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على برمجية EViews.10

من خلال نتائج اختبار الأثر **Trace**، تبين أن قيمة الاحتمال الأعظم المحسوب 38.82 أكبر من القيمة الجدولية 29.80، وعليه نرفض الفرض الصفري القائل بعدم وجود تباين مشترك ونقبل الفرض البديل القائل بوجود معادلة تكامل مشترك واحدة على الأقل.

أما عن إحصائية القيمة المميزة **Max** الذي يختبر الفرض الصفري القائل بأن عدد متجهات التكامل المتساوي هي  $r$  مقابل الفرض البديل القائل بأنها تساوي  $r+1$ ، أكدت نتيجة اختبار الأثر ليتضح بناء على النتائج السابقة أنه توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات نموذج التضخم.

#### 2.4- تقدير نموذج شعاع تصحيح الخطأ Vector Error Correction

بعد التأكد من وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، ننتقل لتقدير نموذج شعاع تصحيح الخطأ **Vecm**. من هذا الأخير، نتطرق إلى العلاقة في الأجل الطويل إذا كان معامل تصحيح الخطأ معنوي، هذا من جهة، ونتطرق إلى النموذج في الأجل القصير من جهة أخرى. وهو النموذج الذي يتم من خلاله تصحيح الانحرافات في الأجل الطويل.

عن نموذج تصحيح الخطأ بالاعتماد على طريقة المربعات الصغرى العادية، كانت نتائجها كما يلي:

يلي:

الجدول رقم (4-30): نتائج تقدير نموذج شعاع تصحيح الخطأ لنموذج التضخم

Vector Error Correction Estimates	
Sample (adjusted): 2000Q3 2018Q4	
Included observations: 74 after adjustments	
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]	
Cointegrating Eq:	CointEq1
INFLA(-1)	1.000000
EURO(-1)	-0.078895 (0.03539) [-2.22923]
DOLLAR(-1)	0.028626 (0.04368) [ 0.65538]
C	1.314087

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على برمجية EViews.10

من خلال نتائج التقدير في الأجل الطويل نلاحظ أن معلمة سعر صرف الأورو مقابل الدينار الجزائري كانت معنوية كون قيمة ستودنت المحسوبة  $t_{cal}=2.23$  أكبر من قيمة ستودنت الجدولية  $t_{tab}=2.00$  عند مستوى معنوية 5%. أما عن معلمة سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الجزائري

فلم تكن معنوية عند مستوى 5% كون قيمة ستودنت المحسوبة  $t_{cal}=0.66$  أقل من قيمة ستودنت الجدولية  $t_{tab}=2.00$ . وعن معادلة الأجل الطويل فيمكن كتابتها على الشكل التالي:

$$INFLA = 1.314 + 0.079*EURO(-1) - 0.029*DOLLAR(-1) \\ (-2.229) \quad (0.656)$$

بحيث:

( ) : تشير القيمة مابين قوسين إلى قيمة ستودنت المحسوبة - **t-Statistic**.

من خلال نموذج تصحيح الخطأ، نلاحظ أن معلمة سعر صرف الأورو ذات دلالة احصائية في الأجل الطويل. وأن زيادة سعر الصرف ب 1%، يؤدي إلى ارتفاع معدل التضخم ب 0.08% خاصة أن في فترة الدراسة المعتمدة عرف سعر الصرف تذبذبا بين الارتفاع والانخفاض. غير أنه في غالب الأحيان كان ميله نحو الارتفاع؛ مما أثر على مستويات الأسعار التي ارتفعت نتيجة لتدهور العملة المحلية مقابل العملة الأوروبية الموحدة خاصة أن نسبة الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوربي تفوق 50%.

أما عن سعر صرف الدولار، كان أثره سلبي وغير معنوي في الأجل الطويل. غير انه من الناحية الاقتصادية فقيمة المعامل وإشارته تعبر عن العلاقة بين سعر صرف الدولار ومعدل التضخم، خاصة أن ارتفاع سعر صرف الدولار يؤثر على حجم الصادرات التي يتم تسويتها بالعملة ذاتها خاصة في سوق النفط، كون الصادرات النفطية تهمين على الميزان التجاري الجزائري. فتحسن مداخيل الإيرادات البترولية يساهم في انتعاش الاقتصاد الوطني.

وعن فترة الدراسة عرفت السنوات الأولى من الألفية الثالثة انتعاش الاقتصاد الجزائري نتيجة لارتفاع أسعار البترول وتأثر أسعار الدولار على المستوى العالمي. وعن هذه العلاقة نتطرق لها في المبحث القادم من خلال تحليل العلاقات غير المباشرة في نموذج التضخم. وعن قيمة الثابت في النموذج، كانت معنوية ومعبرة اقتصاديا كون هذا الأخير في حالة انعدام متغيرات الدراسة المفسرة فيكون معدل التضخم مساويا ل 1.34 وهي قيمة معنوية من الناحية الاقتصادية.

ويمثل الجزء الثاني في نموذج تصحيح الخطأ العلاقة التوازنية في الأجل القصير (الملحق 4). وعن المعادلة الديناميكية لنموذج التضخم في الأجل القصير، كانت كما يلي:

$$D(INFLA) = - 0.37*(INFLA(-1) - 0.079*EURO(-1) + 0.029*DOLLAR(-1) + 1.31) + \\ 0.219*D(INFLA(-1)) + 0.0491*D(EURO(-1)) - 0.0405*D(DOLLAR(-1)) + 0.7$$

ومن خلال المعادلة السابقة يمكن تحديد مايلي:

- معلمة حد تصحيح الخطأ (ECT) سالبة ومعنوية عند مستوى 5%؛ تقدر بحوالي -0.37 وتشير قيمة حد تصحيح الخطأ أن معدل التضخم يتعدل نحو قيمته التوازنية في كل فترة زمنية بنسبة معينة من اختلال التوازن المتبقي من الفترة الزمنية السابقة التي تكون معادلة ل 37.03%. وبصورة أخرى يمكن القول بأن ما قيمته 37.03% من انحرافات النموذج يتم تعديلها في الأجل القصير.

- تعكس معلمة حد الخطأ سرعة التصحيح أي أن معدل التضخم يستغرق حوالي ثلاث فترات زمنية باتجاه قيمته التوازنية بعد حدوث أي صدمة في متغيرات النموذج سواء سعر صرف الأورو أو الدولار.
- يقدر معامل التحديد ب 0.21 أي أن 21.13% من التغيرات في المتغير التابع تفسره التغيرات التي تحدث على مستوى المتغيرات المستقلة.
- أما عن معلمات النموذج في الأجل القصير الخاصة بكل من سعر صرف الدولار الأمريكي والأورو وتأثيرهما على معدل التضخم، أثبتت القيم الاحصائية لستودنت أن المعلمات غير معنوية عند مستوى 5% كون هذه القيم الإحصائية أقل من قيم ستودنت  $t_{tab}=2.0$  بالتالي قبول فرض العدم ورفض الفرض البديل.

### 3.4- الإختبارات الإحصائية لنموذج شعاع تصحيح الخطأ لمتغير التضخم

في محاولة التأكد من صلاحية النموذج، نتطرق إلى مجموعة من الاختبارات التشخيصية. تتمثل في الاختبارات المتعلقة بخلو النموذج من مشاكل القياس مثل اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء Normal Distribution، عدم ثبات تباين الأخطاء Heteroscedasticity، الارتباط المتسلسل للأخطاء Serial Correlation.

#### - اختبار الارتباط الخطي Serial Correlation

يرتبط اختبار الارتباط الخطي بتوزيع بواقي النموذج المقدر، وتشير الفرضيات الكلاسيكية إلى أهمية الفرضية القائلة بوجود استقلالية البواقي، ويوضح الجدول التالي نتائج اختبار الارتباط الخطي:

#### الجدول رقم(4-31): اختبار الارتباط الخطي لنموذج التضخم

VEC Residual Portmanteau Tests for Autocorrelations					
Null Hypothesis: No residual autocorrelations up to lag h					
Sample: 2000Q1 2018Q4					
Included observations: 74					
Lags	Q-Stat	Prob.*	Adj Q-Stat	Prob.*	Df
1	1.792389	---	1.816942	---	---
2	12.338000	0.6533	12.655490	0.6289	15
*Test is valid only for lags larger than the VAR lag order.					

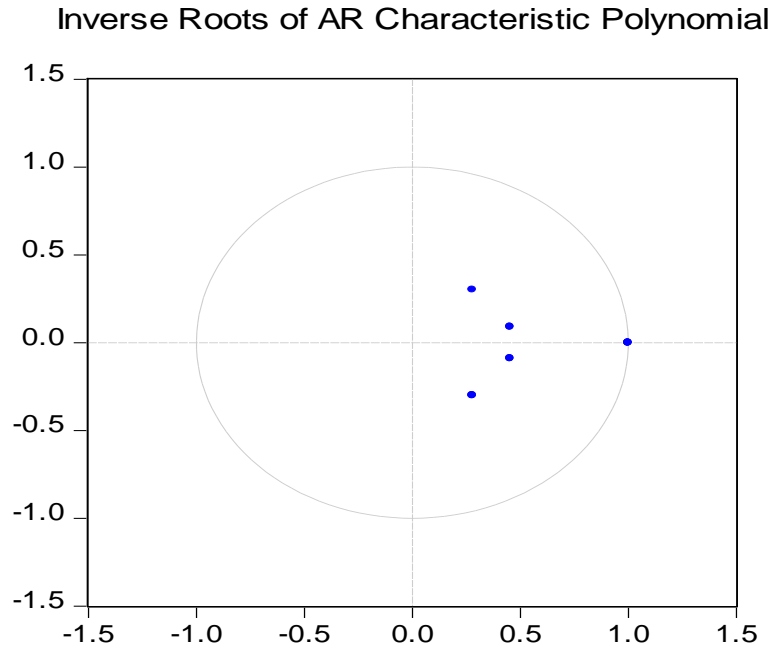
المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على برمجية EViews.10

من خلال نتائج اختبار Portmanteau Tests for Autocorrelations يتضح لنا أن النموذج لا يعاني من مشكل الارتباط التسلسلي Serial Correlation كون القيمة الاحتمالية أكبر من 0.05. بالتالي قبول فرض العدم ورفض الفرض البديل أي أن السلسلة لا تعاني من مشكل الترابط المتسلسل للأخطاء.

- اختبار الجذور العكسية Inverse Roots Polynomial

كثيرا ما يستخدم اختبار الجذور العكسية Inverse Roots of AR Characteristic Polynomial في التأكد من استقرارية النماذج المقدره خاصة ما تعلق بمشكلة ارتباط الأخطاء وعدم ثبات التباين. ويمثل الشكل التالي نتائج هذا الاختبار:

الشكل رقم(4-22): اختبار Inverse Roots Polynomial لنموذج الصادرات



المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على برمجية EViews.10

من خلال الشكل السابق وللتأكد من استقرارية النموذج المقدر، تبين أن كل الجذور العكسية Inverse Roots لكثير الحدود المرافق لجزء الانحدار الذاتي هي قيم تقل عن الواحد الصحيح كونها تقع داخل دائرة الوحدة. وبالتالي يمكن القول أنّ نموذج شعاع تصحيح الخطأ لمتغير التضخم يحقق شروط الاستقرار المتعلقة بثبات تباين الخطأ والارتباط الذاتي للأخطاء.

### المبحث الثالث- نماذج تحليل المسار لتأثيرات سعر الصرف

إن الحديث عن التأثيرات التي تحدث بين مختلف المتغيرات الاقتصادية وفق النماذج القياسية الكلاسيكية كان ولا يزال المنهج المتبع في العديد من الأبحاث الأكاديمية. وبالرغم من أهمية التحليلات التي تقدمها النماذج القياسية غير أنها تعرضت للعديد من الانتقادات خاصة بعد وجود نتائج أقل ما قيل عنها أنها تخالف النظرية الاقتصادية. وهو ما وضع العديد من الاقتصاديين والباحثين بصفة عامة أمام فرضية وجود تأثيرات غير مباشرة لا تدخل ضمن النماذج الكلاسيكية التي تهتم بالعلاقات المباشرة فقط.

وعن تحديد العلاقات بين المتغيرات التي تشكل نموذجا متكاملًا فيمكن القول أن هذا التكامل في غالب الأحيان لا يقدم الصورة الحقيقية للتفاعلات التي تحدث بين هذه المتغيرات خاصة وأن الأفكار التي كانت سائدة في وقت مضى تؤكد أن الارتباط يعوض مفهوم السببية وهي الأفكار التي تم انتقادها بشدة في وقت لاحق مع ظهور نماذج المعادلات البنائية والتي كانت نتيجة لتطور النماذج الأساسية المتمثلة في نماذج الانحدار، نموذج المسار والنموذج العالمي وهذا خلال النصف الثاني من القرن الماضي<sup>1</sup>. إن المزايا التي تقدمها نماذج المعادلات البنائية مكنتها من أن تكون في مصاف النماذج الأكثر تقدما في وقتنا الحالي خاصة وأن مثل هذه النماذج تساعد على دمج مجموعة من المعادلات البنائية (الانحدارات) في نموذج واحد وهو ما يُمكن الباحث من إيجاد مختلف العلاقات بين مختلف المتغيرات وفق تصور ما<sup>2</sup>.

#### المطلب الأول- اختبار العلاقات السببية بين متغيرات نماذج سعر الصرف

إن تحديد العلاقات السببية بين متغيرات النماذج الاقتصادية ساهم في فهم العلاقات الاقتصادية واتجاهها بعدما كانت النماذج القياسية تتم وفق أسس نظرية فقط لا تعتمد على تحديد اتجاه العلاقة السببية، وقد سمحت الاختبارات المتعلقة بالسببية من تحديد وجود واتجاه العلاقة السببية، وسنحاول من خلال البيانات التي بحوزتنا أن نحدد اتجاه العلاقة السببية في الأجلين القصير والطويل بين متغيرات الدراسة بالنسبة للنماذج الأربع التي قدرناها آنفا.

وتعد مسألة السببية من المسائل الفلسفية الشائكة التي يدور حولها الكثير من الجدل خاصة وأن حالة الإنكار أو الإثبات لوجود العلاقة السببية من عدمه يعود للتصور الذهني الذي يتم من خلاله بناء فكرة السببية لدى الشخص، وتشير السببية إلى الحال التي تكون فيها حادثة معروفة مسبقا لدى الأشخاص متبوعة بحادثة أخرى تكون نتيجة للحادثة الأولى، فتسمى الحادثة الأولى بالسبب والحادثة الثانية بالمسبب.

#### أولاً- اختبار سببية غرانجر The Granger causality test

تستخدم العديد من الاختبارات السببية في تحديد طبيعة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية كون هذه المتغيرات قد لا تتحرك بالاتجاه نفسه لتحقيق حالة التوازن، وذلك لتأثرها بعوامل مختلفة. مما يشير إلى وجود مدد للارتداد الزمني يعبر عن الفارق الزمني في استجابة المتغير التابع لأثر التغير في المتغيرات

<sup>1</sup> عبد الناصر الهاشمي عزوز، استخدام النمذجة بالمعادلة البنائية في العلوم الاجتماعية، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 15، العدد 1، 2018، ص. 293.

<sup>2</sup> دحماني رضا، دور سياسات التشغيل في التحول من الاقتصاد غير الرسمي إلى الاقتصاد الرسمي، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، السنة الجامعية 2018/2019، ص. 144.



المستقلة. تكون هذه الفكرة أكثر أهمية إذا رتبت وفق التتابع الزمني الذي تتطلبه السببية. ويتوقف على مبدئين؛ يتمثل:

- ♦ الأول في الوقوع وهو ما يعني أن لكل قيمة سبب يتوقف وقوعها عليه،
- ♦ الثاني في التتابع الزمني يعني أن المتغيرات تحدث وفق قانون الارتباط بين السبب والتأثير كون معاملات الارتباط لا تعطي التفسير الاقتصادي الكافي لأنها لا تدل على تحديد اتجاه التأثير؛ والارتفاعات الكبيرة لهذه المعاملات لا تعني بأي حال من الأحوال وجود ارتباط سببي<sup>1</sup>.

يعتبر اختبار غرانجر GRANGER من بين الاختبارات التي عرفت انتشارا واسعا في تحليل العلاقة السببية بين مختلف المتغيرات، ويقوم اختبار غرانجر على فرضية أن التغيرات الحالية والماضية التي تحدث في متغير ما تكون سببا في تغير قيم متغير آخر، أي أن التغير في قيم المتغير المستقل أو القيم السابقة له أو القيم السابقة للمتغير التابع ستؤدي إلى تغير المتغير التابع في الزمن الحالي، ومن خلال هذا الاختبار يمكن القول بأن حالات السببية ستكون وفق أربعة احتمالات كما يلي:

- ✓ اتجاه أحادي السببية من X إلى Y ونقول في هذه الحالة أن X يسبب Y.
- ✓ اتجاه أحادي السببية من Y إلى X ونقول في هذه الحالة أن Y يسبب X.
- ✓ اتجاه ثاني السببية ونقول في هذه الحالة أن X يسبب Y كما أن Y يسبب في نفس الوقت.
- ✓ الاستقلالية بين X و Y أي X لا تسبب Y و Y لا تسبب X.

ويقوم اختبار غرانجر لتحديد اتجاه العلاقة السببية على تقدير المعادلتين التاليتين في حالة وجود متغيرين<sup>2</sup>:

$$Y_t = \beta_0 + \alpha_0 X_t + \sum_{i=1}^m \alpha_i X_{t-i} + \sum_{j=0}^n \beta_j Y_{t-j} + U_t$$

$$X_t = \gamma_0 + \delta_0 Y_t + \sum_{i=1}^m \gamma_i Y_{t-i} + \sum_{j=0}^n \delta_j X_{t-j} + V_t$$

نتعمد في تطبيق هذا الاختبار على سلسلة الاحصاءات التي بحوزتنا لتحليل العلاقة السببية بين متغيرات الدراسة خلال الفترة 2000-2018. ونحاول أن نحدد العلاقة السببية في الأجل القصير لنماذج الدراسة التي أشرنا إليها آنفا.

<sup>1</sup> كامل كاظم علاوي ومحمد غالي راهي، تحليل وقياس العلاقة بين التوسع المالي والمتغيرات الاقتصادية في العراق للمدة 2010/1974، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، السنة الحادية عشر، المجلد 9، العدد 32، السنة 2015، ص. 23.

<sup>2</sup> كامل كاظم علاوي، محمد غالي راهي، مرجع سابق، ص. 26.

1- العلاقة السببية ضمن نموذج الصادرات

تتطلب الاختبارات وفق منهجية غرانجر GRANGER كون سلسلة السلاسل الزمنية المستخدمة في الاختبار. من خلال نتائج اختبارات السببية، تبين أن كل السلاسل الزمنية تعاني من مشكل عدم الاستقرار. وهو ما تطلب منا اجراء الفروق الأولى لهذه السلاسل (سلسلة الصادرات، سلسلة سعر صرف الدولار، سلسلة سعر صرف الأورو). ويمثل الجدول التالي نتائج هذا الاختبار مع فترة إبطاء  $r=1$  (وهو الإبطاء الموافق لأقل قيمة لمعياري أكايك Akaike وشوارتز Schwarz هي درجة الإبطاء المقدمة في الجدول رقم (4-9)):

الجدول رقم (4-32): نتائج اختبار غرانجر GRANGER لنموذج الصادرات

عدد المشاهدات	فرضية العدم	F-Statistic	الاحتمالية
74	DEXPO لا تسبب DEURO	12.7892*	0.0006
	DEURO لا تسبب DEXPO	4.80901*	0.0316
	DEXPO لا تسبب DDOLLAR	0.62255	0.4327
	DDOLLAR لا تسبب DEXPO	14.8151*	0.0003
	DDOLLAR لا تسبب DEURO	6.07201*	0.0162
	DEURO لا تسبب DDOLLAR	1.23100	0.2710

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على برمجية EViews.10

من خلال الجدول السابق والمتعلق بسببية غرانجر GRANGER في الأجل القصير تبين أن نموذج الصادرات يحوي على علاقات سببية معنوية وأخرى غير معنوية، وعن العلاقات المعنوية فقد كانت كما يلي:

- وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين متغير سعر صرف الأورو مقابل الدينار الجزائري وبين متغير حجم الصادرات كون القيمة الاحتمالية أقل من مستوى المعنوية 5%.
- وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه بين حجم الصادرات وسعر صرف الدولار مقابل الدينار الجزائري وعن اتجاه العلاقة فقد كان من حجم الصادرات نحو سعر الصرف أي أن تغير حجم الصادرات يؤدي إلى تغير سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الجزائري.
- وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه من سعر صرف الدولار نحو سعر صرف الأورو أي أن تغير سعر صرف الدولار الأمريكي سيؤدي إلى تغير سعر صرف الأورو مقابل الدينار الجزائري، وهذه العلاقة لم يتضمنها نموذج الصادرات كون التأثير الذي استهدفه الباحث كان يتعلق بتأثير سعر الصرف على حجم الصادرات دون اعتبار وجود تأثير داخلي بين المتغيرات المستقلة.

## 2- العلاقة السببية ضمن نموذج رصيد الميزان التجاري

بالنسبة لمتغيرات نموذج رصيد الميزان التجاري والممثلة في كل من سعر صرف الدولار، سعر صرف الأورو ورصيد الميزان التجاري كلها متغيرات غير مستقرة في المستوى، وكون اختبار **GRANGER** يتطلب متغيرات مستقرة، فقمنا بإجراء الفروق الأولى على هذه السلاسل. وعن درجات الابطاء المثلى. كانت وفقا لمعيار **أكايك** و **شوارتز Akaike** و **Schwarz** مساوية ل 1 أي  $r=1$  (هي درجة الابطاء المقدمة في الجدول رقم (4-16)). وعن نتائج اختبار **جرانجر** كانت كما يلي:

### الجدول رقم (4-33): نتائج اختبار **جرانجر** لنموذج رصيد الميزان التجاري

عدد المشاهدات	فرضية العدم	F-Statistic	الاحتمالية
74	DBALANCE لا تسبب DEURO	11.4820	0.0011
	DEURO لا تسبب DBALANCE	3.39501	0.0696
	DBALANCE لا تسبب DDOLLAR	0.74991	0.3894
	DDOLLAR لا تسبب DBALANCE	10.4151	0.0019
	DEURO لا تسبب DDOLLAR	6.07201	0.0162
	DEURO لا تسبب DDOLLAR	1.23100	0.2710

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على برمجية EViews.10

من خلال نتائج العلاقة السببية بين متغيرات نموذج رصيد الميزان التجاري، تبين ما يلي:

- وجود علاقة معنوية احادية الاتجاه من سعر صرف الأورو مقابل الدينار الجزائري نحو رصيد الميزان التجاري عند مستوى معنوية 5%؛ أما عن العلاقة العكسية التي نعني بها وجود تأثير من رصيد الميزان التجاري نحو سعر صرف الاورو يمكن قبولها عند مستوى معنوية 10%.
- وجود علاقة سببية معنوية عند مستوى 5% أحادية الاتجاه بين سعر صرف الدولار ورصيد الميزان التجاري تشير إلى أن رصيد الميزان التجاري يسبب التغيرات في سعر صرف الدولار.
- أما عن العلاقة السببية بين سعر صرف الدولار والأورو تشير إلى وجود علاقة سببية وحيدة الاتجاه ومعنوية عند مستوى 5% تشير إلى أن تغير سعر صرف الدولار يؤدي إلى تغير سعر صرف الأورو مقابل الدينار الجزائري.

## 3- العلاقة السببية ضمن نموذج الواردات

بالنسبة لمتغيرات نموذج الواردات الممثلة في كل من سعر صرف الدولار، سعر صرف الأورو وحجم الواردات، بينت اختبارات جذر الوحدة أنها تستقر بعد إجراء الفرق الأول؛ هي إذا متكاملة من نفس الدرجة. وعن درجات الابطاء المثلى التي نعتمدها في اختبار العلاقة السببية نرتكز على مؤشر **أكايك** الذي كان مساويا ل 2 أي  $r=2$  (هي درجة الابطاء المقدمة في الجدول رقم (4-23)). وعن نتائج اختبار **جرانجر GRANGER**، كانت كما يلي:

الجدول رقم (4-34): نتائج اختبار غرانجر لنموذج الواردات

عدد المشاهدات	فرضية العدم	F-Statistic	الاحتمالية
73	DIMP لا تسبب DEURO	0.18280	0.8333
	DEURO لا تسبب DIMP	0.66961	0.5153
	DIMP لا تسبب DDOLLAR	3.70742	0.0296
	DDOLLAR لا تسبب DIMP	1.45818	0.2398
	DDOLLAR لا تسبب DEURO	2.65292	0.0777
	DEURO لا تسبب DDOLLAR	1.51370	0.2274

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على برمجية EViews.10

من خلال نتائج العلاقة السببية بين متغيرات نموذج حجم الواردات، تبين ما يلي:

- وجود علاقة معنوية احادية الاتجاه من سعر صرف الدولار مقابل الدينار الجزائري نحو حجم الواردات وهذا عند مستوى معنوية 5%.
- أما عن العلاقة السببية بين سعر صرف الدولار والأورو، فتشير إلى وجود علاقة سببية وحيدة الاتجاه ومعنوية عند مستوى 10% تشير إلى أن تغير سعر صرف الدولار يؤدي إلى تغير سعر صرف الأورو مقابل الدينار الجزائري.

#### 4- العلاقة السببية ضمن نموذج معدل التضخم

تضمن نموذج معدل التضخم كل من المتغيرات التالية: سعر صرف كل من الدولار الأمريكي والأورو مقابل الدينار الجزائري ومعدل التضخم. هي المتغيرات التي استقرت بعد اجراء الفرق الأول للسلاسل الثلاث وهي السلاسل التي تم استخدامها في اختبار وجود علاقة سببية بين متغيرات النموذج من عدمه مع اعتماد درجة ابطاء مثلى موافقة لمعيار أكايك Akaike مساوية ل 4 أي  $r=4$  (هي درجة الابطاء المقدمة في الملحق (5)). كانت نتائج اختبار العلاقة السببية كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم (4-35): نتائج اختبار غرانجر GRANGER لنموذج معدل التضخم

عدد المشاهدات	فرضية العدم	F-Statistic	الاحتمالية
71	DINFLA لا تسبب DEURO	2.16863	0.0829
	DEURO لا تسبب DINFLA	0.17893	0.9485
	DINFLA لا تسبب DDOLLAR	2.27659	0.0710
	DDOLLAR لا تسبب DINFLA	0.67163	0.6141
	DDOLLAR لا تسبب DEURO	1.35450	0.2601
	DEURO لا تسبب DDOLLAR	1.11536	0.3574

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على برمجية EViews.10

من خلال الجدول السابق المتعلق بسببية في الأجل القصير، تبين أن نموذج معدل التضخم يحوي على علاقات سببية معنوية وأخرى غير معنوية. وعن العلاقات المعنوية. كانت كما يلي:

- وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه بين سعر صرف الأورو مقابل الدينار الجزائري ومعدل التضخم؛ وعن اتجاه العلاقة، كان من سعر صرف الأورو نحو معدل التضخم وذلك عند مستوى معنوية 10% أي أن تغير سعر صرف الدولار يسبب التغير في معدل التضخم.

- عن العلاقتين السابقتين تم قبولهما عند مستوى معنوية 10% نظرا لكونهما من المؤشرات المؤثرة على معدل التضخم في مختلف اقتصاديات العالم خاصة في الدول التي تعتمد على سلة العملات الصعبة في تسوية مختلف المعاملات التجارية الدولية.

### ثانياً- اختبار سببية Toda-Yamamoto (غرانجر GRANGER المعدلة بالنسبة للمدى الطويل)

يعد اختبار العلاقة السببية منهاجاً تجريبياً لدراسة تأثير مختلف المتغيرات على بعضها البعض وكذا لتحديد اتجاه العلاقة السببية بين هذه المتغيرات غير أن تأثيرات الأجل القصير عرفت مجموعة من الانتقادات جعلت منها عاجزة أمام التطورات التي عرفها القياس الاقتصادي خلال مرحلة من الزمن مضت؛ لتأتي بعدها منهجية Toda-Yamamoto لاختبار السببية بين السلاسل الزمنية بالاعتماد على خطوات سببية غرانجر GRANGER باستخدام VAR model من خلال المراحل التالية<sup>1</sup>:

■ تحديد درجة التكامل (الاستقرار) والتباطؤ بين المتغيرات وفق صيغة الانحدار الذاتي لكل متغير من خلال معيار Schwarz information criterion أو من خلال Akaike information criterion، فنحصل على تباطؤ r ودرجة تكامل dmax؛

■ تقدير نموذج VAR (k+dmax)، أي تقدير العلاقة بين المتغيرات بتباطؤ يساوي التباطؤ K مضافاً إليه درجة التكامل dmax. يصبح التباطؤ بالتالي (k+dmax). هذا يعني أن  $K \geq dmax$ .

ويكتب النموذج على النحو التالي :

$$Y_t = \alpha + \sum_{i=1}^{d \max} \beta_i Y_{t-i} + \sum_{j=0}^{d \max} \gamma_j X_{t-j} + U_t$$

$$X_t = \alpha + \sum_{i=1}^{d \max} \beta_i Y_{t-i} + \sum_{j=0}^{d \max} \gamma_j X_{t-j} + V_t$$

وبعد اجراء التقدير سيتم تقدير اختبار والد المعدل لاختبار سببية Granger Causality بطريقة نماذج الانحدار التي تبدو غير مرتبطة ظاهرياً Seemingly Unrelated Regression وتتميز هذه

<sup>1</sup> هلال جودة ندوة، عيد الله عيسى رجاء، العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة في العراق باستخدام قانون Okun واختبار Toda-Yamamoto، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 12، العدد 3، السنة 2010، ص. 77.

الطريقة كما ذكر **RAMBALDI et ZAPATA** بأنها لا تتطلب معرفة خصائص التكامل المشترك أي أنه يمكن إجراء الاختبار حتى في حالة غياب علاقة التكامل المشترك<sup>1</sup>.

### 1- العلاقة السببية ضمن نموذج الصادرات

نحاول من خلال الخطوات المبينة سابقا المتعلقة باختبار **Toda-Yamamoto** تحديد درجة التكامل لكل من متغيرات نموذج الصادرات وتحديد درجة الابطاء المثلى للسلاسل الأصلية. كانت النتائج كما يلي:

✓ اختيار فترات تباطؤ مناسبة مساوية ل 2 أي (r= 2) انطلاقا من معياري **أكايك** و **شوارتز** (هي درجة الابطاء المقدمة في الجدول رقم (4-7).

✓ تحديد أقصى درجة تكامل (استقرار) مأخوذة بعين الاعتبار هي الدرجة الأولى أي  $d_{max}=1$ .

✓ استنتاج رتبة نموذج **VAR** ب (1+2) = (k+dmax) أي تقدير نموذج **VAR(3)**.

و يمثل الجدول التالي نتائج اختبار السببية في الأجل الطويل لنموذج الصادرات:

الجدول رقم (4-36): نتائج اختبار **Toda-Yamamoto** لنموذج الصادرات

عدد المشاهدات	فرضية العدم	Chi-sq-Statistic	الاحتمالية
73	EXPO لا تسبب DOLLAR	3.533670	0.1709
	EXPO لا تسبب EURO	12.366220	0.0021
	DOLLAR لا تسبب EXPO	15.392320	0.0005
	DOLLAR لا تسبب EURO	0.427053	0.8077
	EURO لا تسبب EXPO	1.272454	0.5293
	EURO لا تسبب DOLLAR	1.291264	0.5243

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برمجية EViews.10

من خلال الجدول السابق المتعلق بسببية **تودا-ياماموتو Toda-Yamamoto** في الأجل الطويل تبين أن نموذج الصادرات يحوي على علاقات سببية معنوية وأخرى غير معنوية. وعن العلاقات المعنوية كانت كما يلي:

- وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه بين حجم الصادرات وسعر صرف الأورو مقابل الدينار الجزائري وعن اتجاه العلاقة فقد كان من سعر صرف الأورو نحو حجم الصادرات أي أن تغير سعر صرف الأورو مقابل الدينار الجزائري يكون سببا في تغير حجم الصادرات.
- وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه من حجم الصادرات نحو سعر صرف الدولار أي أن تغير حجم الصادرات سيؤدي إلى تغير سعر صرف الدولار مقابل الدينار الجزائري وذلك في الأجل الطويل.

<sup>1</sup> دحماني أدريش محمد، اشكالية التشغيل في الجزائر-محاولة تحليل، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، السنة الجامعية 2012/2013، ص. 243.

## 2- العلاقة السببية ضمن نموذج رصيد الميزان التجاري

سنحاول من خلال الخطوات المبينة سابقا والمتعلقة باختبار Toda-Yamamoto تحديد درجة التكامل لكل من متغيرات نموذج رصيد الميزان التجاري وتحديد درجة الابطاء المثلى للسلاسل الأصلية، وكانت النتائج كما يلي:

✓ اختيار فترات تباطؤ مناسبة مساوية ل 2 أي (r= 2) انطلاقا من معياري أكايك (هي درجة الابطاء المقدمة في الجدول رقم (4-14).

✓ تحديد أقصى درجة تكامل (استقرار) مأخوذة بعين الاعتبار هي الدرجة الأولى أي  $d_{max}=1$ .

✓ استنتاج رتبة نموذج VAR ب (1+2) = (k+dmax) أي تقدير نموذج VAR(3)

ويمثل الجدول التالي نتائج اختبار السببية في الأجل الطويل لنموذج رصيد الميزان التجاري:

الجدول رقم (4-37): نتائج اختبار Toda-Yamamoto لنموذج رصيد الميزان التجاري

عدد المشاهدات	فرضية العدم	Chi-sq-Statistic	الاحتمالية
73	BALANCE لا تسبب DOLLAR	3.755048	0.1530
	BALANCE لا تسبب EURO	7.433746	0.0243
	DOLLAR لا تسبب BALANCE	12.56224	0.0019
	DOLLAR لا تسبب EURO	0.671609	0.7148
	EURO لا تسبب BALANCE	3.756858	0.1528
	EURO لا تسبب DOLLAR	1.445471	0.4854

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على برمجية EViews.10

من خلال الجدول المتعلق باختبار السببية في الأجل الطويل تبين أن نموذج رصيد الميزان التجاري يحوي على علاقات سببية معنوية عند مستوى 5% وأخرى غير معنوية عند نفس المستوى، وعن العلاقات المعنوية فقد كانت كما يلي:

- وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه بين رصيد الميزان التجاري وسعر صرف الأورو مقابل الدينار الجزائري وعن اتجاه العلاقة فقد كان من سعر صرف الأورو نحو رصيد الميزان التجاري أي أن تغير سعر صرف الأورو مقابل الدينار الجزائري يكون سببا في تغير رصيد الميزان التجاري.

- وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه من رصيد الميزان التجاري نحو سعر صرف الدولار أي أن تغير رصيد الميزان التجاري سيؤدي إلى تغير سعر صرف الدولار مقابل الدينار الجزائري وذلك في الأجل الطويل.

### 3- العلاقة السببية ضمن نموذج الواردات

حاول من خلال الخطوات المبينة سابقا المتعلقة باختبار السببية في الأجل الطويل وفق منهجية Toda-Yamamoto تحديد درجة التكامل لكل من متغيرات نموذج حجم الواردات وتحديد درجة الابطاء المثلى للسلاسل الأصلية، وقد كانت النتائج كما يلي:

✓ اختيار فترات تباطؤ مناسبة مساوية ل 3 أي (r= 3) انطلاقا من معياري أكايك (هي درجة الابطاء المقدمة في الجدول رقم (4-21).

✓ تحديد أقصى درجة تكامل (استقرار) مأخوذة بعين الاعتبار هي الدرجة الأولى أي  $d_{max}=1$ .

✓ استنتاج رتبة نموذج VAR ب (1+3) = (k+dmax) أي تقدير نموذج VAR(4).

ويمثل الجدول التالي نتائج اختبار السببية في الأجل الطويل لنموذج رصيد الميزان التجاري:

#### الجدول رقم (4-38): نتائج اختبار Toda-Yamamoto لنموذج حجم الواردات

عدد المشاهدات	فرضية العدم	Chi-sq-Statistic	الاحتمالية
72	IMPO لا تسبب DOLLAR	12.08438	0.0024
	IMPO لا تسبب EURO	3.748231	0.1535
	DOLLAR لا تسبب IMPO	4.228005	0.1208
	DOLLAR لا تسبب EURO	3.075807	0.2148
	EURO لا تسبب IMPO	0.941634	0.6245
	EURO لا تسبب DOLLAR	4.051078	0.1319

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على برمجية EViews.10

من خلال الجدول المتعلق باختبار السببية في الأجل الطويل، تبين أن نموذج حجم الواردات يحوي على علاقات سببية معنوية عند مستوى 5% وحيدة كانت بين متغير سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الجزائري وحجم الواردات الجزائرية. ويشير الاختبار أن تغير سعر صرف الدولار يسبب التغير في حجم الواردات على المدى الطويل.



#### 4- العلاقة السببية ضمن نموذج معدل التضخم

نحاول من خلال الخطوات المبينة سابقا والمتعلقة باختبار السببية في الأجل الطويل وفق منهجية Toda-Yamamoto تحديد درجة التكامل لكل من متغيرات نموذج معدل التضخم وتحديد درجة الإبطاء المثلى للسلاسل الأصلية، وقد كانت النتائج كما يلي:

✓ اختيار فترات تباطؤ مناسبة مساوية ل 2 أي (r=2) انطلاقا من معياري  
Hannan-Quinn information criterion (هي درجة الإبطاء المقدمة في الجدول رقم  
(28-4)).

✓ تحديد أقصى درجة تكامل (استقرار) مأخوذة بعين الاعتبار هي الدرجة الأولى أي  
dmax=1.

✓ استنتاج رتبة نموذج VAR ب (1+2) = (k+dmax) أي تقدير نموذج VAR(3)

ويمثل الجدول التالي نتائج اختبار السببية في الأجل الطويل لنموذج معدل التضخم:

الجدول رقم (4-39): نتائج اختبار Toda-Yamamoto لنموذج معدل التضخم

عدد المشاهدات	فرضية العدم	Chi-sq-Statistic	الاحتمالية
73	INFLA لا تسبب DOLLAR	3.568469	0.1679
	INFLA لا تسبب EURO	5.263087	0.0720
	DOLLAR لا تسبب INFLA	1.994848	0.3688
	DOLLAR لا تسبب EURO	2.109077	0.3484
	EURO لا تسبب INFLA	0.473445	0.7892
	EURO لا تسبب DOLLAR	8.847762	0.0120

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على برمجية EViews.10

من خلال الجدول المتعلق باختبار السببية في الأجل الطويل، تبين أن نموذج معدل التضخم يحوي على علاقات سببية معنوية عند مستوى 5% وعند مستوى 10% وكانت هذه العلاقات كما يلي:

- وجود علاقة أحادية الاتجاه معنوية عند مستوى 10% من معدل سعر صرف الأورو نحو معدل التضخم؛ ويشير ذلك إلى أن تغير سعر صرف الأورو يسبب تغير معدل التضخم في الأجل الطويل.
- وجود علاقة أحادية الاتجاه معنوية عند مستوى 5% من معدل سعر صرف الدولار نحو سعر صرف الأورو؛ ويشير ذلك إلى أن تغير سعر صرف الدولار يسبب تغير سعر صرف الأورو في الأجل الطويل.

### المطلب الثاني- العلاقات المباشرة وغير المباشرة ضمن نماذج سعر الصرف

إن تحديد التأثيرات المباشرة التي تحدث بين متغيرين اقتصاديين أو أكثر، ساهمت في خلق نوع من الجمود أو القصور القياسي في تحديد هذه العلاقات خاصة وأن النماذج القياسية تكون نابعة من نماذج اقتصادية تعبر عن وضعية ما. لا تكون دراسة هذه الوضعية بعزلها عن المتغيرات أو المؤثرات الأخرى كون الظواهر الاقتصادية بمختلف أنواعها لا يمكن حصر محدداتها في متغير أو متغيرين أو حتى ثلاثة متغيرات. وعالجت النماذج الحديثة مشكل التأثيرات المباشرة وغير المباشرة من خلال إدراج التأثيرات الجانبية في النماذج القياسية لتحديد أهمية هذه المتغيرات الجانبية في عملية التحليل الاقتصادي.

#### أولاً- ماهية نماذج تحليل المسار Path Analysis

إن الحديث عن نماذج تحليل المسار يدفعنا أولاً للحديث عن النمذجة بالمعادلات البنائية **Structural Equation Modeling** التي أصبحت من أهم المناهج الإحصائية القياسية كونها عبارة عن منهجية لتمثيل وتقدير واختبار شبكة من المتغيرات لتختبر بذلك أنماطاً افتراضية من العلاقات المباشرة وغير المباشرة بين مجموعة من المتغيرات المشاهدة (المقاسة) وغير المشاهدة أو الكامنة (غير المقاسة) **.Measured Variables And Latent Constructs**

ويعرف نموذج المعادلة البنائية بأنه نموذج مفترض للعلاقات الخطية المباشرة وغير المباشرة بين مجموعة من المتغيرات الكامنة والمشاهدة أو هو عبارة عن نموذج مسار كامل للعلاقة بين مجموعة من المتغيرات يمكن وصفه أو تمثيله في رسم بياني (Path diagram). وهو النموذج الذي يعتبر امتداداً للنموذج الخطي العام **General Linear Model**<sup>1</sup>.

يعرف نموذج تحليل المسار على أنه نموذج ينطوي على مجموعة من العلاقات الخطية في اتجاه واحد. تدل على تأثير متغيرات مقاسة على متغيرات مقاسة أخرى في اتجاه واحد بحيث أن كل علاقة تأثير يرمز لها بسهم وحيد الاتجاه يدعى بالمسار<sup>2</sup>. إن الفروق الواضحة بين نماذج الانحدار التقليدية ونماذج تحليل المسار هو ما دفع بنا لاستخدام نموذج تحليل المسار كون هذا الأخير يتمتع بمجموعة من الخصائص أهمها أنه في نماذج تحليل المسار يمكن إيجاد علاقات التأثير والتأثر بغض النظر عن كون هذه المتغيرات مستقلة أو تابعة.

أما في نماذج الانحدار فتمكن الباحث من التعرف على تأثير المتغيرات المستقلة على التابعة فقط، إضافة إلى ما سبق فتشير العديد من الدراسات إلى أهمية تحديد العلاقات السببية قبل بناء نموذج تحليل المسار وذلك انطلاقاً من الدراسات السابقة أو من التصور النظري للباحث أو من خلال إجراء الاختبارات المتعلقة بالسببية باستعمال مناهج أخرى.

<sup>1</sup> عبد الناصر الهاشمي عزوز، استخدام النمذجة بالمعادلة البنائية في العلوم الاجتماعية، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 15، العدد 1، السنة 2018، ص. 291.

<sup>2</sup> أحمد بوزيان تيغزة، التحليل العملي الاستكشافي والتوكيدي مفاهيمهما ومنهجيتهما باستخدام حزمة spss وليزرل Lisrel، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2012، ص. 145.

لا تهدف نماذج تحليل المسار إلى استنباط علاقات سببية بين مجموعة من المتغيرات باستخدام قيم معاملات الارتباط. وإنما ترمي إلى تطبيق هذا الأسلوب من أساليب تحليل البيانات على نموذج سببي يتم فرضه على أساس نظري معين<sup>1</sup>.

فيما يتعلق بالخطوات الأساسية التي نحاول أن نعتمدها في تحليل العلاقات بين متغيرات الدراسة هي نفس الخطوات التي قدمها **Kenneth A BOLLEN**، كانت على النحو التالي<sup>2</sup>: بناء نموذج سببي، إنشاء نمط للعلاقات بين المتغيرات بالترتيب، رسم نموذج تخطيطي لمسار العلاقات بين المتغيرات، حساب معاملات المسار، اختبار حسن التطابق مع النموذج الأساسي، تحليل وتفسير النتائج.

### ثانياً: تحليل المسار لنماذج سعر الصرف

نسعى من خلال تطبيق نماذج المسار أن نحدد التأثيرات المباشرة وغير المباشرة لكل من سعر صرف الدولار والأورو على مجموعة من المتغيرات التي أشرنا إليها آنفاً والمتمثلة في: حجم الصادرات، رصيد الميزان التجاري، حجم الواردات ومعدل التضخم وذلك خلال فترة الدراسة الممتدة من 2000 إلى 2018 بالاعتماد على البيانات ربع سنوية دون أي تغيير؛ خاصة وأن الهدف من الدراسة يتمثل في تحديد حجم التأثير المباشر وغير المباشر.

بالنسبة لبناء النموذج فسنحاول أن نعتمد على العلاقات السببية التي وجدنا أنها محققة. أشرنا إليها سابقاً من خلال تحديد العلاقة بين متغيرات الدراسة وبناء أربع نماذج تحليل المسار حسب عدد المتغيرات التابعة. كانت كما يلي:

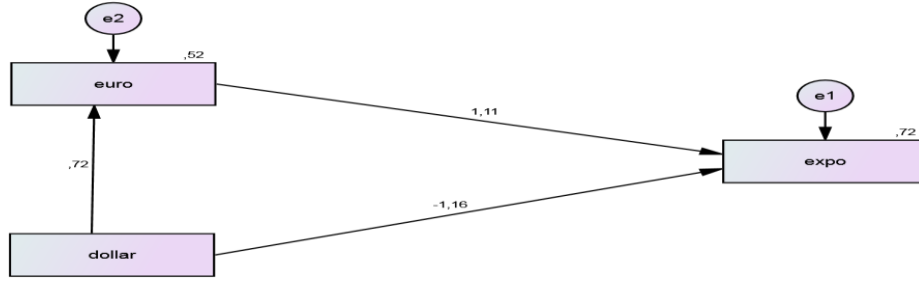
#### 1- نموذج تحليل المسار المتعلق بتأثير سعر الصرف على حجم الصادرات

إن العلاقات الممثلة في الشكل رقم (4-23) تعبر عن العلاقات التي تربط بين سعر صرف الدولار ومتغير حجم الصادرات من خلال العلاقة المباشرة بين هذين المتغيرين بالإضافة إلى علاقة أخرى غير مباشرة يعبر عنها من خلال المتغير الوسيط المتمثل في سعر صرف الأورو ومن خلال هذا المتغير الوسيط سنحاول أن نحدد أهمية تأثير سعر الدولار على الأورو والذي يؤثر بدوره على حجم الصادرات، ووفقاً لذلك تم بناء نموذج تحليل المسار الممثل في الشكل التالي:

<sup>1</sup> شادي اسماعيل التلبناني، ابراهيم سالم أبو عمرة، استخدام أسلوب تحليل المسار لدراسة التأثيرات المباشرة وغير المباشرة على كمية الأمطار في محافظة رام الله، مجلة جامعة فلسطين للأبحاث والدراسات، المجلد 56، العدد 2690، 2015، ص. 5.

<sup>2</sup> عبد الناصر الهاشمي عزوز، مرجع سابق، ص. 304.

الشكل رقم (4-23): مخطط تحليل المسار لنموذج الصادرات المتضمن سعر صرف الأورو كمتغير وسيط



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات AMOS.21

إن النتائج الظاهرة من خلال نموذج المسار تعبر عن التأثيرات الحاصلة بين مختلف المتغيرات ومن خلال معاملات المسار سنحاول أن نتطرق إلى مختلف العلاقات كمايلي:

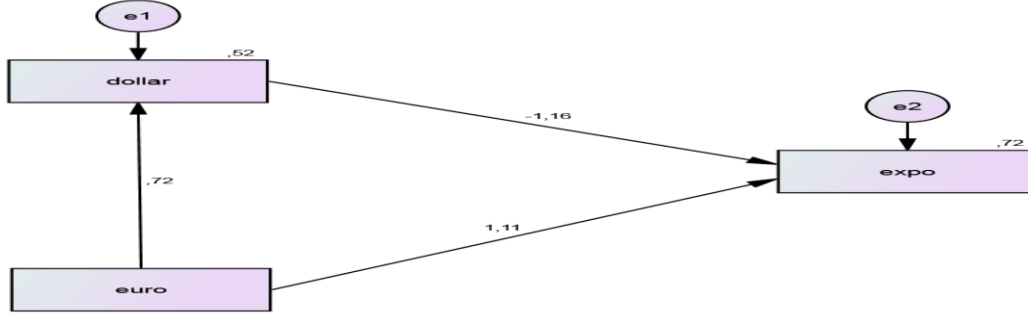
- بالنسبة للتأثيرات المباشرة: إن العلاقة المباشرة المعتمدة في نموذج تحليل المسار السابق كانت منحصرة في علاقة واحدة من سعر صرف الدولار باتجاه حجم الصادرات، وقد عبّر معامل المسار عن العلاقة السالبة بين المتغيرين مما يعني أن زيادة سعر صرف الدولار بوحدة واحدة يؤدي إلى انخفاض حجم الصادرات ب 1.16 وحدة، وعن درجة معنوية العلاقة فقد بينت قيمة ستودنت أن العلاقة معنوية عند مستوى 1% (الملحق 6).

- بالنسبة للتأثيرات غير المباشرة: تعبر التأثيرات غير المباشرة عن المسارات المركبة من عدة مسارات فرعية تستهدف متغير تابع واحد ويعبر حاصل ضرب جميع قيم المسارات المباشرة الفرعية عن قيمة المسار المركب الأساسي. ونلاحظ من الشكل السابق أن هناك تأثير موجباً من سعر صرف الدولار نحو سعر صرف الأورو وهناك تأثير موجباً أيضاً من سعر صرف الأورو نحو حجم الصادرات. أما عن التأثير الكلي غير المباشر، تبين أن هناك علاقة موجبة من سعر صرف الدولار نحو حجم الصادرات مروراً بسعر صرف الأورو التي كانت في حدود 0.799، أما عن معنوية المسارات فقد تبين من خلال احصائية ستودنت أن كل المسارات معنوية عند مستوى 1%.

- أما عن اختبار معنوية المتغير الوسيط: توجد العديد من الطرق لإجراء اختبار معنوية المتغير الوسيط الذي يربط بين المتغير التابع والمتغير المستقل؛ من بينها: اختبار بارون كيني، طريقة كوهن، معيار سوبل ومن خلال اختبار سوبل (المسار المركب الأساسي قيمته أكبر من 0.08) واختبار ستودنت المتعلق بمعنوية المتغير الوسيط (قيمة ستودنت في كل مسار من المسارين غير المباشرين أكبر من 0.2)، إضافة إلى اختبار Bootstrap الذي تم من خلاله تحديد القيم الدنيا 0.207 والقيم العظمى له 0.307 لتبين أن متغير سعر صرف الأورو كمتغير وسيط معنوي في تحديد العلاقة بين سعر صرف الدولار وحجم الصادرات.

من الشكل التالي نعيد نفس التجربة السابقة مع نفس متغيرات نموذج الصادرات مع اعتماد سعر صرف الدولار كمتغير وسيط. ووفقا لذلك تم بناء نموذج تحليل المسار الممثل في الشكل التالي:

الشكل رقم (4-24): مخطط تحليل المسار لنموذج الصادرات المتضمن سعر صرف الدولار كمتغير وسيط



المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات AMOS.21

إن النتائج الظاهرة من خلال نموذج المسار تعبر عن التأثيرات الحاصلة بين مختلف المتغيرات ومن خلال معاملات المسار سنحاول أن نتطرق إلى مختلف العلاقات كمايلي:

- بالنسبة للتأثيرات المباشرة: إن العلاقة المباشرة المعتمدة في نموذج تحليل المسار السابق

كانت منحصرة في علاقة واحدة من سعر صرف الأورو باتجاه حجم الصادرات، وقد عبّر معامل المسار عن العلاقة الموجبة بين المتغيرين مما يعني أن زيادة سعر صرف الأورو بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة حجم الصادرات ب 1.11 وحدة، وعن درجة معنوية العلاقة فقد بينت قيمة ستودنت أن العلاقة معنوية عند مستوى 1% (الملحق 6).

- بالنسبة للتأثيرات غير المباشرة: من خلال الشكل السابق نلاحظ أن هناك تأثير موجب من

سعر صرف الأورو نحو سعر صرف الدولار، وهناك تأثير سالب من سعر صرف الدولار نحو حجم الصادرات، أما عن التأثير الكلي غير المباشر فقد بين أن هناك علاقة سالبة من سعر صرف الأورو نحو حجم الصادرات مرورا بسعر صرف الدولار والتي كانت في حدود -0.835، أما عن معنوية المسارات فقد تبين من خلال احصائية ستودنت أن كل المسارات معنوية عند مستوى 1%.

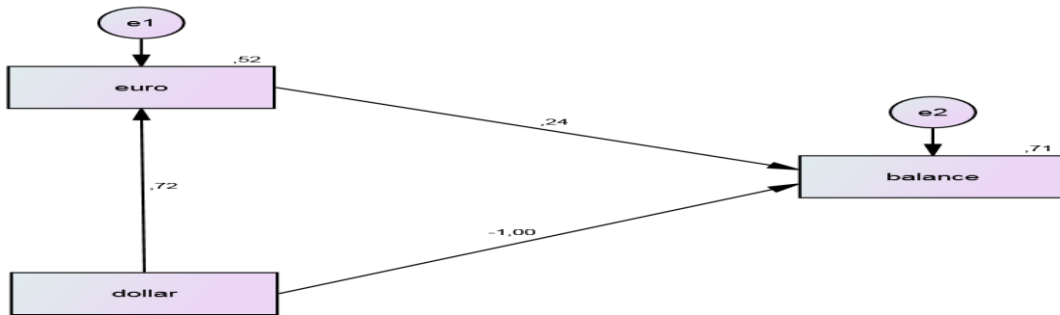
- أما عن اختبار معنوية المتغير الوسيط : فتوجد العديد من الطرق لإجراء اختبار معنوية

المتغير الوسيط الذي يربط بين المتغير التابع والمتغير المستقل من بينها: اختبار بارون كيني، طريقة كوهن، معيار سوبل ومن خلال اختبار سوبل (المسار المركب الأساسي قيمته أكبر من 0.08) واختبار ستودنت المتعلق بمعنوية المتغير الوسيط (قيمة ستودنت في كل مسار من المسارين غير المباشرين أكبر من 0.2) إضافة إلى اختبار Bootstrap الذي تم من خلاله تحديد القيم الدنيا -0.305 والقيم العظمى له -0.155 ليبين أن متغير سعر صرف الأورو كمتغير وسيط معنوي في تحديد العلاقة بين سعر صرف الدولار وحجم الصادرات.

## 2- نموذج تحليل المسار المتعلق بتأثير سعر الصرف على رصيد الميزان التجاري

تعتبر العلاقات الممثلة في الشكل (4-25) عن مختلف الارتباطات بين سعر صرف الدولار ومتغير رصيد الميزان التجاري من خلال العلاقة المباشرة بين هذين المتغيرين بالإضافة إلى علاقة أخرى غير مباشرة يعبر عنها من خلال المتغير الوسيط المتمثل في سعر صرف الأورو ومن خلال هذا المتغير الوسيط سنحاول أن نحدد أهمية تأثير سعر الدولار على الأورو والذي يؤثر بدوره على رصيد الميزان التجاري، ووفقاً لذلك تم بناء نموذج تحليل المسار الممثل في الشكل التالي:

الشكل رقم (4-25): مخطط تحليل المسار لنموذج  
رصيد الميزان التجاري المتضمن سعر صرف الأورو كمتغير وسيط



المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات AMOS.21

إن النتائج الظاهرة من خلال نموذج المسار تعبر عن التأثيرات الحاصلة بين مختلف المتغيرات ومن خلال معاملات المسار سنحاول أن نتطرق إلى مختلف العلاقات كمايلي:

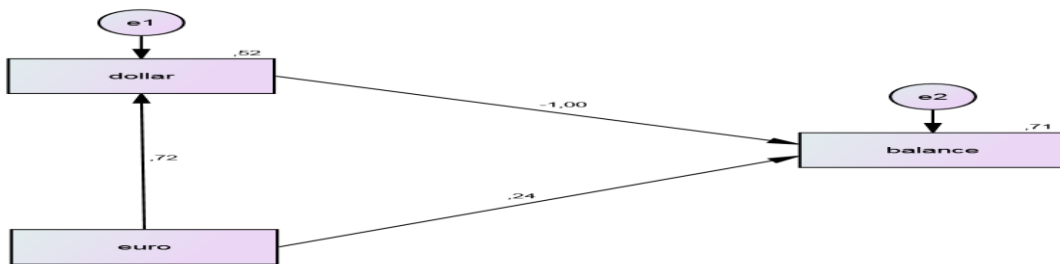
- بالنسبة للتأثيرات المباشرة: إن العلاقة المباشرة المعتمدة في نموذج تحليل المسار السابق كانت منحصرة في علاقة واحدة من سعر صرف الدولار باتجاه رصيد الميزان التجاري، وقد عبر معامل المسار عن العلاقة السالبة بين المتغيرين مما يعني أن زيادة سعر صرف الدولار بوحدة واحدة يؤدي إلى انخفاض رصيد الميزان التجاري بنفس الوحدة، وعن درجة معنوية العلاقة فقد بينت قيمة ستودنت أن العلاقة معنوية عند مستوى 1% (الملحق 6).

- بالنسبة للتأثيرات غير المباشرة: من خلال الشكل السابق نلاحظ أن هناك تأثير موجب من سعر صرف الدولار نحو سعر صرف الأورو وهناك تأثير موجب أيضاً من سعر صرف الأورو نحو رصيد الميزان التجاري، أما عن التأثير الكلي غير المباشر فقد بين أن هناك علاقة موجبة من سعر صرف الدولار نحو رصيد الميزان التجاري مروراً بسعر صرف الأورو والتي كانت في حدود 0.173، أما عن معنوية المسارات فقد تبين من خلال احصائية ستودنت أن كل المسارات معنوية عند مستوى 1%.

- أما عن اختبار معنوية المتغير الوسيط فسنعتمد مباشرة على اختبار **Bootstrap** الذي تم من خلاله تحديد القيم الدنيا 0.021 والقيم العظمى له 0.086 ليبين أن متغير سعر صرف الأورو كمتغير وسيط معنوي في تحديد العلاقة بين سعر صرف الدولار ورصيد الميزان التجاري.

من الشكل التالي نعيد نفس التجربة السابقة مع نفس متغيرات نموذج رصيد الميزان التجاري مع اعتماد سعر صرف الدولار كمتغير وسيط. ووفقا لذلك تم بناء نموذج تحليل المسار الممثل في الشكل التالي:

الشكل رقم (4-26): مخطط تحليل المسار لنموذج الصادرات المتضمن سعر صرف الدولار كمتغير وسيط



المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات AMOS.21

إن النتائج الظاهرة من خلال نموذج المسار تعبر عن التأثيرات الحاصلة بين مختلف المتغيرات ومن خلال معاملات المسار سنحاول أن نتطرق إلى مختلف العلاقات كمايلي:

- بالنسبة للتأثيرات المباشرة: إن العلاقة المباشرة المعتمدة في نموذج تحليل المسار السابق كانت منحصرة في علاقة واحدة من سعر صرف الأورو باتجاه رصيد الميزان التجاري، وقد عبر معامل المسار عن العلاقة الموجبة بين المتغيرين مما يعني أن زيادة سعر صرف الأورو بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة حجم الصادرات ب 0.24 وحدة، وعن درجة معنوية العلاقة فقد بينت قيمة ستودنت أن العلاقة معنوية عند مستوى 1% (الملحق 6).

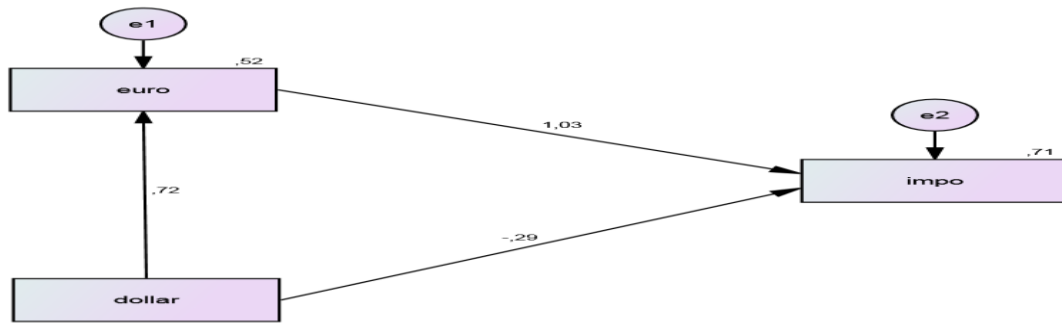
- بالنسبة للتأثيرات غير المباشرة: من خلال الشكل السابق نلاحظ أن هناك تأثير موجب من سعر صرف الأورو نحو سعر صرف الدولار، وهناك تأثير سالب من سعر صرف الدولار نحو رصيد الميزان التجاري. أما عن التأثير الكلي غير المباشر فقد بين أن هناك علاقة سالبة من سعر صرف الأورو نحو رصيد الميزان التجاري مروراً بسعر صرف الدولار والتي كانت في حدود -0.72، أما عن معنوية المسارات فقد تبين من خلال احصائية ستودنت أن كل المسارات معنوية عند مستوى 1%.

- أما عن اختبار معنوية المتغير الوسيط: سننعمد مباشرة على اختبار **Bootstrap** الذي تم من خلاله تحديد القيم الدنيا -0.242 والقيم العظمى له -0.127 ليبين أن متغير سعر صرف الدولار كمتغير وسيط معنوي في تحديد العلاقة بين سعر صرف الأورو ورصيد الميزان التجاري.

## 3- نموذج تحليل المسار المتعلق بتأثير سعر الصرف على حجم الواردات

تعتبر العلاقات الممثلة في الشكل (4-27) عن مختلف الارتباطات بين سعر صرف الدولار ومتغير حجم الواردات من خلال العلاقة المباشرة بين هذين المتغيرين بالإضافة إلى علاقة أخرى غير مباشرة يعبر عنها من خلال المتغير الوسيط المتمثل في سعر صرف الأورو ومن خلال هذا المتغير الوسيط سنحاول أن نحدد أهمية تأثير سعر الدولار على الأورو والذي يؤثر بدوره على حجم الواردات، ووفقاً لذلك تم بناء نموذج تحليل المسار الممثل في الشكل التالي:

الشكل رقم (4-27): مخطط تحليل المسار لنموذج حجم الواردات المتضمن سعر صرف الأورو كمتغير وسيط



المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات AMOS.21

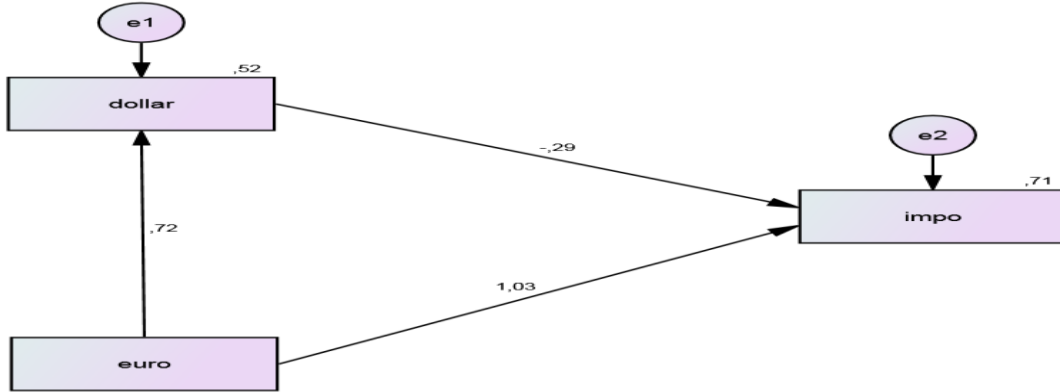
إن النتائج الظاهرة من خلال نموذج المسار تعبر عن التأثيرات الحاصلة بين مختلف المتغيرات ومن خلال معاملات المسار سنحاول أن نتطرق إلى مختلف العلاقات كمايلي:

- بالنسبة للتأثيرات المباشرة: إن العلاقة المباشرة بين سعر صرف الدولار باتجاه حجم الواردات كانت معنوية عند مستوى 1% (الملحق 6). وقد عبّر معامل المسار عن العلاقة السالبة بين المتغيرين مما يعني أن زيادة سعر صرف الدولار بوحدة واحدة يؤدي إلى انخفاض حجم الواردات ب 0.29 وحدة.
- بالنسبة للتأثيرات غير المباشرة: من خلال الشكل السابق نلاحظ أن هناك تأثير موجب من سعر صرف الدولار نحو سعر صرف الأورو وهناك تأثير موجب أيضا من سعر صرف الأورو نحو حجم الواردات، أما عن التأثير الكلي غير المباشر فقد بين أن هناك علاقة موجبة من سعر صرف الدولار نحو حجم الواردات مرورا بسعر صرف الأورو التي كانت في حدود 0.742، أما عن معنوية المسارات فقد تبين من خلال احصائية ستودنت أن كل المسارات معنوية عند مستوى 1%.
- أما عن اختبار معنوية المتغير الوسيط فسنعتمد مباشرة على اختبار Bootstrap الذي تم من خلاله تحديد القيم الدنيا 0.17 والقيم العظمى له 0.243 لتبين أن متغير سعر صرف الأورو كمتغير وسيط معنوي في تحديد العلاقة بين سعر صرف الدولار وحجم الواردات.



من الشكل التالي سنعيد نفس التجربة السابقة مع نفس متغيرات نموذج حجم الواردات مع اعتماد سعر صرف الدولار كمتغير وسيط، ووفقا لذلك تم بناء نموذج تحليل المسار الممثل في الشكل التالي:

الشكل رقم (4-28): مخطط تحليل المسار لنموذج الواردات المتضمن سعر صرف الدولار كمتغير وسيط



المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات AMOS.21

إن النتائج الظاهرة من خلال نموذج المسار تعبر عن التأثيرات الحاصلة بين مختلف المتغيرات ومن خلال معاملات المسار سنحاول أن نتطرق إلى مختلف العلاقات كمايلي:

- بالنسبة للتأثيرات المباشرة إن العلاقة المباشرة بين سعر صرف الأورو باتجاه حجم الواردات كانت معنوية عند مستوى 1% (الملحق 6). وعبر معامل المسار عن العلاقة الموجبة بين المتغيرين مما يعني أن زيادة سعر صرف الأورو بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة حجم الواردات ب 1.03 وحدة.

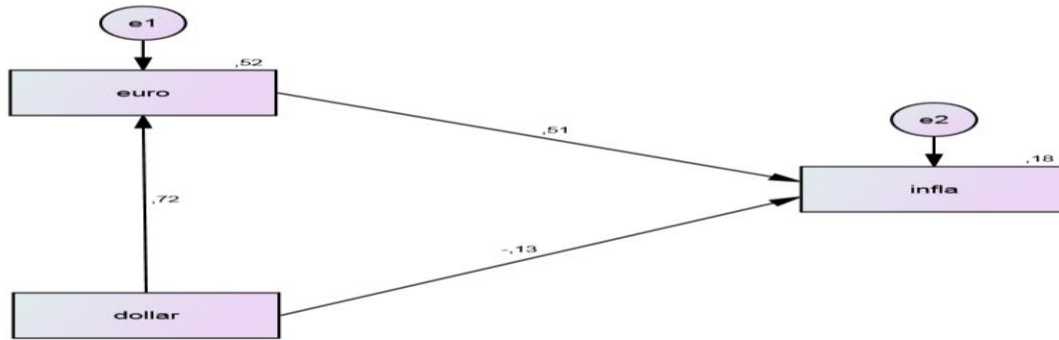
- بالنسبة للتأثيرات غير المباشرة: من خلال الشكل السابق نلاحظ أن هناك تأثير موجب من سعر صرف الأورو نحو سعر صرف الدولار، وهناك تأثير سالب من سعر صرف الدولار نحو حجم الواردات، أما عن التأثير الكلي غير المباشر فقد بين أن هناك علاقة سالبة من سعر صرف الأورو نحو حجم الواردات مروراً بسعر صرف الدولار والتي كانت في حدود -0.209، أما عن معنوية المسارات فقد تبين من خلال احصائية ستودنت أن كل المسارات معنوية عند مستوى 1%.

- أما عن اختبار معنوية المتغير الوسيط فسنعتمد مباشرة على اختبار Bootstrap الذي تم من خلاله تحديد القيم الدنيا -0.083 والقيم العظمى له -0.021 لتبين أن متغير سعر صرف الدولار كمتغير وسيط معنوي في تحديد العلاقة بين سعر صرف الأورو وحجم الواردات.

## 4- نموذج تحليل المسار المتعلق بتأثير سعر الصرف على معدل التضخم

تعتبر العلاقات الممثلة في الشكل (4-29) عن مختلف الارتباطات بين سعر صرف الدولار ومتغير معدل التضخم من خلال العلاقة المباشرة بين هذين المتغيرين بالإضافة إلى علاقة أخرى غير مباشرة يعبر عنها من خلال المتغير الوسيط المتمثل في سعر صرف الأورو ومن خلال هذا المتغير الوسيط سنحاول أن نحدد أهمية تأثير سعر الدولار على الأورو والذي يؤثر بدوره على معدل التضخم، ووفقاً لذلك تم بناء نموذج تحليل المسار الممثل في الشكل التالي:

الشكل رقم (4-29): مخطط تحليل المسار لنموذج معدل التضخم المتضمن سعر صرف الأورو كمتغير وسيط



المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات AMOS.21

إن النتائج الظاهرة من خلال نموذج المسار تعبر عن التأثيرات الحاصلة بين مختلف المتغيرات ومن خلال معاملات المسار سنحاول أن نتطرق إلى مختلف العلاقات كمايلي:

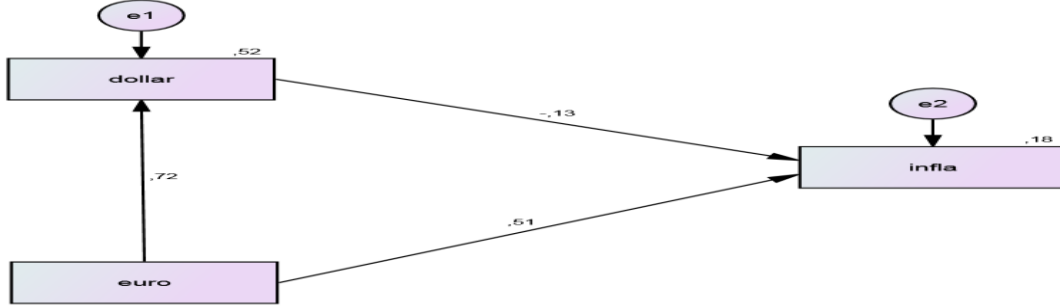
- بالنسبة للتأثيرات المباشرة: إن العلاقة المباشرة بين سعر صرف الدولار باتجاه معدل التضخم كانت غير معنوية عند مستوى 5% (الملحق 6). وعبر معامل المسار عن العلاقة السالبة بين المتغيرين مما يعني أن زيادة سعر صرف الدولار بوحدة واحدة يؤدي إلى انخفاض معدل التضخم ب 0.13 وحدة.

- بالنسبة للتأثيرات غير المباشرة: من خلال الشكل السابق نلاحظ أن هناك تأثير موجب من سعر صرف الدولار نحو سعر صرف الأورو وهناك تأثير موجب أيضا من سعر صرف الأورو نحو معدل التضخم، أما عن التأثير الكلي غير المباشر فقد بين أن هناك علاقة موجبة من سعر صرف الدولار نحو معدل التضخم مرورا بسعر صرف الأورو والتي كانت في حدود 0.367، أما عن معنوية المسارات فقد تبين من خلال احصائية ستودنت أن كل المسارات معنوية عند مستوى 1%.

- أما عن اختبار معنوية المتغير الوسيط فسنعتمد مباشرة على اختبار Bootstrap الذي تم من خلاله تحديد القيم الدنيا 0.014 والقيم العظمى له 0.104 ليبين أن متغير سعر صرف الأورو كمتغير وسيط معنوي في تحديد العلاقة بين سعر صرف الدولار ومعدل التضخم.

من الشكل التالي سنعيد نفس التجربة السابقة مع نفس متغيرات نموذج معدل التضخم مع اعتماد سعر صرف الدولار كمتغير وسيط. ووفقا لذلك تم بناء نموذج تحليل المسار الممثل في الشكل التالي:

الشكل رقم (4-30): مخطط تحليل المسار لنموذج معدل التضخم المتضمن سعر صرف الدولار كمتغير وسيط



المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات AMOS.21

إن النتائج الظاهرة من خلال نموذج المسار تعبر عن التأثيرات الحاصلة بين مختلف المتغيرات ومن خلال معاملات المسار سنحاول أن نتطرق إلى مختلف العلاقات كمايلي:

- بالنسبة للتأثيرات المباشرة إن العلاقة المباشرة بين سعر صرف الأورو باتجاه معدل التضخم كانت معنوية عند مستوى 1% (الملحق 6). وعبر معامل المسار عن العلاقة الموجبة بين المتغيرين مما يعني أن زيادة سعر صرف الأورو بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة حجم الواردات ب 0.51 وحدة.

- بالنسبة للتأثيرات غير المباشرة: من خلال الشكل السابق نلاحظ أن هناك تأثير موجب من سعر صرف الأورو نحو سعر صرف الدولار، وهناك تأثير سالب من سعر صرف الدولار نحو معدل التضخم، أما عن التأثير الكلي غير المباشر فقد بين أن هناك علاقة سالبة من سعر صرف الأورو نحو معدل التضخم مرورا بسعر صرف الدولار والتي كانت في حدود -0.094، أما عن معنوية المسارات فقد تبين من خلال احصائية ستودنت أن المسار من سعر صرف الدولار نحو معدل التضخم غير معنوي في حين أن المسار من سعر صرف الأورو نحو الدولار معنوي عند مستوى 1%.

- أما عن اختبار معنوية المتغير الوسيط فسنعتمد مباشرة على اختبار Bootstrap الذي تم من خلاله تحديد القيم الدنيا -0.044 والقيم العظمى له 0.012 لتبين أن متغير سعر صرف الدولار كمتغير وسيط غير معنوي في تحديد العلاقة بين سعر صرف الأورو ومعدل التضخم (كون المجال بين الحد الأعلى والحد الأدنى يتضمن القيمة صفر أو كون القيمة الاحتمالية الممثلة في الملحق 6 أكبر من 0.05).

من خلال نتائج تقدير نموذج معدل التضخم تبين أن تأثير سعر صرف الدولار الأمريكي على معدل التضخم في الجزائر غير معنوي، ليتضح أن النموذج أصبح معنوي من خلال اعادة اختبار صحة

العلاقة مع حذف العلاقة المباشرة غير المعنوية والابقاء على العلاقة غير المباشرة من سعر صرف الدولار نحو التضخم عن طريق سعر صرف الأورو لنستنتج في الأخير أن تأثير سعر صرف الدولار على معدل التضخم يكون عن طريق سعر صرف الأورو.

### خلاصة

من خلال الدراسة التطبيقية تبين أن علاقة سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار ترتبط ارتباطا وثيقا بالمؤشرات الاقتصادية المدروسة حيث نجد أن النماذج القياسية اتفقت على تأثر التضخم بتغير سعر صرف الدولار، كما نجد ان الميزان التجاري هو الآخر يرتبط بتغير سعر العملة الأمريكية، والحال لا يختلف بالنسبة للصادرات والواردات الجزائرية التي تتأثر بتغير سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الجزائري.

كما أن تغير سعر صرف الأورو مقابل الدينار الجزائري بين وجود علاقة مع مؤشرات الدراسة ولكن بنسب متفاوتة مما يجعل الاقتصاد الجزائري جد حساس لتقلبات أسعار صرف كل من الدولار والأورو ويرجع ذلك لطبيعة الاقتصاد الجزائري.

# الخاتمة العامّة

إن اختيار نظام سعر الصرف من بين أنظمة أسعار الصرف البديلة تعد من بين أبرز التحديات التي تواجه الحكومات في تبني نظام سعر صرف معين. ونتيجة لحساسية المؤشرات الكلية لتغيرات أنظمة أسعار الصرف، أصبح اختيار نظام سعر صرف على حساب نظام سعر صرف آخر بديل يخضع لمجموعة من الاعتبارات التي غالباً ما نجدها تنصب حول موضوع التوازن الخارجي.

كما أن تحليل ظاهرة سعر الصرف لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يكون شاملاً للظاهرة لأنها ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمجموعة من المؤشرات التي لا يمكن حصرها. ويعتبر بحثنا هذا محاولة لتحديد أهم التأثيرات التي يمكن أن تحدث على مستوى المؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري نتيجة تغير سعر صرف كل من الدولار الأمريكي والأورو مقابل الدينار الجزائري، خاصة أن فترة الدراسة شهدت العديد من التحولات الاقتصادية عرفها الاقتصاد العالمي نتيجة للأزمات؛ عصفت بالعالم كله خلال فترة الدراسة.

تمكنا من خلال الفصل الأول من الأطروحة أن نحدد دور سعر الصرف في الربط بين الاقتصاد المحلي والاقتصاد العالمي مع تحديد أهمية فروقات معدلات التضخم في عملية التبادل الدولي. في الفصل الثاني، تمكنا من خلاله أن نحدد الآلية التي يؤثر بها سعر الصرف على الميزان التجاري وكذا الأبعاد الاقتصادية المترتبة عن سياسة تخفيض قيمة العملة. في الفصل الثالث، تم من خلاله التطرق إلى مؤشرات التجارة الخارجية وعلاقتها بعمليتي الأورو والدولار. وعن الجانب التطبيقي، تبين من خلال دراسة النماذج الأربع لمؤشرات الاقتصاد الوطني (حجم الصادرات، حجم الواردات، رصيد الميزان التجاري ومعدل التضخم) أن سعر الصرف لكل من الدولار الأمريكي والأورو مقابل الدينار الجزائري تختلف في تأثيرها على هذه المؤشرات والتي بيّنت في غالبها انعدام التأثير في الأجل الطويل لنماذج حجم الصادرات، الواردات ورصيد الميزان التجاري بينما بينت نتائج اختبار جوهانسون وجود علاقة توازنية في الأجل الطويل لنموذج معدل التضخم.

### I- اختبار فرضيات الدراسة

من خلال الدراسة والتحليل الذي تطرقنا إليه عبر مختلف فصول الأطروحة يمكن القول بأن:

- ❖ فيما يخص الفرضية الأولى والتي تنص على أن " يتأثر الاقتصاد الجزائري كلية بتقلبات أسعار الصرف " أثبتت الدراسة صحة هذه الفرضية كون المؤشرات الكلية التي تم اختبارها في الجانب التطبيقي استجابت للتغيرات التي عرفها سعر صرف كل من الدولار الأمريكي والأورو خلال الفترة 2000-2018.
- ❖ أما عن الفرضية الثانية التي تنص على أن " يجب التعامل بعمولات أكثر استقراراً في التصدير مخاطر تقلبات أسعار الصرف " والتي أثبتت الدراسة عدم صحتها، كون العملات الدولية أكثر عرضة للمخاطر والأزمات وهو ما يتوافق مع الطرح النظري.

## II- نتائج الدراسة

تم التطرق من خلال الجانب التطبيقي في بحثنا هذا إلى نماذج مؤشرات الاقتصاد الكلي المتمثلة في كل من حجم الصادرات، حجم الواردات، رصيد الميزان التجاري ومعدل التضخم

1. في محاولة تحديد تأثير سعر صرف كل من الأورو والدولار على حجم الصادرات في الجزائر خلال الفترة 2000-2018 تبين لنا أن تأثير سعر صرف الأورو كان معنوياً في هذا النموذج في حين تم استبعاد تأثير سعر صرف الدولار نظراً لعدم معنويته من الناحية الاحصائية، ويرجع ذلك أساساً إلى أن ارتفاع قيمة الأورو (انخفاض قيمة العملة المحلية) يؤدي إلى ارتفاع تكلفة الواردات (نظراً لتغطية جل الواردات بعملة الأورو) وبالتالي ضرورة تغطية العجز بزيادة حجم الصادرات التي توجه عائداً لتغطية العجز.

2. أما عن نموذج رصيد الميزان التجاري وتأثره بسعر صرف كل من عمليتي الدولار والأورو، توصلنا إلى أن سعر صرف الأورو وحده له تأثير على رصيد الميزان التجاري بحيث وجدنا أن ارتفاع قيمة الأورو بوحدة واحدة يؤدي إلى ارتفاع رصيد الميزان التجاري ب 0.2 وحدة. فارتفاع قيمة العملة الأوروبية يؤدي حتماً إلى مراجعة نظام الاستيراد وتشديد الإجراءات المتعلقة بالاستيراد وهو فعلاً ما حدث في الجزائر بعد أزمة النفط لسنة 2014 أين تم تشديد الرقابة على عملية الاستيراد ومراجعة شروط الاستيراد؛ وكون عملية المراقبة تؤدي إلى توطين الصناعات وتحفيز الطلب على المنتجات المحلية وهو ما ينعكس حتماً على رصيد الميزان التجاري الذي ينتعش جراء هذه العملية.

3. أما عن نموذج حجم الواردات الجزائرية، بينت نتائج الدراسة التطبيقية المتعلقة بالنموذج أن سعر صرف الدولار يؤثر على حجم الواردات بطريقة عكسية. وأن ارتفاع سعر صرف الدولار بوحدة واحدة يؤدي إلى انخفاض حجم الواردات ب 0.08. يمكن تفسير ذلك بسياسة المحافظة على مخزون العملة الصعبة من الدولار التي تلجأ إليها الحكومة نتيجة انخفاض قيمة العملة المحلية مقابل هذا الأخير. وكون أغلب الواردات يتم تسديدها عن طريق الأورو فإن عملية التسديد تتطلب عملية أخرى تتمثل في تحويل عملة الدولار إلى الأورو لأداء الالتزامات المتعلقة بعملية الاستيراد. وهو ما يضع الحكومة أمام عبء إضافي يتمثل في فارق التحويل الذي يؤثر بدوره على احتياطات العملة الصعبة لتكون أمام الحل الآني المتمثل في التقليل من قيمة الواردات كحل استعجالي.

4. بالنسبة لنموذج التضخم، بينت نتائج الدراسة وجود علاقة توازنية في الأجل الطويل بين كل من سعر صرف الأورو ومعدل التضخم كون الزيادة في سعر صرف الأورو بوحدة واحدة يؤدي إلى ارتفاع معدل التضخم ب 0.079 وحدة. وفي ذلك دلالة على أن معدلات التضخم في الجزائر أكثر عرضة لتغيرات أسعار صرف الأورو لأن التعاملات التي تتم في إطار الاتفاقيات الأوروبية أكثر من المعاملات التي تتم بين دول العالم المتبقية، ضف إلى ذلك حجم الواردات التي تتأثر بسعر صرف الأورو (من دون اعتبارات سعر صرف الدولار) التي تنعكس على مؤشر أسعار الاستهلاك؛ ترتفع نتيجة ارتفاع سعر صرف الأورو وهو ما

سيخلق تطورا في أسعار المنتجات الأجنبية والمحلية التي يتم تصنيعها بالاعتماد على عوامل انتاج مستوردة.

5. أما فيما يخص اختبارات العلاقة السببية في الأجل القصير لـ **GRANGER** توجد علاقة سببية معنوية من سعر صرف الأورو نحو كل من حجم الصادرات، رصيد الميزان التجاري ومعدل التضخم. في حين يبين نفس الاختبار وجود علاقة معنوية من سعر صرف الدولار نحو حجم الواردات. أما عن العلاقات في الأجل الطويل وحسب اختبار **تودا-ياماموتو TODA-YAMAMOTO** ونتيجة لاختبار التكامل المشترك **لجوهانسون JOHANSEN**، بين الاختبار وجود علاقة معنوية في الأجل الطويل من سعر صرف الأورو نحو معدل التضخم.

6. كما أظهرت العلاقات السببية لـ **GRANGER** وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه من سعر صرف الدولار نحو سعر صرف الأورو في الأجل القصير وذلك في النماذج الثلاث لكل من حجم الصادرات، حجم الواردات ورصيد الميزان التجاري. وهي العلاقة التي لا يمكن تحليلها في النماذج الكلاسيكية التي تفترض عدم وجود تأثيرات بين المتغيرات المستقلة.

7. بالنسبة لتحليل نماذج المسار التي كان الهدف منها معرفة تأثير متغير سعر الصرف (سعر صرف الأورو تارة وسعر صرف الدولار تارة أخرى)، بينت نتائج اختبارات العلاقات غير المباشرة أن حجم الصادرات والواردات ورصيد الميزان التجاري تتأثر بكل من الأورو والدولار بطريقة مباشرة وبطريقة أخرى غير مباشرة. وكانت هذه العلاقات معنوية عند مستوى 5%.

8. بالنسبة لنموذج تحليل المسار لنموذج معدل التضخم، يبين اختبار التأثير غير المباشر أن سعر صرف الدولار يؤثر بطريقة موجبة في معدل التضخم عن طريق سعر صرف الأورو (متغير وسيط). في حين بين الاختبار أيضا أن متغير سعر صرف الدولار كمتغير وسيط غير معنوي في تحديد العلاقة بين سعر صرف الأورو ومعدل التضخم، لتتحصر بذلك العلاقة غير المباشرة في سعر صرف الأورو فقط.

### III- الاقتراحات

من خلال النقاط التي أشرنا إليها في دراستنا التي ارتأينا أنها تمثل ولو جزءا بسيطا من الظاهرة المستهدفة، تم صياغة مجموعة من الاقتراحات كما يلي:

❖ مراجعة سياسة سعر الصرف والبحث في الآليات الجديدة التي تسمح بتقييم سعر صرف الدينار الجزائري مقابل سلة العملات الأجنبية الواسعة التداول والأقل عرضة للمخاطر الدولية.

❖ تنمية الأسواق المالية التي تعتبر من بين الأولويات الواجب الاهتمام بها نظرا لما تلعبه هذه الأسواق في عملية التنمية الاقتصادية نظرا للتسهيلات التي تقدمها هذه الأخيرة



للمتعاملين الاقتصاديين إضافة إلى الاستقرار المالي الذي يمكن أن تسهم به، خاصة في الدول النامية التي تعاني من محدودية كفاءة المؤسسات المالية.

❖ العمل على ترشيد الواردات بما يتفق مع الاتفاقيات الدولية وتقليل الطلب على العملات الأجنبية خاصة العملات المرتبطة بأسواق معينة التي تكون عرضة للأزمات والمخاطر الدولية.

❖ العمل على زيادة الصادرات وتنويعها واقامة قواعد صناعية لتخفيف حدة التبعية للدول الصناعية الكبرى وتعظيم الاستفادة من الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالتجارة بين الدول الأعضاء وتحفيز تدفق المزيد من العملات الأجنبية من الخارج نحو الداخل، وكذا تقديم التسهيلات للمستثمرين الأجانب وتسهيل حركة رؤوس الأموال.

❖ تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الناشئة من خلال الاستراتيجيات الواضحة الهادفة للتقليل من حجم الواردات وتشجيع الصناعات المحلية وترقية القطاع الخاص، وكذا محاولة نقل خبرات وتجارب الدول الصناعية الكبرى عن طريق الامتيازات والشراكة.

❖ اصلاح الجهاز المصرفي بما يتماشى مع تحديات العصر خاصة ما تعلق بفتح مكاتب صرف لتسهيل وتوسيع واتاحة التعامل بالعملات الصعبة، الأمر الذي يساهم في انخفاض سعر الصرف في السوق الموازي الذي أصبح يثقل كاهل المستثمرين (خاصة مستثمري القطاع الخاص وأصحاب المؤسسات الناشئة) الذين يلجؤون في غالب الأحيان إلى سوق الصرف الموازي نظرا للتعقيدات الادارية التي تفرضها المؤسسات المصرفية.

#### IV- آفاق البحث

يمكن لهذا البحث أن يكون مفتاحا لعدة دراسات تخص تغير سعر الصرف وتأثيراته على مختلف مناحي الحياة بالإضافة إلى مدى تأثره بالمستجدات المالية والاقتصادية. إذ بعد تناولنا لهذا الموضوع على هذا النحو نجد أنه قد نمت إلينا بعض الآفاق يمكن أن تكون مواضيع لبحوث مستقبلية، نذكر منها:

◀ فعالية سياسة الصرف في الجزائر في ظل التغيرات الاقتصادية العالمية؛

◀ تأثير الصناعة المالية الإسلامية على تغير سعر الصرف في الجزائر.

# قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

I- الكتب

- أحمد الأشقر، الاقتصاد الكلي، دار الثقافة، الأردن، 2007.
- إسماعيل هاشم، مذكرات في النقود والبنوك، دار الجامعة المصرية، الإسكندرية، 1975.
- أحمد بوزيان تيززة، التحليل العملي الاستكشافي والتوكيدي مفاهيمها ومنهجيتها باستخدام حزمة SPSS وليزرل Lisrel، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2012.
- إيمان عطية ناصف وهشام محمد عمارة، مبادئ الاقتصاد الدولي، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2008.
- برشيش السعيد، الاقتصاد الكلي، دار العلوم للنشر، الجزائر، 2007.
- بسام حجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع لبنان، 2003.
- جودة عبد الخالق، الاقتصادي الدولي في المزايا النسبية في التبادل اللامتكافئ، دار النهضة العربية، مصر، 1992.
- رائد عبد الخالق عبد الله العبيدي وآخرون، التمويل الدولي، دار الأيام للنشر والتوزيع، الأردن، 2013.
- رمزي زكي، التاريخ النقدي للتخلف، دار المعرفة، 1987.
- زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1992.
- زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة للطبع والنشر، الإسكندرية، 2007.
- زينب حسين عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الفتح للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 2003.
- سمير صارم، اليورو، دار دمشق، سوريا، ط1، 1999.
- سمير فخري نعمة، العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن-عمان، الطبعة العربية 2011.
- شيخي محمد، طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات، دار الحامد، الطبعة الأولى، الجزائر، 2011.
- صبحي تادرس قريصة، النقود والبنوك، دار النهضة العربية، (ط)، 1984.
- صقر أحمد صقر، النظرية الاقتصادية الكلية، دار غريب للطباعة، القاهرة، 1997.
- الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط 2، 2003.
- عادل أحمد حشيش، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة للطبع والنشر، الإسكندرية، مصر، 2005.
- عادل أحمد شيشي ومجدي شهاب، أساسيات الاقتصاد الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، ط1، 2002.
- عادل المهدي، العلاقات النقدية الدولية، نشر وتوزيع الكتب الجامعية، مصر، 2003.
- عبد الرحمن بن عبد لله الخميدي، عبد الرحمن بن عبد المحسن الخلق، النقود والبنوك الإسلامية والأسواق المالية، مرامر للطباعة والتغليف، الطبعة الثانية 1422.

- عبد الرحمن يسري أحمد، الاقتصاديات الدولية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر 1993.
- عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي "نظريات وسياسات"، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، ط3، 2013.
- عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية "تحليل جزئي وكلي للمبادئ"، الدار الجامعية، مصر، 2000.
- عدنان تايه النعيمي، الإدارة المالية المتقدمة، دار اليازوري العلمية، عمان، 2012.
- عرفات تقي الحسني، التمويل الدولي، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1999.
- عقيل جاسم عبد الله، النقود والمصارف، الطبعة الثانية 1999.
- غازي حسين عناية، التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية 2000.
- فليح حسن خلف، الأسواق المالية والنقدية، جدار للكتاب العالمي، الأردن، 2006.
- فليح حسن خلف، العلاقات الاقتصادية الدولية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2001.
- قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية-دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006.
- كامل البكري، الاقتصاد الدولي والتجارة الخارجية والتمويل، الدار الجامعية، مصر، 2001.
- مازن عبد السلام أدهم، العلاقات الاقتصادية والنظم النقدية الدولية، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، 2007.
- مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي المعاصر، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2007.
- محسن الخضيرى، الإطار الشامل والكامل للعملة الأوروبية الموحدة، مجموعة النيل العربية، الطبعة الأولى، 2002.
- محمد العربي ساكر، محاضرات في الاقتصاد الكلي المعمق، دار الفجر للنشر، مصر، 2006.
- محمد دويدار، محاضرات في الاقتصاد الدولي، مؤسسة الثقافة الجامعية، مصر، 2003.
- محمد دياب، التجارة في عصر العولمة، دار المنهل اللبناني، لبنان، 2010.
- محمد صالح القرشي، المالية الدولية، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.
- محمد فاروق النبهان، القروض الاستثمارية وموقف الإسلام منها، دار البحوث العلمية، الطبعة الأولى، الكويت، 1989.
- مصطفى رشدي شبيحة، الاقتصاد النقدي والمصرفي، الطبعة الخامسة، الدار الجامعية، بيروت 1985.
- ندى عبد المجيد، مدخل إلى العلاقات الاقتصادية الدولية، دار هومة للنشر، الجزائر، 2001.
- نشأت نبيل الوكيل، التوازن النقدي ومعدل الصرف، شركة ناس للطباعة، مصر، 2006.
- الهادي خالدي، المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي مع الإشارة إلى علاقته بالجزائر، دار هومة، الجزائر، 1996.

هشام متولي، الدولار تاريخ النظام النقدي الدولي، دار الأطلس للدراسات الترجمة والنشر، 1969.

## II- الرسائل والمذكرات

### أ- رسائل الدكتوراه

بغداد زيان، تغيرات سعر صرف اليورو والدولار وأثرها على المبادلات التجارية الخارجية الجزائرية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة وهران، السنة الجامعية 2013/2012.

بلعزوز بن علي، أثر سعر الفائدة على اقتصاديات الدول النامية-حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2006-2005.

بودخدخ كريم، اتجاه السياسة الاقتصادية في تحقيق النمو الاقتصادي: بين تحفيز الطلب أو تطوير العرض دراسة حالة الجزائر 2001-2014، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، السنة الجامعية 2015/2014.

بوعتروس عبد الحق، دور سياسة سعر الصرف في تكثيف الاقتصاديات النامية "حالة الجزائر"، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، تخصص النقود والتمويل، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2002-2001.

دحماني أدرويش محمد، اشكالية التشغيل في الجزائر، محاولة تحليل، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، السنة الجامعية 2013/2012.

دحماني رضا، دور سياسات التشغيل في التحول من الاقتصاد غير الرسمي إلى الاقتصاد الرسمي، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، السنة الجامعية 2019/2018.

دوحة سلمى، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها - دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015/2014.

زايد مراد، دور الجمارك في ظل اقتصاد السوق، حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر، السنة الجامعية 2006/2005.

عبد الحميد مرغيت، إدارة سعر الصرف في الجزائر على ضوء التحول نحو نظام الصرف المرن: دراسة تحليلية وتقييمية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس 01، الجزائر، السنة الجامعية 2018/2017.

موسليم مريم، أثر سعر صرف الدولار-الأورو على التجارة الخارجية في الجزائر، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، السنة الجامعية 2017/2016.

ودان بوعبد الله، أليات المؤسسات النقدية في التوقي ومواجهة الأزمات المالية الدولية - دراسة حالة الأزمة المالية العالمية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2014.

ب- مذكرات الماجستير

- بن عربة بوعلام، التضخم في النظرية الاقتصادية حالة الجزائر في الفترة ما بين 1967-1992، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر.
- جديدين لحسن، تسيير خطر سعر الصرف، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة تلمسان، 2004.
- زاهر عبد الحليم خضر، تأثير سعر الصرف على المؤشرات الكلية للاقتصاد الفلسطيني، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، جامعة الأزهر-غزة، فلسطين، 2012.
- عبد الجليل هجيرة، أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري-دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2012/2011.
- مولاي بوعلام، سياسات أسعار الصرف في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة الجزائر، 2005.
- مولاي بوعلام، سياسات أسعار الصرف في الجزائر: دراسة قياسية في الفترة (01: 1990 - 04: 2003) ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص " إقتصاد كمي"، جامعة الجزائر، جوان 2005.

III- البحوث والمقالات

- آيت محمد مراد، عادل مستوي، دراسة العلاقة السببية والتكامل المشترك بين الاستثمار السياحي ومعدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1993-2016، مجلة معارف، العدد 23، جامعة البويرة، ديسمبر 2017.
- بربري محمد أمين، مبررات ودوافع التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية: دراسة حالة سعر صرف الدينار الجزائري، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 7، المجلد 5، سنة 2009.
- بطاهر علي، سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد الأول، 2004.
- بلقاسم العباس، سياسات أسعار الصرف، جسر التنمية، العدد الثالث والعشرون، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2003.
- بن حميد سوهير، مزار منصف، أثر تغير سعر الصرف الفعلي الحقيقي على صادرات خارج الحروقات بالجزائر-دراسة قياسية للفترة 2000/2017، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 4، العدد 3، 2019.
- بن حميد ومزار منصف، أثر تغير سعر الصرف الفعلي الحقيقي على صادرات خارج المحروقات بالجزائر: دراسة قياسية للفترة 2000/2017، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 4، العدد 3، 2019.
- بوعلي هشام، بن قدور علي، قياس اختلال سعر الصرف الحقيقي في الجزائر 1980-2016 دراسة قياسية تحليلية باستخدام نموذج ARDL، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 4، العدد 3، السنة 2019.
- حسان خضر، ميزان المدفوعات ودوره في آلية الإصلاحات، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية، المعهد العربي للتخطيط، العدد 22، الكويت، 2004.

- حمد سلامي، محمد شيخي، اختبار العلاقة السببية والتكامل المشترك بين الادخار والاستثمار في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2011/1970. مجلة الباحث، العدد 13، 2013.
- رمضان أم الخير، شربيل محمد أمين، أثر تغير سعر الصرف على تنافسية الصادرات غير النفطية في الجزائر للفترة 1980-2018، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، مجلد 06، العدد 02.
- سعدون حسين فرحان، أثر تقلبات الصرف الحقيقي في التجارة "دراسة مقارنة في دول نامية ذوات هيكل انتاج وتجارة مختلفة"، مجلة تنمية الرافدين، العدد 31، العراق، 2009.
- سمية زيرار وآخرون، أثر سياسة سعر الصرف الأجنبي على الميزان التجاري الجزائري (1970-2004)، مجلة دراسات العلوم الادارية، العدد 02، المجلد 36، الأردن، 2009.
- شادي اسماعيل التلبناني، ابراهيم سالم أبو عمرة، استخدام أسلوب تحليل المسار لدراسة التأثيرات المباشرة وغير المباشرة على كمية الأمطار في محافظة رام الله، مجلة جامعة فلسطين للأبحاث والدراسات، المجلد 56، العدد 2690، السنة 2015.
- شعيب بونوة، خياط رحيمة، سياسة سعر الصرف بالجزائر-نمذجة قياسية للدينار الجزائري، مجلة الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، العدد 5، 2011.
- عبد الناصر الهاشمي عزوز، استخدام النمذجة بالمعادلة البنائية في العلوم الاجتماعية، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد 15، العدد 1، 2018.
- عماري زهير، أثر سعر النفط على النمو الاقتصادي باستخدام التحليل الديناميكي (نموذج الانحدار الذاتي) للفترة 1980-2013، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المسيلة، مجلد 9، العدد 14، السنة 2015.
- كامل كاظم علاوي، محمد غالي راهي، تحليل وقياس العلاقة بين التوسع المالي والمتغيرات الاقتصادية في العراق للمدة 1974/2010، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، السنة الحادية عشر، المجلد 9، العدد 32، السنة 2015.
- هلال جودة ندوة، عبد الله عيسى رجاء، العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة في العراق باستخدام قانون Okun واختبار Toda – Yamamoto، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 12، العدد 3، السنة 2010.

#### IV- الملتقيات والندوات العلمية

- زواوي الحبيب، سعر الصرف مؤشرات قياس التنافسية "حالة الجزائر"، الملتقى الدولي الرابع: المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، جامعة الشلف، الجزائر، 17-18 أبريل 2006.

## V- التقارير والإصدارات

التقرير السنوي لبنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر، جويلية 2011، نوفمبر 2014، وجويلية 2018.

التقرير السنوي لبنك الجزائر، التوجهات المالية والنقدية لسنة 2015 والتسعة أشهر الأولى من سنة 2016 وسياسات التصدي والمرافقة في ظرف صدمة خارجية مستمرة، نوفمبر 2016.

محمد لكصافي، تطورات الوضعية المالية والنقدية في الجزائر، منشورات بنك الجزائر، أكتوبر 2008.

وليد عيدي عبد النبي، ميزان المدفوعات بوصفه أداة في التحليل الاقتصادي، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، العراق، 2012.

### ثالثا: قائمة المراجع الإلكترونية:

حصيلة التجارة الخارجية، الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، من خلال الرابط:

<http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique/bilan-du-commerce-exterieur>

الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، من خلال الرابط: [www.ons.dz](http://www.ons.dz).

قاعدة البيانات ceici على الموقع الإلكتروني: <https://www.ceicdata.com/en>.

منشورات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، الموقع الرسمي لوزارة الصناعة، على الرابط:

<http://www.andi.dz/index.php/ar/2013-01-02-16-40-57/raisons-pour-investir/136-commerce-exterieur/788-par-regions-economiques>.

### ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

#### I- OUVRAGES

BENASSY-QUERE, Agnés et COEURE Benoît, Economie de l'Euro, Edition La Découverte, Paris, 2003.

DAOUAS Mohamed et autres, Techniques financières internationales et couverture du risque de change, Centre de publication universitaire, Tunis, 2007.

DUPIN Jean-Michel, Le dollar, édition Dunod, 1999

MANKIW, Gregory N., Macroéconomie, traduction de la 5<sup>ème</sup> édition américaine par Jean Howard. 3<sup>ème</sup> édition, Editeur : De Boeck Université, Paris, 2005.

#### II- THESES

ADOUKA Lakhdar, Modélisation du taux de change du dinar algérien à l'aide des modèles ECM, Thèse de Doctorat ès-sciences en sciences économiques, option : gestion, Faculté des sciences économiques, des sciences de gestion et des sciences commerciales, Université Abou-Bakr BELKAID, Tlemcen, 2011.

BOUCHETA, Yahia, Etude des facteurs déterminants du taux de change du dinar algérien, Thèse de doctorat, Université Abou Bakr Belkaid, Tlemcen, 2013.



### III- REVUES ET PERIODIQUES

ALLAOUA, Lynda Mizi et ACHOUCHE Mohammed. Fear of Floating and Exchange Rate Pass Through to Inflation in Algeria. Les cahiers du cread, 2017, vol. 33, N° 122.

BENBOUZIANE Mohamed, BENHABIB Abderrezzak et ZIANI Tahar, « Marché de change informel et mésalignement : le cas du dinar Algérien », Les cahiers du mecas, volume 01, n°01, 30-04-2005, pp. 118-131, Revue semestrielle, EISS N : 2600-6294, Université Abou Bakr BELKAID, Tlemcen.

CALVO, Guillermo A. and Carmen M. REINHART. "Fear Of Floating," Quarterly Journal of Economics, 2002, v. 107(2, May), 379-408.

CHING-CHONG Lai, WEN-YA Chang, Do Self-fulfilling Expectations of Currency Devaluation Improve the Balance of Payments?, Journal of Economic Studies, vol. 19 Iss 4, 1992.

GRUBE, Brian T. and SAMANTA, Subarna K., Effects of Exchange Rate Uncertainty on Mexican Foreign Trade, Multinational Business Review, Vol. 11 Iss 2, 2003.

HAUSMANN R., PANIZZA U. et STEIN E., (2000), "Why Do Countries Float the Way they Float?", inter-american development bank, Working paper, 418, 40 p.

KANCHANA Senanayake Amarasingha Appuhamilage & Ahmed Abdulhusain Ali Alhayky, Exchange rate movements' effect on Sri Lanka–China trade, Journal of Chinese Economic and Foreign Trade Studies, Vol. 3(3), pp. 254-267, October 2010.

MIZI ALLAOUA, Lynda et ACHOUCHE, Mohammed, (2017), Fear of floating and exchange rate pass through to inflation in Algeria. Les cahiers du cread, vol. 33, no 122, p. 91-113.

SCHANABEL, Jacques A., Deriving Competitive Advantage from Real Exchange Rate Changes, Competitiveness Review, An International Business Journal, Vol.21 Iss 3.

WONG Koi Nyen and TANG Tuck Cheong, The effects of exchange rate variability on Malaysia's disaggregated electrical exports, journal of economic studies, vol. 35 iss 2, 2008.

### IV- Rapports

Commerce Secretary Government of India, anti-dumping-aquide, Directorate General of Anti-dumping & Ministry of Commerce, India, 1995.

ONS, Evolution des échanges extérieurs de marchandises de 2004 à 2014, Collections Statistiques N° 194/2015 Série E : Statistiques Economiques, N° 84, 2015.

# قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1-2	حسابات ميزان المدفوعات حسب صندوق النقد الدولي	64
2-2	التوازن الحسابي لميزان المدفوعات	66
1-3	التركيبية السلعية لصادرات الجزائر خلال الفترة 2000-2018	116
2-3	التركيبية السلعية لواردات الجزائر خلال الفترة 2000-2018	118
3-3	التوزيع الجغرافي لصادرات الجزائر خلال الفترة 2000-2018	125
4-3	التوزيع الجغرافي لواردات الجزائر خلال الفترة 2000-2018	130
1-4	نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغيرة سعر صرف الأورو	148
2-4	نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغيرة سعر صرف الدولار	149
3-4	نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغيرة حجم الصادرات	150
4-4	نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغير رصيد الميزان التجاري	151
5-4	نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغيرة معدل التضخم	152
6-4	نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغيرة حجم الواردات	153
7-4	درجات الإبطاء المثلى لنموذج متغيرة الصادرات	156
8-4	نتائج اختبار التكامل المشترك لمتغيرات نموذج الصادرات	157
9-4	درجات الإبطاء المثلى لنموذج شعاع الانحدار الذاتي لنموذج الصادرات	158
10-4	نتائج تقدير نموذج الانحدار الذاتي لمتغيرات نموذج الصادرات	159
11-4	اختبار استقرارية بواقي نموذج الصادرات	161
12-4	اختبار Durbin-Watson لنموذج الصادرات	161
13-4	اختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation لنموذج الصادرات	162
14-4	درجات الإبطاء المثلى لنموذج رصيد الميزان التجاري	166
15-4	نتائج اختبار التكامل المشترك لمتغيرات نموذج رصيد الميزان التجاري	166
16-4	درجات الإبطاء المثلى لنموذج الانحدار الذاتي لنموذج رصيد الميزان التجاري	167
17-4	نتائج تقدير نموذج الانحدار الذاتي لمتغيرات نموذج رصيد الميزان التجاري	168
18-4	اختبار استقرارية بواقي نموذج رصيد الميزان التجاري	170

171	اختبار Durbin-Watson لنموذج رصيد الميزان التجاري	19-4
172	اختبار Serial Correlation لنموذج رصيد الميزان التجاري	20-4
175	درجات الإبطاء المثلى لنموذج متغيرة الواردات	21-4
176	نتائج اختبار التكامل المشترك لنموذج متغيرة الواردات	22-4
177	درجات الإبطاء المثلى لنموذج الانحدار الذاتي لنموذج الواردات	23-4
178	نتائج تقدير نموذج الانحدار الذاتي لمتغيرات نموذج الواردات	24-4
180	اختبار استقرارية بواقي نموذج الواردات	25-4
181	اختبار Serial Correlation لنموذج الواردات	26-4
182	اختبار Heteroskedasticity لنموذج الواردات	27-4
185	درجات الإبطاء المثلى لنموذج متغير التضخم	28-4
186	اختبار التكامل المشترك لنموذج متغير التضخم	29-4
187	نتائج تقدير نموذج شعاع تصحيح الخطأ لنموذج التضخم	30-4
189	اختبار الارتباط الخطي لنموذج التضخم	31-4
193	نتائج اختبار غرانجر GRANGER لنموذج الصادرات	32-4
194	نتائج اختبار غرانجر GRANGER لنموذج رصيد الميزان التجاري	33-4
195	نتائج اختبار غرانجر GRANGER لنموذج الواردات	34-4
195	نتائج اختبار غرانجر لنموذج معدل التضخم	35-4
197	نتائج اختبار Toda- Yamamoto لنموذج الصادرات	36-4
198	نتائج اختبار Toda- Yamamoto لنموذج رصيد الميزان التجاري	37-4
199	نتائج اختبار Toda- Yamamoto لنموذج حجم الواردات	38-4
196	نتائج اختبار Toda- Yamamoto لنموذج معدل التضخم	39-4

# قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
15	توازن سوق العملة	1-1
15	أثر السياسة المالية على تغير سعر الصرف	2-1
16	أثر السياسة التجارية على أسعار الصرف	3-1
23	علاقة سعر الصرف بين عملتين في حالة ثبات القيمة	4-1
24	تحديد سعر الصرف في ظل النظام المرن "المعوم"	5-1
25	آلية تحديد سعر الصرف في ظل نظام الرقابة على الصرف	6-1
30	الميزان التجاري كدالة للدخل X,Z	7-1
46	الدورة الخبيثة للتضخم	8-1
75	العلاقة بين سعر الصرف وميزان التجاري	1-2
77	معدل الصرف والعرض والطلب على الصادرات	2-2
79	معدل الصرف والعرض والطلب على الواردات	3-2
88	تأثير تخفيض قيمة العملة على الميزان التجاري	4-2
94	تخفيض سعر العملة ورصد الميزان التجاري	5-2
102	ميزان المدفوعات للولايات المتحدة الأمريكية الفترة 2000-2018	1-3
103	تطور النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية الفترة 2000-2018	2-3
104	تغير سعر الفائدة في الولايات المتحدة الأمريكية الفترة 2000-2018	3-3
108	تطور النمو الاقتصادي في الاتحاد الأوروبي 2000-2018	4-3
109	وضعية ميزان المدفوعات في منطقة اليورو الفترة 2000-2018	5-3
112	تطور رصيد الميزان التجاري خلال الفترة 1990-1999	6-3
114	تطور رصيد الميزان التجاري خلال الفترة 2000-2014	7-3
117	تطور حجم الصادرات البترولية خلال الفترة 2000-2018	8-3
119	تطور حجم الواردات من السلع الاستهلاكية خلال الفترة 2000-2018	9-3

120	تطور حجم الواردات من المنتجات الفلاحية خلال الفترة 2000-2018	10-3
121	تطور حجم الواردات من المنتجات الصناعية خلال الفترة 2000-2018	11-3
122	تطور حجم الواردات من المنتجات نصف مصنعة خلال الفترة 2000-2018	12-3
123	تطور حجم الواردات من المواد الخام خلال الفترة 2000-2018	13-3
124	تطور حجم الواردات من المواد الغذائية خلال الفترة 2000-2018	14-3
126	تطور حجم الصادرات نحو الاتحاد الأوروبي ودول OCDE خلال الفترة 2000-2018	15-3
127	تطور حجم الصادرات نحو دول آسيا خلال الفترة 2000-2018	16-3
128	تطور حجم الصادرات نحو دول أمريكا اللاتينية خلال الفترة 2000-2018	17-3
129	تطور حجم الصادرات نحو دول الاتحاد المغربي خلال الفترة 2000-2018	18-3
131	تطور حجم الواردات نحو الاتحاد الأوروبي ودول OCDE خلال الفترة 2000-2018	19-3
132	تطور حجم الواردات من دول آسيا خلال الفترة 2000-2018	20-3
133	تطور حجم الواردات من دول أمريكا اللاتينية خلال الفترة 2000-2018	21-3
134	تطور حجم الواردات من دول الاتحاد المغربي خلال الفترة 2000-2018	22-3
135	تطور حجم واردات الدول العربية غير الأعضاء في الاتحاد المغربي خلال 2000-2018	23-3
148	السلسلة الأصلية لمتغيرة سعر صرف الأورو	1-4
149	السلسلة الأصلية لمتغيرة سعر صرف الدولار	2-4
150	السلسلة الأصلية لمتغيرة حجم الصادرات	3-4
151	السلسلة الأصلية لمتغير رصيد الميزان التجاري	4-4
152	السلسلة الأصلية لمتغيرة معدل التضخم	5-4
153	السلسلة الأصلية لمتغيرة حجم الواردات	6-4
162	مخطط توضيحي للقيم الجدولية لاختبار الارتباط الذاتي	7-4
163	اختبار Inverse Roots Polynomial لنموذج الصادرات	8-4
164	دالة الاستجابة الدفعية لمتغير حجم الصادرات نتيجة التغير في حجم الصادرات	9-4
164	دالة الاستجابة الدفعية لمتغير حجم الصادرات نتيجة التغير في سعر صرف الأورو	10-4
165	دالة الاستجابة الدفعية لمتغير حجم الصادرات نتيجة التغير في سعر صرف الدولار	11-4

171	مخطط للقيم الجدولية لاختبار الارتباط الذاتي لنموذج رصيد الميزان التجاري	12-4
172	اختبار Inverse Roots Polynomial لنموذج رصيد الميزان التجاري	13-4
173	دالة الاستجابة الدفعية لمتغير رصيد الميزان التجاري نتيجة التغير في رصيد الميزان التجاري	14-4
173	دالة الاستجابة الدفعية لمتغير رصيد الميزان التجاري نتيجة التغير في سعر صرف الأورو	15-4
174	دالة الاستجابة الدفعية لمتغير رصيد الميزان التجاري نتيجة التغير في سعر صرف الدولار	16-4
181	اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء لنموذج الواردات	17-4
182	اختبار Inverse Roots Polynomial لنموذج الواردات	18-4
183	دالة الاستجابة الدفعية لمتغير حجم الواردات نتيجة التغير في حجم الواردات	19-4
184	دالة الاستجابة الدفعية لمتغير حجم الواردات نتيجة التغير في سعر صرف الأورو	20-4
184	دالة الاستجابة الدفعية لمتغير الواردات نتيجة التغير في سعر صرف الدولار	21-4
190	اختبار Inverse Roots Polynomial لنموذج الصادرات	22-4
203	مخطط تحليل المسار لنموذج الصادرات المتضمن سعر صرف الأورو كمتغير وسيط	23-4
204	مخطط تحليل المسار لنموذج الصادرات المتضمن سعر صرف الدولار كمتغير وسيط	24-4
205	مخطط تحليل المسار لنموذج رصيد الميزان التجاري المتضمن سعر صرف الأورو كمتغير وسيط	25-4
206	مخطط تحليل المسار لنموذج الصادرات المتضمن سعر صرف الدولار كمتغير وسيط	26-4
207	مخطط تحليل المسار لنموذج حجم الواردات المتضمن سعر صرف الأورو كمتغير وسيط	27-4
208	مخطط تحليل المسار لنموذج الواردات المتضمن سعر صرف الدولار كمتغير وسيط	28-4
209	مخطط تحليل المسار لنموذج معدل التضخم المتضمن سعر صرف الأورو كمتغير وسيط	29-4
210	مخطط تحليل المسار لنموذج معدل التضخم المتضمن سعر صرف الدولار كمتغير وسيط	30-4



# قائمة الملاحق

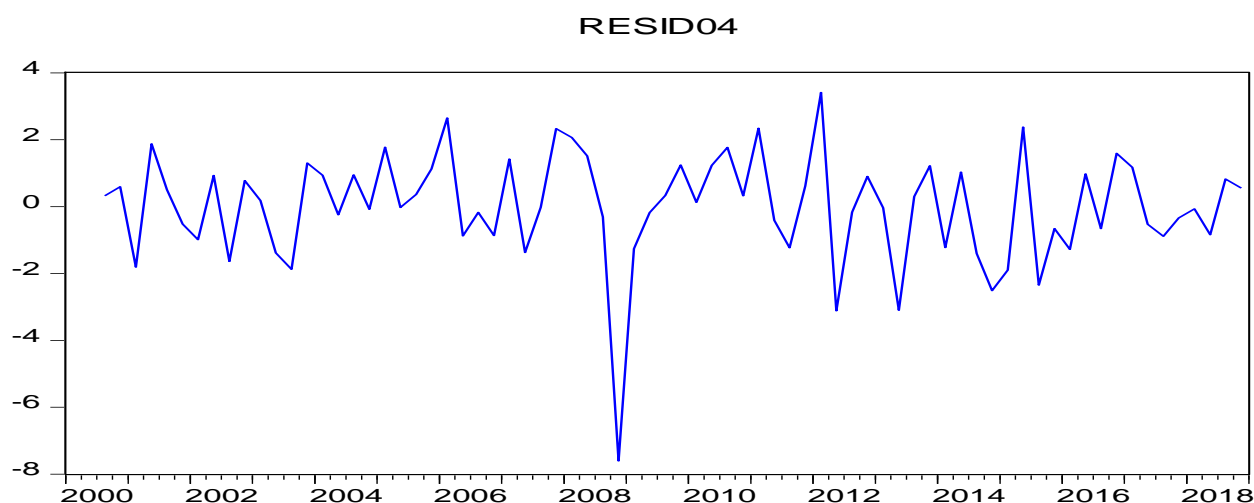
الصفحة	عنوان الملحق	رقم الملحق
230-229	الملاحق المتعلقة بنموذج شعاع الانحدار الذاتي لنموذج الصادرات	1
232-231	الملاحق المتعلقة بنموذج شعاع الانحدار الذاتي لنموذج رصيد الميزان التجاري	2
234-233	الملاحق المتعلقة بتقدير شعاع الانحدار واختبار التكامل المشترك لنموذج الواردات	3
235	نتائج تقدير نموذج شعاع تصحيح الخطأ لنموذج التضخم	4
238-236	نتائج تقدير اختبارات السببية	5
242-239	نماذج تحليل المسار	6
244-243	بيانات الدراسة	7

الملحق رقم 01: الملاحق المتعلقة بنموذج شعاع الانحدار الذاتي لنموذج الصادرات

الجزء 1: نتائج تقدير شعاع الانحدار الذاتي لنموذج الصادرات

Dependent Variable: DEXPO				
Method: Least Squares (Gauss-Newton / Marquardt steps)				
Sample (adjusted): 2000Q3 2018Q4				
Included observations: 74 after adjustments				
DEXPO = C(1)*DEXPO(-1) + C(2)*DDOLLAR(-1) + C(3)*DEURO(-1) + C(4)				
	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	0.105607	0.117915	0.895617	0.3735
C(2)	-0.130525	0.098424	-1.326149	0.1891
C(3)	0.217865	0.058334	3.734755	0.0004
C(4)	-0.061736	0.206379	-0.299141	0.7657
R-squared	0.199117	Mean dependent var		0.072257
Adjusted R-squared	0.164793	S.D. dependent var		1.820475
S.E. of regression	1.663725	Akaike info criterion		3.908534
Sum squared resid	193.7588	Schwarz criterion		4.033078
Log likelihood	-140.6158	Hannan-Quinn criter.		3.958216
F-statistic	5.801172	Durbin-Watson stat		1.985933
Prob(F-statistic)	0.001337			

الجزء 2: التمثيل البياني لسلسلة بواقي نموذج الصادرات



## الجزء 3: نتائج اختبار الارتباط الخطي لأخطاء نموذج الصادرات

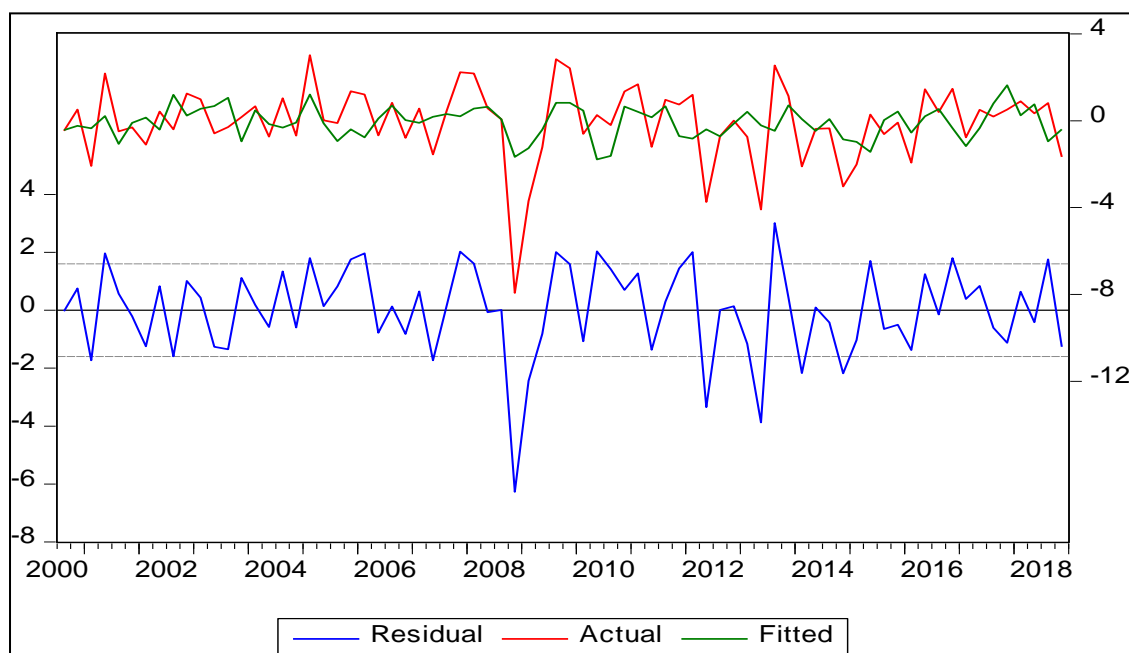
Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:				
F-statistic	0.390170	Prob. F(4,66)		0.8149
Obs*R-squared	1.709432	Prob. Chi-Square(4)		0.7890
Test Equation:		Sample: 2000Q3 2018Q4		
Dependent Variable: RESID		Included observations: 74		
Method: Least Squares				
Presample missing value lagged residuals set to zero.				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	0.048263	0.268194	0.179955	0.8577
C(2)	-0.054524	0.112536	-0.484498	0.6296
C(3)	-0.012755	0.062158	-0.205202	0.8380
C(4)	0.034653	0.213080	0.162628	0.8713
RESID(-1)	-0.070475	0.288424	-0.244346	0.8077
RESID(-2)	-0.162212	0.143184	-1.132895	0.2614
RESID(-3)	-0.060215	0.127786	-0.471212	0.6390
RESID(-4)	0.028003	0.126460	0.221436	0.8254
R-squared	0.023100	Mean dependent var		-7.50E-17
Adjusted R-squared	-0.080510	S.D. dependent var		1.629181
S.E. of regression	1.693494	Akaike info criterion		3.993271
Sum squared resid	189.2829	Schwarz criterion		4.242359
Log likelihood	-139.7510	Hannan-Quinn criter.		4.092635
F-statistic	0.222954	Durbin-Watson stat		1.984445
Prob(F-statistic)	0.978637			

الملحق رقم 02: الملاحق المتعلقة بنموذج شعاع الانحدار الذاتي لنموذج رصيد الميزان التجاري

الجزء 1: نتائج تقدير شعاع الانحدار الذاتي لمتغير رصيد الميزان التجاري

Dependent Variable: DBALANCE				
Method: Least Squares (Gauss-Newton / Marquardt steps)				
Sample (adjusted): 2000Q3 2018Q4				
Included observations: 74 after adjustments				
DBALANCE = C(1)*DBALANCE(-1) + C(2)*DDOLLAR(-1) + C(3)*DEURO(-1) + C(4)				
	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	0.057329	0.114618	0.500173	0.6185
C(2)	-0.123757	0.089877	-1.376967	0.1729
C(3)	0.199478	0.056086	3.556677	0.0007
C(4)	-0.187465	0.196878	-0.952190	0.3443
R-squared	0.173289	Mean dependent var		0.076081
Adjusted R-squared	0.137859	S.D. dependent var		1.722213
S.E. of regression	1.599101	Akaike info criterion		3.829299
Sum squared resid	178.9988	Schwarz criterion		3.953843
Log likelihood	-137.6841	Hannan-Quinn criter.		3.878981
F-statistic	4.890974	Durbin-Watson stat		2.008067
Prob(F-statistic)	0.003821			

الجزء 2: التمثيل البياني لسلسلة بواقي نموذج رصيد الميزان التجاري



## الجزء 3: نتائج اختبار الارتباط الخطي لأخطاء نموذج رصيد الميزان التجاري

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:				
F-statistic	0.267154	Prob. F(4,66)	0.8981	
Obs*R-squared	1.179056	Prob. Chi-Square(4)	0.8815	
Test Equation:				
Dependent Variable: RESID				
Method: Least Squares				
Sample: 2000Q3 2018Q4				
Included observations: 74				
Presample missing value lagged residuals set to zero.				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	0.101433	0.288587	0.351482	0.7263
C(2)	-0.019110	0.099660	-0.191754	0.8485
C(3)	-0.014557	0.060384	-0.241073	0.8102
C(4)	0.032317	0.204101	0.158340	0.8747
RESID(-1)	-0.119648	0.306938	-0.389813	0.6979
RESID(-2)	-0.099077	0.135076	-0.733490	0.4659
RESID(-3)	-0.085146	0.130198	-0.653976	0.5154
RESID(-4)	0.036656	0.128901	0.284371	0.7770

الملحق رقم 03: الملاحق المتعلقة بتقدير شعاع الانحدار واختبار التكامل المشترك لنموذج الواردات

الجزء 1: نتائج اختبار التكامل المشترك لنموذج الواردات

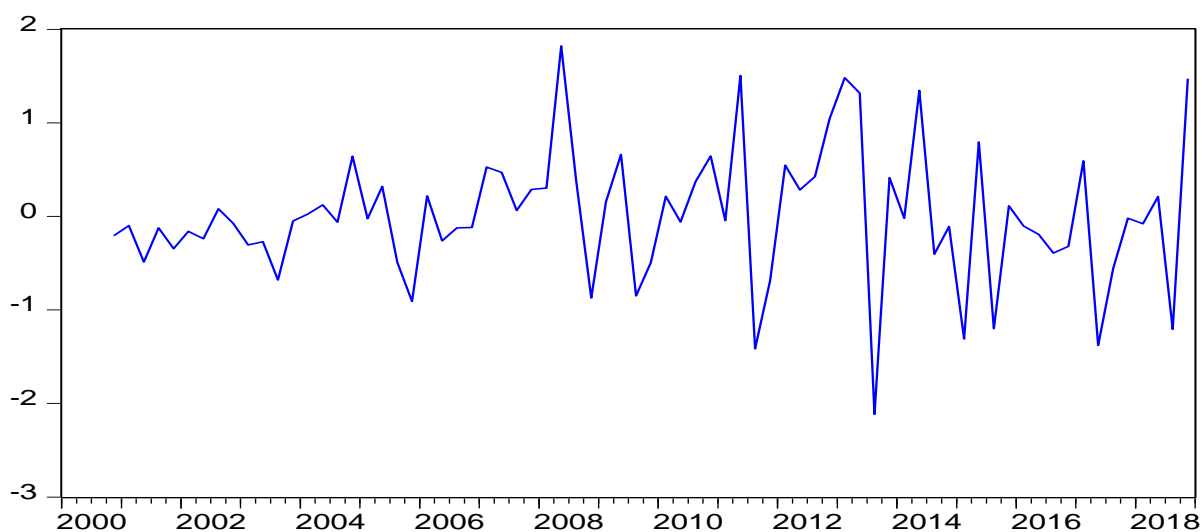
Included observations: 74 after adjustments				
Sample (adjusted): 2000Q3 2018Q4				
Trend assumption: Linear deterministic trend				
Series: IMPO EURO DOLLAR				
Lags interval (in first differences): 1 to 1				
Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)				
Hypothesized		Trace	0.05	
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	Prob.**
None	0.187325	22.44006	29.79707	0.2747
At most 1	0.096388	7.505537	15.49471	0.5197
At most 2	0.002884	0.207978	3.841466	0.6484
Trace test indicates no cointegration at the 0.05 level				
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level				
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values				
Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)				
Hypothesized		Max-Eigen	0.05	
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	Prob.**
None	0.187325	14.93453	21.13162	0.2935
At most 1	0.096388	7.297559	14.26460	0.4546
At most 2	0.002884	0.207978	3.841466	0.6484
Max-eigenvalue test indicates no cointegration at the 0.05 level				
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level				
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values				

## الجزء 2: نتائج تقدير شعاع الانحدار الذاتي لنموذج الواردات

Dependent Variable: DIMP				
Method: Least Squares (Gauss-Newton / Marquardt steps)				
Sample (adjusted): 2000Q4 2018Q4			Included observations: 73 after adjustments	
DIMP = C(1)*DIMP(-1) + C(2)*DIMP(-2) + C(3)*DEURO(-1) + C(4)*DEURO(-2) + C(5)*DDOLLAR(-1) + C(6)*DDOLLAR(-2) + C(7)				
	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	-0.234187	0.119825	-1.954407	0.0549
C(2)	-0.478581	0.122071	-3.920520	0.0002
C(3)	0.024767	0.028225	0.877457	0.3834
C(4)	-0.017345	0.027249	-0.636553	0.5266
C(5)	-0.069777	0.047284	-1.475694	0.1448
C(6)	-0.080936	0.047044	-1.720444	0.0900
C(7)	0.310787	0.102303	3.037925	0.0034
R-squared	0.230705	Mean dependent var		0.144822
Adjusted R-squared	0.160770	S.D. dependent var		0.818737
S.E. of regression	0.750041	Akaike info criterion		2.353598
Sum squared resid	37.12905	Schwarz criterion		2.573231
Log likelihood	-78.90633	Hannan-Quinn criter.		2.441126
F-statistic	3.298815	Durbin-Watson stat		2.152168
Prob(F-statistic)	0.006702			

## الجزء 3: التمثيل البياني لسلسلة بواقي نموذج الواردات

RESID05





الملحق رقم 04: نتائج تقدير نموذج شعاع تصحيح الخطأ لنموذج التضخم

الجزء 1: نتائج معلمات الأجل الطويل لنموذج التضخم

Vector Error Correction Estimates	
Sample (adjusted): 2000Q3 2018Q4	
Included observations: 74 after adjustments	
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]	
Cointegrating Eq:	CointEq1
INFLA(-1)	1.000000
EURO(-1)	-0.078895
	(0.03539)
	[-2.22923]
DOLLAR(-1)	0.028626
	(0.04368)
	[ 0.65538]
C	1.314087

الجزء 2: نتائج تقدير شعاع الانحدار الذاتي لنموذج التضخم

Dependent Variable: D(INFLA)				
Method: Least Squares (Gauss-Newton / Marquardt steps)				
Sample (adjusted): 2000Q3 2018Q4			Included observations: 74 after adjustments	
$D(INFLA) = C(1)*( INFLA(-1) - 0.078895402891*EURO(-1) + 0.0286260540805*DOLLAR(-1) + 1.31408681044 ) + C(2)*D(INFLA(-1)) + C(3)*D(EURO(-1)) + C(4)*D(DOLLAR(-1)) + C(5)$				
	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	-0.370245	0.090003	-	0.0001
C(2)	0.218830	0.115640	1.892332	0.0626
C(3)	0.049046	0.052761	0.929589	0.3558
C(4)	-0.040511	0.080972	-0.500315	0.6184
C(5)	0.043657	0.184488	0.236636	0.8136
R-squared	0.211245	Mean dependent var		0.075811
Adjusted R-squared	0.165520	S.D. dependent var		1.639758
S.E. of regression	1.497916	Akaike info criterion		3.711204
Sum squared resid	154.8190	Schwarz criterion		3.866884
Log likelihood	-132.3145	Hannan-Quinn criter.		3.773306
F-statistic	4.619914	Durbin-Watson stat		2.092916
Prob(F-statistic)	0.002306			

## الملحق رقم 05 : نتائج تقدير اختبارات السببية

## الجزء 1: نتائج اختبار غرانجر GRANGER لنموذج الصادرات

Pairwise Granger Causality Tests			
Sample: 2000Q1 2018Q4			
Lags: 1			
Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
DEURO does not Granger Cause DEXPO	74	12.7892	0.0006
DEXPO does not Granger Cause DEURO		4.80901	0.0316
DDOLLAR does not Granger Cause DEXPO	74	0.62255	0.4327
DEXPO does not Granger Cause DDOLLAR		14.8151	0.0003
DDOLLAR does not Granger Cause DEURO	74	6.07201	0.0162
DEURO does not Granger Cause DDOLLAR		1.23100	0.2710

## الجزء 2: نتائج اختبار غرانجر GRANGER لنموذج رصيد الميزان التجاري

Pairwise Granger Causality Tests			
Sample: 2000Q1 2018Q4			
Lags: 1			
Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
DEURO does not Granger Cause DBALANCE	74	11.48200	0.0011
DBALANCE does not Granger Cause DEURO		3.39501	0.0696
DDOLLAR does not Granger Cause DBALANCE	74	0.74991	0.3894
DBALANCE does not Granger Cause DDOLLAR		10.41510	0.0019
DDOLLAR does not Granger Cause DEURO	74	6.07201	0.0162
DEURO does not Granger Cause DDOLLAR		1.23100	0.2710

الجزء 3: نتائج اختبار غرانجر GRANGER لنموذج الواردات

Pairwise Granger Causality Tests			
Sample: 2000Q1 2018Q4			
Lags: 2			
Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
DEURO does not Granger Cause DIMP	73	0.18280	0.8333
DIMP does not Granger Cause DEURO		0.66961	0.5153
DDOLLAR does not Granger Cause DIMP	73	3.70742	0.0296
DIMP does not Granger Cause DDOLLAR		1.45818	0.2398
DDOLLAR does not Granger Cause DEURO	73	2.65292	0.0777
DEURO does not Granger Cause DDOLLAR		1.51370	0.2274

الجزء 4: درجات الابطاء المثلى لنموذج معدل التضخم (السلاسل المستقرة)

VAR Lag Order Selection Criteria						
Endogenous variables: DINFLA DEURO DDOLLAR						
Exogenous variables: C						
Sample: 2000Q1 2018Q4						
Included observations: 67						
Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-446.4550	NA	134.6854	13.41657	13.51528*	13.45563
1	-429.9615	31.01761	107.7351	13.19288	13.58775	13.34913*
2	-425.6608	7.702769	124.1912	13.33316	14.02418	13.60660
3	-421.3882	7.269733	143.6506	13.47428	14.46145	13.86490
4	-397.7302	38.13532*	93.50732*	13.03672*	14.32005	13.54454
5	-395.2348	3.799018	115.0614	13.23089	14.81037	13.85589
6	-383.7374	16.47384	108.9245	13.15634	15.03197	13.89853
7	-379.8547	5.215585	130.4821	13.30909	15.48088	14.16848
8	-368.6773	14.01343	126.9786	13.24410	15.71204	14.22067
* indicates lag order selected by the criterion						
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)						
FPE: Final prediction error						
AIC: Akaike information criterion						
SC: Schwarz information criterion						
HQ: Hannan-Quinn information criterion						

الجزء 5: نتائج اختبار غرانجر GRANGER لنموذج معدل التضخم <

الجزء 3: نتائج اختبار غرانجر GRANGER لنموذج الواردات

Pairwise Granger Causality Tests			
Sample: 2000Q1 2018Q4			
Lags: 4			
Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
DEURO does not Granger Cause DINFLA	71	2.16863	0.0829
DINFLA does not Granger Cause DEURO		0.17893	0.9485
DDOLLAR does not Granger Cause DINFLA	71	2.27659	0.0710
DINFLA does not Granger Cause DDOLLAR		0.67163	0.6141
DDOLLAR does not Granger Cause DEURO	71	1.35450	0.2601
DEURO does not Granger Cause DDOLLAR		1.11536	0.3574

## الملحق رقم 06: نماذج تحليل المسار

الجزء 1: نتائج تحليل المسار لنموذج الصادرات المتضمن سعر صرف الأورو كمتغير وسيط

			Standardized Regression	Estimate	S.E.	C.R.	P
euro	<---	Dollar	0,72	0,864	0,096	8,977	***
expo	<---	Euro	1,105	0,296	0,023	12,632	***
expo	<---	dollar	-1,162	-0,373	0,028	-13,284	***

الجزء 2: نتائج اختبار العلاقات غير المباشرة لنموذج الصادرات المتضمن سعر صرف الأورو كمتغير وسيط

Indirect Effects - Lower Bounds (BC) (Group number 1 - Default model)			Indirect Effects - Upper Bounds (BC) (Group number 1 - Default model)			Indirect Effects - Two Tailed Significance (BC) (Group number 1 - Default model)		
	dollar	Euro		Dollar	euro		Dollar	Euro
euro	0	0	Euro	0	0	Euro	...	...
expo	0,207	0	Expo	0,307	0	Expo	0	...

الجزء 3: نتائج تحليل المسار لنموذج الصادرات المتضمن سعر صرف الدولار كمتغير وسيط

			Standardized Regression	Estimate	S.E.	C.R.	P
dollar	<---	Euro	0,72	0,6	0,067	8,977	***
expo	<---	Dollar	-1,162	-0,373	0,028	-13,284	***
expo	<---	Euro	1,105	0,296	0,023	12,632	***

الجزء 4: نتائج اختبار العلاقات غير المباشرة لنموذج الصادرات المتضمن سعر صرف الدولار كمتغير وسيط

Indirect Effects - Lower Bounds (BC) (Group number 1 - Default model)			Indirect Effects - Upper Bounds (BC) (Group number 1 - Default model)			Indirect Effects - Two Tailed Significance (BC) (Group number 1 - Default model)		
	euro	dollar		euro	dollar		Euro	dollar
dollar	0	0	dollar	0	0	dollar	...	...
expo	-0,305	0	Expo	-0,155	0	expo	0	...

الجزء 5: نتائج تحليل المسار لنموذج رصيد الميزان التجاري المتضمن سعر صرف الأورو كمتغير وسيط

			Standardized Regression	Estimate	S.E.	C.R.	P
euro	<---	dollar	0,72	0,864	0,096	8,977	***
balance	<---	euro	0,239	0,059	0,022	2,655	0,008
balance	<---	dollar	-0,996	-0,294	0,027	-11,078	***

الجزء 6: نتائج اختبار العلاقات غير المباشرة لنموذج رصيد الميزان التجاري المتضمن سعر صرف

الأورو كمتغير وسيط

Indirect Effects - Lower Bounds (BC) (Group number 1 - Default model)			Indirect Effects - Upper Bounds (BC) (Group number 1 - Default model)			Indirect Effects - Two Tailed Significance (BC) (Group number 1 - Default model)		
	dollar	euro		dollar	euro		dollar	Euro
euro	0	0	Euro	0	0	euro	...	...
balance	0,021	0	balance	0,086	0	balance	0	...

الجزء 7: نتائج تحليل المسار لنموذج رصيد الميزان التجاري المتضمن سعر صرف الدولار كمتغير وسيط

			Standardized Regression	Estimate	S.E.	C.R.	P
dollar	<---	euro	0,720	0,600	0,067	8,977	***
balance	<---	dollar	-0,996	-0,294	0,027	-11,078	***
balance	<---	euro	0,239	0,059	0,022	2,655	0,008

الجزء 8: نتائج اختبار العلاقات غير المباشرة لنموذج رصيد الميزان التجاري المتضمن سعر صرف

الدولار كمتغير وسيط

Indirect Effects - Lower Bounds (BC) (Group number 1 - Default model)			Indirect Effects - Upper Bounds (BC) (Group number 1 - Default model)			Indirect Effects - Two Tailed Significance (BC) (Group number 1 - Default model)		
	euro	dollar		euro	dollar		euro	dollar
dollar	0	0	Dollar	0	0	dollar	...	...
balance	-0,242	0	balance	-0,127	0	balance	0	...

الجزء 9: نتائج تحليل المسار لنموذج حجم الواردات المتضمن سعر صرف الأورو كمتغير وسيط

			Standardized Regression	Estimate	S.E.	C.R.	P
euro	<---	dollar	0,72	0,864	0,096	8,977	***
impo	<---	euro	1,028	0,238	0,021	11,503	***
impo	<---	dollar	-0,29	-0,08	0,025	-3,243	0,001

الجزء 10: نتائج اختبار العلاقات غير المباشرة لنموذج حجم الواردات المتضمن سعر صرف الأورو

كمتغير وسيط

Indirect Effects - Lower Bounds (BC) (Group number 1 - Default model)			Indirect Effects - Upper Bounds (BC) (Group number 1 - Default model)			Indirect Effects - Two Tailed Significance (BC) (Group number 1 - Default model)		
	dollar	euro		dollar	euro		dollar	euro
euro	0	0	Euro	0	0	euro	...	...
impo	0,17	0	Impo	0,243	0	impo	0	...

الجزء 11: نتائج تحليل المسار لنموذج حجم الواردات المتضمن سعر صرف الدولار كمتغير وسيط

			Standardized Regression	Estimate	S.E.	C.R.	P
dollar	<---	euro	0,72	0,6	0,067	8,977	***
impo	<---	dollar	-0,29	-0,08	0,025	-3,243	0,001
impo	<---	euro	1,028	0,238	0,021	11,503	***

الجزء 12: نتائج اختبار العلاقات غير المباشرة لنموذج حجم الواردات المتضمن سعر صرف الدولار

كمتغير وسيط

Indirect Effects - Lower Bounds (BC) (Group number 1 - Default model)			Indirect Effects - Upper Bounds (BC) (Group number 1 - Default model)			Indirect Effects - Two Tailed Significance (BC) (Group number 1 - Default model)		
	euro	dollar		euro	dollar		euro	dollar
dollar	0	0	Dollar	0	0	dollar	...	...
impo	-0,083	0	Impo	-0,021	0	impo	0	...

الجزء 13: نتائج تحليل المسار لنموذج معدل التضخم المتضمن سعر صرف الأورو كمتغير وسيط

			Standardized Regression	Estimate	S.E.	C.R.	P
euro	<---	dollar	0,720	0,864	0,096	8,977	***
infla	<---	euro	0,512	0,066	0,019	3,409	***
infla	<---	dollar	-0,131	-0,020	0,023	-0,870	0,384

الجزء 14: نتائج اختبار العلاقات غير المباشرة لنموذج معدل التضخم المتضمن سعر صرف الأورو

كمتغير وسيط

Indirect Effects - Lower Bounds (BC) (Group number 1 - Default model)			Indirect Effects - Upper Bounds (BC) (Group number 1 - Default model)			Indirect Effects - Two Tailed Significance (BC) (Group number 1 - Default model)		
	dollar	euro		dollar	euro		dollar	euro
euro	0	0	Euro	0	0	euro	...	...
infla	0,014	0	Infla	0,104	0	infla	0,007	...

الجزء 15: نتائج تحليل المسار لنموذج معدل التضخم المتضمن سعر صرف الدولار كمتغير وسيط

			Standardized Regression	Estimate	S.E.	C.R.	P
dollar	<---	euro	0,720	0,600	0,067	8,977	***
infla	<---	dollar	-0,131	-0,020	0,023	-0,870	0,384
infla	<---	euro	0,512	0,066	0,019	3,409	***

الجزء 16: نتائج اختبار العلاقات غير المباشرة لنموذج معدل التضخم المتضمن سعر صرف الدولار

كمتغير وسيط

Indirect Effects - Lower Bounds (BC) (Group number 1 - Default model)			Indirect Effects - Upper Bounds (BC) (Group number 1 - Default model)			Indirect Effects - Two Tailed Significance (BC) (Group number 1 - Default model)		
	Euro	dollar		euro	Dollar		Euro	Dollar
	Euro	dollar		euro	Dollar		euro	Dollar
dollar	0	0	Dollar	0	0	dollar	...	...



## الملحق رقم 07: بيانات الدراسة

	Euro	Dollar	Balance com.	Infla	Expo	Impo
2000Q1	69,84	78,39	4,25	1,66	6,41	2,16
2000Q2	69,91	79,89	3,01	-1,19	5,08	2,07
2000Q3	69,15	78,85	2,55	-0,97	5,02	2,48
2000Q4	68,70	79,67	3,06	0,13	5,52	2,46
2001Q1	69,55	76,84	0,98	0,83	3,49	2,51
2001Q2	66,54	80,07	3,16	6,55	5,65	2,49
2001Q3	66,75	79,42	2,67	5,27	5,24	2,57
2001Q4	67,19	77,29	2,37	7,55	4,74	2,37
2002Q1	66,70	77,79	1,28	4,42	4,01	2,74
2002Q2	74,21	78,92	1,70	-0,89	4,64	2,94
2002Q3	76,31	78,69	1,30	0,31	4,48	3,18
2002Q4	79,44	78,34	2,56	-1,54	5,67	3,11
2003Q1	83,75	78,76	3,54	1,05	6,64	3,10
2003Q2	89,67	77,94	2,95	6,40	6,18	3,23
2003Q3	85,35	77,01	2,66	6,26	5,59	2,93
2003Q4	85,47	71,90	2,83	5,56	5,95	3,12
2004Q1	84,89	71,00	3,49	6,83	7,55	4,06
2004Q2	84,33	70,79	2,76	2,70	7,40	4,65
2004Q3	85,53	72,42	3,79	3,25	8,18	4,39
2004Q4	92,83	72,59	3,10	2,19	8,17	5,07
2005Q1	91,93	71,98	6,12	2,64	11,45	5,33
2005Q2	88,42	72,40	6,13	2,02	11,59	5,46
2005Q3	87,47	72,54	6,02	-0,97	11,09	5,07
2005Q4	84,42	72,93	7,38	1,23	11,87	4,50
2006Q1	85,66	73,15	8,58	0,28	13,83	5,25
2006Q2	89,90	72,54	7,91	2,07	13,34	5,43
2006Q3	90,79	72,61	8,73	4,14	14,06	5,32
2006Q4	91,18	72,14	7,94	3,84	13,39	5,45
2007Q1	92,39	71,38	8,50	3,06	14,83	6,33
2007Q2	94,64	70,32	6,95	3,28	13,91	6,96
2007Q3	95,60	68,89	7,42	5,40	14,36	6,94
2007Q4	97,62	67,18	9,66	4,80	17,07	7,41
2008Q1	100,61	66,32	11,83	4,02	20,02	8,19
2008Q2	100,08	63,72	12,40	4,78	22,55	10,15
2008Q3	91,06	61,11	12,47	4,18	22,67	10,19
2008Q4	91,50	66,83	4,54	4,15	13,39	8,86
2009Q1	94,70	72,05	0,84	5,04	10,44	9,60
2009Q2	100,50	72,67	-0,38	4,81	9,90	10,28

2009Q3	104,30	71,94	2,45	5,45	11,30	8,85
2009Q4	106,90	71,92	4,87	5,74	13,55	8,67
2010Q1	99,49	72,53	4,27	5,37	14,42	9,98
2010Q2	93,27	74,21	4,53	5,41	13,99	9,74
2010Q3	97,49	74,13	4,33	4,64	14,08	9,66
2010Q4	99,71	73,54	5,68	3,91	15,28	10,83
2011Q1	100,52	72,84	7,36	3,74	18,25	10,89
2011Q2	104,60	71,99	6,15	3,69	18,36	12,21
2011Q3	102,29	72,93	7,11	3,77	18,08	10,97
2011Q4	99,81	74,36	7,85	4,37	17,98	10,13
2012Q1	98,88	75,07	9,04	5,43	20,59	11,58
2012Q2	97,77	75,85	5,30	6,87	17,39	12,09
2012Q3	101,32	80,79	4,59	7,71	16,48	11,89
2012Q4	103,43	79,33	4,60	8,60	17,35	12,75
2013Q1	103,12	78,71	3,86	8,51	17,99	14,13
2013Q2	103,25	79,25	-0,23	6,97	14,91	15,14
2013Q3	107,88	80,65	2,32	5,79	14,78	12,46
2013Q4	108,70	80,42	3,46	3,88	16,75	13,30
2014Q1	106,69	78,48	1,36	2,31	15,88	14,52
2014Q2	108,48	79,07	0,99	1,64	16,57	15,58
2014Q3	106,01	80,32	0,64	1,51	15,49	14,85
2014Q4	105,87	85,09	-2,39	2,53	12,10	14,49
2015Q1	105,34	93,34	-4,40	4,50	9,13	13,53
2015Q2	109,47	98,36	-4,12	4,76	9,94	14,06
2015Q3	115,58	103,02	-4,74	5,15	7,86	12,60
2015Q4	116,28	107,06	-4,82	4,92	7,64	12,46
2016Q1	119,27	107,87	-6,75	4,74	5,90	12,65
2016Q2	123,58	109,59	-5,30	4,93	7,18	12,47
2016Q3	122,87	109,83	-4,90	5,67	7,31	12,21
2016Q4	118,07	110,67	-3,43	6,14	8,67	12,10
2017Q1	117,32	110,34	-4,20	6,89	8,77	12,97
2017Q2	121,58	109,54	-3,70	6,82	8,07	11,77
2017Q3	131,27	110,50	-3,51	5,96	8,08	11,59
2017Q4	136,20	115,14	-3,00	5,78	9,66	12,66
2018Q1	140,33	114,58	-2,11	4,89	10,17	12,28
2018Q2	137,48	116,32	-1,77	4,43	10,29	12,06
2018Q3	137,34	118,17	-0,96	4,77	10,22	11,18
2018Q4	134,96	118,61	-2,62	4,42	10,43	13,05

المصدر: تم الاطلاع عليه من خلال قاعدة البيانات ceici، بتاريخ: 2020/01/03 على الموقع الإلكتروني التالي:

<https://www.ceicdata.com/en>

# الفهرس المفصل للمحتويات

II	الإهداء.....
III	الشكر والتقدير.....
IV	ملخص.....
V	الفهرس العام للمحتويات.....
1	المقدمة العامة.....
2	1- الإطار العام للدراسة.....
3	2- موضوع الدراسة.....
3	3- أهمية الدراسة.....
3	4- أسباب اختيار الموضوع.....
4	5- أهداف الدراسة.....
4	6- دراسات سابقة.....
6	7- إشكالية الدراسة.....
7	8- فرضيات الدراسة.....
7	9- منهجية الدراسة.....
7	10- حدود الدراسة.....
7	11- خطة الدراسة.....
7	الفصل الأول- سعر الصرف وعلاقته بسعر الفائدة والتضخم.....
9	المبحث الأول- أسعار الصرف ونظمها.....
9	المطلب الأول- مفاهيم عامة حول سعر الصرف.....
9	أولاً- مفهوم سعر الصرف.....
9	1- تعريف سعر الصرف.....
9	2- تسعير العملة.....
9	1.2- التسعير المباشر.....
9	2.2- التسعير غير المباشر.....
10	ثانياً- أنواع سعر الصرف.....
10	1- سعر الصرف الاسمي.....
10	2- سعر الصرف الحقيقي.....
10	1.2- مفهوم سعر الصرف الحقيقي.....
11	2.2- مقارنة بين سعر الصرف الحقيقي والاسمي.....
11	3.2- مقاييس حساب سعر الصرف الحقيقي.....
12	4.2- معادلة سعر الصرف الفعلي.....
12	5.2- محددات سعر الصرف الحقيقي.....

12	.....ثالثا- دالة الطلب والعرض في سوق العملة
13	.....1- محددات الطلب والعرض على العملة
15	.....1.1- السياسة المالية الداخلية
16	.....2.1- السياسة المالية الخارجية وأثرها على منحى الاستثمار
16	.....3.1- السياسات التجارية وأثرها على صافي الصادرات
17	.....2- سعر الصرف الحقيقي التوازني
17	.....3- تحديد سعر الصرف التوازني
18	.....رابعا- خصائص سعر الصرف
18	.....1- المقاصة
18	.....2- المضاربة
18	.....3- التغطية
18	.....المطلب الثاني- أدوات وأهداف سياسة سعر الصرف
18	.....أولا- أدوات سياسة سعر الصرف
19	.....1- تعديل سعر صرف العملة
19	.....2- استخدام احتياطات الصرف
19	.....3- استخدام سعر الفائدة
19	.....4- مراقبة الصرف
19	.....5- إقامة سعر صرف متعدد
20	.....ثانيا. أهداف سياسة سعر الصرف
20	.....1- مقاومة التضخم
20	.....2- تخصيص الموارد
20	.....3- توزيع الدخل
20	.....4- تنمية الصناعات المحلية
20	.....ثالثا. أنظمة أسعار الصرف
21	.....1- النظام النقدي العالمي وسعر الصرف
21	.....1.1- النظام النقدي العالمي قبل الحرب العالمية 1880-1914
21	.....2.1- النظام النقدي بين الحربين العالميتين 1914-1945
21	.....3.1- نظام بروتون وودز Bretton Woods
22	.....2- نظام سعر الصرف الثابت
22	.....1.2- أنظمة أسعار الصرف الثابتة لعملة واحدة
23	.....2.2- أنظمة أسعار الصرف الثابتة لسلة عملات
24	.....3- نظام أسعار الصرف المعومة
24	.....4- نظام سعر الصرف المدار
25	.....5- نظام الرقابة على الصرف

26	المطلب الثالث- سوق الصرف وسياسة تخفيض العملة المحلية
26	أولاً- مفهوم سوق الصرف الأجنبي والمتدخلون فيه
26	1- تعريف سوق الصرف الأجنبي
26	2- المتدخلون في سوق سعر الصرف الأجنبي
26	1.2- البنك المركزي
27	2.2- البنوك التجارية والمؤسسات المالية
27	3.2- سمسرة الصرف
27	ثانياً: سياسة تخفيض العملة المحلية
27	1- مفهوم سياسة التخفيض
28	2- تحديد نسبة التخفيض
28	3- شروط تخفيض العملة
28	1.3- الميزان التجاري
30	2.3- ميزان رؤوس الأموال
31	4- الآثار الداخلية
31	1.4- الآثار على النشاط الاقتصادي عامة
31	2.4- الآثار على تخفيض الموارد
31	3.4- الآثار على توزيع الدخل
32	المبحث الثاني- ماهية سعر الفائدة وعلاقته بسعر الصرف
32	المطلب الأول- تعريف سعر الفائدة
32	أولاً- لتعريف الكلاسيكي
32	ثانياً - تعريف مارشال MARSHALL للفائدة
32	ثالثاً- تعريف كينز KEYNES للفائدة
33	المطلب الثاني- أنواع سعر الفائدة
33	أولاً- سعر الفائدة الاسمي وسعر الفائدة الحقيقي
33	1- العلاقة بين سعر الفائدة والتضخم
33	2- نظرية فيشر Fisher للفائدة
34	ثانياً- المعدل طويل الأجل وقصير الأجل
34	1- معدل الفائدة قصير الأجل
34	2- معدل الفائدة طويل الأجل
34	3- معدلات الفائدة متوسطة الأجل
34	ثالثاً- معدل الفائدة على مستوى النظام البنكي
34	1- معدل القاعدة البنكية
34	2- معدلات الفائدة المدينة والدائنة
35	رابعاً- معدلات الفائدة في الأسواق رؤوس الأموال
35	1- معدلات الأسواق النقدية
35	2- معدلات الفائدة في الأسواق المالية

36	المطلب الثالث- محددات سعر الفائدة.....
36	أولاً- تأثيرات النقدية والمصرفية.....
36	1- سياسة البنك المركزي لسعر الفائدة.....
36	2- سياسة المصارف لسعر الفائدة.....
36	3- تأثير أسعار الفائدة الأحنبية.....
36	ثانياً- اخطار القرض.....
36	1- مخاطرة عمليات الإقراض.....
36	2- طول فترة القرض.....
37	ثالثاً- عائد استخدام الأموال للأغراض الاستثمارية.....
37	المبحث الثالث- دراسة نظرية التضخم وعلاقته بسعر الصرف.....
37	المطلب الأول- تعريف التضخم وأسبابه وتقدير قياسه.....
37	أولاً- تعريف التضخم.....
38	1- التعريف المبني على الأسباب المنشئة للتضخم.....
38	1.1- التعريف المبني على نظرية الدخل.....
38	2.1- التعريف المبني على نظرية العرض والطلب.....
39	2- التعريف المبني على خصائص التضخم.....
40	ثانياً- أسباب التضخم.....
40	1- التضخم بارتفاع الطلب الكلي.....
40	2- التضخم بزيادة التكاليف.....
41	3- التضخم بانخفاض العرض الكلي.....
41	4- التضخم الهيكلي.....
42	ثالثاً- تقدير قياس التضخم.....
42	1- الأرقام القياسية للأسعار.....
42	2- قياس الفجوات التضخمية.....
43	1.2- معيار فائض الطلب.....
43	2.2- معيار الاستقرار النقدي.....
44	3.2- معيار الإفراط النقدي.....
44	المطلب الثاني- أنواع التضخم.....
44	أولاً- التضخم المرتبط برقابة الدولة على الأثمان.....
44	1- التضخم الطليق "المكشوف".....
44	2- التضخم المقيد "المكبوت".....
45	3- التضخم الكامن "الخفي".....
45	ثانياً- التضخم المرتبط بالقطاعات الاقتصادية وحدة التضخم.....
45	1- التضخم المرتبط بالقطاعات الاقتصادية.....
45	1.1- التضخم السلعي.....
45	2.1- التضخم الرأسمالي.....

45	2- النوع المرتبط بحدّة التضخم
45	1.2- التضخم الجامح
46	2.2- التضخم الزاحف
46	ثالثا- التضخم المرتبط بالمصدر
46	1- التضخم المحلي
46	2- التضخم المستورد
47	المطلب الثالث- السياسات المتبعة لضبط التضخم
47	أولا- السياسات النقدية وضبط التضخم
48	1- أدوات الرقابة الكمية غير المباشرة على التضخم
48	1.1- سياسة سعر إعادة الخصم
49	2.1- سياسة نسبة الاحتياطي القانوني
49	3.1- سياسة السوق المفتوحة
50	4.1- الوسائل الحدية الأخرى
50	2- أدوات الرقابة الفنية المباشرة النوعية أو الانتقائية على التضخم
51	1.2- أدوات الرقابة الكمية المباشرة
51	2.2- أدوات الرقابة النوعية التكميلية للسياسة النقدية التقليدية:
52	3.2- الأدوات البديلة للسياسات النقدية
52	3- أدوات الرقابة الفنية الحديثة
52	ثانيا- السياسة المالية وضبط التضخم
54	ثالثا- سياسة الرقابة المباشرة على الأجور والأسعار
55	خلاصة
56	الفصل الثاني- سعر الصرف: آلية لتسوية الخلل في الميزان التجاري
57	المبحث الأول- أساسيات ميزان المدفوعات
57	المطلب الأول- مفهوم ميزان المدفوعات وأهميته
57	أولا- مفهوم ميزان المدفوعات
57	1- تعاريف ميزان المدفوعات
58	2- ميزان المدفوعات الدولية
58	3- ميزان المديونية
59	ثانيا- أهمية ميزان المدفوعات
60	المطلب الثاني- هيكل ميزان المدفوعات
61	أولا- حساب العمليات الجارية
61	1- الميزان التجاري
61	2- ميزان الخدمات
61	3- ميزان التحويلات من الجانب الواحد



62	.....ثانيا- حساب رأس المال
62	.....1- رؤوس الأموال طويلة الأجل
62	.....2- رؤوس الأموال قصيرة الأجل
63	.....ثالثا- حساب الاحتياطات الرسمية
64	.....رابعا- حساب السهو والخطأ
65	.....المطلب الثالث- التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات
65	.....أولا- أنواع توازن ميزان المدفوعات
65	.....1- التوازن المحاسبي
67	.....2- التوازن الاقتصادي
67	.....ثانيا- الاختلال في ميزان المدفوعات
67	.....1- حالة العجز في ميزان المدفوعات
68	.....2- حالة الفائض في ميزان المدفوعات
68	.....المبحث الثاني- ماهية الميزان التجاري
68	.....المطلب الأول- مفهوم الميزان التجاري وأهميته
69	.....المطلب الثاني- التوازن والاختلال في الميزان التجاري
69	.....أولا- التوازن في الميزان التجاري
70	.....ثانيا- الاختلال في الميزان التجاري
71	.....ثالثا- أسباب الاختلال في الميزان التجاري
71	.....1- أسباب اقتصادية
72	.....2- أسباب غير اقتصادية
73	.....رابعا- أنواع الاختلال في الميزان التجاري
73	.....1- الاختلال الطارئ
73	.....2- الاختلال الدوري
73	.....3- الاختلال الدائم
74	.....المطلب الثالث- العوامل المؤثرة على الميزان التجاري
74	.....أولا- التضخم
74	.....ثانيا- معدل نمو الناتج المحلي
74	.....ثالثا- تغيرات أسعار الفائدة
74	.....رابعا- سعر الصرف
76	.....المبحث الثالث- تأثير تقلبات سعر الصرف على حركة الصادرات والواردات
76	.....المطلب الأول- تأثير تقلبات سعر الصرف على الصادرات
78	.....المطلب الثاني- تأثير سعر الصرف على الواردات
80	.....المطلب الثالث- تأثير تخفيض قيمة العملة على اقتصادية الدولة النامية
80	.....أولا- التأثير على صادرات الدول النامية
81	.....1- مرونة الجهاز الانتاجي للدولة
81	.....2- مرونة الطلب الخارجي على الصادرات المحلية

81	.....ثانيا- التأثير على واردات الدول النامية
81	.....1- مرونة العرض الخارجي للواردات
82	.....2- مرونة الطلب الداخلي على الواردات
82	.....المبحث الرابع- دور سعر الصرف في علاج الخلل في الميزان التجاري
82	.....المطلب الأول- منهج المرونات
82	.....أولا- مفهوم منهج المرونات
83	.....ثانيا- صياغة منهج المرونات
85	.....1- حالة العجز في الميزان التجاري
86	.....2- حالة الفائض في الميزان التجاري
87	.....ثالثا- افتراضات منهج المرونات
87	.....رابعا- مشكلة المرونات
89	.....خامسا- انتقادات منهج المرونات
90	.....المطلب الثاني- منهج الاستيعاب
90	.....أولا- مفهوم منهج الاستيعاب
91	.....ثانيا- فرضيات النموذج
91	.....ثالثا- الصياغة الرياضية لنموذج الاستيعاب
93	.....رابعا- تخفيض قيمة العملة ورصيد الميزان التجاري
94	.....خامسا: فعالية سياسة التخفيض في برنامج التكيف الهيكلي
96	.....خلاصة
97	.....الفصل الثالث- واقع التجارة الخارجية على الصعيد العالمي والمحلي
98	.....المبحث الأول- العملات الدولية النشأة والتطور
98	.....المطلب الأول- نشأة وتطور الدولار الأمريكي
98	.....أولا- علاقة الدولار بالاقتصاد الدولي
99	.....1- تعويم الدولار ما بين الحربين العالميتين
99	.....2- الدولار كعملة احتياطية عالمية ما بعد 1944 إلى غاية 1971
99	.....3- الدولار وإعادة إعمار أوروبا
99	.....4- فائض الدولارات 1959
100	.....6- ارتفاع سعر الدولار 1985
101	.....7- انخفاض الدولار الأمريكي خلال الفترة 1985-1989
102	.....ثانيا- أسباب تراجع الدولار الأمريكي
102	.....1- أسباب داخلية
102	.....2- عجز ميزان المدفوعات
103	.....3- النمو الاقتصادي
103	.....4- السياسة النقدية
104	.....5- السياسة الخارجية

104	.....ثالثا- علاقة الدولار بالاقتصاد الجزائري
105	.....المطلب الثاني- تطور ونشأة عملة الأورو
105	.....أولا- مراحل نشأة عملة الأورو
105	.....1- المرحلة الأولى 1993-1990
105	.....2- المرحلة الثانية 1995-1994
105	.....3- المرحلة الثالثة 1998-1996
106	.....4- المرحلة الرابعة 2002-1999
106	.....ثانيا- المعايير الاقتصادية للانضمام إلى الاتحاد النقدي
106	.....1- مؤشر التضخم
106	.....2- معيار سعر الصرف
106	.....3- معيار أسعار الفائدة
106	.....4- معيار عجز الموازنة
106	.....5- معيار الدين الحكومي المستحق
107	.....ثالثا- سعر صرف الأورو مقابل الدولار
108	.....رابعا- العوامل المؤثرة في قيمة الأورو
108	.....1- النمو الاقتصادي في الاتحاد الأوروبي
109	.....2- سعر الفائدة
109	.....3- ميزان المدفوعات
110	.....المبحث الثاني- واقع التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة 2000-2018
110	.....المطلب الأول- الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1990-1999
110	.....أولا- واقع الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1990-1999
111	.....ثانيا- التجارة الخارجية في فترة التسعينات 1990-1999
113	.....المطلب الثاني- الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000-2018
113	.....أولا- سياسة البرامج الاقتصادية
113	.....1- برنامج الانعاش الاقتصادي 2000-2004
113	.....2- برنامج دعم النمو 2005-2009
114	.....3- برنامج 2010-2014
114	.....ثانيا- التجارة الخارجية في الفترة 2000-2018
115	.....المطلب الثالث- هيكل الصادرات والواردات الجزائرية
115	.....أولا- تركيبة الصادرات الجزائرية
117	.....ثانيا- تركيبة الواردات الجزائرية
119	.....1- السلع الاستهلاكية
120	.....2- سلع التجهيزات الفلاحية
121	.....3- سلع التجهيزات الصناعية
122	.....4- منتجات نصف مصنعة
123	.....5- المواد الخام
123	.....6- المواد الغذائية
125	.....المبحث الثالث- التوزيع الجغرافي لتمرکز التجارة الخارجية الجزائرية

125	المطلب الأول- التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية.....
126	أولاً- دول الاتحاد الأوروبي ودول منظمة التعاون والتنمية.....
127	ثانيا- آسيا.....
128	ثالثاً- دول أمريكا اللاتينية.....
129	رابعاً- دول الاتحاد المغاربي.....
130	المطلب الثاني- التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية.....
131	أولاً- دول الاتحاد الأوروبي ودول منظمة التعاون والتنمية.....
132	ثانياً: آسيا.....
133	ثالثاً- لدول أمريكا اللاتينية.....
134	رابعاً- دول الاتحاد المغاربي.....
134	خامساً- الدول العربية غير الأعضاء في الاتحاد المغاربي.....
136	خلاصة.....
137	الفصل الرابع- دراسة قياسية لتأثيرات سعر الصرف.....
138	المبحث الأول- تسيير سعر الصرف في الجزائر والدراسات السابقة.....
138	المطلب الأول- تسيير سعر الصرف في الجزائر.....
138	أولاً- مرحلة ثبات الدينار إلى الفرنك الفرنسي.....
139	ثانيا- مرحلة الربط بسلة العملات.....
140	ثالثا- مرحلة مجالس العملة.....
140	رابعاً- مرحلة استقرار سعر الصرف بواسطة آلية التعويم الموجه.....
142	المطلب الثاني- الدراسات السابقة.....
144	المبحث الثاني- الدراسة التطبيقية لتأثير سعر الصرف على بعض المؤشرات الكلية.....
144	المطلب الأول- تحديد متغيرات الدراسة.....
145	أولاً- متغير سعر صرف الأورو مقابل الدينار الجزائري.....
145	ثانيا- متغير سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الجزائري.....
145	ثالثاً- متغير معدل التضخم.....
145	رابعاً- متغير الواردات الجزائرية.....
146	خامساً- متغير الصادرات الجزائرية.....
146	سادساً- متغير الميزان التجاري.....
146	المطلب الثاني- اختبار استقرارية السلاسل الزمنية وتحديد درجات التكامل المشترك.....
146	أولاً- اختبار استقرارية السلاسل الزمنية.....
148	ثانيا- نتائج اختبار Dickey Fuller (ADF) و Phillips-Perron (PP) لمتغيرات الدراسة.....
148	1- متغير سعر صرف الأورو مقابل الدينار الجزائري.....
149	2- متغير سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الجزائري.....
150	3- متغير الصادرات الجزائرية.....
151	4- متغير رصيد الميزان التجاري.....

152	5- متغير معدل التضخم.....
153	6- متغير الواردات الجزائرية.....
154	المطلب الثالث- بناء النماذج القياسية.....
154	اولاً- اختبارات التكامل المشترك.....
154	1- منهجية أنجل- غرانجر Engel-Granger.....
154	2- منهجية جوهانسون-جسليوس Johansen-Juselius.....
156	ثانياً- تطبيق اختبارات التكامل المشترك على متغيرات الدراسة وتحديد النموذج القياسي الملائم.....
156	1- النموذج الأول تأثير سعر الصرف على حجم الصادرات الجزائرية.....
157	1.1- تقدير نموذج شعاع الانحدار الذاتي Auto Regressive Vector.....
160	2.1- تفسير نموذج شعاع الانحدار الذاتي لنموذج الصادرات.....
160	3.1- اختبارات جودة نموذج الصادرات.....
165	2- النموذج الثاني تأثير سعر الصرف على رصيد الميزان التجاري.....
167	1.2- تقدير نموذج الانحدار الذاتي لمتغيرات نموذج رصيد الميزان التجاري.....
169	2.2- تفسير نموذج شعاع الانحدار الذاتي لنموذج رصيد الميزان التجاري.....
170	3.2- اختبارات جودة نموذج رصيد الميزان التجاري.....
174	3- النموذج الثالث- تأثير سعر الصرف على حجم الواردات الجزائرية.....
175	1.3- تحديد درجة الإبطاء المثلى واختبار التكامل المشترك لنموذج متغيرة الواردات.....
176	2.3- تقدير نموذج الانحدار الذاتي لمتغيرات نموذج الواردات.....
178	3.3- تفسير نموذج شعاع الانحدار الذاتي لنموذج الواردات.....
179	4.3- اختبارات جودة نموذج الواردات.....
185	4- النموذج الرابع تأثير سعر الصرف على التضخم.....
185	1.4- تحديد درجة الإبطاء المثلى واختبار التكامل المشترك لنموذج متغيرة الواردات.....
187	2.4- تقدير نموذج شعاع تصحيح الخطأ Vector Error Correction.....
189	3.4- الاختبارات الاحصائية لنموذج شعاع تصحيح الخطأ لمتغير التضخم.....
191	المبحث الثالث- نماذج تحليل المسار لتأثيرات سعر الصرف.....
191	المطلب الأول- اختبار العلاقات السببية بين متغيرات نماذج سعر الصرف.....
191	اولاً- اختبار سببية غرانجر The Granger causality test.....
193	1- العلاقة السببية ضمن نموذج الصادرات.....
194	2- العلاقة السببية ضمن نموذج رصيد الميزان التجاري.....
194	3- العلاقة السببية ضمن نموذج الواردات.....
195	4- العلاقة السببية ضمن نموذج معدل التضخم.....
196	ثانياً- اختبار سببية Toda-Yamamoto (غرانجر GRANGER المعدلة بالنسبة للمدى الطويل).....
197	1- العلاقة السببية ضمن نموذج الصادرات.....
198	2- العلاقة السببية ضمن نموذج رصيد الميزان التجاري.....
199	3- العلاقة السببية ضمن نموذج الواردات.....
200	4- العلاقة السببية ضمن نموذج معدل التضخم.....
201	المطلب الثاني- العلاقات المباشرة وغير المباشرة ضمن نماذج سعر الصرف.....

201	أولاً- ماهية نماذج تحليل المسار Path Analysis
202	ثانياً: تحليل المسار لنماذج سعر الصرف
202	1- نموذج تحليل المسار المتعلق بتأثير سعر الصرف على حجم الصادرات
205	2- نموذج تحليل المسار المتعلق بتأثير سعر الصرف على رصيد الميزان التجاري
207	3- نموذج تحليل المسار المتعلق بتأثير سعر الصرف على حجم الواردات
209	4- نموذج تحليل المسار المتعلق بتأثير سعر الصرف على معدل التضخم
211	خلاصة
212	الخاتمة العامة
217	قائمة المراجع
225	قائمة الجداول
228	قائمة الأشكال
234	قائمة الملاحق
236	الملحق رقم 01: الملاحق المتعلقة بنموذج شعاع الانحدار الذاتي لنموذج الصادرات
238	الملحق رقم 02: الملاحق المتعلقة بنموذج شعاع الانحدار الذاتي لنموذج رصيد الميزان التجاري
240	الملحق رقم 03: الملاحق المتعلقة بتقدير شعاع الانحدار واختبار التكامل المشترك لنموذج الواردات
242	الملحق رقم 04: نتائج تقدير نموذج شعاع تصحيح الخطأ لنموذج التضخم
243	الملحق رقم 05 : نتائج تقدير اختبارات السببية
246	الملحق رقم 06: نماذج تحليل المسار
250	الملحق رقم 07: بيانات الدراسة
252	الفهرس المفصل للمحتويات

## ملخص

نحاول في هذه الأطروحة تحليل تطور سعر صرف كل من الدولار الأمريكي والأورو مقابل الدينار الجزائري خلال الفترة 2000-2018. قسمنا هذا العمل إلى أربع فصول. تم التطرق في الفصلين الأولين إلى الجانب النظري لسعر الصرف ومحدداته. أما في الفصل الثالث تناولنا تطور سعر الصرف والمؤشرات الاقتصادية الكلية المتعلقة بالتجارة الخارجية كالصادرات والواردات ورصيد الميزان التجاري ومعدل التضخم خلال الفترة 2000-2018. شمل الفصل الأخير الدراسة التطبيقية حيث تم بناء أربع نماذج تعتمد على حجم الصادرات، حجم الواردات، رصيد الميزان التجاري ومعدل التضخم، وذلك لتحليل تأثير سعر صرف الدولار والأورو على هذه المتغيرات الأربع التي بينت وجود علاقة سببية في الأجل القصير من سعر صرف الأورو نحو كل من حجم الصادرات، رصيد الميزان التجاري ومعدل التضخم؛ في حين أظهر نفس الاختبار وجود علاقة معنوية من سعر صرف الدولار نحو حجم الواردات. **الكلمات المفتاحية:** أسعار الصرف، أنظمة الصرف، التجارة الخارجية، إقتصاد الجزائر، نماذج شعاع الانحدار الذاتي، التكامل المشترك، نماذج تحليل المسار.

## Abstrat

This thesis aims to analyze the evolution of the exchange rate of the American dollar and the euro against the Algerian dinar during the period 2000-2018. This work is structured around in four chapters. The first two chapters were devoted to the theoretical aspect of the exchange rate and its determinants. The evolution of the exchange rate and macroeconomic indicators linked to foreign trade during the period 2000-2018 (exports, imports, trade balance and inflation rate) was discussed in the third chapter. The objective is to analyze the effect of dollar and euro exchange rates on these four variables. These models showed a short-term causal relationship of the euro exchange rate to each of the volume of exports, the trade balance and the inflation rate; while the same test revealed the existence of a significant relationship between the dollar exchange rate and the volume of imports.

**Keywords:** Exchange rates, exchange systems, foreign trade, Algerian economy, Vector Auto-regression models, cointegration, path-analysis models.

## Résumé

Cette thèse se propose d'analyser l'évolution du taux de change du dollar américain et de l'euro par rapport au dinar algérien au cours de la période 2000-2018. Ce travail s'articule autour de en quatre chapitres. Les deux premiers chapitres ont été consacrés à l'aspect théorique du taux de change et ses déterminants. L'évolution du taux de change et des indicateurs macroéconomiques liés au commerce extérieur au cours de la période 2000-2018 (exportations, importations, balance commerciale et taux d'inflation) a été abordée au troisième chapitre. Quant au dernier chapitre qui englobe une étude empirique, quatre modèles y ont été construits à partir du volume des exportations, du volume des importations, de la balance commerciale et du taux d'inflation. L'objectif consiste à analyser l'effet des taux de change du dollar et de l'euro sur ces quatre variables. Ces modèles ont montré une relation causale à court terme du taux de change de l'euro vers chacun du volume des exportations, la balance commerciale et le taux d'inflation ; alors que le même test a dégagé l'existence d'une relation significative entre le taux de change du dollar et le volume des importations.

**Mots-clés :** Taux de change, systèmes de change, commerce extérieur, économie algérienne, modèles vectoriels d'auto-régression, cointégration, modèles d'analyse de trajectoire.